١٥٦٥
٧/٧

حاشية مطول لفناري

سح

ط
٣١

خ

حاشية شمس الدين محمد بن حمزة الفناري
المتوفى ٨٣٤
على شرح تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني

١٥٦٥
٦/١/٣
٧/٧ جديد

91

شرح مختصر المفتاح قال العلامة التنبي في بحث او من حاشيته على تغني
اللبيب لابن هشام ما نصه هو قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر
القزويني صاحب تلخيص المفتاح قدم دمشق من بلاده مع اخيه قاضي القضاة
امام الدين و[illegible] وانتصا عن اخيه ثم ولي خطابة دمشق فاقام بها مدة ثم ولي قضا
القضاة بالشام [illegible] القضاة بالديار المصرية ثم عزل عنها واعيد الى قضا الشام
توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة ثم تلامذه رحمه الله ٥

فائدة

قال الحافظ الشيخ جلال الدين السيوطي في كتابه المزهر في علم اللغة ما نصه واول من اقتصر
الصحيح مختصرا عنوانه الامام ابو نصر اسمعيل بن حماد الجوهري ولهذا سمى كتابه بالصحاح
وقال في خطبته قد اودعت في هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله تعالى
منزلتها وجعل علم الدين والدنيا منوطا بمعرفتها على ترتيب اسوق اليه وتهذيب لم اغلب
عليه بعد تحصيلها باعراق رواية واتقانها دراية ومشافهتي بها العرب العاربة
في ديارهم البادية [illegible] ذلك نصحا ولا ادخر وسعا قال ابو زكريا الخطيب
التبريزي اللغوي رحمه الله تبارك كتاب الصحاح بالكسر وهو المشهور وهو جمع صحيح كقليل
وقلال وقيل الصحاح بالفتح وهو مفرد نعت لصحيح وقد جا فعال بفتح الفا للنعت في فعيل
كصحيح وصحاح وشحيح وشحاح وبرئ وبراء وكتاب الصحاح هذا الكتاب حسن الترتيب
سهل المطلب لما اراد منه وقد اتى باشيا حسنة وتفاسير مشكلات من اللغة الا انه مع ذلك
فيه تصحيف لا يشك في انه من المصحف من الناسخ لان الكتاب مبني على الحروف قال ولا تخلو
هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها او غلط انتهى المقصود منه بحروفه ثم قال ايضا ما نصه وقال ابو
منصور عبد الملك احمد بن اسمعيل الثعالبي اللغوي في كتابه يتيمة الدهر في محاسن اهل
العصر كان الجوهري من اعاجيب الزمان وهو امام في اللغة وله كتاب الصحاح وفيه يقول
ابو محمد اسمعيل بن محمد بن عبد وس النيسابوري رحمه الله هذا كتاب الصحاح علمه ما
صنف قبل الصحاح في الادب تشمل ابوابه وتجمع ما فرق في غيره من الكتب انتهى المراد
من كلام الحافظ السيوطي رحمه الله وفرغ عنه ذكره في المسئلة السادسة من النوع الثامن من كتابه المذكور
تنبيه قوله ابي زكريا الخطيب المتقدم الا انه مع ذلك فيه تعصب الى اخيه فقال في وفيات
الاعيان الجوهري اخذ عن ابي علي الفارسي وعن خاله ابي نصر الفارابي صاحب ديوان
الادب وصنف كتاب الصحاح في اللغة واعتنى به وسوسة فانتقل الى الجامع القديم فصعد
الى سطحه وقال يا ايها الناس اني غلطت في الدنيا سنتا ثم انقلب على قفاه على الارض فمات
اسبق الى منزله ثم نقل الى جنبيه وصلي عليه باب وربطها ربطا وثيقا وزعم انه يطير والقى
نفسه من مكان عال فمات رحمه الله وبقي السواد عن منقح ولا مبيض فبيضه بعض اصحابه
وهو ابو اسحق بن صالح الوراق بعد موته وغلط في مواضع كثيرة منها قوله الخصم المسن
من الابل وانما هو المسن قال ابو وجزة على خصم يسقي الماء عجاج وانما اراد بالخصم المسن
من الابل ومنها انه قال في سقر بالالف واللام وهذا مما لا يغلط فيه قال تعالى ما سلككم
في سقر ومن اعجب ما فيه من التصحيف انه صحف فيه تصحيفا مركبا فقال اخرجوا منهم اجيل
وانما هو الجرء اصل اجيل وسبب ذلك ان مصنفه مات قبل تبييضه كما سبق والذي تحته
لم يقرأه عليه ابنه وانما نقلت ما تقدم في هذا المحل لان المؤلف قد تعرض لشيء مما يتعلق
بكتاب الصحاح في اواخر الفن الثاني فنقلت ذلك تتميما للفائدة واحلت عليه في الطرة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

قوله ألهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه اللغوي وهو الاعلام مطلقا لاحتياج ارادة معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى تكلف وبحقايق المعاني مسايل الفن الاول اما بحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي تذكر او حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسايله وعد الموضوع وساير المبادي جزءا منه مسامحة فالاضافة على الوجهين بيانية لكن جمع الحقايق على الوجه الثاني مع ان حقيقة العلم جميع مسايله لا جمع منها لا يخلو عن تكلف والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسايل الفن الثاني من دق الشيء صار دقيقا اي غامضا واصله الدقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سياتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او لان وجوه تحسين الكلام المذكورة فيه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء وحققته وبالبيان ما به تظهر تلك الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اذا ظهر ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما به يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضته من الله والهام دقايق البيان الى افاضته للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص حينئذ الاشعار بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة للصور الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح قوله وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هاهنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى التمييز او الافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على

الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادي في النعمة والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو بن العلاء وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه مبني على تاويل الاحسان بالعطية واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر الادباء في ايضاح المفصل ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل الا ثلاثة جاءت نوادر وهي فارس وفوارس وهالك وهوالك وناكس ونواكس فانها للعقلاء وجمعت على هذا الجمع والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير قوله اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد هاهنا ما ينتظم به امور العالم والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه مغني عن الاضافة او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف جوابا عن سوال نشا من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل اشتمال على ما جوزه بعض النحاة والا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سياتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت فصل الجواب عن السوال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضايه المغايرة المفتقرة الى الربط لكن يخدش هذا الوجه ما سيذكر في اخر احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف بالحرف هذا ويجوز ان يجعل الجملة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال قوله واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخل او لم يدخل والرافة الرحمة كذا في المجمل وفي الصحاح الرافة اشد الرحمة واجتماع الروف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القران المجيد مع اطراد تقديم الاول على الثاني ببعدهما فالانسب لنظم القران ما نقله الامام الرازي عن القفال من ان الرافة مبالغة في رحمة مخصوصة وفي دفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها لتكون اعم واشمل والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي والافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامية تشبيها له بالفضاء المشتمل على الطرق قوله والصلاة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار يقال نبا وانبا ونبا اي اخبر وجمعه نباء كعلماء كما في قوله يا خاتم النباء انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيء على وزن نبيع ذكره الجوهري ونبي ايضا نص عليه سيبويه واقتضاه القاعدة او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في الصحاح ومنه تنبا فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم

بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز
في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام
كالمستحق للعبادة والا فيجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة
على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا
الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا
لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس
قوله خير من تبع صفة لمحمد لا لنبيه والا لقدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة
الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلاث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والضيضي
الاصل وكذا الضوضو والبوبو وعن بعضهم ضيضيي على وزن قنديل ذكره في كتاب الهمزة مع الصاد
من الفايق والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة
الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا
في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم
ثم الاضافة في ضيضي الكرم ودوحة اللسن لامية ان اريد بالمضافين ادم او ابراهيم او اسمعيل عليهم السلام
بيانية ان قصد المبالغة تلألأ اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل
واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع والصدق على ذلك ايضا لكن
اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت حقه ان
ينسب اليه الشي بالطبق وعدمه فاذا عكس فقد بولغ في ثبوت ذلك الشي بجعله اصلا في التحقق
فكان اولى باسم الحق الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع
واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى
الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشي على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان ظهور دين الاسلام انما هو
من حضرة الرسول لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى
ما في الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها
الى المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني التلالؤ والاشراق
الاضاءة والدين وضع الهي سايق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات والاضمحلال
الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق والمراد به الكفر المشبه بالليل
واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضيا اقوى منه واتم ولذلك اضيف
الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء
ضوء ذاتي والنور ضوء عارضي واليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري ثم لا يخفى ما
في هذه الفقرة من اللطايف المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو مكانه روما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا
لزم الفا بعده والعامل في الظرف حينئذ اما المقدرة او الفا على توهم اما او العامل فيه ما يفهم من

السياق من مثل اقول او اعلم واحق بمعنى اليق والاستيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد
بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات
والبسايط والعطف تفسيري والتصدي التعرض للشي بالاقبال عليه والظاهر ان المراد بالتصدي
للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز
عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف
عليه اعني احق الفضايل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من اللذين اخبر عنهما
ولو سلم فوجه العطف ان مآل المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لا من الالباس الى ربط
المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو
قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو لا بد في مثله من اعتبار التقديم
والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يبق للواو في
خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك
الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع
ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه فلا بحث بالمرة والصناعة في عرف الخاصة علم
يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سوا حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى
بالصناعة وبقولنا ويكون المقصود منه ذلك العمل يظهر ان اطلاقه على علم التفسير بحسب الحقيقة
لا يخلو عن تكلف لان المراد منه الاطلاع على مراد الله فقط كما لا يخفى وان اشتمل على الاحكام العملية
وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له سوا كان حصوله له بمزاولة
العمل ام لا والنكت جمع نكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب
فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا ويقال لها
اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان لا لنفي الجنس
وسي مثل مثل وزنا ومعنى وهي اسمها عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا
اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين او بدل من ما وهي نكرة
غير موصوفة اي لا مثل شي علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة
صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم يابونه او منصوب
على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين
فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش
اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره
وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر
ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه في لا رجل قايم من ان
ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد تحذف منه كلمة

لا تخفيفا مع الارادة ولهذا لا يتعاوت المعنى كاني قوله تعالى تعتوه تذكراي لا تعتوه لكن ذكر البلبالي في شرح
تلخيص الجامع الكبير ان استعماله سيما بلا الا نظير له في كلام العرب وقد تحذف الباء وجرورها وحدها
يقال لا سواء تقام لا سيما والواو التي يدخل عليها في بعض المواضع كاني قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتذر
ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث
اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعدها ويستعمل من معناها
الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا
فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا
وكذا في زيد شجاع وهو راكب والواو التي بعد للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما وهو لابس
السلاح وهو راكب وعدم مجي الواو قبله حينئذ كثير الا ان الجي اكثر ثم المراد بعلم البيان المعاني والبيان
والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع وقد نظم القران على ما سياتي تاليف كلماته مترتبة المعاني
بمناسبة الدلالات حسبما يقتضيه العقل رائق عجيب وهو صفة لكشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد
من جهة المعنى ولا يظهر كون قوله فانه رائق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف
فالتضعيف للتعدية او من الاول والصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى ما
والتفسير مقلوب من السفر وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان
للابصار وفي الاصطلاح قيل التاويل بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق
بالدراية ولهذا اضاف اليها الدقائق والثاني بالرواية وفي المظهر قيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا
ظاهرا والتاويل ما يحتمله احتمالا باطنا مثاله قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي معناه
يخرج الانسان من النطفة ويخرج النطفة من الانسان وقيل يخرج الطير من البيض ويخرج البيض من
الطير هذا هو التفسير لان معنى الحي في الانسان والطير ومعنى الميت والنطفة والبيض ظاهر وقيل
معناه يخرج المومن من الكافر ويخرج الكافر من المومن هذا هو التاويل فوجه اضافة الدقائق الى
التاويل على هذا الظهر رائق عالم تبيان تصدر بيتين على الشذور واذا القياس فتح القاف لم يجي بالكسر
الا تبيان وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه
ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البنى لزيادة المعنى وهذا الحكم
اكثري لا كلي او هما فيما بين لفظين من جنس واحد فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة
المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن ثم هو بمعنى
الفاعل اي المبين وكذا الطائر وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى ان الكتب المصنفة في العربية
او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا الطائر بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل
بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القرائن
لمجيها على نهج التعديل والمراد به اولا الايجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القران
والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب
فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز ببيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل

كقوله تعالى ولكم في القصاص حياة والمراد بانا الفصاحة الاطناب والمساوات او ما يعمهما وغيرهما مما
يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض
مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا
اقتصرت فيه واختصرته مما يحتاج اليه وهذا التفسير احب واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما في المودى
وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كاني اسالة من خيار الخيار
وعيون العيون مبالغة في الخيارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدي لوجهه
واعضلني فلان اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانا
عداه ههنا بعلى لتضمينه معنى الاطلاع والفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع
على ما في كتاب من الاسرار والدقائق باستخراج الدر من قعر البحر استصعاب له ولا يخلو لفظ الدر
عن الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق او استيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم
يقال ضاءت النار ضوءا وضوءا واضاءت مثله واضاءته يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل
السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح في قوله الى انوار
التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل
اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل
مظلما محتاجا الى مصباح مضيء يهتدي به اليها مناسب لاضافة الدقائق اليه فيما سبق لا شعار
الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع الورود اي الذهاب الى التوقد والاكباد جمع
الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اشرار متعلق بالالتهاب
لتضمينه معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفي اي كثر وتم والاطهرات
المراد بانوار تراكيب التنزيل ما يتناول خواتمها ومزاياها العلمي الوضعية فقط وهي في الاصل
بقايا من رسم الشيء وكثرتها بهذا العلم بالنظر الينا عذب اي طاب والغبابة معظم المياه وغباب البحر
وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل
والمتشابه وغيرها مثل الخاص والعام والمطلق والمقيد وبحار الاساليب كلجين الماء والصفا
بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر
العلوم لا يدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح القرآن على هذا القدر
والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح والاخصاص جمع خصيصة وهي الفضيلة
والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية وما زعم التبريزي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا
فتقول اعجبني ما يفعل ولا تقول اعجبني ما يخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد او يوصف
بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش واي بكرة يجوز
ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا
ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه

بل هو مبني على انه عائد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته
والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك
فضايله وان كان مترقيا عن كل وصف الى اخراي وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى بان هذه القرائن ايضا
من اللطايف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد الكلمة مضمون
الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفتق في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه باذكر
من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل
لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة وذكر الايدي تنبيه على انه لم
يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسار وهو القد الاخيذ بذلك لانهم كانوا
يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وماسور والجمع اسرى واساري وبقال
هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في معنى يكلل لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت
وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب
لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو
الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسرا التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه
موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الاية يجوبون اي يدورون
وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل
كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سوال
عن العلة كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا تبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سوال عن حال الشياطين بعد الحفظ
منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان سايلا لو سال لم يحفظ
من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على
بيان المعنى بالكناية كان التقرير بيانه بالعبارة وتقاصيد الفن اصوله وقواعده والقيل والقال
اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وعن القرا انهما
فعلان استعمل استعمال الاسما وتركا على ما كانا عليه من البناء وبعض الحديث نهى رسول الله عن قول
قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات وبعض دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة
من غير اهتدا الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما
والفرق بينهما والزبقة على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره جبل بينه وبين عدن عمري وفيه نظر
لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الزبقة الواحدة من العرعر وفي
الحديث اخلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع زبق وازباق وزبان وانما الجبل المذكور هو الزبق على وزن
الزنق ثم ربقة التقليد كلجين الما او بكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد
بها بهيمته تشرح اي تدعى وتفسير الشرح هاهنا بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى
تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي

ثم تدعى الشرح متعدية بالكف المذكور هو بالازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه
البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الما وذكر البيت
ترشيح او تكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق
رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقصورون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل
الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع وقاية التعقل
في ضمايرهم ابى عنه اذ لا يخفى ان مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واجد بل في
الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلون الحقايق على يقين
كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكر ولذلك القايل فتامل والغشاوة
بالحركات الثلاث في العين المعجمة الغطا وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو في العين يمنع
الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحاماة
وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في
الراس شبهها بالمرايا او بابصار حالت بينها وبين مدركاتها حايل فاثبت لها الغشاوة والانطباع
الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم
بيان لما قبله والبضاعة طايفة من مال تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر
لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه وجل التي معظمه والعينا
الجرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيهات كلمة العقيق
واعلمه وهيهات جل بالعقيق مواصل وما نقله صاحب الموصل عن النحاة من عدم استعماله الا مكررا
منقوض بالنقل عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والرمز في
الاصل الاشارة باحاجب ولا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان في الاصل مصدر بمعنى الطلب
والقصد يقال شانت شانه اذا قصدت قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور تسمية للمفعول
به بالمصدر لكونه مما يطلب كما ان تسميته بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والرفطن التفهم واللمحة
الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها هنا النكتة اللطيفة وخفا مكانها كناية عن خفاء
نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى
ولا تطع منهم اثما او كفورا واني بعد ما قضيت شروع في سبب تصنيفه في الفن وانتقال من الحالات
المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان لكمال العناية بمضمونها والوطر
الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته
اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام
مناسب لما سلف من فضايل الفن لاشعاره بان المرام بهذا الفن او محمول على التواضع شبه
النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذي سهام فاثبت له ولها الاحالة كناية وتخييلا وتمثيلا
والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من همت الشي اهم
بها اذا قصدته وفي الارتقا متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك شبه الكما

بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقا والفرط التجاوز عن الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق
قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشغف بسكون
الغين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول بحكم الاستقرا لكن المشهور فتح الغين ثم
المراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم في الاصل مملكة
عظيمة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككات وخيوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان
بلدة فيها يقال لها ارتنج وهي التي قد اشتهرت الآن بخوارزم ومن خرسان بلد اسمه ايضا جرجان بناه
يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط
المنزل من الحط وهو الالقا والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يصحبه من الاثاث ولا يخفى
ما في الرحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع للاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به
والبوائق جمع بائقة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق
فلان اذا جا بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والتحرز منها فيه اصعب
ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار
كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اي نزلت ههنا
فشمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد في الامور تقول منه جد في الامور يجد ويجد بكسر
العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه
على نمط رجل عدل والى اقتنا متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء
او ملت مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتنا الاكتساب
والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والاقتلاد الاقتطاع
والاناسي جمع انسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون يا على خلاف
القياس صرفت اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عليه السلام في الحائض تقعد
شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا في الكلام كذا في الراموز وفي اراجع اشارة الى ان الرجوع
من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي وعلاء
الدين السغناقي وبهاء الدين الحلواني والحوز الجمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم
والمضمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يعرزوا قصبة في اخر الميدان فمن
اخذه بعدو فرسه يعد سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون
والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب على الظرف وما لتاكيد معنى الكثرة
والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي يخالج حينا كثيرا او مخالجة
كثيرة يخالج مفاعلة بمعنى الفعل كسافر من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه
على حقائق المختصر مع احتياجه الى الشرح يصيره بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على
معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكر يحركه وما عاناه من شدائد الزمان يثبطه في الراموز خالج
قلبي امر اي نازعني منه فكر فعلى هذين الوجهين ان اشرح فاعل تخالج وقلبي مفعوله وقد تفسر

المخالجة بالتحرك والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز
حذف في في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا
والمنسوب صفة لكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس
ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما
تمحل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل اأممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه
والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق
بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين قصبة الشام والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من
المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب
فكانه تعالى غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في
الاصل هو البستان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب تسمي النخيل جنة
قيل المراد بالاصول الدلائل على ان الاصل بمعنى ما يبتني عليه الشي وبالقواعد المسائل والترادف
ظاهر حاويا جامعا والعوائد جمع عائدة وهي المنفعة محتويا قال الجوهري حواه يحويه
اذا جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال والانطوا مطاوع طوا يقال
طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتوا ثم المنصوبات بعد قوله مختصرا اما اوصاف
متوالية او احوال مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به الامارات
والسحر الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك صدر الدين
يحكي حديقة مكالمة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية
وهو المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات
وكان يعوقني معطوف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل
التفريغ والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد
به شيا اي تعرف والمراد بها العلما والمدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين
وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ومراسم الشي محل اثاره عفت
اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت اي اشرفت وقربت وشموس
الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه
بعد والاستيطان اتخاذ الموطن والخمول ضد الشهرة تلهف على الشي اذا تحسر والاندراس
الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكيا جمع الذكي من الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا يذهب
الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان
بل هو امر مستمر بل مسترق ودروس الاثر امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح
يتعدى ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة
بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من عبارة
الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة

لرجل من بني أسد يرثي بها اخاه **مطلع** ابعدت من بوماك الفوارغا ٭ جاوزت حيث انتهى بك القدر ٭
وتعقّه لو كان يبكي من الردى حذر ٭ نجاك مما اصابك الحذر ٭ يرحمك الله من اخ ثقة ٭ ليس في صفو
وده كدر ٭ فهكذا يذهب الزمان ويبقى العلم ويدرس الاثر فالظاهر ان الشارح قصد التضمين
قوله لكن لما رايت الخ استدراك لما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح **واورد عليه**
انه مناف لما سبق من تعطل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد **والجواب** مستغن عن
البيان **والتوفر** التمام والتكثر **والرغبة** في الشيء الارادة المقارنة للرضى من رغب في الشيء بالكسر
وارتغب فيه مثله لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه **وكان** تعديته بعلى بملاحظة
معنى الاستعلاء **وامتداد** اعناقهم تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية
مع التخييل **والاظهر** انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة **والنحو** بمعنى الجهة والجملة جمع جملة من
الاجمال الذي هو ضد التفصيل **وانما** سميت بها لان افادتها انما هي باجتماع المفردات وارتباط
بعضها ببعض لا بتفصيلها **ولو** قال بجملته وتفصيله لكان انسب بقوله وتحصيله **حرموا** على
البنا للمفعول اي منعوا **والتوفيق** تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر **والاهتداء**
وجدان ما يوصل الى المطلوب **والسر** الذي يكتم واراد بالرموز والاسرار المطوية النكات
المنطوية فيه اذ لم يقع علة للحرمان **والخرائد** جمع خريدة وهي الحيية من النساء **وفي الاساس** انا
العذارى ولولؤ خريد لم يثقب شبه بها المسائل المشكلة في الاستتار والتركيب في احتماله للوجهين
مثل قوله المعنى بعد عن وجوه الاعجاز استارها **وسيجيء** من الشارح بيانه ترى استيناف وجمع
الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع تنبيه الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون
والمقال مصدر من قال **والحال** والحالة واحدة احوال الشيء وحالاته طرايقه **والطرائق**
جمع طريقة ولها معان كثيرة **والظاهر** انها ههنا بمعنى المذهب **ولو** قال طرقه حتى يكون
جمع طريق وهي السبيل تذكر وتؤنث لكان اظهر كما لا يخفى **وبالجملة** المراد بطرايقه الفاظه
وعباراته الموصلة الى المعاني **وسلوكها** حلها **والدليل** المرشد **فاضلوا كثيرا وضلوا**
الاظهر ان يقول فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم
قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل **اختلست** استلبت جواب لما
والاشاجع جمع شجع واشاجع الشيء تضاعيفه وشجع الجبل والوادي سعفاتها وتقول انفذت هذا في
كتابي اي في طيه **والفرص** جمع فرصة وهي النوبة وماء بها انجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه
شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله مما جاء من باب التفعل للتمهل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل
مرة بعد اخرى يعتبر في كل منها التدريج وفي المصادر تمرد وجود جسم واجده بدان ما يد
والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر **والاقتحام** الدخول
والسهر الارق وهو ضد النوم **وموارد** السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز
بالمقصود **والجدا** الماء بالضم معظمه **وجم** الانكار كلجين الماء **والالتقاط** اخذ الملقى من الارض **وفرايد**
الفكر تاجه الشبيهة بالدرر الكبيرة **والمطارح** جمع مطرح وهي المرمى والنظر في المشهور

للفكر **وقيل** الفكر حركة ذهن الانسان نحو المادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات
الواقعة في ضمن تلك الحركة **والاصابة** في مطارح الانظار الابتة **والبذل** الاعطاء **والجهد** بالضم والفتح
الاجتهاد **وعن** الفرا الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة **والبنان** اطراف الاصابع واحدها بنانة **والبا**
المزاولة واللام في ولقد تناهيت موطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرد هنا لجزء معناه اعني البلوغ
مجازا لقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التهكم بجزء المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم اصبرته بمعنى
واضعت اليد بأذني وامثالها **والتصفح** النظر في الصفحات **والغاية** مدى الشيء **والجمع** عاي **والطاقة**
الوسع ثم جمعت عطف على اختلست وثم لاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفرا
عن اخلاص الفرص وتجرع الغصص **ويجوز** ان تكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله الفاء
نظرا الى تعقب اول اجزايه كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان
الاخضرار يبتدي بعد نزول المطر لكن يتم في مدة فبالنظر الى الابتدا يصح الفا وبالنظر الى الانتهاء يصح
ثم **بدليل** اي ثلثين من الذل بالكسر وهو اللين **والصعاب** جمع صعب وهو نقيض الذلول **والعويصة**
جمع عويصة وهي ما يصعب **والابية** فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة **والاضاءة** في ذخايره كنوزه بيانية **والكنز**
المال المدفون فالمخفية صفة كاشفة **والمراد** بذخايره كنوزه معانيه كان المراد بطريق الوصول الفاظه
وشيء نفيس اي يرغب فيه ونفس نفاسا ونفاسة صار رغوبا فيه وبابه ظرف **والتوشيح** في الاصل الباس
الوشاح وهو شيء يتخذ من ادم عريضا ويرشح بالجواهر تجعلها المراة بين عاتقها وكشحها يستعمل في
التزيين مطلقا **سمح** جاد **والفقر** جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المترتبة المتصلة بها الضلوع
من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر تطلق على اجود بيت في القصيد واجود قرينة
في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام **ومن** عين التحقيق اي من نفس التحقيق لا من
الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطر الوقاد السال او من صفو
التحقيق تمسكت اعتصمت **والعدل** خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة الانصاف كانه التسوية
واعطاء النصف **والنجب** النجابة **ومفعوله** مذهبا **والبغي** التعدي **والاعتساف** المشي على
غير الطريق **والايما** الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب ونحوهما في الطين اي زلق الاقدام
اي الشارعين **والناسي** الانتداء خطروا على البنا المفعول اي تبعوا **وتحقيق** الواجبات من قبيل
الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البنا للفاعل اي حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت
اي ما اوجبت **والشنة** الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك شنتهم والمراد من عدم فرض
سلوك شنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان
اي هو اعلم من كل من فيه **ثم** في الجمع بين الفرض والشنة والجماعة والفرض والواجب والحظر
صنعة مراعاة النظير مع الابهام **وحين** ظرف مضاف الى ما بعده عامله ربما **والجملة** عطف على
فان قلت اين العايد الى حين في الجملة المضاف اليها **قلت** هي لا تحتاج الى الرابط لكونها مؤولة
بالمصدر صرح به في شرح المرجح **واما** قوله بعضهم سنة لعام ولدت فيه عمر بعد ذلك وجنايات
نادرة فهذا الحكم مبني على الكثرة فالصواب في مثل قوله اعجبني يوم ولدت فيه بتنوين اليوم

وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما
قولهم جاء القوم اجمعون فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد نلبس وافلس والمعنى جاؤا مجتمعين
كذا في مجني اللبيب وريب المنون الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء
وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجملة حالا من ضمير المتكلم وهم الغطا
والغشوة بالحركات الثلاث في العين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربية
وهي يومئذ لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا
رماني وثانيا فوادي اباء الى ان المريض بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب
وفي اختيار اداة اذا اصابتني ابدان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لافادة الوزن
ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهو حديدة السهم والسيف والسكين
والرمح وذلك اي الرمي المذكور والتوارد التعاقب وتفاقم الامر عظمه والعشائر جمع عشيرة
وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه اي عشائري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها
بعضا والنبهة التعويذة التي في عنق الصبي لئلا يصاب وحلها في تلك الديار كناية عن افاقته الى وقت
الشباب فيها والاول نقيض الآخر واصله اوأل على افعل مهموز الاوسط نقلت الهمزة واوا وادغم
يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوائل وقال قوم اصله وأل على فعل قلبت الواو اولا
همزة وانما لم يجمع على اواول لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض مس جلدي تراها وعاية حركة ما قبل حرف الروي وان كان
من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنها ولذا عدها من الصنائع البديعية فتراها مرفوع
لا عبد شمس من التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موضع التقليل لما سبق والاهلة
لتوطئة القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاهالي كالاهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زاد واو
الياء فيها على خلاف القياس فكانها جمع اهلات كذا في الموصل والعدوان الظلم والاتادة الاهلاك
لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الاوباش من العرب اما نوا ماضيه ومصدره مخفف
على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه الصلاة والسلام انصح العرب وقد روي عنه ابن عباس رضي الله عنهما
انه عليه الصلاة والسلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجماعات او ليختمن الله على قلوبهم اي
عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه
وعن عروة وعائشة رضي الله عنهما انهما قرآ ما ودعك بالتخفيف في الاساس الدمنة هي البقعة
التي سودها اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة آثار الناس وما سودوا
وام اوفى اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو ابن ام اوفى
دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اي ابن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا يجيب
سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او ابن آثارها وحذف

التاهين

التاهين تكلم قياس اما كسر الميم للوزن والقافية والجدب الطائفة بلدح اسم موضع غير منصرف
للعلمية والتانيث عجفا جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول
وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب تبني الشيء على
ضده كما قالوا عدوه بناء على صديقه مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم
في التحزن على الاقارب لكن يبلدح قوم عجفى واول من تكلم بها يبرس الملقب بنعامة لما قومنا في خصب
واهله في بلدة كان لم يكن الخ تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته
من مكة الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا منها المليك بقدرة كذلك بالانسان تجري المقادر
بلى نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر
والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في خصيصة مقبرتها والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين احد الحجون
منتهية الى الصفا يا يونس بد ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث
بالليل ولذا خص المساء بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت
من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة
في جمع الخماسي على فعاليل كما يقال في جمع القرزدق قراازد على زاي والبعض تقول قرازق وقوله
نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة او للمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث
التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على المبالغة
ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المهجورية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل منعم
اي ذو انعام ويجوز ان يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجاب مستور بغيره او حجاب يستر
ان يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشتكى الشكاية وتقديم الى الله للحصر واختيار في جانب الاساءة اذ
وفي جانب الاحسان ان ايا الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه ثم الحاجي معطوف على رماني
او على طرحت وثم للتراخي والالجا الاضطرار وفرط الملال كثرة السآمة والبال القلب وضيقه
كناية عن سوء الحال واللفظ الرمي رفع اي مكان مرفوع الى خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي
الكلام ايا الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري ثم لا يخفى الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض
اتخذت من اتخذ اتخاذا اي اتركته فيرك فالمفعول اما محذوف او متروك يراد به مجرد الماهية
والمحروسة المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها والاناف جمع
آنف وهي الداهية عيني على لفظ المفرد او المثنى ومن شمسها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا او
المراد من جهتها او فيها وفي الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جيء به للمدح لا لايضاح
المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما فهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى من اوسط ما
تطعمون اهلكم او كسوتهم او تحرير رقبة فكفارته اطعام عشرة مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصريين كما نص عليه ابن هشام
وضعف قول الزمخشري في الاية والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والكثب خلاف
الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللؤم ووصف المقام

به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكي زرعها والصفة المشبهة تجي
ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما بالنقل الي فعل بالضم كما في رحمن ورحيم
والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت خمدت
النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطفا جمرها والنيران جمع نار كانوار ونور واصله نوران
لان النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا توصل الي المطلوب
ونيران الجهل كلجين الماء ووجه الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل معروف والملك بضم
الميم المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف وشبه الملك بشجرة واثبت
له الظل وللظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار
والمراد به هاهنا الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي صلى الله عليه وسلم وبالعز اي بالغلبة
اما حال من لواء او متعلق بمعقودا اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود
بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذي يبخر به ويقال له الفطر والذي يضرب
به والعظم في اصل اللسان والروا بالضم المنظر الحسن واض اي عاد ومنه ايضا ونظم على البناء
للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه
جائز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى والشتات التفريق ووصل من الوصل لا من الوصول
والبتات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اي اخذوا ربعهم اي منزلهم ودارهم واكلوا الربيع
او اقاموا في الربيع ويروى ارتقعوا بتائين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاؤا من قولهم رتعت
الماشية اي اكلت ما شاءت قال النابغة لحملتني ذنب امرئ وتركته كذي العر يكوي غيره وهو
راتع ويروى ان العبارة في النسخة المقروة على المصنف ارتبغوا بالغين المعجمة من اربغ فلان ابله
اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس مرة لهذا
ومرة لذلك والسلطان الوالي من السلاطة وهي القهر والرقاب جمع رقبة وهو مؤخر اصل
العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد تطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم
جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة الحامي قد مر تفسيره الماحي
المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهو التمهيد
والتوطئة والمهاد الفرش وجمعه امهدة ومهد بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن
الحق والوالي المالك من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق
جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية والنصب الاقامة والسرادق احد السرادقات وهي
التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله
ونص القرآن والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام كما هو المشهور عند الاصوليين وقد
يطلق على نفس النظم فالاضافة على الاول لامية وعلى الثاني بيانية والطوية الضمير والكلمة
مشتقة من الكلم وهو التاثير سمي اللفظ به لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وهما
وانقباضا ان لم يكن قال امرئ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلاث لغات فتح الفاء مع كسر العين
وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة هاهنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كله
على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلا كلمة الله
تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب
او نزل عليه جبريل وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند
الله لدعوة عباده كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله صلى الله عليه وسلم الايمان ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر لوجوب الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاعتقاد بالرسل
لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرائعهم فكان الايمان بهم ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة
خبر مبتدا محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور اي قام مقامه وسد
مسده يخلفه بالضم خلافة والخليفي بتشديد اللام مبالغة فيها لا نفسها كما يتوهم من كلام الصحاح حيث
قال الخليفي بتشديد اللام الخلافة ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى
الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة في الصحاح الخليفة السلطان الاعظم و
جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على
مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا تجمع على فعلاء ملك اي تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطو اي قهره
بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الآفاق
واسناد ملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او الله
تعالى وتقدس وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع مبتدا واسم كان
مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية واية تانيث اي والتنوين عوض عن المضاف اليه
والمعنى انه طريق سلك اي ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف في سلك للاشباع
والذرى بالفتح كلما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره والرواية في العالمون
كسر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج في موضع المصدر اي حومانا مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه
حومان العالمين حول ذرى الخليفة برؤية الحجيج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت
قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في خبرها فالمعنى هاهنا
مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه
الرؤية كما ذكر في قوله تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج
في اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية
بمعنى العلم او حال من مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين
لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر
ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اي يعترك
اعتراكا لم يحتج والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت
ونسيم رضي كلجين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطا

تصارند بافاضة الخيرات الى اهله وكم خيرية مضيقة للتكثير وحملها رفع على الابتداء وخبر هلك **والمكانة**
في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به العارض **واللظى** نار والتاسبية متعلقة
بهلك **ومن يشطه** اي عدم رضاه سيتضرر في موضع الصفة للظى لا لغو متعلق بها والالف في هلك كما
سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث
والنسل في سورة البقرة انه قرا الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة نحو ابى يابى و
في اخر حم الاحقاف انه قرا قيل تهلك الا القوم الفاسقون بفتح اليا وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك
واطار من اطار العصفور من الذراع **والصاعقة** نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح
وفي الكشاف الصاعقة رعد ينقض معه شعلة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته **والزلف** هو المناسب هنا والسماك
اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازله ويسمى سماك الرامح
والكريم متعلق بتملك اي ارتفع وقد يجيء بمعنى رفع كما في قوله **ان الذي سمك السماء بنى لنا**
اعز واطول نقل الزلف سماكا مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل بان يكون لو الرفع
حينئذ منصوبا على المفعولية **وصادف الرشد** اي وجد الطريق المستقيم **والقرة** خلاف الرشد والمراد
الجد والنجاح في الامر والجملة في محل الجر صفة لعنصف قرير العين اي ذا قرة **والقرة** بالضم بالهما
ويدونها البرودة تقول هند قرت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما وقبل قرير العين
وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت
حارة جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا
والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرت
العين وتسخنت للمحبوب والمكروه ذكره القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وتقر عينا
وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يحييه
ويقيم شعاره كما ينبغي **والابتسام** كالتبسم اول مراتب الضحك وقد يسم كضرب **والمنبر** كالمجلس
الثغر **واقبل** نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز **والطرف** متعلق بمتمسكا اي متشبثا **والضمير** في
علا راجع الى الخليفة اي ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين تفكيك لنظم رجوع الضمير
في العطوف اعني فاسبح الى الخليفة وهو ههنا ليس من العلو لانه في المكان بل من العلاء وهو الشرف
قال الحطيئة يمدح عيينة بن حصن حيث غزا بني عامر فادرك بثار ابنه مالك الذي قتلوه
وباع بنيه بعض بحشارة وبعث لذبيان العلاء بمالك اي اشتريت لقومك الشرف بمالك **والمضارع**
من الثاني يعلي كما انه من الاول يعلو لكن القياس والشايع في الماضي علا بالكسر وكان علا يعلي
من التداخل او على لغة من يقول في بقي يبقي **ويد عمر الوري** الوري خير اصبح ان جعل بمعنى صار
او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح **وربما** نحو اربت ظرف لغو وما مصدرية اي ساعة
نجهم في المغرب امهلته ربما فعل كذا اي ساعة فعل **وقد** يستعمل بدون ما كقوله لا يصعب الامر
الا ريث نركبه **وفي** الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الخاصة المخصوصة والمراد عين
الفعل من تملك **والملك** مفعل من الالوكة وهي الرسالة واصله تالك على انه اسم مكان او مصدر

تف

يعني المفعول قدم اللام على الهمزة فصار ملائك ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع سمي الملك
لانه واسطة بين الله وبين عباده فاراد الجوهري اياه في فصل الميم من باب الكاف ليس كما ينبغي **والحق** ايراده
في فصل الالف من ذلك الباب **والتعب** انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد المكانة في فصل الكاف من باب
النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان مكن تمفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تمكون وهو ظاهر **والمجاهد**
الذي بذل الجهد **والدنيا** تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا لدنوها او جمع دنى كالكبرى
والكبر واصله دنو **والمغرب** في تصريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء
الساكنين لما ذكره الجوهري من انه حذفت الواو لالتقاء الساكنين مثاقل **والغياث** اسم من اغاثه
واصله غوث في المصادر الاغاثة قريبا وخواشن وقريبا رسيدن **وكرت** بفتح الكاف وسكون الراء
دال على التعظيم في عرفهم **والافطار** جمع فطر وهو الناحية والجانب **والشرقة** من اشرقت الشمس اي
وبالها اشرق الرجل دخل في شروق الشمس **والاعصان** جمع عصن وكذا العصون والعصنة بكسر
العين وفتح الباقي **والمورق** من الشجر ما خرجت اوراقه **والعناية** القصد **وفي** الكلام مكنية
وتخييل وترشيح **والتشييد** الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال
وفي الصحاح الشيد بالكسر كل شيء طليت به الحائط من جص او بلاط **والبنيان** الحائط **ابرما اثر**
عقيب ما قرب **وفي** المصادر الانهدام الانهدام وبران شدت **والامطار** انعال من المطر يقال مطرت السماء
من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله **وقد** يستعمل مطر وامطر بمعنى **والسحايب** والسحاب
والسحب جمع السحابة **والاشبال** العطف والشفقة **واجام** بفتح الجيم جمع جامة وبكسر الموم والمد
ان يغمد مقبضة في رقاب الناس كما ان الاطواق في الاعناق كذلك **وقرات** الابد كناية عن اظهار رود
الحزن **والحزن** بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاي ضد السرور قال القاضي في قوله تعالى
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع **وفيه** بحث لقوله تعالى ان البحر
ان تذهبوا به **ويمكن** ان يقال تعمدا ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال **وهبت** على البناء للمفعول
اي صرت ذا بهذه هي العلامة **وعم لطفه** اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه **وقيل** في قوله
تعالى الله لطيف بعباده اي بر يحسن اليهم بايصال المنافع برفق **والغبطة** ان يتمنى مثل حال المغبوط
من غير ان يريد زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد **محظوظا** اي ذا حظ ونصيب من الرزق **فشد**
ذلك اي قوى اتصالي بما ذكر **والعضد** الساعد وهو ما بين المرفق والكتف **وفيه** ست لغات
عضد بفتح العين وضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد ككبد وعنق ذكرها
صاحب القاموس **وصرت من عطفي** اي حرك بعض جانبي على ان من تبعيضية وهو كناية عن حصول
بعض الارتياح فيه **وقد** يقال هز العطف كناية عن ان الة الغفلة لان الغافل يتبختر فاما
والاول انسب **ثم هداني** عطف على ثم اجابني **والهدى** الارشاد والدلالة بذكر وتانيث وقد هدى
الله الذين يهدونه هدى وهديا وهداية فتهدى واهتدى وهداني سوا السبيل اي سوا الطريق لغة
اهل الحجاز وغيرهم تقول هديته الى الطريق والى الدار **وقد** ورد هدى في الكتاب العزيز على
ثلاثة اوجه بتعدي بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذي هدانا لهذا وبالى

والاطواق جمع طوق وهو كل
ما استدار بشيء فهو طوق محيط

نسخ

مذهب الاكثرين ان لام الابتدا تخلص
المضارع للحال فاعترضه ابن مالك
بالاية واجاب في المغني بان المعنى قصد
ان تذهبوا به والقصد حاصل في الحال
وجزاؤه بعد عمومه عموم الاحوال
من غير العام تامل

قوله ثم هداني الخ قوله
حتى رجعت تساقط من بعض
نسخ الشارح ثابت في بعضها
في الهامش حل على الثابت ١٢

كما هديتنا الى سر الصراط والفرق الذي ذكره الشارح والمحشي في حاشيتها على الكشاف بين المتعدي
بنفسه والمتعدي بواسطة الحرف بين ان يعني الاول الذهاب الى المقصد والايصال ولهذا يسند الى الله
تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ويعني الثاني الدلالة واراءة الطريق فيسند الى النبي صلى الله
عليه وسلم مثل انك لتهدي الى صراط مستقيم والى القرآن مثل ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم مع
انه لا يساعده كتب اللغة ينقض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت اني قد جاءني من
العلم ما لم يأتك فاتبعني اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل
الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والجمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان
علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته
عاتر هته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولا يقصد ان يكون لتنزيه
الله تعالى لفظ براسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة الى الله
تعالى بحيث لا يقطع عن الى اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه
البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعد من هذا تنزيه بقصد
التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كانشهد به موارد الاستعمال والمصابه دايا بفعل مضمر
متروك اظهاره تقديره اسبح الله ثم ترك منزلة الفعل فنصب وذلك على التنزيه البليغ
من جميع القبائح التي نضيفها اليه اعداؤه وهو هنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها
من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر الباب الثامن
والسوا الوسط والشمال بكسر السين وتخفيف الميم جمع شمل بفتح الشين وهو الذل واذا
اذا كان فيه معنى البتة والاستفهام لنبي الامر بالنهوض الى القيام لذلك النبي والرجل جمع راجل
وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل
حالته في استعانته لتنفيذ الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان فيه بحال من استعان بجنده من الخيالة
والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق
بالياء السياق كالا يخفى على المنصف والفائز المنكسرين تنزيهه تنورا والنسوح الظهور فجا
بحمد الله اي اني ما جعت عقيب راجعي واضافتي اليه ما ذكرته متلبسا بحمد الله كنزا منصوب
بجا لتضمنه معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة لكنزا لان الكنز المال المدفون ومن في
من جواهر الفرائد بيانية وليست في مثل هذا المقام زائدة للتاكيد كما توهمه الجوهري اذ لا
يجوز اسقاطها بخلافها في ما جاءني من احد والظرف مستقر متعلق بالكون التام لا الناقص لتسلسل
التقديرات وهو صفة كنزا والمشحون المملوء والتحفة ما تحفت به الرجل من البر واللطف
والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وثناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو
وهو الارتفاع والخدمة مصدر من خدمه يخدمه بالضم والكسر وحلها على الكتاب تجوز والشدة
باب الدال وجمعها شدد والشنية فعيلة من الثناء بالمد وهو الرفعة والملجا والملاذ واحد
وهو المعاذ وحصن حصين من احصانه والباني بالنبي للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق

من الخلة

من الخلة بالضم وفي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة
وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الذين خلا
وذهبوا عن شوب النفاق يستعوني اي يجعلوني مصاحبا بصالح الدعاء من التشييع او من الاشاعة
يقال اشاعكم السلام اي جعلته شاعيا لكم وتابعا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال
شكرته وشكرت له واللام انسب كذا في الصحاح ولم يتعد في المفعول الثاني البتة فتخرج به النقاب
فلا استقامة لما جوزه الشارح والمحشي في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر سأشكر عمرا ان تراخت
منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المشاكلة
والباقي ما عانيت على ما في بعض النسخ للمقابلة اي لمقابلة ما عانيت والكد الشدة في العمل والعنا
بالمد المشقة ومعنى المعاناة ذوق كشيدن نعانيت العنا على ما هو مآل المعنى مثل تناهيت غاية الذ
في احتماله للوجهين ولو قرا عانيت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتضرع الى الله
اذا استكان وتذلل اليه طالبا لمعروفه وكذا تعرض وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب
من نكب عن الطريق اي عدل كطرب ودخل والمبين من الابانة وهي الظهور هذا اي المجهول
الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء حذف خبره وجوبا لسد جواب القسم
مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله
لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله
والشمس والليل والقمر ونظايرها اي ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقوله لعمري ولمثله
ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وتزويجه فقط لانه اقوى من سائر المؤكدات واسلم
من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله
به في التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي
في شرح مسلم بل الظاهر من كلام سيبويه انه كفر ان كان اعتقاده انه حلف يجب البر به وحرام
ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عليه الصلاة والسلام ان الله ينهاكم ان تحلفوا
بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس كان احلف بالله تعالى فاثم خير
من ان احلف بغيره فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس
به ولهذا شاع بين العامة كيف وقد قال عليه السلام قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك
انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز
خلاف الذل والمراد به الغلبة لان العزة تقتضي الغلبة غالبا والمرام مصدر ميمي من رام يروم
رومنا وهو هاهنا بمعنى المفعول والمعنى ان المجهولين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه
مطلوب في الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق
المبين بصفة المطلوبية كثيرا لكان الطالب له ايضا كثيرا فنفيه نفي للملزوم بنفي لازمه وقد جعل
هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى
الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى عليه والطبع

والطبيعة السليمة التي جبل عليها الانسان **والألد** شديد الخصومة والجدال الخصومة **ولئن** ناتئ الخ **فان قلت** المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجزاء مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام الموذنة وتسمى الموطية ايضا لانها وطيت الجواب للقسم اي مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط بقرينة الفاء وهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الكسائي **قلت** اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما في قوله

لئن كانت الدنيا علي كما اري ... تباريح من ليلى فللموت اروح

والشاكر الذكر بالخير **والمراد** بالعاجل الدنيا **والحسب** بمعنى المحسوب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك توصف الذكر به لان اضافته لكونه بمعنى المحسوب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم اي كفاك **والثواب** والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهري **ويعضده** قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ولا عبرة بما في الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية **والجزيل** العظيم **والاجل** الاجزل **والتوكل** الاعتماد على الغير **والانابة** الرجوع **قوله** افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في موضع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح **ويعني** الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت حينئذ بين التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيها رمزا الى ان باسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر وان جهة التلبس هو التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علم الله **والمناسب** لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء بعد التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول وعليه التعويل انه الفعل المخصوص اعني اؤلف ههنا **والجملة** خصوصية كل فعل شرع في مدلوله متبركا باولها التزم حذفه في كلام الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية عين ما في القرآن اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية من شرع في غير القراءة او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يقع فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعي للفاعل لفات ذلك المقصود **ولهذا** قال بعضهم التقدير لبسم الله ابتدئ **وتقدير** الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتداء اشد مناسبة بالتسمية امس بالمقام واولى بتادية المرام من تقدير ابتدئ اذ غرض المؤمن تلبس جميع افراد الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تخفيفا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملتفظا بها كما في البيت حيث اعتبر تحققها في ابتداء العادة تحقيقا في جميعها تقديرا ولهذا ذكر الابتداء في حديث البتراء لا لان المقدر بعد الباء **وقد** يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه الصلاة والسلام في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح بسم الله **وقوله** عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه **وقوله** عليه السلام باسمك احيي وباسمك اموت فانها تدل على اولوية الافعال الخاصة هذا **ويحتمل** ان يكون الظرف المذكور لغوا نفسه لا مستقرا حينئذ الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة الحق واعراض عن ذكر الخلق وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح فلا تعارض بين حديثي الابتداء والابتداء

والابتداء بالتسمية حقيقة لان الباء فيها للاستعانة والاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بآخر كما ظن اذ حمل باء الاستعانة لا يليق بحسن التاديب لانه يفضي الى جعل اسم الله والآلة لا تكون مقصودة بذاتها **وحمل** باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو ينافي للعرف بل لاثبات الابتداء اسرعدني يعتبر عندا بين حيث الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كانبل اولوية الاول محمول على الحقيقي والثاني على الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل لما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين واحتيج الى التلفيق وان المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى **قوله** اذ ابعد تاليح الى تعليل الافتتاح بها بعلل موجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر بقوله اداء مفعول له للافتتاح **واورد** عليه ان اداء حق الشكر يجعل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله والاخبار عن ثبوت شيء ليس به **اجيب** عن الاول بان الفرق الحاصل بين الافتتاح بالحمد في هذا الوجه وبين العقيد الذي هو تلك التحاء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور هو مقصود في فن قصد هما **ولهذا** قال من شكر نعمائه مع تقديم الحمد اياه الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم **ولا** يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور اياه الى هذه النكتة على انه ينبغي ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات تعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة **وقد** يجاب بانه تعليل لافتتح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص **ويرده** الفرق الظاهر بين الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا لافتتح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد ياباه الذوق السليم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد **نعم** يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلها لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله فيما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الآن **وعن** الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي يستعمل في معناه مجازا اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى **وفيه** وضع الظاهر موضع المضمر اي يعني الحمد لله الحمد لك بارت فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ **والقول** بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبار في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** لحق شيء ما يجب عليه شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى عليه الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض ما يجب **ويحتمل** العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب الوفي يتضمن وجوب اللفي

لكن الأنسب بهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكون من بيانية في الأول
بيان لشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والمقصود على التفاسير ان التعبد اي
شبان الشكر كما هو حقه بقصد اعتقاد وخلوص طويته فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة
الحامد في حق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان يشكره حق شكره **قوله** هو الثناء باللسان اورد
عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به **واما** قوله عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز **والحامل** عليه قصد المشاكلة **واجيب** بانه بيان للواقع وتوطئة
للفرق بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان الخ وبانه يندفع احتمال التجوز اعني
اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا وهذا اعني ذكر لفظ ليدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المسمى
في اصطلاح الاصوليين ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل **و** الحق ان
اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الكشاف في تفسير قوله تعالى واذكروا
ما فيه وغيرها من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا **نعم** ذكر في المجمل ان الثناء الكلام
الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي **فان قلت** كيف
يخص الحمد اللغوي باللسان وقد ذكر عن ابن قابل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت
لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل امثاله ما ذكر عندهم على المجاز
قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه **واما** ترك المحمود عليه اللازم
في المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة **وترك** ههنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء
فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم
فالظاهر انه حمد وليس هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل **قلت** لو سلم
فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود
عليه جميلا ويتصوره بصورته **قلت** انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود
به على الاشهر وصرحوا اختيار على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة الكلية في اصول الدين
دون المدح لصحة قولهم تمدحت اللؤلؤة على صفائها **والتعريف** المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد
قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل الجميل **والظاهر** المتبادر من
الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به **ان قلت** فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات
القديمة حمدا اذ اسناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها على ما هو المشهور
المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال **قلت** لما كانت الذات كافية في اتصاف تلك
الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او لان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية
يستقل بها فاعلها والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل **وقد** يقال
الحمد فيها ذكر مجازا عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا **واما** المصير الى
ما ذهب اليه الآمدي من جواز اسناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمد على تلك الصفات حقيقة
بهذا الاعتبار كما زعمه الجبائي فمما لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما

تف

ذكره

يتوقف عليه

عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا لتسلسل او تقدم الشيء على نفسه فتامل **قوله** سواء تعلق
بالفضائل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى المستوي يوصف به كما يوصف بالمصادر **ومنه** قوله تعالى الى
كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني تعلق الخ في تاويل المصدر مبتدا كما مر في مثله
الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم **و** التقدير تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل
سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي ههنا شبهة
وهي ان ام لاحد المتعددين والتسوية انما تكون بين المتعددين لا بين احدهما فالصواب الواو بدل ام
او لفظة ام بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود **وقد** اشار الرضي الى تصحيح التركيب بما لخصه
ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر
ان لم تذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان من معنى الاستفهام للشرط بعلاقة
ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم **و** التقدير مثلا ان تعلق بالفضائل او الفواضل
فالامران سواء **و** الشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم الضمير في قوله الجميل
الى الثناء اشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من
قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا
و الفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية **و** الفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد
بالمتعدي ههنا التعلق بالغير في تحققه وجودا كالانعام اعني اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا
لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كالشكر والفعل لا يقبل الانتقال
اصلا **قوله** والشكر فعل الخ **فان قلت** لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد
مع انه غير مذكور في الكتاب **قلت** لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسر كان مظنة ان يقع
في ذهن السامع هل ان الشكر هل هو هذا ففسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة
وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرح
بان في الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين **و** يعني الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية
فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل
اللهم الا ان يلاحظ ههنا حمدان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله تعالى
والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حياله ويجعل الشكر متحدا مع الثاني ولا يخفى ما فيه
من التكلف **قوله** ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا
ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجنابي اذ لا يفتح فيه الجهل بالمثني كما لا يقدح في دلالة اللفظ له
الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير
او بالالهام او باخبار المعتقد نفسه او بفعله اذ يكون المثني بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر
الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير **وههنا** بحث وهو ان الاتيان عن الثني لا يستلزم
تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله
ينبئ عن بقوله يقصد به فليفهم **قوله** بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على

الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه
قوله او اعتقادا او محبة بالجنان عطفه على سابقه بأو وعطف لاحقه عليه بها يدل على ان مجرد الذكر
اللساني والعمل الاركاني شكر ولا يدافعه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني
او العمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك
المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل
بل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او
اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة
وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر
في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا
وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه
الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند سيبويه
اي منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد الذهني لا الخارجي والمعهود
الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجيء فلا يحتاج الى التاويل وقال ابو علي الفارسي
انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا
فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو اللسان وعند الكوفيين
نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره قوله يعم النعمة اي الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا الفائضة
بالشخص متعدية الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر
ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في
هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة
ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائه حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت
الشجاعة قد تطلق على آثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا
قوله والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما قابل الصفة او اللقب والكنية فان قلت وضع العلم
بازاء ذاته فرع تعقله وحيث لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله
تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما
الممتنع تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم
ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعلم غيره
بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال
على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز
تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه
مطلق الوجوب لاختصاصه وانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان
ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال لجنابه تعالى توطئة لما يذكر من وجه

تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى قوله تحقق
الاستحقاقين اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه
تنبيها على استحقاق الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان لا اشعار
في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله
على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم
والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان تعليق امر باسم يدل على
منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادته الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره
على ان لفظة الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه
الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية
جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان سائلا سأل بان هذا الايهام لا يضر اذ
الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الخ
وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي
الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح
بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن
ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق لجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير الذات
اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق لجميع الاوصاف لا يستلزم
الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي وايماء الى ان كل صفة من
صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع
النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته
لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل او الفضائل لا يقتضي ان
لا يستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة
وتجعله مسندا اليه وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار
انه مؤخر في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمدا لله يستقيم بيان النكتة
فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي للمزال عن موضعه لا للقار والحمد قار فيه لانه مبتدأ
ثم انه لم يرد باقتضاء المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال
اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي
اهتماما بشأن الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى بالرعاية
من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته
لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات ورب
الارض وقوله وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى وله الحمد في سورة التغابن الى غير ذلك

حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الآيات مع ان المقام مقام حمد **والجواب** منع ان المقام في الآي المذكورة
مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما
لا يخفى **قوله** على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود
في هذا المقام **ويؤيده** تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه
وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما
في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضي **ان قلت** فما وجه ما ذكره في سورة التغابن **قلت**
عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم **فان قلت**
لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق **قلت** الوجوب المذكور في القصر
الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد **قوله** بان فيه
اي في الحمد لله بتقديم الحمد **و**هذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكر هو المناسب لكلام العلامة حيث قال
اجراء صفات الربوبية والانعام بجلائل النعم ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به
وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه
بما هو اهله **قوله** وبهذا يظهر الخ اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس
الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه كثير
من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب
الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشي
فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد
لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد ولكن بهذا
القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر وهم كما لا يخفى على الفطن **فان قلت** لعل
كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف
على العهد الذهني الذي هو من فروعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراك **وما** ذكره من ابطال
التعليل السابق انما يتجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي **قلت** لو سلم ان تعريف
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع
الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان
المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق
النفي فيعم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما
المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف
يدل ايضا على ذلك ولانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما
المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه من جواب قولنا فان قلت من اين يفهم الخ

فالظاهر

فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما
باعتبار المعنى الضمني او بان حملوا قول صاحب الكشاف **فان قلت** ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما
المراد بالتعريف اللامي لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله في واولئك هم المفلحون معنى التعريف
في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم مفلحون في الآخرة او على انهم الذين حصلت لهم
صفة المفلحين الخ فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صوره حيث ردده بين العهد وغيره **و**سيجيء
تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكر
وان كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشي في حاشيتيهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد المقام
لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب
الوضع الجنس دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من تلك
الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد
اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا
ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون
الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا حقها ان تساق ايضا لذلك لئلا يلائم سابق الكلام لاحقه على ان
الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الجملة عند الزمخشري
مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث
وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان الكلام ههنا
مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبئ عنه ظاهر قوله من
ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون
الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا بنى الشريف كلامه واورد على
الشارح ما اورد **فان قلت** من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام
على الجنس دون الاستغراق **قلت** قيل من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على
الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف
الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور
بقرينة الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور
في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي **واما** ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ففيه ايضا تعسف
اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا
على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق **فان قلت** الاستثناء قرينة قوية ظاهرة
على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في
المقامات الخطابية **قلت** ادعاء كون قرينة الاستغراق كنار على علم يدفع هذه التفرقة **ويمكن**
ان يدفع بان المراد من القرينة المدعى كونها نارا على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الآية

الكريمة قرينة موجبة له فالفرق ظاهر **واما** ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق
اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال
الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله
اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد بقي هاهنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين
الفناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل
على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام
لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف **و**اثبات الجنس للمذكور لا لغيره
لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد
تخصيصه بمعين نحو جاء زيد وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي
ثبوت شيء منها لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه **وانت** خبير بان صاحب الكشاف قال
بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد
الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيقي الثبوتي فلا ينفي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي
والاثباتي لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا
مع ان اظهار مذهبه واراءة التصلب فيه مناسب لاوايل كتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه
بقوله الحمد لله الذي خلق القرآن ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم
قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت
على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر
لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي
واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل **والجواب**
ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد
اذا لم يوجد داع الى الدوام **و**العدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع
كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا
وقد نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكرته هذا **ولقائل** ان يقول المناسب لمقام
الحمد على نعم الله المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه
بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتي لانها اذا اعتادت
الشيء الفته ولا شك ان افضل العبادات اشقها **و**التحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد
وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار
الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية
صرح به بعض الافاضل **قوله** انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه
اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النائب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز قصوره

يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان **وههنا** بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه
قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات
الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل **والجواب** ان ذلك في الفعل
المنزل منزلة اللازم اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا يحسن
بل لا يصح وهو ظاهر **قوله** ففيه نظر لان النائب مناب الفعل يريد ان المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل
فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففي العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا
ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب **واجيب** عن هذا
النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكره في
الوجه الذي اختاره **وانت** خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر في الاستدلال لاثباته
بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق **قوله** وعند حفاظ قرائن الاستغراق اراد
بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعنى حينئذ الجنس هو الشائع في
الاستعمال مطلقا اي سواء وجدت القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا
يخفى عدم استقامته **و**الفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم **واعلم** ان مبنى
الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه **وقد** حصر في المفصل فائدة
اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند
المحققين **ولا** يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس في نحو والله لا اتزوج النساء مبني
على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب
الانتصاف من ان اللام ظاهرة في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها
قوله او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا
كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل
المحشي بقوله والسبب في اختيار الجنس ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله تعالى لا يحتاج فيها
الى الاستعانة بالمقام كبير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما دون الاخر **فان قلت** قد ضم الفاضل
المحشي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام الشارح
خلو عن ذلك فلذا رده **قلت** قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الخ الى هذا المقام فلعله
اكتفى عن ذكره هاهنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه
لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية
وتلك الافادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق بقي ههنا بحثان **الاول** ان الدليل المروي
عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام الى اخره منقوض اجمالا لتخلف الحكم
عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ لا يقال اللام
لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون
ثمة عهد خارجي لا يقال هناك وضع اخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول فلا يتجه بالدليل المذكور

وحدة كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازاء الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج
الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي اشرت اليها هناك **البحث** الثاني ان المفهوم
من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف
باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في
ضمن الافراد حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة
انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم
الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امرا مختارا على الاستغراق وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا
عن ان يترجح بعد الاحتياج على الاستعانة بالمقام **ويمكن** ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام
ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى
ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع
الافراد **قوله** على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق
بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل فتدبر **قوله**
فقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول
فان حذف المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود
اعني التوطئة والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح
وان كانا لطيفين في نفسهما لكن لا لطف لبيان ما علم بما لم نعلم مدحا وههنا وجوه اخر **الاول** ان
ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدوث والزمان
وقد يجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه **الثاني** ان يكون ما لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف
الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول كل ذلك تعسف اما
الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم تتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني فلعدم جواز
حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكر في عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف
الظاهر مع اشتماله على نكتة سوية **قوله** امكن من مكن بالضم مكانة اخذ مكانا يريد ان الحمد على
صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز
بناء على انها اثر تلك الصفة **قوله** لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون
شيء بمجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل
الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظرا الى الاول والثاني
الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان تكون حقيقة كما في التفصيل
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال وانما اقحم في المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار
اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى اعتبار القصد في الخواص والمزايا
على ما تقرر عندهم فمؤدى ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان
اي اختصاص الانعام بشيء دون آخر او اختصاص الحمد على انعام دون آخر **ولا** يقدح في التوهم افادة

تعليق الحمد على اسم الذات للاستحقاق بجميع الاوصاف المذكورة فافهم **وقوله** دون شيء معناه متجاوزا
شيئا آخر وسيجيء تحقيقه في بحث القصر **قوله** ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان
تكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فتكون هي
ايضا علة عدم التعرض للبعض **واما** جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع
الى ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا **ولك** ان
تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية
المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل فيكون متعلقا على
جميع الانعامات **ويمكن** ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر **قوله** ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع
في شرح قول المص وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا على الاجمال ثم نزل اجزاءه على التفصيل حيث
قال فقوله وعلم الخ وثم للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد
ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة
عن رتبة اجمال مطلقها وسيجيء في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح
التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظي الاشارة فيما بعد وببعض النعم نعمة
البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المتقن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه
وتلك النعم بعينها هي الاصول **والمراد** بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول او يقال
الايماء الى مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا
به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار
التغليب كما لا يخفى **وتجويز** ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف
في كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يلتفت اليه لان تبيين الشارح اصالة تلك النعم
ثم تنزيل كلام المص عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاوني الرسول ثم تغيير الاسلوب
فيه تنبيها على ان اصالة معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح في خلافه **قوله** يتعاونون
استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع **ويمكن** ان يكون
حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب **قوله** في الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق
الله علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في
الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات يعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية
بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه **قوله** وهو المنطق
الفصيح المعرب عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه
او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان
وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا **قوله**
ثم ان الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه
ما ذكر في الصلاة وليبين المناسبة بين ما ذكر في الصلاة وبين ما ذكر في الحمد **قوله** يتفق

الجميع عليه ضمير عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط **قوله** لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة وانما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما
باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل لهما **وقيل**
في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل **ثم** ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع
كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض العلماء كانهم
جعلوه بمعنى المغاير **قوله** بل لا بد لها من قوانين كلية اي لا فراق منها من قولهم بده يبده
بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض **ثم**
الجار والمجرور اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع جبلا
بترك تنوين الاسم المطوي اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك
قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين
الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه
على الفتح كما في ما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لها **وقوله** من قوانين خبر مبتدا
محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية **وهذه** الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب
مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوانين **وقد**
الشريف في اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للا حيث قال في قوله لا تلقي لاشارته ان
لاشارته ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر
نظاير هذا التركيب **قوله** وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة
تصديقا له في دعواه **وهو** كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق
الدعوى **قوله** واعلى معجزات نبينا القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى
فلانه مفتاح يفتتح به باب الشريعة المشتملة على النشأتين ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين
الكتب على كل لسان بكل مكان **وفي بعض** النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد **وقوله**
الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة **قوله** من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا
فاق على اصحابه **و**الاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب
المعنى اللغوي تفوق الابتدا **وفي** الاصطلاح كون الابتدا مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب
لتفوق الابتدا لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية **ثم** البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون
المشروع فيها تتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تشارك
البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيان في المعنى وهذا المقدار يكفي لبراعة الاستهلال
واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق
العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكره الشارح في اواسط الباب الثامن من ان
ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف

او الابدال

او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف
والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث
خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة على تعداد
النعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان **و**الضمير في اليه راجع الى الجلالة
باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول بان مع الفعل **قوله** ما لم نعلم مفعول ثاني لعلم والاول محذوف
اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه كيف
وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله
الاول عين الثاني اذ هي من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين
وان علم منزل منزلة اللازم ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف
مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى
نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي
تجوزا مع سبق مثله **وعن** الشارح رحمه الله ان المراد ما لم نكن نعلمه باجتهادنا وقوانا اخذا من قوله
تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم **قوله** خير من نطق انما اختار خير من نطق على ساير الصفات المادحة له عليه
السلام ليناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان **و**اختار النطق على القول لئلا يحتاج ان يقال
انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قوله** للشارع
المقنن للقوانين اشار بوصف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عليه الصلاة والسلام
واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثنا
على الله تعالى **قوله** على ما فسر في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب
ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم السلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم
السلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله
واحكامه **و**الرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب
مشتمل على الحكمة **وهذا** مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان
عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فليتامل **قوله** ولفظ اوتي الخ اما دلالته على انه ليس من
عند نفسه فظاهر واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله
فكان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه
قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول
فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما يتبادر اليه الاوهام
من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام والقول بالاعجاز
في غير القرآن ههنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم
القولية فالامر اظهر **قوله** ففصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين كما قال
في المختصر الخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية **قوله**

يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه دعي فيه جميع ما لابد منه في الافهام فالتبيين هنا
بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب
بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه المشتبهات ما لا يتبينها من يخاطب بها ولا يلتبس عليه واجيب بان المراد
به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه ويجيء تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة
والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين الراسخين في العلم يعلمون تاويل المتشابه
وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب الباري يجب ان يفهم ما خوطب
به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عليه الصلاة والسلام وهو يتبينها
والله اعلم قوله اي بمعنى ما صل قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التمييز ووصف
الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انشد بما عليه ابن جني المعاني على ما نص عليه الشيخ
عبد القاهر في قوله انا هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا اريد على معناه الحقيقي كان
مضافا الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل عن الشيخ في
نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لانما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اتاني عدل السلطان
ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل
تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاتي اليه واما اذا قلت اتاني سلطان عدل فاعتبار التجوز
في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب
تجوزا اصلا ليس بعيدا فتدبر قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة
الفا لان قلب الهاء ابدا الفا لم يجيء بوضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشائع قوله بدليل
اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل
ولو كان اصله غير اهل ليسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم
اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد من له خطر وتقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي النقصان
بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه
بالاشراف ذلك فقد بينا فيه بان تصغير التعظيم نوع تصغير التحقير كما صرحوا به قوله خص
استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء الا
الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا تخصيص الاول توخيا
للملائمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من انتهى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب
قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص
قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع
طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري
حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار
واما المثل المشهور اجناؤها اباؤها اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال

الجوهري

الجوهري اظن ان المثل جناؤها بناؤها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجيء في الامثال وقد يقال
مراده كون الاطهار جمع ظاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلامه قوله وصحابته
الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه
وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها لغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا
نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رآى
الرسول عليه السلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رآه الرسول والاصح
ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد هاهنا
كل مسلم من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة
واصحاب النار فيعرف بتجدد ثم قيل الصحابي من صحب الرسول وخدمه واخذ عنه وهم عند
وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه وعليهم السلام قوله
جمع خبر بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خبر مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت
وهو احتراز عن خبر بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من
وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما يقرر في النحو
قوله اصله مهما يكن من شيء فما مبتدا ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن فعل الشرط وجزاء
فعل الشرط بجزائه او الجواب وجزاء او بجزائها على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وتاء ضمير راجع
الى ما وشيء بيان لذا وقد تزاد زيادة البيان والتعميم لا ان من زائدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدا
بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انها ناقصة وشيء
اسمه ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح
ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق مهما
مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان
المعنى البحت وتصويره ان اما تفيد لزوم ما بعد فاء لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل
ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط
والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثنا ينبغي ان يريد بالثنا الثنا على الرسول
بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلاة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلاة كما في
المختصر قوله موقع اسم هو المبتدا ابن يدبه مهما والدليل على استيفاء عمود الضمير اليه صرح به
صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه
حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والشلوبين وابن يسعون انها تاتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه
مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره هنا من كون اما واقعا موقع المبتدا والشرط مخالف
لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثمة اصل
اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه
ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه ببيانه

على المذهبين بقي هاهنا بحث آخر وهو انه يفهم من كلامه هاهنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه
قوله في المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلي من
مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى هاهنا ان التاليف لازم لوقوع
شيء ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فليتامل
قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة
الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما
كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل
فهذا اللزوم الكلي في اما يحقق فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال
لزومها لاما اكثري قوله لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم مؤول بالالزام اي الزموها
لصوق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان لا تحذف اللام من المفعول له اعني قضا لان اللزوم صفة
للصوق والقضا من قضيته حقه اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو
من جملة الشروط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا
لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلائم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان
فان اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم
يمكن لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ لا يدرك كله
لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما هذا الذي ذكر
وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني
على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين
فروح وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لها
تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط
سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذا الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانها مختصة
بالماضي وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر

اقول لعبد الله لما سقاؤنا ... ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت
بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد
الله شمه قوله والوجه ما تقدم وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه
بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على المعنى واعترض ابن
خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله
الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك الى
امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون الا مستقلا ولكن
المعنى ان يثبت اني قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف هاهنا مقدر عطفا على المضاف

السابق

السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور
او مجرورا على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير في به تعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها
معطوف على المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان تكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع
العلوم الادبية وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم
النحو فيلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان تكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي المعطوف لامية
على ان المشهور وسيذكره الشارح في اخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة
التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول
الشارح في اخر المقدمة وسموا علمي المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون مجرورا
معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضميريه وهاهنا بحث وهو ان الزمخشري
حصر علم الادب في كتابه المسمى بقسطاس العروض في اثنا عشر قسما على ما اشار اليه السيد في مفتتح شرحه
للمفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية
في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز
القرآن لكونه في اعلا طبقات البلاغة وايضا لا نسلم دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل
النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في عد
المصنف اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات
العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخيرين ان
البديع لما كان تابعا للمعاني والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على
ذلك قوله لانه لم يجعله اجل العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة
دقائق العربية في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث ان لها
دخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل
اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه
فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافة
سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب
الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي وابي علي حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من
الابتدائية اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل وانما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان
الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا
يتعرف المضاف اليه فيه من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا تفوت المطابقة
لمن هو له الواجبة في هذا المعنى قوله وجعله من هذه الطائفة وفي بعض النسخ وجعلها على تاويل
المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة قوله تعرف دقائق العربية اي اللغة العربية وانما
ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما

لشانه **قوله** واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل
واشباهه لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار
الدقائق يعني دقائق الدقائق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقائق الدقائق عبارة عما
هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق و
كانت ادنية العلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم
جرا فاستقام امر التفريع فلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومصبه وهي ان دقائق
العربية ادق دقائق **قوله** وبه يكشف قد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلاثة لكنه
بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف
قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في كدها واخر في النشر دليل
هذه المقدمة اعني قوله وبه يعرف لكون معرفة دقائق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف
فقدمه عليه في الوجود **قوله** في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اضافة المضاف
مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف سر الاعجاز في نظم القرآن اشارة فيكون من قبيل قوله تعالى واتبعوا
ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية ما حاصله ان المضاف
اليه للاطباق على حوله فيه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه
مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند
تامة ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل تعني الاضافة لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر
كانه قيل ملة تثبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه
المذكور **واما** اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه
وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق
المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ
من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلاث التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث **قال**

*** ولا تجز حالا من المضاف له ***
*** الا اذا اقتضى المضاف عمله ***
*** او كان جزءا لما له اضيفا ***
*** او مثل جزئه فلا تجيفا ***

قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب **واعلم** ان الدليل
قسمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع بالثبوت او السلب في نفس
الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى وافيد ومعرفة
اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة
انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة بالبرهان
الاني حاصلة من علم الكلام فلا عبارة حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء
كانت اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى
النوعي وهو رتبة من البلاغة يعجز البشر عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة

يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به يعرف

وهو حينئذ قيام

وهو اسم العامل في الحال بمعنى الاضافة

اوسلبه عنه فقط ولمي يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع مع برهان اني ولمي

فيتدارك الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا بد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى **قوله**
ليقتفي اثره اي يتبع النبي عليه السلام في طريقته او يتبع طريقة النبي عليه السلام **و** قوله فيفاز نصب
عطفا على ليقتفي او دفع فحينئذ يفاز **قوله** فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي
كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن
بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله **وهذا انما**
يفيد شرفه بشرف الموضوع **و** بالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله
لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته
في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب
المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله اشرف التراكيب **وقد** تقرر ان العلوم اذا كان اشرف
كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف **ولا يستفاد**
هذا العلم عند فقد الذوق النظري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا
اشرف فقوله وهذا لا يستدعي كون معلومه الخ ممنوع **و** الحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه
بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف
الاشياء الثاني موجود هاهنا **ثم** المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل
كما توهم بقرينة ايراده على انه يتم الكلام حينئذ ايضا **قوله** وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته
الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله تقتضي الحال هو الاعتبار
المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما صرحوا به
على ان افادة اضافة المصدر الحصر ليس بكلي وسيجيء الكلام عليه ان شاء الله **قوله** فان قيل كيف
التوفيق بين ما ذكر الخ يريد به ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين تقرير الاول ان المص
حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن
معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك
الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق لئن الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول
الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا **وتقرير** الثاني
ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز لهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه
الثاني دافع فيه دفع الاول **وانما** قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية
اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز
في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة
وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين **وانما** تظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد
الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه الذوق
على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح فوق ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ودقائقه

الى الموضوع باعتبار الذاتية

حرى

ما قبله هو معرفة انه معجز الخ

الى الذوق اسنادا الى السبب

الذوق مصدر ذاق الشيء يذوقه ذوقا وذواقا طعما لا قوة ذاته ومذاقه طيب ويكونان في الحيوان والمذاق طعم الشيء والذواق هو الماكول والمشروب من الذوق ويقع على المصدر ولا يقال معنى مفرد ولا تذوقت دواء اي شيئا وتقول ذقت ما عنده

وهو الاعجاز

الخفية فإن قلت صرح الشارح في تذنيب الباب السابع بان لو هذه تفيد كون ضد الشرط
المذكور اولى باللزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا كقولك زيد بخيل ولو كان
غنيا فكيف يستقيم هاهنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق
هاهنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار الاضافي على تقدير عدم
توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله
وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله
لا طريق اليه الا كذا هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما
فيه من معنى الاستقرار والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدا في الاصل وخبره محذوف اي لا طريق
موجودا او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء يمكن
ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكر من الوجه قوله
لا علم بعد علم الاصول الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما
اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة
الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله الكشف يؤدي مؤداه
ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان هو في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول
الى اخره اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير
بعد علم الاصول اقراء منهما على المرء لمراد الله من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا
انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما
في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا به
لا يكون قوله الكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح
على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم
الاصول اكشف بل انه اكشف منها وان غيرها كاشف ايضا لكنها اكشف وكل منهما نهاية في حصر
الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبني في علمنا هذا
فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على ظاهره
لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذا انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء
العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد الكشف عن معنى التفضيل لكان الاقتران عن في عبارة
الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق تعرض في
شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن
ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية
تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال خلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد بين

القول

القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تعالى الآن
خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد
علم الله تعالى بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباينه
عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد
في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصل الفعل مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد
عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل
وهو المعنى الاوضح في الفاعلين في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو
مولانا الله اكبر واسئاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف رب السجن احب الي
مما يدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من
رمضان ومثله اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبطه القلم نعم الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين
العلمين متباعدان في الكشف من كل علم متزايدين فيه الى كماله قوله نعم لا يمكن الخ نعم تصديق للخبر
السابق وهو انه لا اكشف من هذين العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال نشاء
من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت بهذا العلم كان مظنة
ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لها
في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون
منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب او لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن
تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله تعالى الشامل فالحصر في قوله الا تحت علم الشامل
بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل
على ما قبله اذ لا تفريب وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل منشأ السؤال
المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك
بالسليقة فنقدر هكذا هل يمكن لواحد بالكسب او بدونه من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز
بحقيقته لما ارتد في علم البلاغة او بسليقته ويجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل
بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية بعد فوت القواعد
المتعارفة المذكورة في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم
ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان
قدرت في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطائف هذا العلم اي اللطائف
والخواص المستفادة منه فالامر ظاهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة
القرآن الخ حصرا حقيقيا كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هل لا زمت فيما سبق عدم
التقريب في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال
التقدير الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي هاهنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه

ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد مع عدم

قف الخ

وهي نوع الاكثر للقناع عن وجه اعجازه

قوله نعم تصديق الى قوله منشأ السؤال
على نقد الحل ما نص السيوطي في تعليقه
ربه ضعف هذا التقدير لا خفاء
عما شهد به الغاية
هذه ان لنشاء
انما يتبرع على معنى التصديق
لما سبق هاهنا
هو الذي ارتضاه
الشمس الثاني انما جواب لسؤال مذكور
قوله التكلم في انشاء وهذا هو الذي
ارتضاه ابن
الثالث انما تقسيم في معنى اللبيب
معنى التصديق وهذا هو الذي
ولو تبرانا حرف تذكير لا بعد هاهنا
اكثر بعيد ام كلام السيوطي

انه لو حصل الاحاطة لغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي
يعرف به هذا العلم هو ان الحال الفلاني يقتضي الاعتبار الفلاني وبمجرد ذلك لا يعرف ان القرآن
معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه في تحقق الاعجاز متحقق في القرآن والامور التي يجب
رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية المخاطبين وكيفيتها واشتمال القرآن على
اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص الافادة
كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة
القرآن الا تحت علمه محل تامل **قوله** وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس الخ الاستعارة بالكناية عند
المص ان يشبه شيء بشيء في النفس فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به **ووجه**
التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه
به وبه يدل على ذلك التشبيه المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد كما ان للوجوه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرف المراد
بها هاهنا على التوجيه والترشيح ان يذكر شيء يلايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار
منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه السلام اسرعكن
لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستار على الوجه
الثاني من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز
مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عند المص **وفيه** تامل اذ الظاهر من شرح المفتاح
ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا **واعلم** ان هذا القدر من البيان يكفي
هاهنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا على اصطلاح المص وما يتفرع
على ذلك من الابحاث فسيجيء في البيان ان ساعدنا التوفيق الالاهي **قوله** والقرآن
فعلان بمعنى المفعول الخ يقال قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا تلوته ثم
الظاهر من كلامه هاهنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء ثم
نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عليه السلام **ويمكن** ان يكون نقله حال كونه
باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على نبينا عليه السلام
بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهد في لامي
الكلام والنبي لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يريد
ويقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف ليخرج شواذ القراءة
ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالاهية **قوله** ونظمه تاليف كلماته الخ النظم في اللغة
جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة
الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل **وقيل** الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبر دلالتها
على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح **وقد** يطلق
على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى **وقد** يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ

قوله على حسب ما يقتضيه العقل في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة
حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة
الشعر على الوجه الاول **قوله** فلذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين
في النظم وفي الاعجاز ايضا **وقد** يقال انما اختاره عليه احترازا من سوء الادب اذ المعنى الاصلي
للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك
بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ **قوله** لان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر
تحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان يشبه الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا
وان تكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق
النظم الموضوع للمشبه به على المشبه **ووجه** اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون
قوله لطيفة وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه
عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون
قوله واشارة الخ بيانا لوجه اللطائف لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون
الوصف المذكور مقيدا كما في الاول **قوله** تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف اي جعله
في غمده اي غلافه **وحاصل** المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن الكدورة كما يحفظ السيف
بالغمد **قوله** من الكتب المشهورة بيان لما **فان قلت** القسم الثالث ليس بكتاب بل
بعض منه واذا كان الكتب المشهورة بيان لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل
هاهنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث **قلت** الكتاب
من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول
في الممكنات الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من عموم المجاز بان يراد بالكتاب
ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض **قوله** تمييز من اعظم لا من
المشهورة وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى
الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز
ان تكون باعتبار اخر **قوله** من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز
والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد هاهنا **وقد** تستعمل بمعنى الطريقة والطرز
كما سياتي **قوله** فلكل مسئلة مثلا مراتب الخ دفع لما قيل ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبته
واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور
ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا **ووجه** الدفع ظاهر من كلامه **ثم** اشتمال
القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسئلة
موقعها اللائق بها وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور
بالقياس الى كتب اخر **قوله** فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك فعل اذا تعدى
بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة

في المفعول مقوية لعمله كما ظنه الرضي ثم كون كتب الشيخ مصدقا لما ذكره سواء كان هذا المقال
في قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو
الظاهر ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء بضده كما قيل
وبضدها تتبين الاشيا لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت
لآلئه **قوله** وهو تهذيب الكلام قد يطلق الكلام التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير
بيانه بالعبارة وليس له ههنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه **ثم** لقائل ان يقول تهذيب الكلام
تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوائد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو
والتطويل والتعقيد **والجواب** ان هذا بالقياس الى ما في الكتب المشهورة **قوله**
متعلق بمحذوف يفسره جمعا الفايدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب
لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها **قوله** مؤول بان مع الفعل **فان**
قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية معه
قلت لان ان حرف اعرق في المصدرية من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم يقتضي
عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر
عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق **قوله** وهو موصول الموصول اسمي وهو ما
لا يتم جزا الا بصلة وعائد كالذي واخواته **وصلته** جملة خبرية وحرفي وهو ما اول مع
ما يليه من الجملة بمصدر كان وما المصدريتين **و** اختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية
والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي الاصح عدم جواز ذلك قيل
ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان تكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب
فيه **وفيه بحث** لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر ماخوذ
من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت بالامر
بالقيام او بالنهي عنه وانما قامت الدليل بالصيغة فقط على ان فوات الامر في الموصولة بالامر عند
التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع
عند التقدير المذكور **ثم** هذا الموصول لا يحتاج الى عائد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته
كما سبق **ثم** كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزءا للكلام الا بها يقتضيان كونهما
كشيء واحد مرتب الاجزا فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز
تقدم كل الصلة عليه ولا جزئها الا بين اجزا الصلة فيجوز تقدم اجزائها على بعض الا اذا
ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما
بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت
درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء
متقدم على ذلك الشيء **قوله** كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزا عليه قيل فيه تسامح لان

الجزء لم يتقدم في المفروض على الشيء المرتب الاجزا بل انما تقدم بعض الاجزا المرتبة على البعض
الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حيز بعد
طائفة من اجزائه على باقي الاجزا لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك الجزء على نفسه وعلى
ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك
كما تحققت ونظيره الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزا بيان للواقع
واشارة الى منشاء لزوم الفساد **وبهذا** التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا فتدبر
قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور
لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى
في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا او لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية
فاطلق الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاق
اسم الاخص على الاعم **قوله** قال الله فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال
بالاية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود
انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليها **واما** وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف
اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسوال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم
اعني اسمعيل الحد الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر
الجواب قبل ذكر منشاء السوال مما لا وجه له **واما** ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره
صاحب الفرائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد بلغ حد ان يسعى
مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ بصاحب اباه اي
سعى ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم **واما** ما اورد على هذا القايل من
ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المتقدم عند عدم القرينة المعينة فلا
يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية عن فاعل بلغ اذ لا
فائدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه
انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا والقول بان المراد من السعي المسعى وهو
الجبل المقصود بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه **ثم** في الاستدلال على تقديم معمول
المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقديم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف
والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقدم على ما ذكره تؤول المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل
في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره **قوله** والتقدير تكلف فيه بحث وهو
ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير
المصدر المقدم على ان يكون المصدر مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان سعيه في المصالح مع
ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه
ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد بمع على ما ذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادف

عند بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان
المعنى صادر من السلطان ايضا اذ حينئذ لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره في اللغوية بل يكون حاصل
المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان
مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا
يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صورة أن والتوسع فيه مع ان الفراء جوز
تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه يقدم في علم
البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية
وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فاذا راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله جعلناه
معموله والا حملناه على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف
متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع **قوله** وليس كل ما اول
الخ دفعا لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مؤول بان مع الفعل واذا كانت مصرحا
بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه **فاجاب** بان ليس كل
ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء الا ترى ان المؤول به ها هنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان
والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول
به لاجله وتأويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن
مشابهته اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو **قوله** مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ها هنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه
حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان
لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور
لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف
اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل
شبه الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبيهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى
حرف فيه النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة ربك
عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها
بالحديث المترجم اي ما حديثي عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم
لزوم تأويل المصدر العامل في الظرف بأن مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التأويل
لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا
احتياج الى تأويله بالفعل الظاهر **فان قلت** كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب
الاول لان حاصله منع لزوم التأويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس **قلت** لان التأويل
هو المشهور فلذا قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف الخ اشارة الى جواز تقديم

المعمول

المعمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا بها وليس بشيء اذ لا تقريب حينئذ لقوله مما يكفيه رائحة
الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف
لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في
الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته **قوله** ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان
يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها
واما ان يكون في موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها **قوله** وهو الزائد المستغنى
عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد
متعينا كما في قوله فاورثني تكلمه صداع الرأس والقلقا فان الرأس زائد اذ الصداع مغن
عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما
في قوله فالفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما
بالزائد ليس بمناسب ظاهرا لما سيأتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشعر به
تمثيل المص للحشو المفسر بالندي في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان
في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه **قوله** سيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق
للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الآن
وما ذكره ها هنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد **وقد** يمنع
بان التطويل على ما ذكره ها هنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد
دون الثاني فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله
وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد اذ
هو المعتبر في الفن فتأمل **قوله** يتوعر اي يصعب وفي تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه
على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول **قوله** قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا
الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان
الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل
الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب
تغيير القسم الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصره وتلخيصه
وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية للسجع **قوله** الفت مختصرا انما اختار الفت
على اختصرته مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي
بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه **قوله** يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على
ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره ايضا ثم المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد
تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال
وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني
والبيان كما نبه عليه السكاكي عند شروعه في هذه المباحث **قوله** وهي حكم كلي ينطبق على

جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه
وبالانطباق الاشتمال وفي قوله جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي
ليستفاد احكامها منه تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل فمعنى التعريف قضية
كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها لتستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على
احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة
كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة
تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن
ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميري ينطبق على جزئياته حينئذ
استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك
الا ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلائم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب
في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتائج بجزئيات الكلي في اندراجها
تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير
الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال
قوله كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان
التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة الخ واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكده واكده
بمعنى ويقال هذه لغة عربية مولدة الخ والظاهر ان قوله هذه عربية مولدة ابتداء كلام في بيان
لغة وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد
في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان التوكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان
مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم اي ذلك القول
اشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر
فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة
وان كان موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد الموكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني
ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل
موكدا اي مستمرا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى يتعين
خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل قوله فهي اخص من الامثلة
تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء نقل عن
الشارح رحمه الله تعالى انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام
من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارجي
عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية هاهنا باعتبار ان كل ما
يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وانما قال
حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود

من الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به
الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط هو كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم
من وجه الا ان يراد من قوله يذكر لكذا الصلوح لان يذكر له فحينئذ تكون الشواهد اخص ايضا
ولذا قال فربما لكن تلك الارادة بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات
فامر خارج اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي المثال والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو ممنوع وان
اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد عدم دخلهما في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا
مقولان بالعرض على ما تحتهما الا ترى انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر
في الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل له في الخصوص
فتدبر قوله ولم آل عطف على الفت ويجوز ان يكون حالا من فاعله قوله من الالو وهو التقصير
يجوز ان يكون آل في كلام المص على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما
في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى
مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي لم آل جهدا مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما عدم التقصير
في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار
اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا
فاعل في المعنى اي لم اقصر الاجتهاد في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز
في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما اشار
اليه السكاكي في قوله معنى طار عمرو فرحا طير الفرح عمرا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر انما يلاقي في
الاشتقاق التقصير الذي بمعناه الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا
ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي
البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوب على الخبرية بمعنى
جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين
بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه رجح المجاز المشهور قوله وحذف ههنا المفعول الاول
هو اما كاف الخطاب اي لا امنعك او الامر العام اي لا امنع احدا مثلا قوله اي المختصر يحتمل
ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول
رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول
اي هذه اضافة المصدر الخ او اضاف الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الخ او اراد المص ترتيب
السكاكي الخ مضيفا الى الفاعل او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى
المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى قوله تقريبا مفعول لما تضمنه معنى
لم ابالغ ذكر فعلين اعني رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما
مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه

تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعله مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف
كما لا يخفى **قوله** ولو لم يؤول الفعل المنفي الى قوله بل لامر اخر قيل في العبارة ادنى مساهلة اذ الفعل
الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح فالاظهر
ان يقال ولو لم يؤول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا
فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة المستفادة من
قوله ولو لم يؤول الخ خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره من كتبه الشريفة
ان القيد قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في لم
اشتمه اعزازا **واجيب** عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا
كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول
له يجب ان يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل المنفي هاهنا بالمثبت كتركت او نفيت او ما يؤدي
مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لانه فعل
المقرب والانتفاء ليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه
ثانيا ويلزم المحذور المذكور **و**هذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا
له منصوبا **وقد** اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل
جار في كل مقام توجه القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي
لا يكون صالحا لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد
وقد صرح الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة
النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في
الظرف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المغني
فيمكن ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه **و**بهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل
بتركت لا يجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن
الشيخ في بحث العطف على المسند اليه **و**وجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد
الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير ان لم ابالغ اذا لم يؤول بالفعل المثبت تعين
توجيه النفي الى القيد لما قد عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل على رجوع
القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى
المتبادر الشائع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى ما للظالمين
من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك **وقد** يتوجه الى الفعل فقط من غير
اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين
يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك مما قررته
ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يستعمل على معان ثلاثة وهذا مما ذكره الشارح في شرح الكشاف
قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه العبارة من الشيخ مشعرة بان توجه النفي

الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كلية هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد
لكان الامر بالعكس **قوله** وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبرا ليقع على ان
يكون من الافعال الناقصة لتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا
بمعنى خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصب على المصدرية باقيا على
معناه اي تخص حكم النفي بالقيد خصوصا **قوله** مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في النسخ التي
رأيناها لكان تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث تاكيد المسند
اليه ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد
اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد حينئذ والا لكان تاسيسا لا تاكيدا فلا تفاوت حينئذ
في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر **قوله** لقد افرط المص الافراط التجاوز
عن الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط **قوله** وتلويحا ثانيا وتعريضا
ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء
لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى غرض يدل
على المقصود ويسمى التلويح لانه تلوح به ما يريد فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث
تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح
هنالك **قوله** الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة
بالمذكور لتصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** ولقد اعجب اي اتى بامر عجيب
حسن **ووجه** الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى خصائصه
وشان الزوائد ان تحذف **قوله** وسميته تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه **قوله** اذ لا
مقتضي للتخصيص **قال** بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه
انا اسال الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا ان يسال النفع به فيكون
المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا اسال لا معارضي ولا حسادي
من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلان استحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته
لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه على المفتاح الا بتكلف واما
الثاني فلانه ليس هاهنا من يعتقد شركة معارضيه وحساده له في السؤال حتى يحتاج الى
التخصيص وتوجد جهة الحسن وذلك ايضا ظاهر **قوله** ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان
يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة من الله اذ قد يرجو ان يثمر علمه
ولا يخيب سعيه فهو مجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما فيه بالغ
في وصف مؤلفه بل يسال الله الانتفاع به **قوله** وكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من
جعل الواو للحال ان تكون الجملة قيد جميع الافعال من التاليف وما عطف عليه **قوله** فاتى
بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة

لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان مآل
جعل الواو للحال جعل الجملة حالية فح لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال
اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستيناف حينئذ اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا
كذلك توهم العطف على الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه
في اخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوي
انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر
دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله
انا اسال انشاء للسوال لا اخبار عن اتصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام
في بيان حال المص بل في بيان افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسوال قوله حال
من ينفع قيل اي من المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول
والعامل فيه اسال وليس فيه تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه قوله اي محسبي وكافي يريد
ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما
الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السوال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه انتظام
الجمل كما ذكر العلامة في اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله تعالى على اداء
العبادة ليتلائم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه الاستيناف
الموكد بان المعلل الذي هو سوال النفع منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
اي في قسم النحو ثم المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره للمشهور من ان المخصوص اما مبتدا
والانشائية خبر له مقدم عليه او خبر مبتدا محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار الى قوله لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه
الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح
باعتبار كذا لا يصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه
في الحقيقة الخ ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد تقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان
غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليستا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر
مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور كما تقول في المثال المذكور زيد
وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غنا لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس على هذا
ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على
القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل
والوصل بان المص والسكاكي لا يسلمان ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا وهما ينكرانه ويقدرانه
معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح
المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله

تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام في مباحث
الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص في اول احوال المسند على جواز ليت
زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا
وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب
مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير هذا وقد
اجاب الفاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة الخ بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من
الاعراب وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من
الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد
القول اذ لا يشك من به مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده
وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا
حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدا اي قالوا حسبنا وهو نعم الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين
الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير
خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود
بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين
المذكورين اذ يقال حينئذ لما جوزت التقديرين في الاية فليجز في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض
عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف
ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة ونعم الوكيل على نفس حسبي من
عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية
ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا لكفايته في توجيه
التركيب الذي استصعبه الشارح فتامل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان تكون الواو من المحكي
وما نقل عنه رضي الله عنه من انه لا مجال للعطف حينئذ الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو
ان يقال تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المتقدم يعني حسبنا وفيه نظر
لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا
ضرورة داعية اليه فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي
التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو
المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على راي وان المعطوف
عليه قوله نعم الوكيل قوله وانا اسال الله هي جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشاء
عليه وامثال هذا قد كفانا الخيالي وغيره مؤونتها واذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبالحري ان لا
نشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب
والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على راي
اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه

بتقدير هو فالق الاصباح **قوله** اوان الشروع في المقصود في الصحاح الأوان الحين والجمع آونة
كزمان وازمنة **و** الاظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها
عن مقصود العلم ثانيا **و** المراد من المختصر في قوله رتب المختصر المقصود منه فلا يندرج فيه الخطبة
ومن الفن في قوله في هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب واما فن البلاغة
مع توابعها فالاندراج اظهر **قوله** الثاني المقدمة اخره في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه
في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على اقسام **قوله** عن الخطا في تادية المراد لم
يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او لان ذلك الخطا
في كيفية التادية لا فيها **قوله** فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع
قوله وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين
ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيا اخر **و** تقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجده غير المقدمة
والفنون الثلاثة **واعلم** ان الشارح رحمه الله جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في
مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم لكلي لثبوته في جزئياته **ورده**
الشريف رحمه الله بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من
التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام
ومعرفة احكامها **وفيه بحث** لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور
ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من
قبيل التصديق البديهي والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى
الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها **قوله** والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث
وذلك لان المص قال في اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله
اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه
او لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها لا
باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا
بهما الكتاب هذا كلامه **ولا** يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما
ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتعين بما بذلك ان ما ذكر في الخاتمة
داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا يتعين اهماله وليس
راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع **قوله** صار كل منهما معهودا فعرفه
لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا تكون اشارة الى علم المعاني والا للغى الحمل في الفنون
كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد مثلا **ولما** كان الحمل مفيدا في الفن الثاني
والثالث لبعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا للفنون الثلاثة على نسق واحد ولو
لم يذكر الفن في الاول لقرب العهد كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر **ثم** مبنى الكلام على

اي بالتاليف فتخرج الخطبة فانها مقصودة لا بالتاليف ١٢

قف على معنى الاستقرا

المقسم الى

اي والا فعلم البيان وعلم البديع المحمولان في الثاني والثالث مذكوران في المقدمة فكان في غنية عن قوله علم البيان وعلم البديع لكن بعد العهد جعله مفيدا ١٢

كفاية

كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول
مثلا **وقد** يقال بنا على كفاية الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة
الى انحصار المقصود في العلوم الثلاثة يفهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف
ان هناك فنونا ثلاثة وما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان
بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم
الذكري في بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه
الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن الاول
علم المعاني فعلم بهذا التقدير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد
اخوك **فان قلت** فاللغوية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة
قلت ممنوعة والسند بعد العهد **قوله** في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة
الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح **قوله** وانحصار علم البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة
او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا
وغيرهما **قوله** ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة **و** يمكن ان يكون كل منهما منقولا
من قدم **و** التنا على ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلاث احتمالات وظاهر كلام الزمخشري
في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير
لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام المغرب بالثالث حيث قال قدم وتقدم
بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين
قطعا **ثم** المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها
تقدم نفسها او لافادتها البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها **قوله** لما يتوقف عليه مسائله اي
شروعا كما صرح به في المختصر والا لبطل طرده بالمبادي **قوله** كمعرفة حده وغايته وموضوعه
المراد من المعرفة مطلق الادراك اعم من التصور والتصديق فتكون في الحد اي التعريف بمعنى
التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق **قال** بعض الافاضل التمثيل على راي القوم
فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب لا مقدمة العلم ونفي التوقف عليها **واما** على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه
ما والتصديق بفائدته **و** لهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب منه وهو الاحتياج في توجيه
قولهم المقدمة في كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض
واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا
وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه
الشروع مطلقا **قوله** لطائفة من كلامه الخ **قال** صاحب الكشاف في اوائل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة واقلها ثلاثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة

مباحث المقدمة

قف

حول الشي وذكر في اواخر سورة براة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشي وتحيط به واقلها اثنان او ثلاثة
وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رضي الله عنهما قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم
طايفة لانه اسم لقطعة من الشي واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء
فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد
من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ
فاما بتقدير مضاف اي دوال امور ثلاثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة
بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف منه لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف في دفعه
او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في الكل ما سبق من
اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة
عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباط له بها اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك
الطايفة لا بها انفسها وفي قوله سوا توقف عليها اي على معاني تلك الطايفة وفي قوله وانتفاع بها اي
بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع واحد اعني قوله لطايفة اي لمعاني طايفة اولى قلت
بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة
لما كانت هي الالفاظ لم تحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة
على الطايفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عما
وقع في اوايل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا على جزء من
الكتاب اليهما مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ
بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول
ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما
لا يتوقف عليه الشروع في المسايل بل نفس المسايل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس بمقدمة
العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على دوالها واذا تحققت ما تلوته عليك تيقنت اندفاع
اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسايل الكتاب
اذا قدمت امام المقصود مقدمة للثاني اذ بطلان اللازم ممنوع قوله ولعدم فرق البعض الخ
ان قلت فما تحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق
مجموع الطايفة التي قدمها المؤلف امام المقصود فما لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع
لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول
مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سوا
توقف الخ ثم وجه اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني
والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة
الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه الشروع فيجوز تاخيره فان قلت هذا الدفع
انما يصح اذا لم تكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان

غاية العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التفصيلي بان له فايدة مخصوصة مترتب
عليه واما الاعتقاد بما هو غايته وفايدته فلا كما صرح به المحشي في حاشيته الصغرى ان قلت
فما التكليف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكليف في دفع اشكال التوقف
فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل
بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة
انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل به في
ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة
لا يحصل بالثلاثة وبالاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين قلنا
ان تضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف عليه والا فلا نسلم الحصول فتامل
واما في دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المؤذني في شرح المفتاح من ان في تجريدية
والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلاثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراد به الشريف
قوله لا فايدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من
قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبئ عن
الابانة والظهور العطف تفسيري والعبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما
كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال
فصح الاعجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا
انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل
واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه تم كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل
على ان الامر اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث
قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل المحشي هذا
المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر
بان مناط الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت
لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤها قوله
يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المص صرح بان
البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان
الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج حينئذ في تعريف فصاحة المفرد الى
قيود اخر يختل بدونها فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام
المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق
ويمكن ان يقال لا نسلم ان امدحه امدحه اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيه
تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني حينئذ عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا
الموضع معنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر

يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء على ما عرف في نظايره من الوجهين او من القصيد وهو المخ
السمين الذي ينقصد اي ينكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه فسموه بها كما يستعار السمين للكلام الجزل
الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت الكلام اذا اقتطعته
قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة قوله
كاتب فصيح الكتابة في العرف تقال لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة
قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي
واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة السياق فيتناول المركبات التقييدية
قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ توطية لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وحينئذ لا يتوجه
الاعتراض الا ان الانسب حينئذ ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة
والبلاغة الخ في حيز الشرط قرينا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا
والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة التي بنى عليها الشارح رحمه الله الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة
بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين
القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان الجريان عليها افرادا وتركيبا
فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال
لكان انسب بقوله حيث اقتصر فيه على كثرة الاستعمال قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ قيل ولا بد
ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المص ايضا لان علمهم لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الى ذلك لدخول
المص في الجماعة قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه رحمه الله ان وجهه كون الخلوص
لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان
صح ان الفصيح هو الخالص وان استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعا كونها نفس الخلوص ورده
الشريف بان هذا الوجه يقتضي صحة التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا
يلتفت اليها في التعريفات وبجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد
وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول
بان كتب الادباء مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض
ايضا من المتفقين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز
حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود
وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود
لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد
فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمي وعن
الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا
اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه نقيصة
كيت وكيت وان كان الثاني لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات اعتمادا

على القوانين

عدم

انظر يجوز التعريف بالمباين

ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي رحمهما الله في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن
فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك تسامحه في التفسير بالخلوص كيف
والمدعى انها عين الخلوص وبالجملة لا يخفى على المص عدم جواز مثل هذا المجاز لاخلاله بما قصد من التعريف
وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح هو الخالص يابى عن الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى الثالث انه لا خلاف
في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما
متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات
الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما له تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل للتسامح
وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح والثانية تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان
التسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح
والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن
الغرابة تحصل بمطالعة باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل
بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فمحتاج الى تتبع
تراكيب احاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت المخالفة راجعة
الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد تطلق عليه ايضا كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع التنافر
لانه لا دخل له فيما قصد لكونه في المفرد والكلام واحد وهو سلامة الحسن قوله كانهما حقيقتان
مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر
من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون
ترددا ثم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقايق المختلفة
متعذرة فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في
الفصاحة باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها قوله قيل لمعان محصولها قيل الظاهر ان يقول
لمعنى محصوله اذ لا تتعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك
اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسر بتفسيرات يكون محصولها ومرجعها شيئا واحدا قوله
ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد قدر
مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا مشترك لفظيا الا ويوجد بين معنييه
قدر مشترك كالجسمية والجوهرية قوله لان اطلاق الفصاحة الخ تعليل لقوله ولا يوجد
قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا وقوله ولا يخفى تعذر توضيح لتعذر
تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج
الى الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه فتامل قوله نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون
ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني على الظاهر واعلم
ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذر ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه
تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق المندرجة تحته لا انه يتعذر التعريف بوجه يندرج تحته مختلفات

الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس والشارح اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله
ولا يوجد قدر مشترك بينها ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول كما يناسبه قوله
على وجه يخصه ويليق به لكان اظهر قوله مطلق العين اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة الى
معانيه لا يخلو عن تسامح فتامل قوله وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الخ قيل فيه تسامح لان الاعتراض
على قوله فنقول كل واحدة منهما تقع صفة الخ بملاحظة قوله لم اجد الخ لا على هذا القول وهذا الاعتراض
اورده خطيب اليمن على المص في حال حياته والجواب للمص نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا
للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير
الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان
تعريف اقسامهما بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور
ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب
المصير الى جواب المص من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح
ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما وبلغت المص لا تصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون
الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان
لم تفده عباراتهم المذكورة في صدر التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الى
ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح
المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن
الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير المعرفة ناشئ من المقام كما يظهر من كلام
الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد نبهت في مباحث الحمد على ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى
الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت
الفصاحة وان لم تكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا
متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة
كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها
باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل النبا في قوله تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ
تسوروا المحراب والحديث في قوله تعالى وهل اتاك حديث ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه
ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل
والا جاز اعمال زيد ورجل في الظروف وان كان انفهامه منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه
فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوعة
كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبا الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم
بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها لا بنفس اللفظ ولا بحالة مثل الاضافة فلا
وجه لقياس الفصاحة على الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس اللغوي انما لم يقل
مخالفة القياس الصرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشا القياس الصرفي استقرا اللغة

قوله حتى لو وجد في الكلمة شيء اخر اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي
ولهذا نقل عن الشارح انه لو اعاد من في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب
ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك القاف ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر
والاول هو المراد ههنا قوله نحو الهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي
تكملة الصحاح ان الرواية تركها ترعى العهعخ بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل
انما الخعخع بخاءين معجمتين مضمومتين وعينين مهملتين وانما لم يذكر المص في مثال المتنافر ما هو في
لانها اذا ذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في النهاية ينبغي ان يحترز عنه بالطريق الاولى بخلاف ما لو
عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر
الذي يقع على وجه المراة من مقدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير
عايد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل
وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة
لفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص من ان
النبات يات اثاثة كثر والتف والقنو كباسة النخلة وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل
بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو
ما عليه البسر من عيدان القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى جمع العليا
بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين
وسكون القاف كزهمة وزهام صرح به في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المذاري وهو
جمع مذرى وهي خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى بها الاكداس والمراد بها في
المشط وفي التعبير بالمذاري مبالغة لا تخفى قوله وهي الخصلة المجموعة من الشعر الخصلة
بالضم لفيفة من شعر وفي اساس البلاغة ومجمل اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المراة من
شعرها فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر
لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان دوابيه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت
من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة
المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي يعقص به
اطراف الدوائب كذا في المجمل وقول الشارح رحمه الله تعالى هي الغدائر بعد ان شدت لا غير
فظهر ان مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة اقسام لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض
بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها
كانها تغيب في مثنى واحد او مرسل واحد من جهة كثرتها قوله وزعم بعضهم الى قوله لزال
ذلك الثقل الزاعم هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف ستشحثك خصفة
والمهجورة ما عداها ويجمعها ظل قور ربض اذ غزا جند مطيع والشديد اجدك قطبت
والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين

الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولنا قدك اترحم
ونطايب ووجه الضبط مذكور في اول بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف قوله وهو سهو
لان الرا المهملة الخ يعني لو كان منشا الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم
ثقله ولو منع عدم التنافر من مستشرفات لكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر زايد هذا وفي شرح
الايضاح لشمس الدين التكساري انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الرا المهملة وان كان من المجهورة
الا ان مجاورة الفا التي هي من حروف الزلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر
هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القايل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التا والزاي
يعني ان منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه
قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل لانتفا هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف
الزاعم الحروف المذكورة ببيان انواعها لغو صرف حينيذ كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد
منه ما ذكره الشارح المحقق قوله ومن البعيدة ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير الراجع
الى المخرج لفظية ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد
لا على الطريقة السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمرا لان قوله ومن البعيدة
عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله سايغ شايع
ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر بدليل ان قوله ملع مثال للمتنافر لكن لا يكون
هذا حينيذ دليلا على الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج بل يكون
دليلا اخر على الجزء الثاني وهو ان ليس ذلك بسبب قرب المخارج ودليل الاول يستفاد من
قوله بخلاف علم حيث وجد فيه البعد بلا تنافر هذا ولكن القول بان نحو الم اعهد وفسبحه غير
متنافر وقوله ملع متنافر مما لا يخلو عن اشكال قوله كملع اي اسرع في السير قوله لا يوجب
انتفا الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ وفي بعضها انتفا وصف الكل والظاهر ان
لفظ الوصف سقط في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخة التي وقعت
في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المويد حينيذ ايضا على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلتزم
عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام فان قلت قوله في الرد لا وصف لجزئيها
يويد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المويد على ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المويد على
النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمات وصف لجزء فصاحة الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما
هو على النسخة الاولى حيث اراد فيها بالجزء نفس الكلمة وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم
من انتفا فصاحة الكلمة انتفا فصاحة الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب
قلت معنى قوله لا وصف لجزئيها ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا
لجزء فصاحة الكلام خارجا عن التعريف وليست كذلك لان المويد ادعاه وبنى عليه التاييد فتامل
قوله لانه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي واما ما يتوهم من ان الاستبرق
فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هنديه مع وقوع هذه الكلمات في القران فممنوع لجواز

توافق

توافق اللغتين كالصابون والتنور ولما لم يخل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة
والتابعين بوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار
الى ان عدم خروج الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنى قوله تعالى قرانا
عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق
القران على بعضيته شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الاية عربي المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعى
ان ذلك باعتبار اكثر الاجزا فانه يجوز ان يوصف الكل من حيث هو كل حقيقة بما هو حقيقة
اغلب اجزا اسده فليجز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب ايضا
دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته
ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب
مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة
مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الخ وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان
خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام
وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة والكلام يشمل
السورة بتمامها بل القران فقوله في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم الى قوله فغير ثابت
ممنوع لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يقود الى نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان
كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر
على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل
على التقديرين واعترض عليه القويني بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان نختار غير
الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا يطلع عليه
قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القران انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول
عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب
لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا
وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشير
اليه بقولنا وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم
فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا
ولهذا انث ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو
ثم عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص
من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به
جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جايز الارادة هاهنا وفي
بعض الروايات ذي حية قيل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم

على من لدغته حية قوله هاجت به مرة في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا
يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والبا للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وهي على الثاني
زايدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب قوله فوثب عليه
الوثوب الطفرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع قوله فافلت من الافلات وهو الخروج قوله
ومقلة وحاجبا مرجحا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر براقا
وطرفا ابرجا قيل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبريق
اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنها من باطن والمقلة
بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة قوله مدققا مطولا اشار به الى تفسير مرجحا
وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الترجح الاستقواس ايضا
وربما يؤيد ذلك ايضا بما قال حسان بن ثابت رحمه الله في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون
الممشوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خبير بان هذا التاييد انما يتم
اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة للحاجب وبالجملة قوله فان
التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في الحاجب
كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل
المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل قد يجي لنسبة الشيء الى اصله نحو
تممته اي نسبته الى تميم فمسرج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اي بالمشابهة فوجه
التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج
على ان فعل قد يجي بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله
اصله نحو عجزت المراة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق اي صار ذا ورق
فمسرج على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل السريجي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما على
معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصاير ذا سراج فهو يختص بالتخريج الثاني ويرد
على الوجوه الثلاثة انه ينبغي ان يكون العبارة حينئذ مسرجا على صيغة اسم الفاعل لان سرج
على هذه الوجوه الثلاثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه الخ
الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر قوله وانما لم يجعل
اسم مفعول منه الخ حاصل السوال انهم لم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه
ليلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا
على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فلم يعتبروه لانهم انما يعتبرون
اللغات الاصلية لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد
والثاني في موقع التعليل الاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل
الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة

المخصوصة

المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرج
منه عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب
الثاني هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قوله لا يقال الغرابة الخ حاصل الاعتراض ان الوحشية
اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه
فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما انث عذبة في
قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع
الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم فهو على حذف
المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون
لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى
المذكور بل هي بالنظر الى كل من له ذوق سليم قوله بل الوحشية قيد زايد لفصاحة المفرد
تاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان
الوحشية قيد لفصاحة المفرد ومعتبر فيها سلبا زايد على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلا
فيها فلا يحسن تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في تعريف
فصاحة المفرد قيد اخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم
الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص
وادعا المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلاثة ولا عينها
والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع
اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص
المطلق لجواز ان يكون الخصوص من وجه بقي ها هنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية الخ يدل على
ان الغرابة اذا لم تكن بمعنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد الخ
يدل على خلاف ذلك فليتامل قوله لانا نقول حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد
بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع
قفر وهو الموضع الخالي عن الماء والكلاء قوله استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها
التعليق بالموصوف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان
استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي
رايناها استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ها هنا
بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار
عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم
الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية
تعريف رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا
الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره ها هنا كاف فيما قصده من ان الوحشي

يطلق على ما ذكره المعترض **قوله** والوحشي قسمان الخ يدل على ان الوحشية تطلق على غير ما ذكره
المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع
عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان
يعاب استعماله ايضا على العرب **ثم** قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال الخ لما حذف المضاف
اي ذو ان يكون او قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكائن كذا كما صرحوا
به في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى **وقد** نص ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني
فلتكن على ذكر منك **واعلم** ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي
ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض
لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن
بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي
ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى
الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة
مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر
حال الكلمة فيما بينهم **والدليل** على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه
بانه ليس بوحشي عندهم **ثم** ان هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان
احدهما ما ذكر في التفصيل الذي ذكره الشارح عن القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي
ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل شرنبث
الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال
س النون والالف يتعاوران الاسم في معنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يومنا اشتد
قال ابو عبيد المقمطر المجتمع واقمطرت العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهي في النظم
احسن منها في النثر وقيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث
الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في الشعر اضلخم الليل اي اظلم
جفخت اي فخرت وتكبرت **قوله** وقولنا غير ظاهر المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية
شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية الخ وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد
فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسيطها في البين **قلت** فائدته التنبيه
على ترادف الغرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران
والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا تجامع عدم الانس في الاستعمال **قوله** او ما هو في حكمها اي حكم
المفردات وهذا القيد لادراج مسلموي بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد
يلزم ان يكون مسلموي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم ولا جهة
اخرى لعدم فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون
وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وعور

من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين والاستحواذ الظفر والاقتدار **وفي** الصحاح استحوذ عليه
الشيطان اي غلب **قال** ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب
وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد الجعودة ورجل
قطط الشعر وقط الشعر بمعنى **ومثل** قطط سرر في قوله تعالى سرر مرفوعة وشرر في قوله تعالى
ترمي بشرر كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة **والضابط** ان يقال مخالفة القياس ان
كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت
بمجرد الثبوت عن الواضع كابي يابى فكذلك والا فهي مخلة كما في اجلل ومثله **قوله** وآل وماء يعني ان
اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس **قوله** وما اشبه ذلك من الشواذ
قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي
جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر فتدبر **قوله** بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية ولهذا اوقعها
تفسيرا للمخالفة **وانما** اضرب عن التفسير الاول لانه لا يحتاج فيه الى استثناء الشواذ الثابتة في اللغة
قوله الحمد لله العلي الاجلل البيت الخ تمامه الواحد الفرد القديم الازل وقد روي غير ذلك **قوله**
والقياس الاجل اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر **واجيب** بان اقصى
ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على
السنة العرب العرباء لا من جواز ما ارتكبه الشاعر حينئذ الا ترى ان استعمال الجرشى جائز قطعا
الا انه مخل بالفصاحة فكذلك استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكره س في الكتاب الا ان الاعراب
الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكأكأتم وافرنقعوا **قوله** قيل فصاحة
المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد
ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار
كما سيجيء ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجده في كلام الناس **وبطل** ما ذكره الشارح
في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المص بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف
على الوجه المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك فقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان
الاشارة كما لا يخفى وقد نفاه ايضا **والجواب** انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام
القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه وعلى تلامذته وبين
لهم ما اخذه وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاوردوا عليه انه
ينبغي ان يزاد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان
بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج
الى ما ذكره المص في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله**
لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع
المظهر موضعه فائدة يعتد بها **ثم** كون الاسم مباركا يجوز ان يكون لاشتقاقه من العلو **واللقب** علم يشعر
بمدح او ذم **والكنية** ما صدر بام او اب مثلا **والاسم** اعم **قوله** لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية

لم يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على
الكريه في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريفه
بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال لكذا التنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان
يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد ذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع **وقد**
يقال لو سلم ان الخلوص معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا يلزم ذكره اذا كان التعريف حدا تاما واما اذا كان رسميا
فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض **ان قلت** فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم
الجواب **قلت** كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير
الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الاخر
مشكل **قوله** لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكاكاتم الخ يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشي وهو
الذي يدعى اشتماله على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم
انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على الذوق لان الجرشي بخصوصه كذلك ثم
المقصود من الترديد ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع عدم الخلو وان جزم فيما سياتي بكون
الجرشي مثلا من قبيل الثاني وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكريه في السمع تحت الغريب وتسليم
دخول الجرشي في القسم الاول لا يلائمه ويمكن ان يقال المجزوم فيما سياتي بكونه من قبيل الثاني غير
المردد فيه ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشي والمردد فيه مطلق الكريه في السمع بقرينة التشوق و
ستعرف ان مطلق الكريه في السمع لا يلزم ان يكون كريها على الذوق **فان قلت** كلام الشارح يدل
على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين والحال ان مقابلة تكاكاتم
للجحيش يدل على ان تكاكاتم ليس هو من قبيل الوحشي الغليظ **قلت** قد يتمشى ان على ان الوحشي ثلاثة
اقسام قسمان منها ما يعاب استعماله وان لم يرد الوحشي **قوله** الاول انها ان
ادت الى الثقل قد يناقش فيه بان هذه الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس
نعم العبارة ان يقول لانها ان نشات عن الثقل الخ **قوله** وضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول
فلان عدم التادي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر اخر بان يكون الفصحا
كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب
للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان
اللفظ من الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين
الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي **قوله** راجعة الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت
يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح **قوله** فكم من لفظ فصيح الخ
فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا **قوله** كلفظ
ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضيزي كطوبى الا انه كسر الفاء لتسلم الياء كما
فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم تات وصفا **قوله** ودسر هي خيوط يشد بها الواح السفينة **وقيل**
المسامير واحدها دسار والدسر الدفع **وانما** سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها متن السفينة **قوله**

وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض الخ وايضا هذا القايل بصدد الفرار عن اشتمال القران على غير الفصيح
ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا
وقد يقال يستفاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المص ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه
للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته
فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا
لقبحه وعلى هذا سائر القيود فح يندفع الاعتراض هذا **وقد** اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب
المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القران وفيما سياتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا
كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القران مثل فسحه ومثل ونفس وما
سواها فالهما يجوز صادقتواها ومثل داب قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع في القران لا ينافي كون هذه
الامور اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى **قوله** كما سيجيء في الخاتمة من ان لكل مقام
مقالا لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكر الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون
غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تعالى لم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح
بدا يبدا اذا لا يكاد يسمع ابدا قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن فصح يبدئ ههنا لما حسنه من
التناسب مع قوله يعيده **قوله** حال من الضمير في خلوصه فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس
الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد **فان قلت** اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه
يكون العامل الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو
لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة **قلت** اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل
على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه **قوله** واحترز به عن زيد اجلل الخ اعترض عليه بانه
يصدق على مثل الخمسة ضيزى وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلاثة
حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلاثة كلام له حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض
ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات
الكلام واحدة في الحالتين فيصدق على حالة توصيف فصاحة الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو
في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخو **وجوابه**
ان مبنى توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما يشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه
للمفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد ههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف
فيكون المعنى فصاحة الكلام ان تنتفي الامور الثلاثة عنه والحال ان فصاحة كلماته تقارن ذلك
الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس
فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلاثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة
منشأ الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع
عكسه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح ان التعويل في ذلك على القرائن **قوله** ولا يجوز
ان يكون حالا من تنافر الكلمات الخ الاظهر في الرد ان يقال القيد حينئذ اعني فصاحتها قيد

للمنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه
قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام
انتفا فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفا التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود
ولين تنزل عن لزوم ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة
الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت
ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت
عليه في لم ابالغ فما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر
مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال
عدم التنافر مع عدم الفصاحة فمردود بما ذكره الشارح المحقق في الحواشي من ان الاولوية على اطلاقها
ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات
قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه
عن الامور الثلاثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار والله اعلم قوله
المشتهر بين معظم الاصحاب الخ الاشتهار يجي لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان فضيلة اشتهرها
الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان
او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمة
قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما قوله اعني ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به
بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون اليا وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل
عن س ان جني معرب كني وليس اليا فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد
القاهر قد نصر مذهب الاخفش في المسايل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا
ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة في هذا الفن
وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا قوله جزى ربه الخ عن ههنا للبدل كما
ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيا والعاويات جمع عاوية من عوى
الكلب يعوي عواء اي صاح وقد يروى العاديات وهي جمع العادي وهو العدو قوله وقد
فعل اي فعل الله ذلك واجاب مسئلتي قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله ادى اليه الكيل صاعا بصاع قيل
الضمير في ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادى
راجع الى مصعب وفي اليه الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم كما حققه في شرح اللب ونظيره
قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وقوله
صاعا بصاع حال من ضمير ادى والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم
الحال ليست هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره
صاحب الاقليد في كلمته فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي كافا احسانه

قوله قوله اي رب الجزا ليس الرد مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح
اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى
المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر
عن ههنا تفيد كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد
كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغليان بعد كبره والغرض ذم ابنا ابي
الغليان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنوا الجزا كما
يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما في قوله كما يجزي مصدرية وسنمار
رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة لنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاها فخر
ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي بنى اطم احيحة ابن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة
لقد احكمته قال اني لاعرف حجرا لو نزع لانتقض الكل فساله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم
فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع في كما يجزي استحضار لذلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان
بالاساة وسيجي انه من قبيل المجاز قوله الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط
الحذف وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سدت مسد مفعولي شعر مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير
ليت علمي حاصل بجواب هذا السايل واما الجملة في قولك شككت هل زيد قايم فقيل انه منصوب بنزع
الخافض اي شككت في جواب هذا السوال قوله على ما جر بالجيم والرا المهملة قيل هو من الجريرة وهو
الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحا المهملة والزاي المعجمة من الحز وهو القطع قوله
فشاذ لا يقاس عليه وانما لم يجز ههنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر
على سنن الالتفات لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض
اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه والله اعلم قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب
المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك
الجني هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب
والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على الحقيقي او نقول قرب ظرف لخبر
ليس اي ليس قبر كائنا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها
عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم من ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعني
خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت
خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر في قوله قرب قبر مع ان
الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين قوله اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو
ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة
معتذرا ومتبريا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك ان يطرد الكرى بعتبك عن طرف
امرئ صادق الود الا ليس هجر القول من لو هجوته اذن لهجاني عنه معروفه عندي قوله والواو
للحال الظاهر ان الاولى ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله

تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابله
كذلك الا ان الدلالة على ان مشاركة الوري في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك
قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون
مدح الشاعر ممدوحه سببا لمدح الوري اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية من القصور في شان
المدح ما لا يخفى قلنا المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الانضاء في الجملة ومدح الشاعر
قد يكون مفضيا الى مدح الوري بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك حضار المجلس
ولا يلزم من هذا توقف مدح الوري على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشيء
اسباب كثيرة كما سياتي في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معي على تقدير العطف
قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت
الا يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزاء بناء على كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر
العطف اولا ثم التعليق بالشرط قوله وفي استعمال اذا الخ رد على الزوزني حيث رجح ان ان الدالة
على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح
ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئي
في جانب اللوم لطافة كما لا يخفى قوله مما عابه الصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد في
وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال كان استاذ هو
الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما
اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
يكتب كما يومر ويراد وبين الحالين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز
استعمال اذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح
لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا تركت مدحه فغاية ما يتصور في شانه اللوم
واذا لمته لا يشاركني احد في لومه نفيه من البلاغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله لما بين الحا
والهاء من التنافر اي بين خصوصية هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول التنافر من نفس
قرب المخرج لا وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتنافر كلاماه كيف وقد صرح هناك بان
ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير
ذلك وصرح بان الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب
المخرج لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخرج ليس علة مستلزمة للتنافر المخل بالفصاحة
يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعي بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش وغيره
فانه انما يفيد عدم كونه علة مستلزمة له لا عدم دخله فيه فافهم قوله ولم يرد ان امدحه
غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يطرا هناك ما يمنع السببية
كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة المستلزمة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحا
والهاء مع عدم ما يمنع السببية لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل الشارح على انه غير مخل

بالفصاحة

بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون امدحه غير فصيح ان يحصل عدم الفصاحة من
تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح
اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله نافر كل
التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب
بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة وبان المراد التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا
يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير
به عنها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه الفاعلان يجيء كاملا قوله وفي الثاني حروف
منها الا انه لم يحصل التنافر من كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع
الحائين والهائين وفي عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب قوله كجمع سنطل الخ قيل هذا تنظير
لتنافر الالفاظ وتباينها بتنافر المعاني وتباينها ولا يخفى بعده قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل
بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام تقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام
لا يقتضيها واليه اشار اولا بقوله بالنسبة الى الحامي قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يرد على
المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق
اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما
تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني للمفعول هاهنا بحث شريف ذكره جدي
المحقق في تفسير الفاتحة ينبغي ان يتنبه له وهو ان صيغة المصادر تستعمل في اصل النسبة وتسمى
مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها التعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة
ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة
والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح
اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول
يعنون الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا لكان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل
به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه قوله تقديم او تاخير
المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك المحل وهما لا
يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب
التعقيد يجوز ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها
واطلاق الخلل على مثله هين عند اهل البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف بيانا
للسبب الغالب توجيها لكلام المص ثم فيه توطئة لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى الخ
اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد الخ معطوف
على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان
يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد

الأمرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع **وإنما لم**
يتعرض لعدم اغتناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التأليف لوضوح فساده وضوحًا عن التعرض له
فإن قولك جاءني أحمد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الأول **قوله** وإلا فالمختار البدل لا لما ذكره ابن الحاجب
في الإيضاح من أنه لو نصب على الاستثناء يلزم الإشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلًا لأن الإشكال والاختلاف
في عامله لنا لا للزوم ونحن نقرر كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الإعراب مع إمكانه
إبدالنا بكونه من تمام المنسوب إليه ولأن البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فإنه فضلة
قوله يوجب قلقًا في المعنى أي اضطرابًا نقل عن الشارح أنه قال لأن الغرض نفي أن يماثله أحد ومقاربه
وهذا يفيد نفي أن يكون المماثل له حيًا يقاربه أو بالعكس وهذا في الظاهر مندفع لانتفائه مع
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ومفتقر إلى أن يقال هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى
بهذا قلقًا في كلامه **وهذا** مبني على أن المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بأن
المقارب من الشيء ما يكون قريبًا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في الترجيحين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه
ويجاب بأن الاستثناء لا يصح حينئذ لانتفائه أن يكون المالك مماثلًا ومقاربًا غير مماثل على أنه لا
شبهة في أن المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود
شيئًا هذا **وقد** يناقش أيضًا بعد تسليم أن المقاربة بمعنى المماثلة أنه وصف المحمول هاهنا أعني
الحي المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل فيفيد نفي الملزوم بنفي لازمه وهو أبلغ كما أشير إليه
في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد تلقًا وأنه من باب البلاغة فتدبر **قوله** ففيه فصل بين
البدل والمبدل منه يعني أن فيه سببًا آخر للتعقيد غير ما ذكر **قوله** لخلل في انتقال الذهن الأظهر أن
يراد ذهن المتكلم ليناسب قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم الخ
مع أن الأمر بالعكس باعتبار معنى الظهور أي يظهر ذلك الخلل بالإيراد المذكور ويجوز أن يراد ذهن
السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة الذي هو أن الأمر بالعكس باعتبار المذكور أيضًا وأن يراد الأعم
من كل منهما بأن يحمل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف أي في طريق انتقال ذهن السامع **وعلى**
على الوجه الأول بأنه يلزم منه أن يكون الخلل في كلامه مبنيًا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز أن
يكون تأليف الكلام على هيئة الكيفية مع القدرة على التأليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لأغراض
تتعلق بذلك كامتحان الأفهام والتعمية في المرام ونحو ذلك **والجواب** أن قصد التعمية والإلغاز
بالكلام الموضوع للإفادة يعد خللًا في تصرف الذهن عند البلغاء **ولهذا** صرحوا بأن شيئًا من التعميات
ليس بفصيح واقتصروا في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على أن مقابله شرط كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح فتأمل **قوله** لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة لجواز أن يكون
الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولًا على الجنس على ما ذهب إليه أئمة الأصول حيث لا يصح الاستغراق
والعهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسائط في كل مادة ووصف الوسائط بالكثرة حينئذ بالنظر إلى
المواد وأن يكون باقيًا على معناه بأن يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فإن جوز أن
لا يكون ذلك الانقسام على السوا بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلًا إذا قيل باع القوم دوابهم

ثم بلغ

والألغاز في الكلام

يكون المراد أن كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت واحدة أو متعددة وهو الظاهر فالكلام سالم عن
المحذور بلا شبهة إذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة وإن لم يجوزه فكذلك لأنه حينئذ لا
يكون أخذًا بالأقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد على أنه إذا علم من البيان المذكور وجود
في إيراد لازم واحد مفتقر إلى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلأن يوجد في إيراد أكثر من ذلك مع خفاء
أولى وكذا إنما قيد باللفظ ما ليس من لوازم معناه نفي الكلام تنبيهًا بالأدنى على الأعلى **فإن قلت**
إذا ورد لازم واحد غير مفتقر إلى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل التعقيد ولا غرض له
في الكلام **قلت** عدم الغرض له لندرة مثله يفي في قوله وذلك لإيراد اللوازم البعيدة بحث وهو أن
هذا الإلزام مذهب المصنف الانتقال في المجاز والكناية عنده إنما هو من الملزوم إلى اللازم والفرق
باشتراط القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقي في الأولى دون الثانية فلا يناسب بمذهبه أن يقول
لإيراد الملزومات البعيدة فليتأمل **قوله** سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا في اختيار العبارة الدالة
على الاستقبال وضعًا أعني السين دلالة على أن البعد وإن كان وسيلة إلى القرب الذي هو المقصود لا
للعشاق إلا أنه من حيث أنه بعد في نفسه خليق بأن يستوفي طلبه ولمثل هذه النكتة أضاف البعد
إلى الدار والقرب إلى ذات المخاطبين **قوله** وهو الرواية الصحيحة لشهرته بالنقل الصحيح عنه ولأن
ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع **قوله** من الكآبة والحزن الكآبة
سوء الحال والانكسار من الحزن **وقد** كئب الرجل يكآب كعلم يعلم كآبة وكآبة مثل رأفة ورأفة
قوله أبكاني الدهر وبأرماحه الخ يعني البيت أبكاني الدهر بما يستخطبني ويأتوم فلما يسرني بما يرضي
والباء في قوله بما يرضي من تتمة الكلمة لا بأن المتكلم بأن يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة
وهو أنزلني الدهر على حكم من شاء عالي إلى خفض **قوله** لكنه أخطأ في الكناية الخ تحقيقه أن كل
حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز إلى معنى دائما كالكناية عن الجود إلى تجلها بالدموع أو أن إرادة
البكاء لا انتقال إلى غيره وإن كان مع علاقة مصححة كما عنه إلى عدم البكاء مطلقًا وعنه إلى السرور مختل
ليس بمقبول لأنه غير منقول حتى يرد عليه أنه لا يشترط النقل في آحاد المجاز عند المحققين
بل لأن تعارفهم على خلافه يمنع الأذهان عن الالتفات لغير هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر المانع
في حقهم مانعًا مطلقًا وأما إذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه إلى مجاز فيه المجوز المعتبر إيانًا
كان كذا في فصول البدائع **وبهذا** التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وأن جعله من استعمال القيد
في المطلق لا يفيد حال إرادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة المجمل المذكور في الصحاح أن العين
الجرد ما لا دمع لها مطلقًا **قوله** قال الحماسي البيت الحماسي منسوب إلى الحماسة وهي في اللغة
الشجاعة **والمراد** بها هاهنا الكتاب المشهور المنسوب إلى الإمام أبي تمام حبيب بن أوس الطائي
جمع فيه أشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فإذا قيل هذا البيت حماسي يراد أنه مذكور في ذلك
الكتاب **ثم** البيت المذكور لأبي عطاء السندي يرثي بن هبيرة وهو الذي أجبر الإمام أبا حنيفة
على أن يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال إلا بإذنه فامتنع الإمام فأمر
بحبسه وضربه فقال رحمه الله دعوني حتى أشاور إخوانًا لي فأمر بتخليته فذهب وهرب إلى مكة

قوله بجاري دمعها اي بدمعها الجاري واضافة اليوم الى واسط وهو بدل للتوضيح وباني المعنى ظاهر قوله
من باب استعمال المقيد في المطلق قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة
الملزوم لان مرتبته الاولى ايراد الملزوم وهو المقيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب
بحمل اللوازم فيما مر على التغليب وبان البيت مثال لمطلق الخلل في الانتقال لا الخلل في الانتقال من اللازم
الى الملزوم قوله ثم كني به عن المسرة اورد عليه ان الصواب تبديل المسرة بالسرور لان المسرة
مصدر متعد البتة يقال سره مسرة واما السرور فقد يجي لازما ايضا كما يشهد بها تتبع كتب اللغة
واجيب بان المسرة هاهنا مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة
شيء لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعني الفرح والسرور قوله لظهور
ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الابهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ
لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المتراع الاول على
ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن يعارضها كما سبق تحقيقه ولا اعتراض بان
سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند
القوم عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات المعتبرة ان ادت الى التعقيد فلا
نسلم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بان المعمى وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد
ولذا لم يذكرها السكاكي والمص قوله حتى يحيل الى السامع ان فهمه من جاني اللفظ اي يوقع في خيال
السامع انه فهم المعنى الثاني من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على ذهنه
واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكران الجامع اذا ظهر
يفهمه غير الخاصة تسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين
تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون
مانع لغوي او عرفي قوله واما الكلام ليس له الخ جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان
للكلام معنى ثان واما اذا لم يكن فلا قوله فبعد هذا الطلب البعد الخ اورد عليه ان البعد والفراق
ان كانا حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل اجيب
باختيار ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المطلوب استمرار ليستمر الوصال على ان طلب البعد
يجوز ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب الخ وزمان الاستقبال
مبهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى النجاح عنده قوله
وان رغبته كما هو الصواب بدل على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه بان
سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب في الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغي ان يكون
شعاري العاشق المهجور غير منفك عنه في حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه في الحال
فيكون خطاء في نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل
الحاصل بناء على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه
سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على الشكب مستفادة من صيغة المضارع الدال على

حال الاخبار يلزم طلب تحصيل الحاصل وان لم يكونا حاصلين

ويكون المعنى اني لست اطلب البكاء الآن وانما اطلبه في الاستقبال

ثم بلغ بنا طلبته على اصل مستمر والله تعالى الحمد

الاستمرار

الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان
بتقييد ما يظهر المرء انه مطلوبه ورد بان من تصرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم
خلافه بناء على ذلك الامر التخييلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي رحمه الله
ولكم تمنيت التراق مغاليطا واجلت في استمداد عرس وداد ي وطمعت منا في الوصال لانه تقني الامور على خلاف مرادها
وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة في تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال
فيه وارادة الاستقبال من لنجمد مع عدمها فيه خارج القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من
تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح وح يجوز ان يعطف على مجموع تطلب ويراد الحال من تسكب
واما ارادة الاستقبال من لنجمد فبملاحظة انضمام سكب الدموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم في
معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف حلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر
كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب
الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب المجازي الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري
فاترك ما اريد لاجل ما يريد والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال
وبهذا يظهر معنى قوله لنضربوا والله تع اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك
فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار بمجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلاث مرات فضلا
عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع
الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه
اذا ذكر الشيء ثلاث مرات تعدد التكرار وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني
تكرار بالنسبة الى الاول والثالث وبان الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب اي كثرة الذكر
الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدني الخ
الاسعاد الاعانة وتابيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اومأ اليه الشارح
بقوله يستوي فيه اي في السبوح المؤنث والمذكر قيل المراد بقوله تسعدني اسعدتني لانه اراد
الاخبار عما صدر عنه في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والا
ان تراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة
فان السبوح في اصل اللغة من السباحة في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في
الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق هاهنا بقوله كما يجري
في الماء وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلا
منا لا يجاوز عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله
وعليها متعلق بها اي بشواهد لكن بتضمين معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا في
الضرورة قوله فاعل الظرف يجوز ان يكون مبتدا والظرف خبر مقدم عليه قوله حامية جرعي
بنصب حامية لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال

الجرعا نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا قوله قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل
جرعا بالمد كحمرا وبيضا قوله وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما
صرح به في الصحاح وانما الارض ذات الحجارة الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعا على نفس
الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر
الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين
كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث
يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند مشاهدة
الاوراد فالمعنى ح ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح رحمه الله انما يتجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع
اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي
وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائي لان جعل فلان كاتبا بمحل رؤية فلان كناية
عن كونه رائيا له قوله لان كلا من كثرة التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد
استضعف قول من وجه نظر المص على من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل
هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال
لان الفصحا كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا
يلزم من عدم افضا الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات
والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق لا
يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار
الذي يدعي اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد
به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا تخيل فصاحته بخلاف
الكريه في السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان تكون كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع والى الثقل
على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه ملح قوله ان الكريم ابن
الكريم قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضايل ووصف يوسف عليه
السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والصفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا
والدين قوله الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره من وجه النظر وتوطئة لقوله
وما اورده المص في الايضاح قوله يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار
القثاء وليس بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خياره في ثلجه والمقصود وصفه
بالبرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا
ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ خباره بالخا المعجمة المفتوحة والبا الموحدة وهي ارض رخوة
فالمقصود ح وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال قوله
ثم قال لا شك اي قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فظلت الخ البيت لابن المعتز

من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غائر غلالة ليل طرزت بصباح غاير اي غارب والغلالة
ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت هاهنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية
والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية
رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت تامة اي دامت وهو مع تدبر تنازعا في ايدي جاذر
والجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى
الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير في الصفا واللمعان
والاستدارة وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر لا العتاق احترز عن وقوع الصفة المشبهة
موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم
الممدوح مضافا الى آبائه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم من غير تكلف في السبك حتى تكون
الاسماء في تحدرها كالماء في انحداره وسهولة انسجامه وسيلانه نحو الجانب المنخفض كذا في الايضاح والبيت
لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عرشهم اي هدمت وفي الصحاح
ثل الله عز وجل عرشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية والخطاب قوله وما اورده المص في الايضاح
الخ ما ذكره الشارح هاهنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير
في بانه جعل ونظايره للمص ووجه الاشعار الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل
قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي
والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم بايراد كلام
الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التاول علم ان المص انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار
وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله
فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما مثناة وقد يقال لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام
المص على انه اراد بتتابع الاضافات ما ذكره بل اراد به تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة
الاضافة كما في البيت اولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن
صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله
عما هو عليه الآن نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع
الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه
ملاح منه فان صورة الاضافة اضافية مثناة اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط منه بخلاف الكريم
في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله
لا يقال ان من اشترط ذلك الخ القائل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع
الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات لما يلزمه من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو
حاصل في الوصفية كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله
وبشاعة شيء بشيع اي كريه الطعم قوله والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل
يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما يخلان بالفصاحة لاجل

ما يؤدي بان اليه من الثقل لا لأجل شيء آخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونها علة تامة للاخلال والا
لما وقعا في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القدماء الكيف بانها هيئة انما قال رسم لانه اراد به الرسم الناقص
لانه الغاية في الاجناس العالية فانها لبساطتها على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا تحد اصلا
ولا ترسم رسما تاما ثم تانيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة **والهيئة**
في اللغة الشأن والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان تكون حاصلة لذي الصورة اعتبر
الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لذاته اي لماهيته فلا ينافي اقتضاؤها اياها
بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود وهو الحصول في الموضوع وهذا
بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة جنسا لها
او خارجة لازمة لماهياتها **قوله** الا ان العرض الخ الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لان
لانه علة للتقارب او يقول بدل قوله متقاربا المفهوم متحد المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء **قوله**
قارة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف **قوله** والفعل والانفعال لان الفعل
عبارة عن تاثير الفاعل ما دام موثرا والانفعال عن تاثر الشيء ما دام متاثرا وهما ليسا بقارين كما ذكر
في الكتب الكلامية **قوله** باقي الاعراض اما ان كانت النسبة خارجة عن ماهياتها لازمة لها فظاهر
واما ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والخاص يلزم العام ويقتضيه **قوله**
ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان
تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابه ظاهر اذا حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل
قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة من
الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه
لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا تقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا
يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم تم كلامه **والظاهر** منه ان يتجرد افعل التفضيل
اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلاثة
قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة
لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال ح تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه
ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات
المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان
الا ان مقام التعريف يابى عن مثله **ويمكن** ان يجاب عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس في
حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر
قوله واللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راي من يجعلهما من الاعراض ويخرجهما من الكيف
بل من المقولات التسع قائلا انا لم نحصر الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليس بجنسين لما
تحتهما **قوله** اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة لتندرج الكيفيات
التي اقتضت اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا ويجعل فايدته في اقتضاء

القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانه يقتضي القسمة
في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى
التقييد قطعا **قوله** ان اختص بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي
اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب
على ان القايل بثبوتها للواجب والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد
ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان
في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية **قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا تزول
عنه او يعسر زوالها **قوله** اشعار بان الفصاحة الخ يعني لو لم يقل ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار
باعتبار الرسوخ في تعريفها مع انه مقصود فلا ينقدح ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكاينة
في المقصود على تقدير تسليمه **قوله** حالتي النطق وعدمه هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان
يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعتبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده
فسرها بقوله اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم **ثم المراد** عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة
انما تحصل بكثرة الملازمة **واعلم** ان قوله اولا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما تستعمل
في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله
في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب المسايل نعم ملازمته للنفي
ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب **قال** في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد
دون النفي ومنه قول الصحابة رضي الله تع عنهم قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة اكثر
ما كنا قط وامنه **واما** ملازمته للماضي فلم اطلع على خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق الحقيقي بان يعتبر اولا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة اي بما يقصده في
زمان من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر
ذلك وفي عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد تامل **فان قلت** اي حاجة الى حمل
اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده
بلفظ فصيح **قلت** الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم
او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح
غير كاف في كون المتكلم فصيحا **قوله** فلو قيل بكلام فصيح الخ الانسب للسياق ان يقال بمركب فصيح وكذا الانسب
له يقول فيما سياتي دون مركب فصيح **قوله** ان يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة الخ فانه لا يمكن ح الا التعبير
بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل اكتب دارا لم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا
يخفى على المنصف ثم الحسبان في قوله ليرفع حسبانها مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبانا وحسبانا
وحسابه اي عدده وترفع اما على صيغة الخطاب اي ان ترفع ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه
اي على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغائب
اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا **قوله** سهو ظاهر وجهه رحمه الله فيما نقل عنه

بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب فرضنا عدم الشمول لما صح
ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك
البعض بانه يجوز ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون
لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقضيان بان
العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت فايدة الشمول
قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الخ الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك
ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شيء من المذكور ملكة وان اراد به تعريف
الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا
يصح اصلا بل هو صفة مقيدة للملكة البتة وهو ظاهر جدا قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شرط
السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله مطابقته لمقتضى الحال المراد بها المطابقة
في الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة قوله الحال هو الامر الداعي الخ معرفة المركب
الاضافي تحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه
لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف
اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف
المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت
معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم لم يعتبر هذه الحيثية قلت
لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان
بالاعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التشبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى
الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق الاتفاق
لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ ح يكون الخصوص صفة
ولما كان المعنى على المصدرية الحق اليا المصدرية لذلك والتا للمبالغة واما اذا ضم الخا المعجمة فيحتاج
الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او لان يجعل اليا للنسبة مبالغة كما في احمري والتا للمبالغة فافهم
قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين المضاف بعد تفسير المضاف
اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس
الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته قيل لو قال الا اذا اقتضى الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال
قد تقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في المعميات فح رعاية الطباق اولى من رعاية الفصاحة اذ شان
الكلام لكن بني الكلام على الكثير الشايع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور
قوله الحال والمقام متقاربا المفهوم الخ الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات
الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه
دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد
اي محل رواجه او على تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود

بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام على الامر
الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله المقام تعتبر اضافته الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف
الى المقتضي نحو قوله فيما سياتي فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح
لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية قوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام
الخ قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان
التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن
ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار المعنى المصدري فيكون
تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل قوله ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا
ثم شرع ومثله شايع قوله باجزاء الكلمة فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي
تعتبر في انعقاد اصل الجملة خرج بها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لا ينحصر في الاسناد والمسند
اليه كما ذكر قوله اما الى نفس الاسناد الخ قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به يحصل
الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في
اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه
ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب باب
واسع قوله ككونه محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء الجملة بل تجري في
غيرها وان لوحظت في الجملة بالاختصاص المذكور اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم يستقم قوله او الى
المسند اليه كما ذكر ويمكن ان يكون على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من لفظ الكاف
فليتامل قوله او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل وكالفاعل وما ذكره ابن الحاجب من
ان الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص
ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوزوا تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل
في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه
اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع
الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على المسند
اليه اي الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف
الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره قيل اي وكونه مفردا
موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على اعتباراته فلا يرد
ان الكون مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة
على اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعد الانقسام المذكور ومقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل
المقتضي هو الانقسام والاقرب في الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من
الاعتبارات المناسبة للمقام فلذا لم يتعرض له في الفن قوله مقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في
هذا الفن بمتعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاظهر والاقيس كما نذكره في موضعه ان شاء

مع ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدًا في الدار بالسوط ضربًا شديدًا عمرو
لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فمآل ذلك الى احوال
المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم الاغلب **قوله** على الوجه المذكور في بابه الظاهر انه قيد للايجاز
والاطناب لا المساواة ايضًا اذ لا اقسام لها **قوله** فمقام الخ هذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزاء
جملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشيء مما ذكر المفهوم من قول
الشارح ثم شرع الخ ان الفاء في قوله فمقام الخ للتفصيل ويجوز ان تجعل للتعليل **قوله** اي خلاف كل منها ظاهر
العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكور سابقًا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام
خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف
نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة
الخصوص واعتمد فيه على ظهور المراد **قوله** وقد اشار في المفتاح الخ الغرض من نقل كلام المفتاح التنبيه على
مراده فانه خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونهما راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل مبتلا
الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون **قوله** وكذا خطاب الذكي فصله عما قبله لان هذا باعتبار
الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام **ثم** الظاهر ان المراد بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون
مقتضى الحال ويناسب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالاضافة لادنى تلبس اي الخطاب الذي
تعلق بالذكي مقيسًا الى الخطاب الذي تعلق بالغبي يشبه الامور المذكورة في ان مقام الاول يباين مقام
الثاني **قوله** وكان الانسب الخ انما لم يقل وكان الصواب لان الظاهر ان الذكاء على ما ذكره الشارح اخص
من الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقًا لاسم العام على الخاص بقرينة المقابلة **وانما** لم يقل ان يذكر
مع الذكي البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير **وقد**
يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد يستعمل الذكاء في
الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره المص
رحمه الله رعاية حسن السجع **ثم هذا** ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح **قوله** ولكل كلمة
مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او
صفة لها **قوله** اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما في حكمها **وانما** تركه اعتمادًا على كلامه اللاحق
وبناء على الاكثر **قوله** صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها
لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون الفعل مسندًا
الى الظرف كما في قولك هند ممرور بها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية **واجيب** بالمصير
الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند
الى مصدره بالتاويل المشهور اي ان اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة
المصاحبة الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق
او غيره **قوله** ليس لها مع ما تشارك الخ تفاوت المقدمات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما اشترك
فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له **قوله** اقترانه بالشرط اي باداته **وقد** يقال المراد بالفعل

هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد الاول **قوله** اذ المراد بالمصاحبة الخ دفع لما
يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابقة للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان المصاحبة
ايضا هي الكلمة **قوله** هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله
ولكل كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي لهذا المسند مع
المسند اليه المنكر وعلى هذا ولما كان الافادة خيرًا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور
اشارة الى مباحث البديع نظرا الى المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى
بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي الخ اشارة الى مسائل البيان بناء على ان
البيان يتعلق باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله
فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي الخ ايماء الى مسائل المعاني فتحصل الاشارة الى الفنون الثلاثة على
الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة
موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات ايجابها
الحسن العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها
بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يشتهر منهم القول
بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم نبهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات
ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان سائر المحسنات ايضا دخولها في
البلاغة اجيب بان ما ذكره ليتناول ما لا ينتظمه النظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقامًا ليس لها
مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقامًا ليس له مع الماضي اذا الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه
تعميم ولا يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم ظهور
اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها مما لا يكون بين الكلمتين فليتامل
قوله وارتفاع شان الكلام الخ اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب
سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة
وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسًا لا لانحطاطه في الحسن المستلزم
لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذ قد تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب
الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان اصل الحسن الذاتي يحصل عند المص بالفصاحة
فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها **وقد يجاب** بان المراد بقوله في الحسن من جهته
وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط **وفي** اخذ
هذا المعنى من العبارة تكلف وتعسف لان المتبادر الى الفهم من قوله في الحسن انما هو الظرفية
لا السببية فلا يصار اليه عند العراء عن القرينة ولان الارتفاع والانحطاط في قوله وارتفاع
شان الكلام الخ مصدر مضاف يفيد العموم فيقتضي ان يكون جميع الارتفاعات بالمطابقة والانحطاط
بعدمها وهذا على تقدير التسليم في جانب الارتفاع كيف يستقيم في جانب الانحطاط لبقائه في الجملة

اذا كان الكلام فصيحًا **قلت** واترب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله
مطابقته اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن
في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم الى مطابقة الجنس ان تاتي الاضافة للمعاني
التي ياتي لها اللام كما سياتي فيكون علة لانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس
يتحقق في فرد منه بان تترك مطابقة واحدة فليتامل **قوله** اولا وبالذات اولا منصوب على الظرفية
بمعنى قبل وهو حينئذ منصرف لا وصف له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل
الاولى والاوايل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول
لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عامًا اولا معناه في الاول اول من هذا
العام وفي الثاني قبل هذا العام **والباقي** بالذات بمعنى في وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى
بلا واسطة **قوله** لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة
في الكلام الى قوله مع فصاحته **والدليل** على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر
هناك مطلقًا انه لا ارتفاع لغير الفصيح **فان قلت** لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ **قلت**
لان قوله وانحطاطه بعدم بمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا
ظاهر **قوله** الحسن الذاتي الداخل في البلاغة اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي تنشاه ذات
البلاغة لا ان الحسن داخل في ماهية البلاغة **وانما** وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعنى ان منشاه
لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة
هي المطابقة مع الفصاحة **قوله** وبه يصرح لفظ المفتاح اي بكون مقتضى الحال التاكيد والاخلا
لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني **قوله** لان اضافة المصدر تفيد الحصر
لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
لاستغراق الجنس احدًا من استقراء كلامهم فيكون المعنى هاهنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب
مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها
لم يكن هذا الارتفاع حاصلًا بتلك المطابقة فلم تصح تلك الكلية **فان قلت** لم لم يجعل كل من
المقدمتين قرينة على عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التناقض
والبطلان **قلت** لانه لم يكن بما يلزم حملها على ظاهرها وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
محذورًا **قوله** فيجب ان يكون بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدًا متبادرين من الكلام والمنقول
عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فح يكون قول المص مقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل المحامي وسيجي تفصيله **وضمير** الفصل في قوله
هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل
ان يراد يكون المراد منهما واحدًا ما يتناول المساواة **قوله** والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه
لما استحال اجتماع الحصرين صدقًا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما **قال** الفاضل المحشي بطلانهما على
تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم

معنى قوله اولا وبالذات الخ

وبالعرض بعطفه على ثانيا بجميع

مطلقًا اذ يبطل الحصر في الاخص **وفيه بحث** لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في
جميع افراده وانتفاؤه في غيرها ولذا ورد عليه النظر ولا شك ان بين الحصرين في الاعم والحصر في الاخص تنافيا
ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا لم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضًا
فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلاث في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما **ويمكن** ان يجاب بانه لا
شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزئيه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزئيه السلبي فنقول
اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح
لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام
بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار جزئيه السلبي وبطلانه بهذا
الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي من الحصر الا بواسطة حقية جزئيه الايجابي والله اعلم **قوله**
وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدًا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقًا
او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد
الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعي انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة
ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد **وقد يجاب** عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة
الاعتبار المناسب مطلقًا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او
الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناها سببية مطابقة الاعتبار من حيث مطابقة الاعتبار له
وسببية مطابقة المقتضى من حيث مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم ان ساعد الحصر
على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين **قوله** هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول الخ
حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم
النحو والعمل بموجب قوانينه وهي معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي
هو ذلك التطبيق وكذا المراد بالتوخي **ان قلت** التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع **قلت**
اتا مدًا للسبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه
علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم ليس هذه المذكورة
الخ ويدل عليه ايضًا تصريحه ايضا بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان علم النحو بعلمي المعاني
والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه **ثم** لا يخفى ان معرفة
تلك المعاني لا تتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عراء تراكيب البلغاء السليقيين
عن حلية النظم وهذا ظاهر **قوله** فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف له
لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل الشارح وجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بين كما قيل يحتاج
الى تقدير لا في يترجح والا لا يستقيم اذ استعمال بين في المشكوك لا الراجح **وفي** بعض النسخ يتردد بدل
يترجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مفردة اذ الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما **قوله** وما دانيا
علم عدا ان الحروف على سبيل التغليب ثم وقع في كلام خير الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا استعمل
فيما علم نحو اسم باتفاق على ان استعمال الحروف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين **قوله** في الجملة

التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردًا اذا كان جيد السياق
له واصله من سرد الشرع نسجها **قوله** بل وهذه اللفظة الخ معطوف على قوله وهو في لفظ آخر في غاية
القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذا تلاها جملة **قوله**
والى هذا اشار المص اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل تعرض لها بسبب
المعاني والاغراض التي يضاع لها الكلام **قوله** بالتركيب ذهب السكاكي الى ان لا افادة في المفردات
فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدًا لمعنى الافادة **قوله** وذلك لما مر الخ بيان لوجه تفرع رجوع
البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني تفريعًا على تعريفها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به
عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم من عرفهم في الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا
للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما لتاكيد معنى
الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلًا في الاية صفة
مصدر محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف التسمية بالكثرة
على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمي انسانا شايع لاحتياج تذكير الوصف اعني كثيرًا حيث لم يقل تسمية
كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سياتي من قول المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين
على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلهذا اشار الى وجه اخر من الاعراب
قوله وفي هذا اشارة الخ اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب
مع قوله ويسمى ذلك فصاحة ايضًا **قوله** الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح
وان كان من العرب **والمراد** بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن
والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة هو هؤلاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان
البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو العاطفة من والقروي لكان
احسن كما لا يخفى **قوله** وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات حاصل توفيق المص على ما ذكر
في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار
افادتها المعاني عند التركيب من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين
كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى
اللفظ دون المعنى المعنى السابق المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة
وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظ لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الخ يابى عن حمل
الفصاحة على المعنى المشهور تامل **قوله** ولا نزاع ايضًا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ **فان**
قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى كما سيصرح به فكيف يوصف به اللفظ عرفا **قلت**
وصف اللفظ كوصف الرجل بحسن كلامه على معنى كون اللفظ بحيث يدل على تلك الفضيلة ككون الرجل
بحيث يحسن كلامه لا يقال فليحمل كلام المص على هذا المعنى حتى يستقيم جعله وصفًا للالفاظ المنطوقة
لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقًا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا محل الفضيلة
قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين اي ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل **قوله** على معناه اللغوي

قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثيرا من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول
الشرعية او العرفية مثلا بليغا **واجيب** بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع
المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معان اول **قوله** دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية
بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان للمعنى الاول دلالتين وقيل معنى قوله لذلك المعنى لاجله
وبواسطته فالدالة على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة
بالثانوية ح ظاهر **ثم** دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ
في دلايل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فقد تكون وضعية وقد تكون عقلية كما نبهت عليه
الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيه في الجملة فافهم **والمراد**
بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا
قوله بل على ترتيبها ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي
المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم
مع انه الترتيب الثاني ارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون التلفظ والانحدار
كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية فلا ينافي ما سبق من كون النظم
توخي معاني النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ **قوله** والخواص والمزايا والكيفيات
المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التراكيب لا بمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات
عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او
اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم **قوله** من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف
تكون الفصاحة والبراعة ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة
لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس
ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن بتوصلها الى الخواص في الافادة بلا اخلال
ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص منشا الفضيلة ومناط البراعة
بلا شك **قوله** لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج
الحروف **والمختار** انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض
بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا موجودة **قوله** فحيث يثبت انها من صفات
الالفاظ او المعاني الخ ولا وجه لحمل توفيق المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ
المعنى الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا يحمل المعنى
في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الخ على تعريف البلاغة يابى
فان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال
ومقتضى الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار **قوله** المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في
الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يخطر رد انكاره
لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ

ترتيب المعاني الاول هو المنشا للفضيلة بلا ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ايجاب
النحو انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول
لاحتمال ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ واراد بها المعاني الاول **واعترض** عليه بان المعاني
كما تحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ تحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان
سبب الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين الاول والثاني واللفظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير
من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه
مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى
لان التعبير عن معنى بلفظ يدل على مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة
المعينة للمراد في كلا الاستعمالين على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ممنوع واذا كان مشتركا معنويا
كان اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا ايضا **ويمكن** ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات المعاني لم يفهم
انها ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا ثانيا في البلاغة حتى ان الكلام الذي
ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول
والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات لفظ اذ عدم كون اللفظ المنطوق منشاء للفضيلة اظهر فيتبادر
الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر
تبادر الذهن اليها **وهذا** القدر يكفي للترجيح **قوله** فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصة التي تحدث فيه
قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها في الصورة الحادثة
فيها وبينهما تباين فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء فجعلوا **واجيب** بان الشيخ
يطلق على المعنى الاول الخصوصيات والصور ونظايرهما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على
نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها على ما في تلك المعاني
من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس الخصوصيات **وبهذا** صح التفريع وفيه نظر لان هذا
الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة الحادثة نفس المعنى الاول وقوله حدثت في المعنى وتحدث فيه مانع من
الحمل على ذلك **والاظهر** في الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصة **قوله** وقولنا صورة
الخ دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى **قوله**
وهذا نبذ مما ذكره الشيخ اي قليل **واعلم** ان الكلام الذي نقله الشارح من دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا
الترتيب بل بعضه مذكور في اوله وبعضه مذكور في اخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح اختلالا ولا
ينبغي ان يظن هذا بمثله **قوله** مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها **قوله**
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ الخ هذا هو الاعتبار الذي حدث منه المعنى الثاني للفصاحة فهو من عداده
والا فان جعل يعني ثالثا للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ فتامل **قوله** كما يمتنع ان يوصف بانه
دال ارادا امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة كما دل عليه السياق او ارادا بالدلالة الدلالة مطلقا لكن
بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من انه
لم يجد لذلك المعنى دلالة ثابتة على المعنى المقصود **قوله** اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبه الى الايضاح

توطئة لدفع ما يوهمه قول المص من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سياتي **قوله** وهو ان
يبتغي الكلام في بلاغته الخ يشير الى ان اعجاز كلام الله بارتقائه في بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو الرا
الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة **وافراد** البشر بالذكر
بناء على انه المشتهر بالبلاغة والتصدي للمعارضة والا فالمعجز يكون خارجا عن جميع المخلوقات من الجن والانس
والملك **قوله** فان قيل ليست البلاغة الخ **فان قلت** ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله
تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز الخ يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص
لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض **قلت** لشهرة دليل
تحققه فيه اغني عن ذكره فهو ملحوظ **واعلم** انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام
الفصاحة بل نقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تعليمي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو
العلوم المخصوصة مع الحس السالم كما سيجيء ان شاء الله تعالى **قوله** وكثيرين ممن رموا الخ الظاهر انه متعلق
بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم
ولو جعل المرارة اعم من الاحاطة فلا باس بتعلقه بالجواب الثاني **قوله** فيه بحث وهو انه
ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ ان لا يستفاد منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمل فممنوع
قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا فلان ما
يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى
لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن
النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو في الاحكام التي لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح
زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد الانسان نوع وان كون طرفا اعلى نوع انما هو لطبيعة الاعجاز لان
عدم المجاوزة ماخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها
لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الخ وجه آخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان
للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق الخ **قوله** ويؤيده صاحب الكشاف الخ وجه التاييد ان الضمير
رجوع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير عنه في قوله وبعضه قاصرا عنه راجع
الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق استقصا
مراتب الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد
بمعنى المرتبة **ثم** لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة لم يجعل قول
صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير
مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض
منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه **قوله** وكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف يكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض
قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آية وآيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل
بانتفائه على انه ليس من عند غير الله على ما هو المقصود من الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا

حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تع على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد
بالبعض ما وقع به التحدي وانه ثلاث آيات وذلك لان الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل
من القرآن غير معجز مشهور كقوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وقوله تع ثلثة قروء
وارخاء العنان على غط قوله تع وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كانيل وبان المقصود نفي كون
القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه ويلزم
الاختلاف المذكور اي يكون بعض الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله
وما الحق الخ لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان
يجعل قوله وما يقرب منه مبتدا محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد للاعجاز ويجعل من
عطف الجملة على الجملة وهذا كما ذكره الشارح بحسب اللفظ وان اتحد الموقع لسلامته من العطف على
المبتدا بعد مجيء الخبر والعطف على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد تمام القرينة فاشيع هذا
وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله وهو حد
الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا اعتبر الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره
الشارح يفوت هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت
في البلاغة القرآنية وبيانه ان الله تع عالم بكليات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها
اعلى المراتب الا ان بعضا منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت
الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال دو سياوره فصاحت كه بود بكسان سخت خوجه كوينده بود خون
حافظ وخون اصمعي در كلام ايزد بيخون كه وجي منزلست كي بود تثبت يدي ما تقدما ارض
البلاغي قلت التفاوت الحاصل في الايات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر
فالمقتضيات المرعية منها اوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منها في
الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الاية لوجوب اشتمال كل اية
على جميع مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تع بجميعها فتامل وفي بعض شروح
الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة وبما يقرب
منه البلاغة في مقدار اية او ايتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف
الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود قوله ولا يخفى ان بعض الايات تابيد لما ذكر من ان حد الاعجاز
هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعجاز ثم المراد ببعض
الايات التي حكم عليها باشتماع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما
يتبين عليه فيما سبق قوله اي طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اي بالطرف تنبيها على ان الطرف
ايضا من البلاغة احترازا عما وقع في زيادة الاعجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته
لا يقال الطرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة
قطعا فالاسفل دخول الاسفل ايضا على ان قول المص اذا عبر الى ما دونه التحق عند البلغا باصوات
الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات

الحيوانات

الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغا بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب
التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين
الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوان اشارة الى ان
المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتخصيص
او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله تصدر عن مجاليها حال
عن الاصوات لا بقال يلزم اختلاف العامل في الحال وذي الحال لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار
لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة يوصل معنى الفعل الى مجرورها والمجرور وحده منصوب
المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل النصب
مستاهلة في العبارة انما لا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق اتاد
مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او بوصوله بحسب ما
يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة هو غير منصرف بالاضافة ولذا
اوقع صفة للوجوه اشارة تكثيرا الى ان اخرية تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تتبعها
وجوه تغايرها فلا يلزم كون كل منها تابعا للبلاغة سوا اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر
تقييد تلك الوجوه بالمغايرة للاربع او بالعكس قوله وفيه اشارة الخ صرح في المختصر بان الاشارة والا
المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه يشعر بان الاشارة بامر آخر واسنادها الى توصيف الوجوه بآخر
مما لا يلتفت اليه تتامل قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله ان المراد انه
لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة
والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح
وقد يقال يفهم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة
لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اصناف فلا محالة تكون تابعة لبلاغته لا لبلاغة المتكلم
سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم قوله
ملكة يقدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم في
تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته تكشف عن المقصود ههنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت
عناية في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني
كالمدح مثلا لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل
على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تفيد في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف
بناء على ان اضافة المصدر تفيد العموم منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام
البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر وليس قيد بوسعهم يلزم
ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه
في البلاغة وفساده بين قوله انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان اي له زيادة اختصاص بالبلاغة
كما مر اذ لو اريد به اسم هذين العلمين لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتامل قوله وانحصار مقاصد

الكتاب في الفنون الثلاثة لان البلاغة لما علم انها لا تتجاوز عما ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصود الكتاب
الذي هو في علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلاثة **قوله** وفيه تعريض بصاحب المفتاح الخ وذلك
لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان فلا تتوقف البلاغة على الفصاحة
وما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كمالا
منوع للبليغ به يمتاز عن غيره وتحصل الاثار المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كمالا منوعا للبليغ من حيث
هو البليغ بل هي امر مشترك بينه وبين غيره **وفيه نظر** اذ غاية ما في الباب ان تكون الفصاحة للبليغ
كالحيوان للانسان **قوله** وان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بتاويل اي كل مسمى ببليغ
قوله اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة لا تنعكس بالمعنى
الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع ههنا
مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتفسير المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف
تفسير المرجع بالمعنى الاول **ثم** المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان
الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء **قوله** الى طباق الحكم للواقع ولا
طباقه قيل عليه هما عين الصدق والكذب فكيف يكونان مرجعا له بالمعنى المذكور **واجيب** بان الصدق
والكذب يفسران بمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم وعدمها تصلح مرجعا لهما **قوله** عن
الخطا في تادية المعنى المراد اللام في الخطا للعهد والمراد به ما لا يكون سبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله
وما يحترز به عن الاول يعني عن الخطا في التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه
قد يقال الخطا في تادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي بسبب التعقيد المعنوي ليس في
التادية بل في كيفيتها **ولو** قال عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر **قوله** والا ربما ادى المعنى
الخ اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطا عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم
اعني وجود الخطا يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة
ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن
مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطا المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
في بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا
فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فلتحمل ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث
الشرط عن ابن الحاجب **ويمكن** ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفي
المستفاد من قوله والا هو نفي اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطا متحققا
وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة النفس عنه المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد
عدم الخطا اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة
البتة بل قد توجد معه فلفظ رب اذن في محزه ويكون للتكثير **قوله** والى تمييز الخ الانسب بقوله الى الاحتراز
عن الخطا ان يجعل المرجع هاهنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة **قوله** ويدخل في تمييز الكلام

اي انتفاء عدم الخطا

الفصيح

الفصيح الخ قيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا
اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة
بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد
والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان فلو قدر المص ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع
بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى
يجعل قرينة على تقديره **قوله** على ما صرح به اي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى
ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه
هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه
ان الخطا في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان البليغ ولا يدل
على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز
عن هذا الخطا ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ولا ينافي وجود الخطاء المذكور اياها بل انما ينافي بلاغة
الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ~~وجود الخطا المذكور~~ ذلك الا ترى ان امرئ القيس بليغ بلا شبهة
مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت **قوله** وفساده واضح اذ الغرض من الشيء
ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطا المذكور وكذا تمييز الفصيح عن غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام
متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم تستقم الغرضية ايضا اذ ليس
الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطا وتمييز الفصيح عن غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل
الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل وصف
الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن **قوله** لان غايته علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم من
تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفهما
عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما غرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب
التفريع بقوله فعلم **قوله** على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثية
الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه
بحيث يحترز فليفهم **قوله** فهو انه مركب الضمير الاول راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني
اجزاؤه تمييز السالم صفة لمركب هذا وما يقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه
الامور جزئياته لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس
كلاما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه
على كل واحد واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على الشبه **قوله** وكالسراج معطوف على اجتمعتم اي
وبخلاف لفظ وكالسراج وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى تكاكاتم **قوله** منه ما يبين
العبارة ان بعضا واحدا يبين في احد هذه الاشياء مع ان المبين في كل واحد منها بعض آخر فقيل
هو من قبيل اللف والنشر بكلمة او كما في قوله تع وقالوا كونوا هودا او نصارى فتكون كلمة ما كناية
عن جميع التمييزات الحاصلة بهذه الاشياء اذ يحصل بكل منها بعض من تلك المتميزات **واعترض**

عليه بان التبيين ولا معنى للاعلام بالتمييز الذي فسره بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم واجيب
بان المراد هاهنا اظهار وجوده العيني فالمعنى عبارة عن الاكمال الا ان هذا لا يستقيم في قوله او يدرك
بالحس فينبغي ان يراد بحصل الحس على سبيل التجوز قوله لان من تتبع الكتب المتداولة الخ رد لما اورده
عليه الزوزني من انه لم يذكر في متن اللغة ان من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في
المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني
عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يبين في علم كذا كبير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة
يدرك بل كان قد يكفي ان جميع يقال او من الحس قوله قد تطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال
في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله او في علم التصريف الخ اعترض عليه بان
المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وذا لا يعلم من الصرف اجيب بانهم يذكرون
الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت
عن الواضع قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع امور كل
منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف
يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء
في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يبين الخ اي من قوله والثاني منه ما يبين الخ وقوله يحترز عطف على يبين والضمير في بها راجع
الى ما المقدر وانث لكونه عبارة عن العلوم والحس ولا بد من اعتبار امر وهو معلومية كمية الامور
التي يجب ان يحترز عنها ليرتب على ما ذكر قوله ليعلم اذ بمجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار الامر المذكور
لا يعلم ان الثاني اي شيء قوله لمكان مزيد اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه
من باب الكناية مثل قولهم نفيت عنه مقام الريب قوله يعني الخطا في التادية الاقرب في توجيه عبارة
المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق الاول قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية
الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب وخواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار
بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه يتعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في
الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فانه يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس
ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وبه
يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم

ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة
وثلاثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول
الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال او عكسه فالامر
ظاهر وباقي البحث مستوفى في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من
المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتدا باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه

ناشئا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه قوله بعد رعاية المطابقة
لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم تراع المطابقة لمقتضى الحال لا لان علم البيان
متوقف على علم المعاني فان من له ملكة بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان
وان لم يكن المؤدي مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر
محذوف بتقدير يا النسبة اي تقدما طبعا ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف قوله وقبل
الشروع الخ لم يقل وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الاتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع
فيهما لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم تقابل بالصريح كثيرا ما يستعمل
في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار
قوله فهي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو زيادة الفا في الخبر فظاهر وان اريد تطبيقه
على مذهب الجمهور فلتقدير الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين فيكون المبتدا نكرة موصوفة
بفعل فيجوز دخول الفا في خبره قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة الخ اراد بمعرفتها بتلك الجهة
معرفتها بخصوصها بها وبالوجوب العرفي الذي ماله اعتبار الاولى والاخلق اذ لا مانع عقلا من ان
يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفا معرفة الكثرة
المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفا معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها
ح ولذا لم يتعرض له واما بانتفا معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد من
آحادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا يامن فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على
التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظاهر واما على التقدير الثاني فلان الكثرة ان لم تكن
محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل
المطلوب فيفوت ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة فلانه يصرف كثيرا من
الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت تحصيل المطلوب او يمل عن تحصيل
الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم الامران لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها
واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فادى الطلب الى غيرها كيف يقال فات
مطلوبه يعني تلك الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها الطالب بخصوصها
والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطلوب الا ما جعل هذا المفهوم العام مراة لملاحظته
لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطا فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو
المنطق واذا اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار انها
علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المآل وهو العصمة المذكورة قد فات وهو ظاهر قوله اي
ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية حمل العلم هاهنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله وينحصر
في ثمانية ابواب على ما اشار الشارح اليه هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة
المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو تسامحا جزئي من مطلق الاصول وهذا
هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية

متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول
وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم
على الملكة يقتضي ان من علم مسايل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات
عالمية بالمعاني بمعنى حصول مسايله له لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة **واعترض** على تعريف علم
المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بتلك الاحوال الخ
يخرج ولا يصدق عليها الا ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تاليف كلام بليغ
لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدتين بالذات مختلفتين بالحيثية
قوله بيان ذلك ان واضع الخ المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة
الاستحضار انه لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسايل وصيرورتها مخزونة
لديه والظاهر انه يكفي ان تحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسايل
واستحضار ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا **فان قلت** يلزم من هذا
البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به **قلت** غاية ما يلزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحضار
ووضعه الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به
بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر وأي محذور في ذلك **قوله** كونها جهتي ادراك اذا حمل العلم
على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحياة ايضا لانها طرف نقيضة الى الادراكات الجزئية فالحصر
المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا يعني لكون الادراك المطلق
نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول
فليتامل **قوله** فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة
عن المسايل **قوله** ان له حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما
يحصل بسببها من العلم الاجمالي لا التمثيل بها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشي **قوله** والعلم للكل او المركب
سواء كان باعتبار تصور ماهيتها او التصديق باحوالها وكذا الكلام في المعرفة **قوله** دون علمه
منقوض بقوله عليه الصلاة والسلام ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان
يقال بعد تسليم ثبوت هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام
مجازا لا صلة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص لله اربعين
صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم **قوله** ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد
ذهول ينفي الى نسيان يحوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك
الا مجازا والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان
بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الباب الاول ان التفات الذهن الى ما هو مخزون عنده
واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه اثر عرفي والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك
الى تسليم عليه **قوله** والمصدر جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب قبل تعريف دون تعلم رعاية لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص

العلم

العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والثاني فقال تعرف الخ للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد
استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص
معتبر في ذلك الاصطلاح وكان بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي نكتة والجواب على ذلك الاستعمال
يصح نكتة له **قوله** ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية
المدرك تستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي لادراك الجزئي
ولهذا اعترض بجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا
يقتضي الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك **ثم الاقرب**
ان قوله فرد فرد من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال
والمراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله يعني ان مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد
من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما سيجيء ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف
وهو كل بتلك القرينة **قوله** بمعنى اي فرد الخ اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان
المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** او البعض المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والا
لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسألة منه
كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او الثلاثة والاربعة ونحوها ثم عدم
الدلالة في البعض الغير المعين كما لا يخفى **قوله** لكل من عرف مسألة منه قيل المراد منه مسئلة متضمنة
لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول
[illegible] وكذا الحسنات البديعة هذا مبني على المشهور وانما
تخرج بما ذكر وعلم البديع
قرينة خفية يعني وصف الا
يد العلمية كالتعلق بالمشتق
تلك الاحوال لكون اللفظ
قوله عبارة عن معرفة هذه
اجمالا حذف المضاف اي عن
ذلك **قوله** وهذا وانما لزوما
اللفظ معرفة احكام الاحوال
عن معرفة تلك الاحكام من
قوله وليس مقتضى الحال
به وقد يجاب بان المراد
م ومقتضى الحال الخصوصيات
ة العارضة للالفاظ بسبب

وهو تخصيص المعرفة بالجزئيات صح

العموم

ان صح

موجود صح

المعاني الجمع

قوله وهذا وانما الخ اي كون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال واضح لزومه [illegible]

قوله لا يخرج [illegible] لا يقال ان التعريف اللازم [illegible] لا يقال ان التعريف بالاعم [illegible]

قوله لا يخرج [illegible] لا يقال ان التعريف اللازم [illegible] لا يقال ان التعريف بالاعم [illegible]

قوله [illegible] الاصطلاحية [illegible] كالحلاق للشعر [illegible] لا يقال ان التعريف [illegible] الاستعمال [illegible] هو الخلوص [illegible] الوجود

متعلقة بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول
وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم
على الملكة يقتضي ان من علم مسايل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات
عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسايله له لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة **واعترض** على تعريف علم
المعاني بانه صادق على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بها تلك الاحوال فح
يخرج ولا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تاليف كلام بليغ
لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية
قوله بيان ذلك ان واضع الخ المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة
الاستحصال انه لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسايل وصيرورتها مخزونة
لديه والظاهر انه يكفي ان تحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسايل
واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا **فان قلت** يلزم من هذا
البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به **قلت** غاية ما لزم ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال
ووضعه الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحصال له لا يسمى عالما به
بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى آخر واي محذور في ذلك **قوله** كونهما جهتي ادراك اذا حمل العلم
على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحياة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر
المستفاد من تقديم لذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق
نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص آخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول
فليتامل **قوله** فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة
عن المسايل **قوله** ان
يحصل بسببها من العلم
سواء كان باعتبار تصور
منقوض بقوله عليه ا
يقال بعد تسليم ثبوت
مجازا لا صلة العلم اي ا
صباحا ظهرت ينابيع ا
ذهول يفضي الى نسيان
الا مجاز او الحق ان الـ
بلا كسب جديد نعم
واستحضاره اياه لا يـ
الى تسليم علمه **قوله**
الذي هو كالشرح لهذ

العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاني فقال يعرف الخ للتفريع لا للتعليل حتى يورد عليه ان مجرد
استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص
معتبر في ذلك الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي نكتة والجريان على ذلك الاستعمال
يصح نكتة له **قوله** ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة جزئية
المدرك تستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلي لان ادراك الكلي كلي لادراك الجزئي
ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية المدركات والا
فمقتضى الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الادراك ثم الاقرب
ان قوله فرد فرد من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال
والمراد كل فرد منفرد عن الآخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون
الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد
من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم كما سيجيء ان شاء الله تعالى ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف
وهو كل بتلك القرينة **قوله** بمعنى اي فرد الخ اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان
المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** او البعض المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر
لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف مسألة منه
كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او الثلاثة والاربعة ونحوهما ثم عدم
الدلالة في البعض الغير المعين كما لا يخفى **قوله** لكل من عرف مسألة منه قيل المراد منه مسئلة متضمنة
لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول
العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا **قوله** وكذا المحسنات البديعية هذا مبني على المشهور واما
على ما تحققته فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج بما ذكر وعلم البديع
انما يخرج من التعريف ح بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال
بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق
فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ
بها مقتضى الحال فينساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح **قوله** عبارة عن معرفة هذه
الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن
ملكة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه غير علم الى ذلك **قوله** وهذا واضح لزوما
وفسادا قد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال
الجزئية على حذف المضاف **وانت** خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن معرفة تلك الاحكام من
حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل **قوله** وليس مقتضى الحال
الا تلك الاحوال بعينها حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد
باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا قايم وبمقتضى الحال الخصوصيات
الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب

الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيد اعرفت من تقديم المفعول به فما لم يذهب اليه احد قوله قلت تسامحوا
الخ حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس
الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول
فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا
يلزم تطابق الاصطلاحين فمآل المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات
الكلام الذي هو مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد استدل عليه في شرح
المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم
او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا و
تجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحال المقتضية للذكر للحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك
محكم في ان المقتضي نفس تلك الاحوال والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضا الحال في
الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب
عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب
رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل والقول بان المقتضي نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما مدفوع
بان مرجع اقتضائهما اقتضا اداتهما وبانه كما جعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق
بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج
الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد
التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطا الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر
اعطا المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضي اداتهما انه ينبغي
ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر هنا والاظهر حمله على تقدير
المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة
المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا
يصح انه متعلق بالمذكور فنجعله مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد قيل انما لم
يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية في الكلام المشتمل
على الحكم الذي يقتضيه شي اخر ولا دخل لها في اقتضا خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي المؤكد لا نفس
التاكيد لامر دعاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا الخ تحقيق معنى التعريف وفوائد
قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الثالث الذي
اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة
لان المص لم يذكره استقلالا بل نور به الوجهين السابقين حيث قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين
مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله
والثاني انه فسر التراكيب الخ حاصله لزوم المعاني بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها
على معرفة البلاغة الماخوذ في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء فقد جا الدور في تعريف

البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت
تراكيب البلغا الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه
كانت الجهالة بحالها وعلى هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة
لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر فلا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني
نعم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم المحذور التزامي مبني على تعريف السكاكي
للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدول المص عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريفه البلاغة بما عرفها به
السكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير
تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد في الهرب عن الدور فعدل عنه قوله كما صرح به في كتابه
حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب
الكلام ومعرفة صياغة المعاني الخ ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا
تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس
شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع
الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة الخ مبني على احد المذهبين وهو انه اذا
استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد السبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا اذا رعينا الغيث
يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق النبات قوله حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم الله وعلم ملائكته
ثم هذه الصور وان كانت تخرج بقوله ليحترز اذا جعل جزءا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج
من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريقة العلم
قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس
جزءا من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب
في الواقع تراكيب البلغاء فلا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول لا يفهم من
قوله توفية خواص الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع لزوم التعريف
بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع
فان المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان تكون التراكيب ايضا بهذه
المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على ما ينبغي
على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان تحمل التادية على تقريرها وكشفها
على الغير سوا كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من
التراكيب المذكورة في التعريف فلا حاجة الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم الخ محمول على المبالغة في
مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين
قوله ان يكون لنفي شك الاظهر في العبارة ان يقول نفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم
لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا في نفي الشك قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
اراد انه معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال

ذكره ان الكلام اعم من الذي يؤلفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه
ان يحمله على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه بمعنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص
تراكيب نفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها
خواص حتى يضاف اليها **وقد** يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل
في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجيء في احوال المسند من هذا الكتاب **قوله** وليس المعنى على انه يورد
تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر
واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذه كثيرة
مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز
ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها وامثالها نعم تراكيب
المتكلم مفهومة من قوله تادية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
المعلومة في علم البيان على وجهها **قوله** كيفية تطبيق اي كيف يولف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى
الحال **قوله** وينحصر المقصود الخ لا يخفى ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال
المص رحمه الله في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وينحصر المقصود الخ اورد الشارح لفظ
المقصود تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا **وبهذا** يظهر خروج
الاشيا الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ
من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزا وارتباط قوله والا
لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر
هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير
وان الاشيا الثلاثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى اقحام
المقصود لاخراجها وان اجزا العلوم ثلاثة كما تقرر الموضوعات والمبادي والمسايل فلا يكون الكل اعني
علم المعاني منحصرا في الاجزا الثمانية **ولو** حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام
والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب التغليب والتسامح له ولغيره
من الاشيا الثلاثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا **قوله** وظاهر هذا الكلام وجه الظهور
ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم على
الملكة والحصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع ما بعده فتامل **قوله** لا محالة مصدر ميمي بمعنى
التحول من حال الى كذا اي تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود والجملة معترضة بين
اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم **قوله** قايمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي
ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة
فيها وجودا متاصلا كساير صفات النفس لا انها معقولة له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه
لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب

الضرب وايجاده لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح ففي قوله هو تعلق جزئي الكلام بالاخر مسامحة اذ
النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين لا غير **والحق** ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار
الغالب او بحسب الظاهر او المراد قيامها بها لولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح
به من ان قول الشاك والنايم والساهي كلام اذ من المبين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شيء منها
قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشا فان
من اوجد التكلم باضرب اوجد النسبة المشتمل هو عليها للغاذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه
مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله والا فانشا الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفى
ان يقال ان كان له نسبة فخبر والا فانشا فتامل **قوله** سوا كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اي
تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** في احد الازمنة
الثلاثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان تكون كلها كاذبة اذ لا
نسبة خارجية في الحال تطابقها **قوله** تطابقه او لا تطابقه تكثير للفايدة وتمهيد للمباحث المذكورة في
التنبيه الاتي لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشا كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبر اي من حيث احتماله
للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسئول
عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه **قوله** وان لم يكن لنسبته خارج كذلك المقصود ارجاع
النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشا **قوله** اذا كان فعلا او معناه اراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغته كحروف
التنبيه واسما الاشارات ونظايرها وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته **قوله**
ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق في الاعتبار واوفر في الاشتمال
على اللطايف كما سيصرح به نفسه في اول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها
لفايدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر **قوله** ومن رام الى قوله فسادكلامه
اكثر واظهر رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن
افادة ما يهمه **قوله** فجعل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المص فالباب
السادس هو الانشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخلو
الكلام عن الاشارة الى ان الترتيب الاقرب هذا الذي ذكر لا ما ذكره المص **قوله** ولذا لم يقل احوال
القصر اي لكون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما الانشا فلما وسط بينهما لاقتضا سوق
الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له **قوله** وسم هذا البحث بالتنبيه اي علم
من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكي والها عوض من الواو وفي قوله لانه قد سبق ذكر ما
اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به سابق في حكمه **قوله**
فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق
معرف بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة الخبر

واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب نفس الامر واما بحسب الالتزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره يكون دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالشيء على ما اختاره في شرح المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على ما هي عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين تستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وترك ما يهم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا الوسم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذا ثبت ان التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل قوله اي مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يتصف الخبر بهما قوله وهو الخارج الذي الخ اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سياتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد قوله بيان ذلك الخ المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان شيئين الذي ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمع قطع النظر داخلة عليه حكما لكن لما قدم معموله عليه وهو الظرف المذكور ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في ولا بد وان يكون فهي اما داخلة بين اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام قوله فمطابقة هذه النسبة الخ الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع

النسبة اولا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقع فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل قوله للفرق الظاهر الخ قيل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا الخ بيان وجه الفرق وسكت عن بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم فيه بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الآخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغاء هو القضايا الخارجية فلا ضير في خروج غيرها عن الضابط تامل قوله مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته جوابه انا نختار الاول ونقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل قوله اللهم الا ان يقال الخ قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه موهم لجريان الكذب في الانشاءات وهو مخالف للاجماع فليتامل قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل به قوله وتمسك النظام بدليل الخ فان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها لا تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة الخ فيه ايماء الى ان الاستدلال به وان اثبت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا يثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا نفي مذهب الخصم فلا يثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لاستقام في الجملة قوله وهو ان شهادة

هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا
فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال
بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سياتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر
الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا **وقد** يقال التوكيد انما يؤكد الحكم الذي
دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم
المتضمن الذي اشعرت به التوكيدات هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح
ويجاب بان التوكيدات وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما
قوله ليس بشيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سياتي بان حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى
قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس بشيء على ان المذكور لا يصلح للمسندية كما هو المعروف في امثاله
لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح لا انشاء
لها ولو سلم كونها انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدورها عنهم كما جوز في شرح
الكشاف مثله في قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا الخ اجيب
بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة تتضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال
الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي
وهو صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا
مراد القائل بان المراد الكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من دأب المحققين فاندفع
النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون
هذا ردا آخر بل يرجع الى الوجه الاول **قوله** فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الخ اذ لا معنى لان يقال لا نسلم رجوع
الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا
غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة استدلال النظام موقوفة على رجوع الكذب الى المشهود به اعني
قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس
الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم **وهذا** كلام لا غبار عليه
غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح بقيد في نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا
القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصلاح **قوله** واعلم ان ههنا وجها لم يذكره القوم
هذا الوجه ماخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف
من باب ضرب **والزعم** بالحركات الثلاث في الفاء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في
الثاني اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والا
التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اي اي
شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والمقت البغض هذا **و**قد يقال معنى الآية
الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان قد صدر عنهم كلام صادق وهو
شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق **قوله** الجاحظ انكر بيان لحاصل المعنى واما وجه التركيب

فالظاهر انه فاعل حذف فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** فهذه اقسام ستة لا
يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع
اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب
والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم اعتقاد
المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة فالاقسام المذكورة
في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع
لئلا ينفك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد
ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافق لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا
ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب
الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام **قوله** ويلزم في الاول الى قوله ضرورة
توافق الواقع والاعتقاد ح جواب سؤال مقدر تقريره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد
جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم
مطابقته في الثاني **وتقرير** الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد
المعهود في مذهب الجاحظ وهو الشرط في المطابقية للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع فوجه التعليل
في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود
بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق يرد لان اعتقاد المطابقة
يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع **ومما**
ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه
عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتامل **قوله**
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع
واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم
المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة **ووجه** الخبط تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان
مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع
انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتامل **قوله** وقد
وقع في شرح المفتاح الخ عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد
المخبر او ظنه والى لا طباقه كذلك سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا **ثم** ذكر ما يدل على
ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكره مذهب
الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير
المطابق له وغفل عن قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون
الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الآية المذكورة لا تكون متمسكا له مع انه يلزم

اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدي منه العجب او يحكم به **قوله**
واستدل الجاحظ بدليل قوله افترى الاية هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال
المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل قوله تع افترى بفتح الهمزة اصله أإفترى حذفت الهمزة الثانية
وابقيت الاولى لانها علامة **قوله** بالحشر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي
عليه الصلاة والسلام للرسالة الخ لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث
بدليل قوله تع حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الاية **وغاية**
ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعي
ترديد الاخر فافهم **قوله** على سبيل منع الخلو اراد به المنع الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكرنا في
كتب الميزان **وانما** لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض في
نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو **وقد** يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب
والكذب مع شناعة اخرى فليتامل **قوله** لكان اظهر اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص
ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم
عدمه واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث
لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من عبارته
نوع خفاء **قوله** وايضا لا دلالة لقولنا ام به جنة على معنى ام صدق **فيه بحث** اذ لا يلزم من عدم ارادة
بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو
هذا فليتامل **قوله** فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان
المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل قولهم يحتمل الصدق او الكذب وهذا انما يرد لو كان
المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر اخباره عليه السلام بالبعث على الاتصاف
باحد الامرين فالظاهر لفظ او اذ القضية منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه
السلام عندهم الا باحدهما على ان او تجيء بمعنى الواو **قوله** وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان
الانحصار في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل
وان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى **وفي الوجهين بحث** اما في
الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه قولهم المشكوك
والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا معنى لزعم القائل واما في الثاني
فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والا
فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح فلا يسمع **قوله** ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك
ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه
بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها موردا للاثبات
والنفي في الجملة حتى تخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على
قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا **قوله** وفيه نظر

لوجوب علم المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث اورد الوجوه سوى التعبير والمفهوم
من قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه فاشار الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب
الخ والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ **واما** ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان
النسبة المعلومة من حيث معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه
عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقيل
ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لهما من حيث ذواتها وماهياتها
ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال كما ان
الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل
حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم
احتمالها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التصورية
من حيث هي هي اي من حيث ماهياتها الوضعية لا تحتملهما والخبرية من حيث هي هي تحتملهما لخروج المانع
المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع تامل **قوله** حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
فيه بحث من وجهين **الاول** ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان
المثل المشهور اعني اتعلمني بضب انا حراشه من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان الاوصاف قبل العلم بها قد
تكون اوصافا لان قوله انا حراشه صفة مميزة لضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره
منفرد بالصيد او مشارك فيه **وجوابه** ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة
الجاهل لوجود مخايل الجهل **الثاني** ان صاحب الكشاف اشار في قوله تع هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة
وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان تخص
الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة **وجوابه** ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فافهم **قوله** كما ان
الاخبار بعد العلم بها اوصاف **فيه بحث** لان الاخبار بعد العلم قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فايدة الخبر
نحو انت حافظ للتوراة ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اوصافا لا انها كذلك دايما بقرينة
ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه
والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيها انها اخبار البتة لا اوصاف

الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الخ

المراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات
التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى
يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظايرهما وبالمفهوم في قوله لمفهوم الاخرى
ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما
هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان
التعريف مبني على ما سيذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد
مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الحملي **قوله** للقطع بان المسند

والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا الفن بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى
الغرض الاصلي والمقصود الاولي وما تراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني
وتبعيا في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات الاسناد تجري في
كلا تعتبره واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة
كما لا يخفى **قوله** هو الذي يتصور على التباس الفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة **قوله** اظهار التحسر
استعار الكلام المذكور في اظهار التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة
للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية
المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يوجب بلوغه اظهار التحزن والتحسر
فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **واعلم** هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية **ثم قوله** اظهارا
تعليل لقد اي قالت ذلك اظهارا **قوله** وقوله تع لا يستوي القاعدون من المؤمنين تقدم كون هذه الاية
للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين والتاء الاستمكان والباء بنفسه
للتعدية اي يرفع نفسه **قوله** ومثله هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام
الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور **قوله** وامثاله هذا اكثر من ان يخفى يرد
عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب
الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يختتمه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء رده الفاضل المحشي
بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد
اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوغ في العبارة اعتمادا على ظهور المراد
ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية بحذوفة كقوله تع يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من
خلاف قاتل **قوله** قومي هم قتلوا اميم اخي بالنهروان فاذا رميت يصيبني سهمي وتمثل هذا
البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي واميم اسم امراة كانت تلومه على ترك الانتقام
من قومه وقيل اسم رجل وحرف الندا محذوف اي يا اميم واخي منصوب بتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا في
سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي البيت الثاني موطئة للقسم والاخيرة داخلة على جواب القسم والجلل
من الاضداد يقع على الصغير والكبير والثاني هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف كاثر وحاصل المعنى
ظاهر **قوله** اما الحكم او كونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق
الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا تمنع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب
ان يستلزم نقيض الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة
على نفس القصد كان بقاء الثابت في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين
القصدين فلا يجوز انتفاؤهما من يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده **اجيب** بان ما ذكر من جواز
الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان التبع اباعلي اشار في المنهج الثالث
من منطق الاشارات الى ان للمنفصلة غير الحقيقي اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت اما زيدا
واما عمرا او العالم اما ابو عبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** لامتناع ان يقال انه

والمسند

وهي من واللام والاضافة ١٢

فيصير التقدير وامثال هذا اكثر من فلان متباعدة في الكثرة من الاحصاء ٥

اي عبارة المصنف تساعد على وجود اداة الانفصال على نفس القصد ٥

لم يوقع النسبة **فيه بحث** لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث
ليس هو في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة
او ليست بواقعة فلا نسلم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية
لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها **والجواب** حمل الادراك على المعنى الاعم **قوله** فان قلت
قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قوله لئلا يلزم
اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له فبني ترتيب السؤال على ما قبله نظرا الى ان المذكور فيه ان المراد بالحكم
المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل يكون مدلول
الخبر هو الايقاع فاجاب بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستعارة كما صرح به
الشريف في شرح المفتاح فليتم **قوله** والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما يتضمن للشرط وما يتضمن
معناها على جواب ان الشرطية المتضمنة له بناء على تشبيهها بلو شايع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذي
وضع له الاولى ان يقال عن معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في الاول مطلقا كما في المجاز **قوله** وح لا يتحقق
الكذب الظاهر انه بيان لبطلان التالي اعني قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا
منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب
زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول
الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه
في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور **قوله** ولزم التناقض
في الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه الذي استدل بها على ان مدلول
الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله لا يتحقق الكذب
المتفرع على قوله لما صح الخ لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في
حال وجود الضرب كما لا يخفى **وههنا** بحث وهو ان المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الايقاع
او النفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي فلا يصلح سببا للعدول الى ما يقال لا تناقض بين النفي والاثبات
الا ترى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي
بينهما واجتماع المتنافيين لاجتماع النقيضين فلنتامل **ثم في قوله** للزم التناقض مسامحة لان التناقض
لازم البتة والاظهر ان يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع اذ التناقض لازم في
الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو
حمل على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي المتناقض
لكان تعسفا **قوله** قلت ظاهر ان العلم الخ **فان قلت** تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو عن نوع قصور
لان من جملة ما يتم الجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او
انتفاؤه وليس شيء منهما هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى يتم هذا التصحيح بمجرد
هذا الاستلزام كيف ولو تم استلزام العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفائه نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر
لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاؤه لا

اي تقرير الجواب ٥

اي تصحيح جواز الشك ٥

لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين ١٢

قوله لا يقال لا تناقض لزم تحقق النفي والاثبات ١٢

يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم
به بالمعنى الاعم الجامع للشك **قلت** مدار الجزم بثبوت الشيء او انتفائه نقيضه عندهم ذلك الثبوت
من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت
الشيء يستلزم ثبوته فنفيه يصحح جواز الشك وهو ظاهر على ان لك تصير الى حذف المضاف اعني
لفظ الجزم **والمعنى** ان العلم بثبوت الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا
لا يستلزم جزم ثبوته في الواقع حتى ينافي الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم **قوله** وكانهم ارادوا الخ
هذا انما يفيد توجيه نفيهم كون مدلول الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع
انه مذكور في السؤال مدعي اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من
اتفاقهم على ذلك النفي لعدم القائل بالواسطة لا من تصريحهم به فلما وجد مرادهم من النفي ظهر انعدام
الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر تدبر **قوله** فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم
تناقض لامتناع تحقق المتناقضين هذا مبني على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال انه لم يوقع
النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت
ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة التي
يشعر بها احدهما لا بتحقق نفسه فلا يلزم فيما ذكر صدق المتناقضين **قوله** بل المراد انه يحتمل من
حيث هو والاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين
فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب **قوله** ويسمى الاول فائدة الخبر اشار بلفظ
التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي
ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك على ان فائدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم
منه وهو الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على متعلقه لا يجوز فيه **قوله** وهي بدون
الاولى لا تمتنع ذكر هذه المقدمة ههنا استطرادي اذ لم يذكر في المتكلم اعتبار اللازم المذكور
حتى يحتاج اليها بل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد ثبت بقوله ان الفائدة الاولى بدون
الثانية تمتنع نعم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم تذكر في صورة التعليل **قوله** اي اللازم
الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فيه كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساواة
لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فلا علم بها وانما حملناه على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده
اعم بحسب الواقع معلوم عوده ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم
الواقعي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر
وقد يقال انه يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة
محمول على مفهومه الظاهر متناول لقسميه اعني المساوي والاعم **وفي** هذا الحمل تنبيه على
ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم
اعني الحكم في نفسه وجود المخبر فضلا عن كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة
هو ان العلم بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما

وهو يتحقق الاطلاق

قوله فنفيه يعني الدار الذي هو مجموع الامرين لزوم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته

وهو عدم الدلالة على ثبوت المعنى او انتفائه اصلا

اي ان المتبادر على المخاطب بحكم

قوله باللازم المجهول المساواة الخ متفرع على عدم حكم العقل بامتناع الانفكاك بدون الاولى

اعتبر

اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث
وجوده في ذهن المخاطب ولازمها كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه لصح معنى اللزوم بلا
كلفة **قوله** وهو بدون الملزوم لا يمتنع **فان قلت** حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون
الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب **قلت**
وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا
الا ما يتفرع عليه **قوله** وزعم العلامة الخ لما كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار
العلمين كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين ولهذا فسر العلامة اللازم والملزوم
بالاستفادتين يعني العلمين **ثم** ما نقله الشارح عن العلامة وكذا عبارة المفتاح ظاهرة في
ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة بنا الى صرف
الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو الموافق
للغة فان فائدة الشيء انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد
بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المصنف هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **ثم اعلم**
ان موافقة كلام العلامة لما اورده المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات
الخطابية فان الظاهر من المصنف انه جعل اشتمال الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع
لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم
نفس المعلومين فافهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا
يستلزم وجود المخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به **قوله** لان العلم بكون المخبر
عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه فلا يرد ان الله سبحانه وتعالى اذا اخبر بالشيء
علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى احاط
بكل شيء علما **قوله** ولا يخطر ببالنا الخ اي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول
الثاني منه ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول **قوله** وفيه نظر
وجهه كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى
ذات المخبر بالنسبة الى ذات الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر
فهم المعاني المقصودة من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني
فانه يسمى علما في العرف لان ذلك يسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد باخبره تفهيمه اياه **قوله**
ويمكن ان يقال الخ الظاهر ان مراده جعل الفائدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقة
لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفائدة علما وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الاعم
لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي
في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحمل لكلام الشارح ايضا اقرب
مما ذكره الفاضل المحشي لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة لكلام المفتاح ولا شيء منهما في هذا
واما مخالفة تفسير المصنف فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى المخالفتين

قوله فانه اي فاصل ذلك يشترط الشروط

الظاهر ان بخلاف التكلف الذي ذكره هو فانه وان كان دون تكلفه فليس فيه فوات التناسب

تونس بالاخرى كما لا يخفى فليتامل **قوله** مستخرجا الخبر اي لمضمونه على حذف المضاف **قوله**
منزلة الجاهل ذكر الفاضل المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه افسادا لا لانه الا ان الظاهر
ان المراد تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في المفتاح **وفيه بحث** لان الخالي في عبارة
المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح
بما ذكر ولا تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم **ثم**
الظاهر ان يبقى هذا على عمومه ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر مما سوى العالم
لا بالعكس كيلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو رأيهم في مثله والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله**
وان كان عالما بالفائدة نقل عنه رحمه الله ان المراد ما يعم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا
يتوجه ان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب
بان مبنى التخصيص على الغالب **ثم** في بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر **قوله** ومثله هي
عصاي غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما
سوق العلوم مساق غيره ومع هذا لا يخلو عن سوء ادب **والاظهر** ان يقال لمراعاة السؤال
استحضار ماهية الغصايصا فما لنظر المباينة بين البعيد بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب
ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه **قوله** ولقد علم لمن اشتراه اللام في لقد
علم جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام الابتداء الكائنة على لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره
ما له في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجزا الشرط محذوف
كما اشار اليه اي لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان تكون في الاية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو
ترى اذ المجرمون الاية فتفيد ايضا نفي العلم بطريق اخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام
رب العزة اي مقولا في حقك او مقولا في حقه واما حال من ضمير تجد وهو استيناف في جواب
سؤال الاسر **وحاصل** يعني الاية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب السحر والتعويذ
اي استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ما له في الاخرة من نصيب من الثواب اصلا والله لبئس
ما باعوا به انفسهم اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشري اي بمرتد وما يترتب عليه من انه لا خلاق
له في الاخرة لامتنعوا عنه **واعلم** ان سياق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا
وان يعني الاية على ما اشير اليه ان من اشترى كتاب السحر ما له في الاخرة من نصيب اصلا لا انه ليس له نصيب
واجر على ذلك الشرا ولا يخفى ان هذه الاية المذمومة تفيد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي ليدفع
ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة من كلمة بئس الموضوعة
للذم العام فلا اتحاد بينهما لو جرد الاول بدون الثاني في المناجات **قوله** يعني ان شئت ان تعرف الخ
لما كان غرابة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشي منزلة الجهل به
مع قطع النظر عن خصوصية التعلق بل باعتبار جعل وجود الشي منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية
العلم اورد ايتبس لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة
وعلى هذا قياس زيادة التعميم في الاية الثانية فيتامل **قوله** لاعتبارات خطابية اي اقناعية

تقيد ظنا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل للنفي كما ان قوله
بنا تعليل للنفي **ووجه** الاهمال ان هذا الخبر ليس ملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليه وعليهم
السلام وايضا سلب عليهم برداة الشري ينافي اثباته في صدر الاية على انه لا وجه لتنزيل علمهم
برداة الشري منزلة الجهل لان ارتكاب الشري انسب بهذا العلم من مقابله اعني جهلهم
بذلك وايضا اعتبار القاء هذا الخبر المضمن اليهم تعسف **قوله** لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه
وسلم قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول ايضا **قوله** لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في ان
العلم التعلق بمعنى اشتراه ماله في الاخرة من خلاق بخلاف الوجهين وان الاستشهاد بمعنى
قوله وما رميت اذ رميت روي انه عليه الصلاة والسلام لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة
من الحصا في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانهزموا فنزل
وما رميت اذ رميت **ووجه** تنزيل الرمي الصادر عنه عليه الصلاة والسلام منزلة عدمه ان
اثر ذلك الرمي لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه صلى الله عليه وسلم له
صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد
من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيدين للنفي والاثبات لا للنفي والمثبت
حتى يرد لزوم عدم توارد النفي والاثبات على شي واحد **واما** من قال في معناه وما رميت تاثيرا
اذ رميت كسبا فقيل مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان
كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة يخلق الله تعالى خارجة عن
طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهور **ثم**
المراد من الاية والله سبحانه وتعالى اعلم تنبيه المومنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى
والاتيان بمثل هذا الفعل البديع الذي تطيش بفعله ولو كسبا او لولا الاحلام بمقتضى الجبلة فتظهر
نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال تامل **قوله** واذا كان قصد المخبر ما ذكر ينبغي
الخ اشارة الى ان الفا ينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيحه
الحري ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب
على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه ولا ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا
كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زايدا عليها كان
مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام على ما قبله ولم يحتج الى ان يقال
في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم يحمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الى اخره ولا شك في
تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد المخبر الى اخره واما توسيط قوله وقد ينزل العالم الى اخره
بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء
الخبر الى العالم بها تقرر الاصل اولا بدفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع **واعلم**
ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى نايب
الخبر يعني الحكم واما بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار

التردد والإنكار وقد حققنا بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما
يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار
على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المجتني اخرج تلك الجمل عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة
فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** هل هي واقعة ام لا قد تفرد في كتب
النحو امتناع ان يوتى لهل بمعادل **وصرح** المصنف في اوايل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد
قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح اياما على ما ذهب اليه
ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل مستند لا عليه بقوله صلى الله عليه وسلم هل
تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان تكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم اولا
ثم اضرب وقال بل ثيبا واياما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحتهم في تراكيبهم كما سيجيء
تعريض صح
تطرق في المضارع المنفي في تفسير مساحة النكرة وفي قوله ههنا لا يجتمعان قط مع انها انما تستعمل
في الماضي المنفي **قوله** ليس بشيء لا يخفى ان توجيه الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على
سبيل الاستخدام اذ لا معنى للتردد في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فيراد بالحكم
المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه
عدم التصديق وعدم تصور اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن
عن تصور النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه
الى حالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره الواهم يشعر
بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله** على
لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حمل الاستغناء الحكم
المذكور بين الشارح مبني على ان الرواية وان المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث
لم يتعرض فيه للمتكلم والمخاطب **قوله** واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول
عن الفعلية فلا ينافي عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر الجملة الابتدائية
وقد يقال فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوتي واعتبار تاكيد
الحكم بواسطة تلك الافادة والقائها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني
في العبارة التي ذكرها لك بل يصير ورود اداة الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها
من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا مناقشة **قوله** وحرف الصلة اصطلح النحاة على تسمية
حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها
بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام
فان قلت يجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التاكيد **قلت** انما سميت
زائدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد
شيئا ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرومي انه يلزم ان يعدوا

والا فالبنا للفاعل فيه وكذا في ان ينتصر جابر ايضا سرا ارجع الضمير في استغنى الى المتكلم او المخاطب

بلغ مقابلة على اصل صحيح وبه تمت الحمد

على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسماء كانت ام لا زوائد **قوله** متردد فيه طالبا له فيه استخدام
ان المراد بضمير فيه الحكم يعني الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع **وههنا**
بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او انكر فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد
متصور بي لم يتصور من السامع بعد تردد او انكار في ذلك ناجح حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا
اللهم الا ان تخص القاعدة بغير تطابق او بغير الدلالة على حال السامع فتامل **قوله** ظن على خلاف ما انت
تجيبه قيل اراد بالظن ان له ميلا الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج المخاطب
في الحكم المنكر **ثم** هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علما في التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد
على الشيخ اطلاق من بعده حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى المتردد والسائل مطلقا لكن اعتبار هذا
القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلته بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار
التفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد **قوله** فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها الخ اراد
به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا لايرادات بقرينة قوله لانه يؤدي الخ فاندفع ما قيل من ان كون
مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا ترى ان ظهور
الاصل في المبتدا التعريف معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدا
هذا **واعلم** ان قول الشيخ ان لا يستقيم يشير الى ان المستحسن في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب
عدم الاستقامة فتامل **قوله** موكدا بان واسمية الجملة **ان قلت** قد التاكيد يكون بقصد الانكار والكافرون
انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيدين **قلت** يجوز ان يكون الرسل عليهم السلام بما جرى لهم
مع الرسولين الاولين وبما رأوا في الضلال ان انكارهم تجاوز عن ادنى المراتب فوثق في نفسه فاكدوا
بتاكيدين **قوله** موكدا بالقسم وان واسمية الجملة لم يعد المصنف الايضاح القسم في الاية من المؤكدات فلعله
قصد ذكر المؤكدات التي بين جملة اخرا الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة **قوله** فالبشرية في
اعتقادهم انافية في الرسالة الخ لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعالى
الانسان ولا يفوت المناسبة بين الملك والانسان الكامل فيجوز ان يكون الملك رسولا من الله تع
ورسلا لانسان كامل وهذا اسقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة من الله تنافي الرسالة من رسول
الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا
لان مجانس المجانس مجانس **قوله** مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر هذا التاويل انما يحتاج
اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق
اذ كذبوا بمقدر هو في موقع المفعول لحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عليه السلام فوله اذ كذبوا في
المقالة الاولى واما اذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين
الوجهين دلالة ان تكذيب الجمع في المرة الاولى بل يكون المعنى كما قال الله تع حكاية عن الرسل عيسى
في الاثنين اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظ بين المرتين لا ينافي هذا **قوله** لا عاد
المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل به لان تكذيب
الخبر تكذيب للمخبر سواء اتحد المخبر او المرسل ام لا ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لحصر صيغة

المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر **واجيب** بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لعدم
اعتقاده في ذلك الرجل واذا بلغه الخبر عمن يقبل كلامه يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق تو
اثار تلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل **قوله** فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا
انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بان يكون الكلام على وفق مقتضى
ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال
لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره
ها هنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه
المتبادر لزاد في التعريف **قوله** على انه لا يعني لجعل الانكار الخ قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار
كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره ينتفي المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك
التاكيد كما ان ملاحظة انكاره تقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا يتاتى
ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان تعلم باخبار **قوله** فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل الخالي
كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور
وان لم يجب في السائل ابتداء واما عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل
المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم تنزيله منزلة
الخالي فتامل **قوله** له اي للخبر فعلى هذا تكون اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف
معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التقوية في المفعول به اذا اتقدم عليه الفعل ولو ارجع ضمير
له الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه **قوله** لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته الظاهر ان
هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية
الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر بصنع الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام
بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية
الاغراق قيل لقائل ان يقول قوله تع لن يؤمن من قومك الا من قد امن مع قوله تع واصنع الفلك
باعيننا وقوله تع ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا
تذر على الارض من الكافرين ديارا يدل على انهم يحكم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالمتردد
فان قلت المذكورات لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان
تكون على سبيل التهديد **قلت** ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان ترجع فايدة ان الى المتكلم
بان يدل على عظيم سخطه عليهم فتامل **قوله** وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله ويغني عنا القاء فعلم
ان ما ذكره الشريف في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان ان لا دلالة لها على التشبيه
الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة
المقترنة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل **قوله** من عرض العود على الاناء وقد يجعل
من عرض الجارية على البيع فيكون العود على هذا بمعنى **وجه** التاكيد انه وان عرض الملوح

متعجبا

متنزلا للفتال الا ان معه رجحانا واحدا انكاره اعتقاد ان ح بني عمه ايضا رجحانا واحدا او انكر تعدده
وما حصل حتى صار مزورا وحابهذه الصفة والفضل للتقديم كما لا يخفى **قوله** اما ان يعتقد ان
لا رجح فيهما اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون اما ان خلوه عنه بل هو
السبب بفراغ باله واوافق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن
العمل لما بعده من امارات الانكار **والجواب** ان عرض الريح كما يكون اثر الغفلة متفرعا عليها يكون اثرا
للانكار ايضا **ثم** المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الريح مثلا منزلة الخالي يجوز
تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة تعيينه فلهذا اسند البيت عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة
اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون والحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلته وجه اخر ظاهر وهو تعديد المؤكد
فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الاية من المؤكدات **قلت** لما تحققت من ان تؤكد بها في مقام
العدول عن الفعلية ولا ضرورة في حمل الاية عليه **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله
لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السائل
فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة الخالي فانه لا يعلم
فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا انزل المنكر منزلة السائل يجب توكيد الكلام
الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر ح كون الكلام خارجا على مقتضى الظاهر
الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل **قوله** اما ان يكون
معلوما او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى
مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فظهر وجه توقف الارتداع
على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل
اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان تامل ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل
انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصيته او تعسر لم يتحقق وجود الدليل
معه بذلك المعنى ويتحقق التنزيل اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم مع ان
جعله كغير المنكر ليس بحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى **قوله** مما لا يصح ان يحكم
به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد السؤال هكذا فان قيل كيف يصح التمثيل
به والحكم المذكور مما يشكل ظاهرا لكثرة المرتابين **قوله** فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه اللام في لتنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الاية ح مثال التنزيل لا نظيرا له ويحتاج الى الجواب
بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام يغني عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظيرا لما نحن
بصدده لانه يدل على وجود الشيء منزلة عدمه فتامل **قوله** احدهما ما ذكر في السؤال الخ ذكره
هذا الوجه ههنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان فيه
اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض ايضا اذا حمل على المنع والسند **قوله** وح لا يكون مثالا
لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه
اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجود الريب بمنزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع

ان هذا الحكم ما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل يكون منزلاً لما نحن فيه ورد بانه كذلك وجود المزيل
منزلة العدم صار بعد وصار اشبه بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار **قوله** وهو انه
ما في الريب يعني ان احد الخ عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احد لا يرتاب فيه وانما النفي كونه متعلقا
للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه
بان فاعل نفي مستتر عايد الى الريب والباء محذوفة يعني ان كاهو الشايع والتقدير ما نفي الريب بان احدا
يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره **وقد** يوجه بان المحذوف هي اللام الجارة المعنى ما نفي الريب لان احدا
لا يرتاب فيه **ورد** الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف آب عنه وذلك لان النفي
ح متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه الخ بل الواجب ان يقال وانما نفي لكذا او على معنى
كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الخ وحكم بان المقابلة تصح ح الا ان الكلام في استعمال
النفي بهذا المعنى **وفيه بحث** لان المنفي في قوله وانما المنفي الخ ليس بذلك المعنى فلا تصح المقابلة ظاهرا
والتكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فتامل **قوله** لكن ذكر كثير من الاشقيا قيل الظاهر
ان الاية ليست مثالا لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفرق صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة
الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عليه السلام
بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قايل والذين يومنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل
الخطاب الاول لكل من يتاتى الكلام لم يحتمل تغليب غير المرتابين وهم المومنين على المرتابين **قوله** لكن
ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة يفيدان التاكيد كما صرحوا
به فكيف يستقيم ما ذكر لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيد استغراق النفي وانه راجع الى المحكوم عليه
بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون موكدة
في مقام العدول ولا جزم بذلك في الاية فكم بالمنصف **وقد** يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال
بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك موكد اخر تجعل اسمية الجملة من الموكدات والا فلا وبان الكلام
يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان يوكد بغير ذلك ايضا غاية انه كالمتردد
والسايل وهذا لا يتاتى جعل الانكار كلا انكار فتامل **قوله** وهو انه كلام معجز قيل الضمير ليس براجع الى
ما سهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام
حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى معدن تاملوها اي تاملوا النظر فيه وترتيبه بهذا الطريق **قوله**
انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي لا يوكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب
بل السهو او التجوز وقد رده بما نقله عن الشيخ واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه **قوله**
دفعا لتوهم السهو او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما صرح
به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك **والجواب** انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على
اطلاقه بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاني زيد نفسه لا يدفع التوهم المخصوص
وهو ان الجاني زيد وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم
المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع

المذكور

توهم

المذكور لانه لا يدفع السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك بان كلاهما في قولك جاني الرجلان كلاهما لدفع توهم
ان يكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وقد صرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه
لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان
نفسه في جاني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو لا التجوز **ثم** لا يخفى ان المخاطب اذا
كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بنفسه يتجه المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر فيه فلا يصدر
زيد لا نفسه وانما اسند المتكلم الى زيد بطريق التوهم يستبعد دفع المتكلم بقوله انجني زيد نفسه ذلك التوهم
بعونه المقام فتامل **قوله** لكن المذكور في دلايل الاعجاز الخ قبل الجواب الجازم لمادة السؤال ان يقال التمثيل
على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على مختار
ولا ان ظاهر عبارة المص آب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا
الجواب ان يقال نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه **وقد يجاب** عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير ضرب
مفهوم ذلك الكتاب ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم الاخر فيا لنظر الى هذا المعنى جعله الشيخ من
قبيل الاعادة للتثبيت والفهم انما عد واحد من الموكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل **قوله**
قلت لعل وجه ايراد الكلام الخ يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو
ان تذكر اللازم وتريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم
مرادا به الملزوم **ويمكن** توجيهه على تقدير ان تجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور
بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام
في عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو
تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكر استلزاما واضحا ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام
الموكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب نفس الكلام الموكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على
تقدير كونها ما ذكره كما عرفها السكاكي **ثم** قوله يلزمه ايراد الكلام بمعناه يلزمه معنى الكلام المورد
وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام السوق مع المنكر فعلى هذا لا يرد ان يقال
الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد بها الملزوم وليس ما ذكره الشارح الا
الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يذكر
بالكناية على ما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم المخاطب مثلا
تنبيهه على ان معه ما ان تامله يزول انكاره لان المتكلم نزل منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل
ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحققته لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال
مشيرا الى ان كلام الشارح لا يخلو عن توجيه الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن الموكد مثلا يدل في عرف
البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا الغي الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك
العدم ولو ادعاء فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى
هذا القياس نظاير هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشي **وفيه ابحاث** الاول ان عدم الانكار المطلق
لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا نفسه والا لكان القائل الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما

العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما إن
تامله ارتدع عن انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق ما يدل
على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القا المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكر من
قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا
الثاني انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى
بها على تقدير متبوعات لملزوماتها الا ترى ان الملزوم المكنى عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم
جريه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع عدم
العلم وان الملزوم في القا المؤكد الى العالم ملابسته لامارات الانكار الظاهرة واللازم انكار المخاطب
والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية
يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار
اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتى في القا المجرد الى العالم من عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو
فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك الا بانتفا القرينة المانعة عن
ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقا
الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب
الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار فبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط
في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه
الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي
في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله
تع الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزمه
ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلاة واجبة
قوله في المهد ينطق البيت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدرا منه في اللمعان المهد
بفتح الميم التخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان
الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدا خبره ساطع البرهان
قوله المشرئب في الصحاح اشرأب الى الشي اشرئبابا مد عنقه لينظر اليه قوله دفعا لتوهم
التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح استثناؤه
وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل
اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء
فذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق بلا شبهة قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب
ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او بتقدير ذو ان جعل الظن بمعنى
المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخريان تامتان وقد تجعل

مراد به عدم العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص

الاولى ايضا تامة وقد تجعل زائدة فقوله انه لا يكون خبر ان قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله من
حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم يختص بالجملة الشرطية كما اشار اليه
الشيخ في دلايل الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تع قل هو الله احد على راي من جعله ضمير الشان
كما توهم قوله لان يصلح مبتدا كقوله ان شوا البيت اراد بالمبتدا المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وارادة
العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي والبيت لسايب بن ربيعة والشوا اسم
من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا اسم البعير الذي انشق نابه
ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل ككمل وبوازل
والامون الموثقة الخلق التي امنت من ان تكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش
والفتى للدهر والدهر ذو فنون يريد ان كلما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى مهدف للدهر
والدهر ذو ضروب وثارات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفى يكدر قوله ان دهرا يلف الخ الشمل
المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع فالبا على الاول سببية متعلقة
بيلف اي بسبب وصالها او بشملي اي بسبب فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اي يجمع في هذا
الموضع التفرقة الكاينة او يجمع التفرقة الكاينة فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر الخ لا يخفى انه لا
حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المومنين امنا من قبيل جعل
المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك
فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر
كالمنكر لاشتمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي
فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياه قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف
هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المومنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس
خاطبوا به المومنين الخ وفيه نظر لان السوق يدل على ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى
الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد
فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجوز اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد
استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي
ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله اوحديون جمع
اوحدي بالحاق يا النسب للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة
واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم الخ تعليل لمقدر اي فتركوا التاكيد
اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعا الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو
الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك لان انفسهم اشارة الى انهم في ادعا انهم اوحديون قوله
مبينة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان
الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان
مئنة للخير ومعساه اي موضعا لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يقول خيرا قوله لانه لدفع الايهام

اي ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه الصلاة والسلام رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا الايهام انما يتم
باذكره لو كان في الاية الكريمة ما يشعر بكون قوله تع والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تع لا بطريق الحكاية
ولا مشعر به فيجوز ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم
انا اليكم لمرسلون وتكون تاييدا بالنظر الى تاثير الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة في الاية والجواب
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف
اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام
تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل
قوله ولذا ذكره بالاسم الخ يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا على ان مورد القسمة
غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه
التشبيه الدلالة على المشاركة الخ ومرجع الشارح هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني
اللغوي ولذا اعاد اسم المظهر مقام ما يقابله المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول ليس على اطلاقه وهذا
التقرير يسقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان تكون عين الاول كان الاصل في الضمير ان يعود الى ما
سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا
رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قوله الله فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان
مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لانا نقول بل هو ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى عقولا عما اشعر عليه
داب المص في مثله فلينعم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره في شرح الكشاف
عند الكلام على قوله تع ومن الناس من يقول امنا بالله الاية من ان مصنوت المجاز والمجرور في مثله مبتدا
وما بعده خبر لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك فلا يرد ان يقال محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك
لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما يجد الذوق ولا
يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعل عبد القاهر حيث قال في دلائل الاعجاز
في حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل بضرب من التاول
وفيه نظر لان علم المعاني الخ حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال لا يقتضي
دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه اذ قد تقتضيهما الحال بل يجب فيه ان
يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه
من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المص وليس كسائر احوال الاسناد مثل
التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان
الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المص واما اللغويان فانهما نفس اللفظ
لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المص فتامل قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد
يعتبرون العامل في مثله عامل الظرف والمآل واحد قوله لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد

لازم صح

التشبيه

الى

وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل صح

تم

سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة تعالى الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب
ما لا يطابق شيا منهما عليه والاظهر ما بان خارجا عن الحد بقوله ما حوله حتى يكون بانيا على الخروج بعد زيادة
قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا
اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر من
هذا التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمان اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده
وليس الامر كذلك بالنسبة الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله
وذلك بان لا ينصب قرينة الخ كان اراد بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن
الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله تع او لغيره الظاهر انه تبني على مذهب المعتزلة من ان افعال
العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظير
ومثال كون المسند مصدرا اعجبني ضرب اللص الجلاد بدفع الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله البقل
وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم احقية المتكلم حالة من المخاطب
كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام
المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها لا ينصب قرينة على
عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده من لا
يعرف حاله في اعتقاده لا من لا يعرف حاله في نفس الامر بقي هاهنا تامل وهو ان المعتزلي اذا اتى بقوله
خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة
اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله والاول لا يكون اسنادا الخ فيه نظر لان المفهوم
من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر
قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون
حقيقة قوله بل ينسب قائله الى ما يكره اي الى الحماقة والجنون قوله بناء على سهو ونسيان الفرق
بينهما ان السهو ما ينبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان
فانه زوالها عن المدركة والحافظة فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم مما ياتي من كلام العلامة في توجيه
قول السكاكي غير مشهور يجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي بان يعتقد على
ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي في المشهور
اشارة اليه فتامل قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من قيد ذكر التاول قيد انه
تاول في تعريف الحقيقة على وفق اعتقاده قوله على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار الخ اشارة الى تخصيص قرينة بها
أماها حيث تقول

فانما هي اقبال وادبار ... لها جنبتان اصغار واكبار
لا يسأم الدهر منه كلما ذكرت ... يوما باحسن مما يبتغي جار
صحو وليدها اجلا وامرار ... وان صحو التام المداة به ... كانه علم في راسه نار

العجول الناقة التي فقدت ولدها والبرجلد فصيل يحشى تبنا لتدر الناقة عليه فتسلينا به وتطيب

تف على الفرق بين السهو والنسيان الخ

من الاطافة في الصحاح اطاف به الم وضمير تطيف راجع الى المحول والمحول به الى البق والاصغار والاكبار
جعل الشي صغيرا وكبيرا وهما هنا بمعنى المفعول بيان للجنين واحلا الشي جعله حلوا او امراره جعله مرا او
والايتام الانتهاء قوله الى شي مغسول اي خالي عن المزايا والخصوصيات كالشي المنقوش الذي غسل فذهب
نقوشه المستحسنة والنسابة العالم بالانساب والنسابة للمبالغة قوله وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة
عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى بلابس الفاعل والمفعول به الخ فانه اشارة الى
نفس التعريفين كما يدل عليه قوله بعد ما اسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبتنيا له حقيقة الخ
قوله والاسناد الى المبتدا عند ليس بحقيقة ولا مجاز الخ فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد بالملابس
الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى
الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة
انه اسند فيها الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب
الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للانبعاث فيدخل قولها هي
انبعاثه في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه الى
ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص عن السكاكي
وكذلك قول الشيخ عبد القاهر الخ ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه بمخالفته فيكون الاسناد الى
المبتدا خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المجاز العقلي وقد يجاب
عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي لا الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي و
ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتدا ليس من هذا القبيل فلا يشكل
التعريف به وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص وانما ذكر فيما سبق سندا للمنع ان قولنا الانحاء
جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح قوله فبتن وما ليل المطي بنائم صدر لقد لقيني بالم غلان في السري
والسري هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر قوله وجوابه ان معناه الخ يرد عليه انه يستلزم
ان يكون ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو اذي بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان
الاسناد الى غير ما هو له قطعا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه الله ان يقال
مختار الشق الثاني من السوال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد
بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسنادا الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد
نفي الصوم عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا ضير واما انهارك صايم فان اريد الاستفهام
عن ثبوت المخاطب في النهار فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك
انهارك صايم اهانت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود
قوله ويسمى مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا وان كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم
اما ظاهرا او مقدرا اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا
فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح اولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات
لا يكون مجازا على ما نقل عنه رحمه الله واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف اولان الاسناد

المثال من قبيل

بمعنى

بمعنى مطلق النسبة ثم المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن ادراجها في الحقيقة اعتنا بشانه لكثرة مواقعه
قوله اي غير الملابس الذي الخ تفسيره ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو
مساو للملابس غير ملابس هو له وانما لم يحمل الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل
او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجيء ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لم يفهم
هذا المعنى قوله بتاول لا يخفى ان قيد التاول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له وكانه انما لم يكتف
به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية مهجورة في التعاريف قوله تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة الموضع
الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التاول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول اي المرجع
اليه على الحذف والايصال او اسم موضع وهو في من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال
اي تطلب الموضع كائنا من جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر وحاصل الكلام انك تطلب
الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى
يكون على ما هو له في العقل ان لم يكن موجودا على ما جوزه الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر على الشق الاول
لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان يطلب
ولا يظفر بها فالحاجة الى الشق الثاني قلت نعم في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المآل قد يكون
عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان نصب
قرينة اشارة الى ان نصب القرينة ليس بمعنى التاول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين
نفسها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو ليس الا لنصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه
بحث اما اولا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه
اسناد الى غير ما هو له بتاول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر
مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله فلا
بد من قرينة فائدة بعد فلا بد ان يجعل حاصل التاول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو له
في الحقيقة ومناسبته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالتاول
والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان للتاول وعلى هذا لا يلزم دخول
المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب
لئلا يلتبس الكلام بالمقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج اليه لتصحيح الكلام وكونه جاريا على القواعد
فكيف يكون احدهما حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة
دلالتها على المراد وهذا مقصود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم
القرينة الى لفظية وغيرها وعن الثالث ان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز
اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول
على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب قوله اي الفعل
اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته
لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى

الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ لا ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني اذ
لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملابسة كل منها لكل بل التفضيل فيه موكول
الى السامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان
كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم **قوله** لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان
المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما
المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما
يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد ههنا ليس الا
النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه بتغير شيء اخر معتبر في مفهومه فكذا
القياس في البواقي وهذا القدر يكفي جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الاخر **قوله** اسناده الى
الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول
الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل اليه **قوله** وغير المفعول في المبني
للمفعول الخ **فان قلت** قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار للتاديب حقيقة مع انه اسناد الفعل
المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا **قلت** بل هو اسناد الفعل المذكور
الى المفعول به بواسطة **قوله** واسناده الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة
وفي الدار للتاديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال
المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بينهما وبين ظرف الزمان والمكان
والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض
لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله في المجاز ولا يدفع
خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على التمثيل وبنائه على الظاهر الاعم
الاغلب **قوله** يعني ان ذلك الغير يشابه انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها
بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها تكفي لاسناده اليه لان المص اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا
المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة
الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث على اختياره ان ملاحظة
المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد
الملابسة المذكورة **قوله** وانما الغرض تشبيهه الخ لا ان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل
في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ **قوله** كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل
انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل
بدخول التاء لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث
كعلامة **قوله** فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف
ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل الخ **قوله** وداهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي الدهر
ما يصيب الانسان من عظيم تؤبه قال ابن السكيت دهته داهية دهياء ودهواء وهو تاكيد لها **قوله**

احدهما وصف الفاعل الخ السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق **وانما** اعادهما هنا لان الغرض الاصلي
فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم
بينهما **قوله** والاليم هو المعذب فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة الفاعل
اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول واطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على
صيغة الفاعل لملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجع مثل
السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في
تفسير قوله تع بديع السموات الاية الى ان الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت **قوله** واسند الى المفعول
بواسطة فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المص رحمه الله في الملابسات شاملا للمفعول
بواسطة لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة ويلابسه الفعل بواسطة
الحذف فاي حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة
والاولى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره **قوله** والمعتبر عند صاحب
الكشاف الخ يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه
الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه **وبهذا** ظهر ان الاقرب من الاحتمالين اللذين
ذكره الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى **قوله** يا سارق الليلة اهل الدار الظاهر ان انتصاب اهل
الدار بمقدر اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول لسارق يقال سرقه مالا **قوله** او لمطلقه باعتبار
ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية
الا ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول
عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلي على ما يشمله هذا التعريف وعلى
هذا التوجيه يضمحل ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد للصريح واللازم ينافي كون التعريف للمطلق
لانه حينئذ يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ
راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي لا
الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم
مساو للمقسم فتامل **فان قلت** كيف يوجد الاسناد الضمني في مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجاز
عقلي عند الشارح **قلت** باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية
فالاسناد الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب الخرقاء اذ معناه الكوكب
مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان
يخبر عن المضاف بانه المضاف اليه **قوله** وقد يكون كناية لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا
امر المسرفين ونحوه ففي الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبارين جعل الامر مطاعا وجعله امرا
فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي
لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة **قوله** على ما يفهم من كلام السكاكي
والمص اي اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما انفهامه من كلام المص فظاهر واما انفهامه من ظاهر

كلام السكاكي فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي **قوله**
افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق باء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه
وذكر المصدر اعني افادة لتتعلق به اللام في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة
العقل لا بواسطة وضع **قوله** ولقايل ان يقول الخ اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي لان نحو قول
الدهري انبت الربيع البقل يندرج حينئذ فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد
التعريف لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه بخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول
الدهري فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب هو
الموحد وفي عقله انبات الله البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج حينئذ في خلاف ما عند
العقل بمثل الاعتبار المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كسا
رسله مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس **و**تصوير الكلام في صورة تصور
السامع مجرد كسا الخليفة من غير ان يخطر كسا رسله تكلف لا يلتفت اليه **وقد** يتكلف ويجاب عن اصل
الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند العقل الى خلاف
ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدتان معا يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذلك
المعدول عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع الطرد لا يحصل
منه الاخر **قوله** وعلى هذا كان الانسب الخ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة وذلك
بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظاهر كان الانسب بسياق
الكلام ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال
ليخرج نحو قول الجاهل وعكسه **وانما** لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى
قوله ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر الخ عبارته صريحة في ان المشعر بما ذكر ما ذكره الشارح في
تقرير كلام المص لا كلام المص نفسه فالمشعر قول الشارح في اثناء تقرير كلامه بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل **قوله** وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في
مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له في
تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة على تقييد ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا
ظاهر عند من له ذوق سليم **قوله** فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسد **فيه بحث** لان قول الفلسفي لمن يعرف حال العالم حادث قصدا الى الكذب
يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس
بمجاز فلا يضيع قيد التاويل ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه مع انفراد كل
منهما بفايدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر
لا يتاتى الحكم بضياع القيد الثاني وفساد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد المعتد
به ومثل ما ذكر غير معتد به **قوله** قلت اراد بالاسناد قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا
ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومتناول للاقسام

المذكورة

المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له لانه سلبه
ونقيضه وقد تقرر ان نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال
اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير
ذنب اي بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فنصرة الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له ونقيضه
نصرة لما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر
منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني
المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه اراد كما ان المتبادر مما هو له في نفس الامر كذلك
المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر **قوله** وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند
اطلاقه وهو انبت الربيع البقل **قوله** ما لم يعلم او يظن لم يعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب
من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله
تع ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى
على احد النفيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف
على مجموع الجازم والمجزوم **وقد** تجعل او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تعطيني حقي او الا كما في قوله
لاقتلن الكافر او يسلم فالمعنى ان الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق
فان الحمل يوجد ح ايضا **قوله** يعني لم يعلم ولم يستدل به **فيه بحث** لان قوله بعد عدة ابيات الم تر
لقمان اوصى بنيه واوصيت عمرا ونعم الوصي يدل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد باسناد
الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهرة بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه قيل
الله الخ على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد يناقش فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى
قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب الليالي وان كان مندفعا بما سنذكره الان **قوله** وانه المبدئ
والمعيد الخ وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تع
وتقدس يكون مسلما والمسلم قايل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تع **فان قلت**
لم لم يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز **قلت** حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر
الصحيح ما امكن **قوله** وضعيتان قيد به لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والا فيجوز
ان يكونا حقيقيتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر اطاعة
امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى الماء اطاعة امره **قوله** وكذا المراد بشباب
الزمان ازدياد قواها النامية قيل شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها
لا بالزمان فلا يصح ارادته منه اجيب بان المصير الى حذف المضاف اي وقت ازدياد قوى الارض
وليس بشيء اذ الوقت ايضا لا يقوم بالزمان بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد
يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى بقي في كلام الشارح بحث وهو
ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها
النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها تهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا

النهج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثرا لشباب
الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاقسام ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز
العقلي او احدهما كناية والكناية عند المص قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة
عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه
باعتبار حقيقة الظرف ومجازيته لا الحصر باعتبار الظرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب
السكاكي ايضا ولا يدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل في غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال
بمثله عن السكاكي ايضا فتامل قوله اما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده
كون المسند في المجاز العقلي جملة كما في صام نهاره او نهاره صايم والجملة من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا
ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل الكلمة
على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف
المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما اكثر دورا واشهر
استعمالا على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز العقلي من انه تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة
او نقول المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي
الى الاستعارة وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا بمثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف
الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف
بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي
هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد
فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويله بجحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى
في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فالمعنى على
بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعني وذكره ثانيا لتفخيم
شان ذلك اليوم وهوله قوله ومنه اجر النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود في الاولين
ايقاع امر ونهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه لا اسنادهما كما في السوابق وفي الاخيرين انشاء
مغاير للامر والنهي قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان
على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا في تحقيق قوله ولم ال جهدا انهم صرحوا
بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون ما يلاقي الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه
من هذا القبيل فان العقل او العادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل المحشي ولك ان تقول ايضا
المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني استحالة مضافا الى
المفعول والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عد السامع ظاهر الكلام محالا فقوله
عقلا او عادة تمييز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عد عقله او عادته تامل
قوله لان العقل اذا خلي وطبعه وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ

لان

لان الشيء الذي اذا خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا
ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتمحل قوله ليست مما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة
العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيل العقل بالنظر الصحيح قوله لجواز ان لا يستعمل فيه
قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة وكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة في الاستعمال
فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مرادا به ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب
عليه غير محال قوله فمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة
الى ان ليس المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور
والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الموضعين ورد
بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء لا تتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعتزل اشارة الى
ان ما في الايضاح من انه قول ابي نواس ليس كما ينبغي وقيل ابو نواس كنية لابن المعتزل فلا مخالفة قوله
اي يزيدك الله حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن
في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه قوله سوى الحق قيل ضربه الشارح
المحقق رحمه الله بخطه بناء على ان المراد بفاعلا الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه وانت
خبير بان الحمل على الانقطاع مما له مساغ قوله فالاعتبار اذن الخ قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه
الفعل المسند في الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم
ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ ملخصه ان الاقدام مستعمل
في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي
فح لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله
والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير
سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمني جعله قادما فلا نسلم انه موجود على الحقيقة وان اراد
به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجاز في اللفظ وانما
يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشارح اذا كان معنى اللفظ موجودا
على الحقيقة لم يكن مجازا فيه بنفسه يدل على ان مراده الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله
فان القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقل من الشارح من ان الاقدام المسند
الى الحق مجاز حاصل معناه القدوم لاجل الحق فالقدوم ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق
مجازا ولا يخفى ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي يرجع اليه اللفظ اي
اقدمني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء
قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تع خلقكم من نفس واحدة اجيب بان
هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين
الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا
الخ اي لا معنى لذلك القول في الاية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور

قوله ولو مثل بقوله نام ليلي الخ اوله يا رب قد نزحت عني هجي والشعب بتسكين العين المعجمة تهيج
ولا يقال شعب بفتحها قوله كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه الآخر ثم بالآخر الآخر وقيل لما لم يكن للنهار معنيان لان
النهار الذي ادعي كونه صابيا ليس شيئا غير النهار جعله شبيها بالاستخدام لاسنده وقيل الكاف فيه ليست
للتشبيه بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيها بحث اما في الاول فلان سوق الكلام على ان المراد بالنهار
الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه
وهي في الحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعرف وبين المثال كما ذكر في المواقف فالاقرب في الجواب
الحمل على حذف المضاف اي كسائر الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيها يستلزم صحة
العكس فلا يحذر قوله المشهور في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه
جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالدال المعجمة مع الخاء المعجمة او المهملة
وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع كما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون الامر
بالتباليها ثانيا كان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظائره بحمل المسند على المجاز اي باهما مان مرتبي بالتبا
مثلا فتح الدال والخطاب معه لولا ما يتوهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه الصورة ايضا
قوله وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات الخ كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن
نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات اللهم نعم يرد على السكاكي ان الاثبات الخفي يمتنع قيامه بالقادر
الادعائي حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالاخرة ويتصير سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في
سلك الاستعارة بالكناية ضائعا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة
وقسم الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فتكون مستعملة فيما وضع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما
ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون
لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت
مع السبعية حتى تكون مركبة وهنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المص على وجه ينبي عن الاعتراض القوي
المذكور في علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي
ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في
علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يرد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص
هاهنا نعم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان قوله
اولا نحو لجين الماء وجه انبائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان
المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فاندفع ما يقال من ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما
يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة
المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق بانباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكم قوله قد
زرت آزارا على القراء له لا تجمعوا بين بلا غلالة البلا بكسر الباء والقصر مصدر بلي الثوب يبلى بلا

اي صار خلقا واذا فتحت بالمصدر مددت قال الحجاج والمرء يبليه بلا الدهر بالكر الليالي واختلاف الحال
والغلالة شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزرت بمعنى شددت من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا
شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كافراء جمع فرو وزر
القميص معروف قوله مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا رجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا رجع الى
الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فيذكر الطرفين حاصل باعتبار قوله
انما هي ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها ايضا صفة لعيشة الابعد جعل
العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور قوله من اضافة
المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني
بان العموم يمتنع ان يسند الى اللفظ قوله لو صح ذلك لوجب فان عند القائلين الخ منع الملازمة لجواز
ان يقولوا بصحته لاحتمال وجه آخر غير كالمجاز العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي
حيث اعتقدت ما صدر عن البلغاء مما يدرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند
اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكار المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من مثله
من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز
العقلي فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع
لا ادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تامل قوله اعني الامور
العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
اي يكون سببا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المجاز فلا يرد ان التوقيع من
الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله
لذاته اي لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق وقوله لا بواسطة الخ توضيح
وتبيين لان قيد الحيثية اخرج الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله مؤدى او سكر قيل هذا
منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف هنا
عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع في
الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح
الا ان يراد المص بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضة
للمسند اليه من حيث انه كذلك قوله لتاخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق وانما
لم يعتبر عدمه اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبة للعدم اللاحق اقوى لان الواقع
هاهنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوت بالمسند اليه اصلا لانه اتى به ثم اسقط ثم
في لفظ الحذف استعارة بذلك كما سيأتي لكن اختيار هذا اللفظ ايما الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم
كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى
تقديمه على باقي الاحوال لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله وهو ان يكون السامع عارفا
به لوجود القرائن قيل ضمير به راجع الى قابلية المقام باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن

كون المقام قابلا وضميره راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور
اكثري وقد يترك القرينة الدالة على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل
في المبني للمفعول لما سنذكر انه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة
في الصورتين غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما في اطلاق
القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع
بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها **قوله** مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله
للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر لملاحظة عموم هذه النكتة
يعني الاحتراز عن العبث ولذا زاد في الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار
والاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة
غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها في اولى النكتة فقط فتامل **قوله** والا فهو في
الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا **فيه بحث** اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون
ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب
ظاهر للمتامل **قوله** وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة والفرق
بين التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفي الثاني جواز انتفائه نظرا الى
جواز تعلق الغرض به **قوله** واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض الخ فيه بحث لان الكلام في مقام الحذف
وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفائدة فقط
وبالعبث ما لا يترتب عليه فائدة **قوله** من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل بحسب
الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف
الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها كذا في شرحه للمفتاح **وانما** لم نذكر هذا القيد
اعني من حيث الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل **قوله**
اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا هاهنا فلا ينافيه قوله فيما سياتي ولا عند الحذف على العقل
قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافي
اي ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم
استقلال اللفظ بالدلالة **فان قلت** الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات
المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ **قلت** هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكر بناء
على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني قل ما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يناجي نفسه بالفاظ
مخيلة فالقرائن انما تدل بحسب العادة على لفظ المفكر المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم **قوله** بالاخرة
على وزن النمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفت الا باخرة اي اخراكذا في الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر
بضمتين **قوله** قال لي كيف انت قلت عليل اخره سهر دائم وحزن طويل اي حالي سهر دائم **قوله**
للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جعلته
بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض **قوله** هل يتنبه ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف

لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان وعند محققي النحاة ان احرف الجواب يحذف
الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغني عنها كذا في مغني
اللبيب **واما** حديث المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده **قوله** او لايهام صونه عن
لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من
الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية **وقد** يقال اراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمي
محض لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شائبة ثبوت في الجملة **ومما** ينبغي ان يعلم
انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر
ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه **قوله** او تعيينه **فان قلت** اذا تعين المسند اليه كان حذفه
احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا **قلت** لا شك ان القصد الى التعيين مغاير للقصد الى الاحتراز فجاز ان
يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها
قوله من غير السامع من الحاضرين لا خفاء ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب **قوله** رمية من غير
رام في مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه
نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكاد
يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجعا الى الصيد فرمى الحكم مهاتين فاخطاهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعم
فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله **قوله** شنشنة اعرفها من
اخزم المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جده مات
وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زمنوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم
يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا **والتزميل** التلفيف بالثياب **قوله** او على ترك نظائره الفرق بين اتباع
الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم
بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياس وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين
حذف المسند اليه في احدهما قياسا وفي الاخير من غير قياس وتمثلت بهما في مرامك على هيئتهما فقد راعيت
الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياسي **قوله** فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا
وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف
فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ
للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام
لما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدا ليكون في صورة متعلق من متعلقات
ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام **قوله** اي الملة التي الخ
اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور
انما هو من ايهام الموصول دون الحذف **وقد** يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح
اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول وقوله تعالى يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني
ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد **قوله** ولا مقتضي للعدول عنه **فان قلت** سياتي ان هذا

كلهُ مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر مقتضٍ للعدول **قلت** المقتضي فيه الاحتراز
بالفعل لا بمجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم **قوله** ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند
اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تع واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف المسند اليه يعني ام الاشارة الثاني
جاعلاً هم المفلحون خبراً عن ام الاشارة الاول **وفيه** اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه
مطلقاً سواء كان لمسند عند حذفه مسند اليه آخر ام لا **قوله** كما ثبتت لهم الائمة قال الشارح في شرح
الكشاف كما ثبتت في موقع المصدر لقوله ثابتة والتاء في نبي زائدة والائمة بفتح الهمزة والتاء التقدم والاسناد
اسم من اسناد بالشيء استبد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة
وهي في الاصل الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله يتصرفون في
امرهم ثم يثوبون اليه وتعني على حالها على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت
حياله وبحياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اعني نبي لرجوعه الى الائمة التي
تصلح ان تكون عاملاً ولك ان تقول الاقرب ح ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه
الى الائمة ايضاً كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مبتدأ
لمقدر قبل الخبر كما قيل **وحاصل** المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة
فيكون كل منهما مبتدأ لهم عن عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا لكل واحد
قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغا بالسماع كان احتراز الاصغا لا يستعمل في حق الباري تع
فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر **قوله** هذا كله مع قيام القرينة اذ لو تعذرت في شيء من الصور
المذكورة كان ذكر المسند اليه واجباً لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سيذكر مثلاً الآن **قوله** ان
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في
ذلك المقام صالحاً لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة واما لتعارض القرائن واما حمله على ظاهره
فيفيد ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كان في اقتضا الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل
مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض
ما يصلح له من المتعدد وارادة التخصيص لعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها **قوله**
نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته في شرح المفتاح
على ذلك واما ما اشعر به تمثيله هاهنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة
عمومها في نفسها بناءً على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو
العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فلا
عدل ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب
واندفع ايراد الفاضل المحشي **قوله** والجواب ان المقتضي الخ اورد عليه ان ذكر المسند اليه ح يكون
لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو من الخواص الزائدة على
اصل المراد وسيجيء لهذا مزيد بحث **قوله** وحقيقة التعريف جعل الذات مشاراً اليه الى خارج قد يقيد الخارج
بالمختص ويجعل فائدته الاحتراز عن الضمائر العائدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ارجل قام ابوه واخي كان

انك

انك ام جاءك وتحوه به رجلاً وثانياً لها فائدة ورب رجلاً واخيه فان هذه الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع
اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وحملها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة
بصفته هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي **وفيه بحث** من وجوه **الاول** ان معنى
التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهماً في نفسه
وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة **الثاني** انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة
الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جداً على ان الفرق بين رب رجل
كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي **الثالث** ان المعرف بلام الحقيقة
اشارة الى الحقيقة الغير الخارجة ومعنى الخصوص بها تكلف **الرابع** انه كثيراً ما يعتبر في النواني ما لا
يعتبر في الاوائل فمن ذلك كل شاة وحملها بدرهم واي نبي صحابته وجارها ولا يجوز كل حملها ولا اي جارها
اذ لا يصان كل واي الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة من
الباب السادس من كتاب المغني فلا بد لصحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه
اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسماً ظاهراً **الثاني** الدماميني وهذا
مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفرا
والزجاج وابن طاهر وخروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال
قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل
هو اخوك لانه رجلاً لم يوضع للاشارة الى مختص **وفيه نظر** لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه
وهو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة
قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند
اليه الخ **قوله** وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصاً ازداد الحكم بعداً انما يتم البعد هاهنا
الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما
هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون مفيداً البعد الحكم
كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعداً ما يشمل فائدة الخبر فانه
حكم ايضاً كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص
المسند والمسند اليه كما قلنا يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال
تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتوراة ابعد في احتمال
التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني **قوله**
لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة
للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معيناً في نفسه الا ان التعيين ليس معتبراً
في وضعها **قوله** وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل
ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذاهباً الى غيره **وحق** العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال
لمعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب بعد اللهم الا ان يجعل الظرف مستقراً اي كائناً

معين او الكاين معه فينبغي ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره
اي مما لا وموجها الى غيره **قوله** على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فيكون العموم
على سبيل البدل ظاهرا واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن
قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العربا خطاب عام بصيغة الجمع **وفيه نظر** واعلم ان ضمير المخاطب
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن
شرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على التقديرين **قوله** تناهت
حالهم القطيعة في الظهور الخ القطيعة الشنيعة الشديدة من قطع الامر بالضم قطاعة فهو قطيع اي
شنيع شديد جاوز المقدار ومراد المص من الحال في قوله تناهت قطاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف
الشارح اياها بالقطاعة بناء على ما نقله من المرزوقي اثناء التمثيل للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا
المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا او تنبيها على تناهيه كشعر شاعر وامثاله
ويجوز ان يعتبر حذف المضاف او حيثيته اي قطاعة حالهم القطيعة او حالهم القطيعة من حيث قطاعتها
وعلى كل من التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع
جوابه المحذوف اعني لرايت امرا قطيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية
ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب ترى الى العموم على كمال ظهور شناعة حالهم لدلالتها على ان
قطاعة حالهم لا تختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها قطيعة **قوله** لفساد المعنى اذ العموم
في العدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على
خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر لفايدة يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول
اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى هذا **وقد** يوجه تعلق الطرفين بالاخراج في صورة
الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير ان يوجد معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب
من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا عرينا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم
اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا **قوله** يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا تريد
مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا تخص واحدا دون واحد
فان قوله قصدا بمنزلة قول المص ليفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا تريد **قوله** ما وضع لشيء
مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا
العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلي مراة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات
زيادة ونقصا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع كما توهم
قوله لاحضاره اي المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه ههنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر
هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون
سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا
فيها كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع
لم يوجد به احضار ولان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار

ثانيا بضمير الغائب والا لا فايدة في الاتيان بالضمير **ولو** قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص
به لكان اظهر **قوله** بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا بعينه وشخصه **قوله** فانه يمكن احضاره
بعينه ابتداء بكل واحد الخ قيل المعرف بلام العهد الخارجي الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما
المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج الى تقديم الذكر فالاحضار في هذه الثلاثة
يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي
كونه بعد الحضور في الجملة **قوله** هذا القيد مغن عن الاولين **فيه بحث** لانه اذا ترك القيدان
الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند
اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل
جاءني له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص
بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين وح
يكون مجازا او متجنبا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المراة مثلا يختص بالجنس
لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه **وما اجاب** به
الشريف في حواشي شرح المفتاح عن الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين
بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كساير المعرفات والنكرات **وفيه نظر** لان المعرف بلام
الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين
الخارجية على ما سياتي تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية
لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي المشخص المانع تصوره عن وقوع الشركة
فيندفع البحث لانا نقول سوال الاغنا انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر
فيه مغنيا عن قيد اخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر
انت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين
من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا قصد التعيين متحقق فلا اغنا اصلا **وبهذا** التقرير
ظهر ان قول الشارح في تقرير السوال لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى
السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الخ توجيه
الجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة والرحمن
مختص به تع بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع
انه ليس بعلم لوقوعه صفة قبل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه
كلي في الاصل او بقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم
المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي
من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعد ما ذكرا لذلك الغرض اسند
الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخر وليس بمحذور وبما اشرنا اليه
من توجيه الجواب المنعي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف

ما وجهه به الفاضل المحشي فانه لا يدفع قيد الابتدا اصلا كما لا يخفى **قوله** لانا نقول هذا موقوف
الخ اي خروج الامور المذكورة بقيد الابتدا موقوف الخ **وفيه** ايماء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من
اعتبار الاولية في معنى الابتداء وقد فقد ولا اشارة اليه بقوله ولو اريد ذلك الخ لكن هذا موقوف على
ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بنفس
لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال **ووجه** توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتدا
بما ذكره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار السابق **قوله** وبعد اللتيا والتي
اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا قد ابقي على فتحته الاصلية
لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وذياك **والمعنى** بعد
الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانها كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة
بوصف الامر الذي كني بها عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما ليستعمل في شي بعينه
فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شي بعينه يدل على دخول العلم فيه
وقوله هنا وما سواه انما وضع الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه **قلت** المراد من التعريف
السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا ومما ذكره هاهنا وما سواه انما
وضع لمفهوم كلي ليستعمل الخ بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع
عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم **قوله**
ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا وذلك لان قيد الابتدا على ما ذكره هذا القايل يخرج ساير
المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح رحمه الله فالاسم المختص
وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يسند اليه اخراجه
لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم
العلم به ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما
فيه الا المتعين فليتامل **قوله** نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتدا والله خبره واحد خبرا ثانيا او
بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل
منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره وتعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه
احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى
الوجهين تظهر فايدة حمل الاحد عليه تع ولا يكون مثل زيد احد **قوله** فالله اصله الاله حذفت الهمزة
وعوض منها حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة
المحذوفة لاجتماعهما معا في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف
في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكره في تفسير القاضي
وانما دخل حرف التعريف في خبر المبتدا افادة للحصر كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول س بانه
يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب **ووجه** عدم الارتضا ما ذكره في شرح الكشاف من
ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله رجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم

ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها لازمية حرف التعريف اذ لا يقال لاه
كما صرح به القطب في شرحه اللهم الا على سبيل الشذوذ **والاول** هو الاظهر **وفي** هذا الوجه يتعين كون حذف
الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود اللام
المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يوتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها
الى اللام لزم الدور **قوله** ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسما
الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير فحذفت
الهمزة وصار الله محذوفة الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علم لتلك الذات
المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على
غيره اصلا فتكون الغلبة تقديرية **قوله** لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ **قوله** فيجب ان يكون
اله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد الجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود
فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله
بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع **قوله** في الوجود او موجود
اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة
سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيده الاستثنا المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى **وانما**
لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه ردا لخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو
سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بالكلمة التوحيد
وهو اثبات الوجود له تع ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود **فان قلت**
فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تع **قلت** ذلك النفي مستدل عليه بدليل اخر وليس بمقصود بالبيان
هاهنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تع بدون الوجود **قوله** كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم
توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه
قطعا **واما** الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام فيسمى اسما **والفرق** بين الكنية واللقب
بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر **قوله** وفي التنزيل تبت يدا ابي
لهب غير الاسلوب لان العلم هاهنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل بمجرد كون المقام مقام كناية **وقيل** لفظ
يدي مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة **وتنكير** جهنم في يدي جهنمي للتهويل كانه قيل اي جهنمي **قوله**
انتقال من الملزوم الى اللازم الخ لكن المنتقل عنه مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسه
بل والده **وسيجي** في فن البيان ان شا الله تع ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس **قوله** انما هو بحسب
الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله تع تبت يدا ابي
لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه
عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله هاهنا وهذا الملزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون
الثاني فان اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الاول فينبغي ان يحمل قوله هاهنا
انما هو بحسب الوضع الاول على الحصر الاضافي ليتلاءم كلاماه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط

بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشا اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا
ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى
الاضافي كما في نظاير حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافي **قوله** ويجب
ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هاهنا في الشخص المسمى به لينتقل به الى جهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي
على ما حققته مما ذكره في شرح المفتاح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ اعترض عليهم بانهم
شرطوا في الكناية ان يكون المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه ووصف كونه جهنميا هو المقصود
الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا **واجيب** بان توهم البعد انما ينشا عن الغفلة عن وجه
العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات
التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفا فتامل **بقي** هاهنا
بحث وهو ان قوله ويجب ان تعلم الخ مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة في
تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب
ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان لهم في تقرير الكناية طريقين احدهما
استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن
لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب
الاول بناء على ان المص مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله ويجب
الخ مبني على المذهب الثاني **قوله** او ايهام استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام
الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه **وفيه بحث** اذ في لفظ الايهام نكتة شريفة مفقودة في لفظ الاعلام
وهي الايما الى ان التبرك والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث
يكفي في اقتضا الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاولى **و**لو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات
هذا الايهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التشبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند
اليه الا باسمه الذي يخصه **قوله** لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو
بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادبا المعرفة ما يعرفه مخاطبك **قوله** ثم الموصول وذو اللام سوا خلافا
لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما والكوفيين فعندهم الموصول اعرف من
ذي اللام **قوله** ولذا صح جعل الذي يوسوس الخ هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام
بناء على ما تقرر من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصلة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو
مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام على ان انتفا اعرفية ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا
لم يقل بها غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه **قوله** وتعريف المضاف كتعريف المضاف خلافا
للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر
ولا يوصف المضمر **قوله** فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير
جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع **قوله** لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل
وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة **قوله** لعدم علم المخاطب

والتزام كون الشخص هاهنا وسيلة

ان

بالاحوال

بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضا المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه
التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين
الموصول ثم الرجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان
يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه
مع افادة المقصود ارجح على ان اجرا الموصول لا محالة انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا
انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك الاسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر **قوله** الذي كان
معنا امس رجل عالم لم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق
الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملايمة والمناسبة **قوله** الذي
في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال ظاهر في عدم علمهما معا كما ينبي عنه الخبر **و**الاولى ان
يمثل عدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معنا امس لا اعرفهم **قوله** لقلة جدوى الخ انما لم يعلل عدم
التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتاتى منه الحكم على الموصول بشي والا كان الشي
معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفا علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند
اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والا لغا الحمل
فتدبر **قوله** او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد
الموصول سوا كان غاية يقصد حصولها وفايدة تترتب عليه كزيادة التقرير او لم يكن كذا **وفيه**
بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق
اخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شي الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها من
الطرق نعم قد ذكر رحمه الله تع في شرح المفتاح ان الاقتضا يتحقق بمجرد الملايمة والمناسبة فلا تزاحم
في المقتضي والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضا الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة
كما ينبي عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان
بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضا اليه اتم واوفر **قوله** اي تقرير الغرض الخ وجه
تقديمه على القولين الاخرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند
اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره اولى **قوله** واورد حكاية شريح وهي ان رجلا
اقر عند شريح بشي ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح
بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان
التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة
التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي **فان قلت** ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح
جعل الاية مثالا له **قلت** المستهجن تصريح اسم المراة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة **قوله**
ولقد نهزت مع الغواة نهزت بالدلو اي ضربت بها الما في البير وحركتها لتمتلي **و**الغواة جمع غاو **و**الاسامة اخراج
الماشية الى المرعى **و**السرح المال السايم **و**اللحظ النظر **و**الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف **و**قيل سرح
اللحظ بمعنى النظر السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان **و**في الصحاح

وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما

وناقة سريحة ومسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصير العنب ونحوه والمراد
الحاصل والخلاصة والأثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم ومحاصل المعنى صاحبت
مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان في شبابه نعاجات ووقعت ان
ان حاصل ما سعيت كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا قوله ان الذين ترونهم البيت ترونهم بضم تا الخطاب
من الإرادة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب درايةً ايضًا وان جاز الفتح بان يكون من
الروية بمعنى الاعتقاد والنكيل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة
الالقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض النفس
كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي نهلكوا والى الثاني بقوله او تصابوا قوله وجواب ان
الغرق والذوق الخ وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطا الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر
بالخطا او يفهم بالعرف خطا المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم
تحقق الايام وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان
الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه بنا الخبر
قوله ظاهر قوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب ونظائره يدل على
ان المراد هاهنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البنا اشارة الى ان ايما الموصول الى الخبر من حيث ايراد الكلام
وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل
قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
قوله الى التعريف التعظيم الخ اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة
اليها يحصل بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة
اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو
المستغني عن اعتبار الايما واما الثاني فموقوف على اعتبار الايما قطعًا مثلا تعظيم شعيب عليه السلام
على وجه التعريف يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى تكذيبه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار
الايما من نفس الموصول ايضًا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى
التعريف بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايما لم يمكن ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولا شك ان
الكلام في معاني الموصول لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله
فاشكل عليه الامر في نحو الذي سمك الخ اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر
الى المبتدا وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايما الى
علة بنا الخبر الايما الى ذات العلة ففيه انه مصرح بها فلا يحسن الايما وان اريد الايما الى عليتها من جهة ان
ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد عليته المأخذ ففيه ان ذلك الترتيب انما يدل على عليته المأخذ لثبوت
الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت ح جعل الايما ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر
العلة كما اعترف به نفسه ثم الوجه الى العلية ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط
الخبر في قوله تع ان الذين يستكبرون الاية بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السما

البيت

البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي لا انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث مجرد ذلك على
ربط دخول جهنم لهم ولاحظ سمك السما حمل مجرد ذلك على ربط بنا بيت الشرف له فان هذا بعيد كما لا يخفى
على المنصف فتامل قوله ومن الناس من انتفى اثره اراد به العلامة الترمذي وقد بينا لك في اول
تقسيم الاسناد الى الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب مضمون الجار والمجرور
مبتدا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول كذا الا ان العكس حيث يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاحتجاج
فائدة ويمكن ان يجاب في مثل هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام
ان يختص بعض من الناس باثبات غيره في مثل هذا الكلام فانه يناسب الانسانية بحيث كان ينبغي له ان
لا يعد من انتمى به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفى
بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح قوله وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي اذ اشار لفظة
ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله اذ ان نومي بذلك الى
جعل المسند موصولا لا يكاد يصرح بالاشارة الى الايما قوله الى محسوس غير مشاهد فيه اشارة
الى ان حق الترتيب تقديم المحسوس على المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الى مشاهد محسوس
وقد يقال نبه بتقديم المشاهد على انه يكفي وحده لاشتماله على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا
لتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولا يخفى ما فيه قوله واما الغرض الموجب له الخ
فقد اشار اورد عليه ان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في اخر
البحث حيث قال اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب يمكن ان يقال
قصد الى ان التمييز غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة قبيلتان كذا في
القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل
ابن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب
يشيب وان يكون فعلان من شاب يشوب فحذف الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله
من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا
بفردا اي منازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للمدوح الفردية في المحاسن بالقياس
الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام على ادعا اشتهار ان نسل شيبان
ممتاز عن سواهم بالمحاسن فتبصر وهما شجران بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل شجران مع ان الفعال
بتخفيف اللام والتيم نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلة ايما الى ان المراد بالضال والتيم
اللذين حكم على نسل شيبان بانهم يتيمون بينهما فردان من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذلك في
نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ الحق ان
القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسما الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطئة
لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصد بها البلغا بحسب مناسبة الالفاظ
في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ قيل هذا هو
الحق واما ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه الالتزام ولا ضير الا ترى

انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع ذلك يدل على معانيها بطريق الوضع الا انه
اذا اعتبر فيها ما ذكرنا من الاعتبار حصل امر زائد على الوضع يتعلق به نظر المعاني فتامل **قوله** عقب المشار
اليه وهو الذين يؤمنون قيل عليه ان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا
اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول وهو المتقون **اجيب** بان المراد ذات الموصول من غير
ملاحظتها بمضمون الصلة بقرينة عده الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه **وانما** لم يعبر
عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو المتقين فبناء على
ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه
باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى التقدير الثاني يحسن ان تجعل الاشارة
الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول
فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبئ عنه
قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحد في الواقع
ذاتا فليتامل **قوله** او لنحو ذلك مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة
تتحير فيها العقول هذه المسئلة محققة عندك يشير ان المسئلة التي تتحير فيها العقول كالمحسوس بالمشاهدة
عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان ما يورد في مثل هذه المقامات
من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى تتوهم باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع مثال واحد بين كثير
من اللطائف والاغراض فان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات
والا فمن اين للبشر ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلها مواضع نفع **قوله** واحدا كان او
اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة
من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية
وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان تحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من
قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هي الحصة مع العوارض فح لا مكان
تسامح في قوله واحدا كان الخ قوله كناية هذا من اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة
ولا نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور
يعني ان التحرير لما كان مختصا بالذكور علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر
ملزومه وهو التحرير **قوله** او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام **ثم** اقتضاء الاشارة الى
نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة
لكن بجوهر اللفظ لا بالآلة **قوله** يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص
وقد ياتي لواحد الخ من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني يستعمل في مجموع الماهية والعوارض
فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص **ووجه** الدفع ظاهر من كلامه **والمتحد** اما على صيغة

اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة
اسم المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين **والمعنى** واضح **بقي** هاهنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد
المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة
الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل
قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح هذا وذلك
لا المعين المشخص **قوله** حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني يعتبر في المعرف دون
المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل **قوله** كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف
باللام قد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما الاشارة الى معهود بينك
وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة **قوله** تعامل معاملة النكرة كثيرا **اعلم** ان المصادر التي فيها
شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق
بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم
الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة
المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير متحقق بخلاف
الاول فانه مشهور **قوله** ولقد امر على اللئيم يسبني اخره فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا
لحقها علامة التانيث تختص بعطف الجمل **وقوله** لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه
اذا قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر اي اهمني **وفائدة** ثم في البيت
بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاعتنا كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل
بتباعد ما بين الحادثين في الوقت **قوله** لا توقيت فيه اي لا تعيين يقال وقت اذا حدد وعين فان
تعيين الحوادث بالاوقات **وحاصل** المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم لتوغله في الابهام
وقد يجعل غير معرفة بناء على اشهار المنعم عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة
غير السكون فعلى هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا **قوله** قلت بل
حقيقة حقيقة خبر مبتدا محذوف **والجملة** عطف على مقدر اي ليس هو بمجاز كما قيل بل هو حقيقة **واعترض**
عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان
يكون مجازا **واجيب** بان الموضوع هو الماهية لا بشرط شيء وهي تتحقق في ضمن الماهية الملحوظة
فالمستعمل فيه ليس الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما فهم من القرينة **وانما** سمي معهودا باعتبار
مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنا **قوله** ومثله كل مضافا الى
نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور **واما** اذا جوز الحال
من خبر المبتدا فالامر ظاهر **وفائدة** التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة
الاجزاء لا الافراد كما سياتي ان شاء الله تعالى **قوله** وجوابه انا لا نسلم الخ كان الاظهر ان يقال في جواب
السكاكي ان اردت بعدم التمييز عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار اليه في احدهما
هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع وكيف الامتياز

في معنى التعريف ولا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت
عن الترديد اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف الى
تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان
كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مفروغا عنه ولذا
لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي فتامل قوله وهذا المعنى غير معتبر
الخ اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال
مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة
لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس
ليس اعتبارا لعدمه وانما المنافاة بين اعتبار الخصوص واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد
اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر تفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف
من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك تبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح
مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين
العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال في الدار اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانفهام المثنى
منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل قد صغت قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل ذا المعنى
وقيتم شرا آخره ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المعنى المنزل ووقيتم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل
ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم القرينة المشعرة
بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم قوله او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكر النحاة في توجيه
بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليس بنص في
الاستغراق كما نقله في الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان الخ الا [illegible] قوله
ولقائل ان يقول لو سلم الخ قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي
قوله لو سلم اشارة الى منع كفاية الفاضل المحشي مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو
ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان
اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون
المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان
في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي
قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع قوله جاءني كل جماعة الخ فيه بحث لان
المحققين من النحاة جعلوا قولهم له عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل
فيظهر بهذا ان لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه
فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا
ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوز
فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق

ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى
جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على
على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان
جزئي الجماعة جماعة فتامل قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الاستيعاب
المجموع حتى ان معنى جاء الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى
المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة
والخمسة وما فوقها فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا
في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يفسرون
الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث انه مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه
بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت
امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم
الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم
للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة
بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة
في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس المفرد على
انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت
لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد في
الثلاثة قلت لو سلم تاتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة في العبارة
يندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه
الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جمع من الرجال
الخ بنصب يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما
ذكر صاحب المفتاح الخ قد يجاب بان مراده لم يقل وهن العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى
الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والاظهر
في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهن
المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق
شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي
قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى قوله انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا
التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد يتناول
تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم قوله لاحد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ
لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على كل
فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع الخ قيل

عليه ان اراد ان كل جمع كذلك فممنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته
لكل من آحاد مفرداتها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها عين مدعي صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية
والجواب انا نختار الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان
الجمع مطلقا لا يقتضي الا استيعاب الجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين **قوله** ثم فرق بين المفرد
الخ لا يخفى ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب
القلة ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد من المفرد المستغرق
فكان التقريب بمجرد اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل **قوله** مجردا عن الدلالة
الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر
فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن
الدلالة على معنى الوحدة **اجيب** بان معناه عدم اعتبار دلالته على معنى الوحدة **ولا خفاء** انه على هذا
التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين
المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها
الخلو عنها **قوله** للمحافظة على التناكل اللفظي المراد من التناكل اللفظي الواجب محافظته في العبارة
المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسما الجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغتي
قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي لكون المفرد المستغرق لمعنى كل فرد لا لمجموع الافراد **ثم**
الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل الدلالة على
كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع حملا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى في تلك يسجون
اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل **قوله** وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر الدينار اصله
الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج ولذا جمع على دبابيج ووقع في
بناء تمتد **وبهذا** ظهر ان السينات في قول عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف
طولك واظهر السينات ودور الميم جمع سنة السين بناء على القاعدة المهملة **ولما** لم يقتبه عمر رجوع
الدقيقة صاروا الى المجاز **وانت** خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق
قوله فلان الثوب ثوب الخ الامثال جمع مثل بالتحريك وهو الخلق **ثم** لا يخفى عليك ان مثل هذا
الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا كل دينار مثلا يشتمل على اجزاء وجوانب كل منها
قوله لانها اخصر طريق اما بان لا يكون السابع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه
ايضا فان هو اي اخصر من عبد الله ونحوه مثلا **قوله** نحو جعفر بن علبة الحارثي الخ هو من شعر الحماسة قيل
قاله الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم **وقوله** مهوتي بثلاث يا آت لان اصله مهووي فبعد
القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى يا المتكلم **والركب** اسم جمع للراكب **واليمانين** جمع يمان بمعنى
يمني حذفت احدى الياءين وعوضت عنها الالف المتوسطة **وقد** يبقى الهوي على معناه الحقيقي فلا يؤول
بالمهوي ويراد ان العرض سائر بالعرض حيث يسير محل القائم هو به وهو القلب بسير متعلقه وهو
الحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق **قوله** شان المضاف اليه والمضاف

قدم

قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر **ثم** لا يخفى ان هذا
التضمن قد يوجد في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد للسلطان عندي وكذا في
نظيره فالوجه ان لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه **وانما** اقتصر المص في جانب التحقير على
مثال تحقير المضاف لانه ما سبق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرها **ولذا** اطلق التحقير ولم يقيده
بشيء منها تامل **قوله** ومنه قوله تع لا تضار والدة بولدها الخ فصل عما قبله لان المضاف ليس مسندا
اليه **ثم** في قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على البنا للفاعل بمعنى تضر والباء صلة اي
لا تضر الوالدان بالولد بان يفرطا في تعهدها ويقصرا فيما ينبغي له فوجه قوله فانه لما نهيت المراة الخ
ظاهر وان كان الباء للسببية او يكون تضار على البنا للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها
بان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضر زوج زوجته بسبب ولده
بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك **ويمكن** المعنى على كون البنا للمفعول
فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد **قوله** نحو ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستفهام حصل من الاضافة لعدم قول القائل بالكلام المذكور
برسالته **وجملة** الموصول مع صلته موكدة له كما لا يخفى **قوله** نحو كوكب الخرقاء تلمع الى قول الشاعر
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب **والخرقاء** المراة التي في عقلها خفة وهي
حماقة **وكانت** هذه الخرقاء امراة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي
يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجيء الشتاء وفرقت غزلها الذي يصير غزلا فيما يؤول اليه في مدة ابتداء
استعداد اداة التحضر بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت **قوله**
اولانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة **قال** بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضر عنده
في ذلك الوقت سواه **ولا** نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية لما لا يكاد
يخفى **قوله** وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاؤه على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اي
عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب **ويمكن** ان يجعل بمعنى في اي في شان طالب
العرف **ثم** وجه حمل التنكير في الثاني على التحقير سلوك طريقة البرهان في ادا بعض المقصود مع حسن
مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكر بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره
حتى يكون منطوقه المدح انتفا الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي **قوله**
او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنوين في رضوان للتعظيم وهو مبتدا اكبر نعت له
والخبر محذوف اي لهم رضوان الخ والجملة عطف على جملة وعد الله المومنين والمومنات الخ وذلك لان
فيه دلالة على حصول الرضوان لهم مرة بخلاف ما ذهبوا اليه فلان المقام مقام تعداد النعم وبيان
عظم نعم الجنة وجودة امكانها فترجيح شيء من الاشيا عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان
قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر **واما** الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية
فليتامل **قوله** ويجيء للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيا مع ان المنكر ليس
مسندا اليه **قوله** لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم

نسب الكوكب اليها لظهور جدها في
تهيئة ملابس النسا بتغيرها
فظنا في قرابتها لغزل لها في زمان
طلوعه الذي هو ابتدا البرد
فجعلته هذه الملابسة بمنزلة
الاختصاص الكامل وفيه صح

واذا امكن فاندفع اعتراض المولوي
في شرح المفتاح وهو الذي نقله
الفاضل المحشي هنا وانت خبير
بان البحث في تراكيب البلغاء لا الفول
بان طريق الاضافة يجوز ان يكون
حاضرا عندهم دون طريق الموصولية
صح اصل

علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كبير فائدة **قوله** احترازا عن التصريح بنسبة السامة
الى يمين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طريق التعريف اذ منشأ تعيين
اليمين التي نسب اليها السامة من المهند اي السيف المنسوب الى الهند **و**قوله ولم يقل يمينه ذكر لاحد الاقسام
المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف **و**ما ذكره انما يدل على وجود
المانع عن التعريف بالاضافة **قوله** من بنا المرة ونفس الكلمة اي من مجموعها او من كل منهما بواسطة انضمام
الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بنا المرة لا تنافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف يدل
على التحقير **وتلخيصه** ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بنا المرة عليه ايضا
على ان مجرد الاحتمال واقتضا المقام كاف في الحمل **قوله** وجوابه انه ان اراد ان لبنا المرة الخ اعترض عليه بان
التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل شرط افادته للتحقير اقتضا المقام له
واذا اوفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا انتفى الشرط فينتفي المشروط **وجوابه** ان
المقام يلايم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فابقا حقه انما يحصل بحمل التنكير على التحقير وهذا مراد صاحب
المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل **قوله** اي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل آدم
وحوا وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والفار والعقرب والفقنس على ما صرحوا به في حكم المستثنى
سكت عن الاستثنا لشهرة امرهم **و**قيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى
الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة الاستخدام **و**قيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل **قوله** اذ التقدير
كل دابة خلقها الله من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد
في المسند اليه نفسه **وفي** هذا التقرير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبنا الكلام
على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخلو عن تعسف **قوله** بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني
على ما ذهب اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباع له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي
لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية **ومما** ينبغي
ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد
الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع ذلك الفرد **قوله** يحتمل من حيث توهم المخاطب الخ فيه
ان الاستثنا يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم **قوله** وللتقليل قوله
فيوما بخيل الخ لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو امدح للملوك ببسطة الملك
وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى **و**اما حمل تنوين الجود
على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم **قوله** ومثله قوله
او يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة
وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم **قوله** نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات
الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفرا وهشام
ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر **و**المسئلة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره **و**اراد بالكثير
من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والترحم والذم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان

المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا **قوله** لكثرة وقوعه واعتباراته قيل
عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ذكره **قوله**
يناسب قوله واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالتابع فيه
عطف البيان لا غير **قوله** كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح
المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا
وبالعمق ما يقاطعهما **وفيه نظر** لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي
تساوت امتداداته الثلاث جسما فتامل **قال** الفاضل المحشي هذا المثال على راي المعتزلة
والحكما فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريف له على رايهم **و**فيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى
فراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلاث لا يتصور الا في مكان **و**هذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم
او يراد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية وخصوص الخبر يدل
على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته **و**بهذا ظهر ان الوصف المذكور
اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكما قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيها غير ظاهر ايضا
لانهم قايلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم
الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ
فافهم **قوله** الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفان اي يظنك
متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك تبيان لموضع الظن وكان قد راى وقد سمعا
حال من فاعل يظن اي يظن الظن مشبها بالمرئي والمسموع كما لا يخفى **قوله** اودى فلا تنفع الاشاحة
اودى والاشاحة الحذر من امر كائن لا محالة **قوله** وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم
النحو وتكلم فيه **قوله** والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف **قال** الفاضل المحشي
منشا احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف
الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر واما احتمال
المعارف فانما نشا من اللفظ **وفي** هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات
بلام الجنس بل ساير المعارف عند قصد الجنس انما نشا عن المعنى كما صور في النكرات **واعلم** ان الفاضل
المحشي حقق في اثنا البحث معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلاث **ولا** خفا في شي من
الاقسام التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين
اللفظ بازائه كان كل الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد
بازاء معان متعددة ففيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذا لم يتعدد الموضوع له بهذا
الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم
منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح **وحاصله** ان المعتبر في الوضع
اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سوا كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شي آخر او لم يكن كذلك بل
كان ملحوظا بنفسه فليفهم **قوله** لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع

عن الحمل على المدح والذم وغيرهما اذ الظاهر ان لا تمانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف
مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد لم يرد بالفرد العدد الواحد
حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل هاهنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في
الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف
البيان من ان الوصفين في الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد هذا بعينه ما ذكره صاحب
المفتاح في هذه الاية **فان قلت** كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون
العدد ينافيه اذ الاستغراق المصلح لا يتأتى الا بالقصد الى العدد **قلت** الاستغراق متحقق بالنظر
الى الاجناس كما في قوله تع وما الله يريد ظلما للعباد **و**المراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد
اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم جواز خروج
فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها ففي الاية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم
فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى **ومن** هاهنا قيل باتحاد كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف
القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت
عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية وهي ناشئة من اعتبار
الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض والجو **وبه** ظهر وجه زيادة
العموم مع ان الجنس مفهوم واحد **وانت** خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف تامل **قوله**
يجب صحة وقوع المفرد موقعها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع
عدم صحة وقوع المفرد موقعها **و**دفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى
فتامل **قوله** قلنا مراده ان الصلة الخ ولك ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول وان منكم
لمن قال في حقه والله ليبطئن **قوله** كما ان الشرطية خبر اراد بها جملة الجزاء فانها يصدق عليها انها جملة
منسوبة الى الشرط **و**قد تطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء **قوله** لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا
بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما
سبق فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني **اجيب** عن الاول بجواز كون تلك الاية من سورة
التحريم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب **و**عن الثاني بان ما سبق كلام
نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية **وقد** يجاب عن الاول بان
نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض
وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل
حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكائنين بالمدينة سواء نزلت
الاية بمكة او بالمدينة **وفيه** ما فيه **قوله** قلنا يمكن ان يقال اعترض عليه الفاضل المحشي بانه
ح يفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب
الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرت في الاية الاخرى كانه قال انما لم
تنكر هاهنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهودة **واما** وجه التنكير في التحريم فلك

بلغ مقابلته على اصل صحيح ولله تعالى الحمد

ان تقول

القاسعة

ان تقول لقصد التهويل **و**الحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو وجه بيان التعريف في احدى الايتين
واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي على الشارح **وانت**
خبير بان ظاهر العبارة لا تساعده كما يشهد بذلك الذوق السليم فتدبر **قوله** والمشركون لما سمعوا
الاية **قلت** الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا بكون الاية من الله تعالى ولذا بقوا على الاشراك بعد نزولها
فكيف علموا ذلك بسبب سماع الاية **قلت** ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة
المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا **قوله**
ولم يتبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول
بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي
نفسه في اول الفن الثالث الرهان بمعنى ما يراهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه فليفهم **قوله** بل
في اخر بحث المسند اليه المتبادر منه ان تحقيق تقوي الحكم مذكور في اخر بحث الحالة المقتضية لتاخير
المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند
فالمراد ببحث تاخير المسند المعنى اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك
قوله والاظهر ان قول السكاكي الخ وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا وربما كان القصد مجرد التقرير
كما توهم العبارة بل بما قبله **و**قوله ربما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان
يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك
يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان **قوله** وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي
كلام المص يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي **قوله** او دفع توهم التجوز **فان قلت** دفع توهم
التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
في النسبة والشمول **قلت** التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير
مفارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير كما سبق
من الشارح اشارة اليه فلا اشكال **قوله** ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص
السابق وهو توهم السهو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية
في زيد يندفع به كما اشير اليه في الشرح **قوله** وههنا بحث الخ اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان
بعضهم يجعله حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق
كما ذكره في التلويح **واما** ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد لان
التعرض لدفع المجاز العقلي مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور مرجح
مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر ممنوع لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز
كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا
حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز
في كلهم **وقد** اشار الفاضل المحشي الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا الخ فلا تغفل **قوله**
لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن مدفع

المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الخ صح

عاقلين اسامة، وجعلن أنهر رائين شالا، حيث اطلق عاقلين ورائين على جبل عاقل ورائين وجعل
القراء قوله تع ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه الصلاة والسلام اذا سافرتما فاوسا
فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما للواحد لان احد الشخصين اذا كان إنسانا فالمأموم واحد **وقد** نسأل
له بقوله تع يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج إلا من البحر المالح وقوله تع القيا في جهنم كل كفار عنيد
اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير **وسيجيء** تحقيقهما ان شاء الله تع **وقد** يراد من التثنية
مجرد التعدد والتكرير وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله تع فارجع البصر كرتين **قوله** فانما يدفع
ذلك بتاكيد المسند **فيه بحث** اذ التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه
الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله فانما يدفع ممنوع **قوله** وفايدته وان كان البيان حاصلا بدونه
الخ **قال** الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم بخصوص بهم فليس هناك ابهام يحتاج الى
دفعه الى عطف البيان **فان قلت** عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل هم عاد بن
عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى
وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تع بعاد ارم عطف بيان لعاد الاولى
بانهم عاد القديمة انتهى كلامه **ومثله** في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم
تعسف وان يحمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان
البيان يحصل من سياق الآية حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فما وجه ما ذكره الشريف
قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا **فان قلت** ما الفايدة في هذا البيان والبيان حاصل
بدونه **قلت** الفايدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا يحقق لا شبهة فيه بوجه
من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل
قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني جوابا
لان مدعي السايل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه **ولهذا** بنى السؤال
على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل **بقي** في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في
سورة والفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد
الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى وما ذكره في السورتين ان
عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية **قوله** وما يدل على ان عطف البيان الخ ان اراد
به الاعتراض على المص حيث يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون
مراده الاختصاص على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان
قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى يتوهم من ظاهر
كلام المص فله وجه **قوله** والمؤمن العايذات الطير بمسحها بحرم ركبان مكة بين العقبة والسند
والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تع ماخوذ من الامن والعايذات جمع العايذة
من العوذ وهو الالتجا والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العايذات منصوبة
بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها له والعقبة

والسند

والسند موضعان **قوله** قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرف عطف البيان في قسم النحو بما يذكر
بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف **ولا** شك في ان هذا الايتناول واحدا ونحن
في هذين المثالين **قوله** على الجنسية والعدد المخصوص ان نشر العدد بما يقع في العداد بما يساويه
فالامر ظاهر وان نشر ببعض مجموع ما شيئه فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد
غير دال على العدد بالمعنى المذكور **قوله** مثالا للوصف المؤكد جعل مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته
له في المقام الصالح لانه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في الواحد **قوله**
لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله
وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا
تتخذوا اثنين وانما هو اله واحد لا خلت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم الخ
اشارة الى ان المقدمة المشهورة القايلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها
قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه دون
الثاني **وبهذا** تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
من ان قوله اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم
السقوط فيبقى الصلة بلا عايد على انه لو تم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العايد موجود حقيقة
فلا مانع **والعجب** انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ابدا ان منهم باستقلاله
بنفسه وبفارقته التاكيد والصفة في كونها تتميمين لما يتبعانه لا ان احد الاول واطراحه واجب
الا ترى تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو هجنت بهذه الاول لم يتسد كلامك **قوله**
بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل الخ هذا بناء على ان لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه
ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه
لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا **وبهذا** التوجيه اندفع اعتراض مولانا
يوسف الاردبيلي رحمه الله بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونهما من الاله لم يحصل المقصود الذي
هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليقيد الجن في قوله تع وجعلوا لله الجن بقوله من
الشركاء حتى يظهر له معنى فليتامل **قوله** نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى
هذا النوع من البدل بالبدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية لا بدل الكل لوقوعه في اسم
الله تع نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فان المبادر من الكل التبعض والتجزي وذلك
ممتنع هاهنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخر **قوله** وسكت عن بدل
الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة في بدل الغلط لادنى اللبس فان الغلط هو المبدل منه **وقد**
يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط **وقد** يناقش في عدم وقوع بدل
الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قوله جاءني زيد بل
عمرو نعم لا يقع في كلام الله تع لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه
قوله قلت قد اخذ هذا الخ يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير

الحكم ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي البدل
زيادة تقرير ليست في التاكيد **قوله** وكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح
قال الفاضل المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكي
لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا في التمثيل ببدل الاشتمال واردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل
الكل بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض اظهر منه في بدل
الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمص رحمه الله لما اقتصر على التقرير
ابتدا في التمثيل ببدل الكل لظهوره وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال انتهى
واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما
فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير **والجواب** ان قوله مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه جزء من العلة
بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم **قوله** للجمع
المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل في
قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم
معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد **قوله** اي لثبوت
الحكم للتابع والمتبوع هذا التفسير انما يظهر في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد
عمرو فلا وجه له **ولعل** التفسير بالنظر الى المثال المذكور في المتن **قال** رحمه الله في شرحه للمفتاح وقد
تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او في حكم
مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو **وفيه نظر** لان المثال الاول اعني قام
وقعد زيد ينبغي ان يعد من قبيل الجمع في الوجود بناء على انه من عطف الجملة على الجملة فانه من باب
التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف **فان قيل** لعله جعله من قبيل الاشتراك في المعنى **قلنا** فح يلزم
ان يجعل اكل زيد وشرب من قبيل الاشتراك في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون
قوله من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه
تفصيل المسند **وما** ذكره الفاضل المحشي واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف
هو التعدد والتميز بحسب الوقوع في الازمنة اما على سبيل التعاقب او التراخي يدل على ان الوقوع
بالمعية ليس من التفصيل **ولك** ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس على سبيل الاستطراد الحكم
بان المعتبر من التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع في الازمنة على احد الوجهين
بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع على المعية في الزمان المستلزمة
لتعدد المسند لا انها لو وجدت لم يكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر في شيء نعم قول الشريف
المعتبر في باب العطف الخ منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح
فاما ان يقال قصد المحشي بيان الامتياز بحسب الخارج ليقاس عليه ما بحسب الذهن الذي هو
المعتبر في حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن
واما اعتبار حال المعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى في بعض مواردها بحسب المقام

الذات من جهة

وفيه

وفيه بعد لا يخفى فتامل **قوله** واحترز بقوله مع اختصار قال رحمه الله في شرح المفتاح وقد نبهت
فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد
اقوم وابعد عن الاشتباه **وقد** اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان
المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان ينحصر
المقتضي لها فيما يذكر من الوجوه ثم **قال** فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد
يكون امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى **قوله** واحترز به عن نحو
جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة يريد ان في تفصيل المسند مع ان منشاءه ليس العطف على المسند
اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم ورود ان يقال قولكم او العطف على المسند اليه ليكون
منشاء لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف
منشاء له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدون ذلك **ولك** ان تقول
في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة للعطف بغير الواو كما لا يخفى مآل المعنى ان
العطف بغير الواو لتفصيل المسند حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما في فائدة
الاختصار الاول **ولو** قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او سنة كما في المختصر لكان
اظهر **قوله** ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لا الحصر اذ المعتبر في حتى كما
صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو
اكلت السمكة حتى رأسها وكالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها **وبالجملة** ان يكون متبوعها ذا تعدد
في الجملة حتى يتحقق فيه تقض **ولو** اشترط الجزئية بخصوصها لا احتيج الى تاويل المثال المذكور اعني
مات كل اب لي حتى آدم بان المراد مات آبائي حتى آدم **قوله** وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه
تقييد بوجه ما الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار والملاحظة لا انه وجد
القيد اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تاتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة
اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني **قوله** من غير تفصيل للمسند لا يقال
اسماء الفاعل مسندة الى الضماير المستترة العايدة الى اسم الموصول فيه تفصيل المسند لانا نقول
معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا تعدد ما صدق افراد
المسند **قوله** لانه في معنى الذي ياكل ويشرب وينام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند
اليه **قوله** ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر الخ قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية
بشهادة القيود والاحترازات فاللزوم في مثله واضح **وقد** اشار الشارح فيما نقلت عنه في فائدة
قيد الاختصار الى اندفاع هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك **واعترض** ايضا بان التقسيم السابق
يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى
تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام انه
لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ها هنا واحد لا يقبل التفصيل **واجيب** بعد تسليم وجوب احد
الامرين بالتزام ان العطف ها هنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير

فلو لم يذكر الاختصار لتوهم ورود ان يقال ان ذلك التفصيل

بعضا

امثال

بالذات على ما تقرر في مثله فتامل **قوله** او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب
وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر
ان شاء الله تع ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلايل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط
قوله لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف
الذي يوهم الفاسد **قوله** لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح **فان قلت**
لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجي عنهما بعد نفيه
عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجي زيد دون عمرو في صدر الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور
يمكن اجتماعهما **قلت** لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من
انتفاء المجي عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور
كما لا يخفى **قوله** فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال **و**يمكن توجيه عدم
القول بما ذكر بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما وما ذكره الفاضل المحشي
من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه
يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لغوا **و**لا يصح الاكتفاء بلا عمرو حتى يكون جاءني زيد
لغوا اما صحة ان يقال من اول الامر ما جاءني عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق في تادية المعنى المراد
لا الزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزئه الاخر **و**لعل المتكلم انما لم يختر تلك الطريق
لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او لغيره من الاعتبارات المناسبة **فان قلت** المخاطب لما اعتقد
الملابسة بين المتعاطفين ونفى المتكلم المجي عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالايجاب الذي بعد
لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فايدة معتد بها **قلت** غرض الشارح نفي القول بقصر الافراد نظرا
الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا **قوله**
ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف
بانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه
الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي **قوله**
وكلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الحواشي صرح بذلك في الامالي **قوله** واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم **ويمكن**
ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففي المنفي على مذهب الجمهور
صرفت حكمك من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه **قوله** او للابهام نحو وانا او
اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو في الاية
ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع
في الشك في اصل الحكم وهو ظاهر **ثم** المذكور في مغني اللبيب ان الشاهد في او الاولى **ووجه**
التخصيص غير ظاهر **وهاهنا بحث** وهو ان السكاكي جعل هذه الاية من قبيل اسماع
المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى

بالضلال

بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون في ضلال مبين فالمناسب
لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني
صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد عليه الصلاة والسلام انجاءهم
عن ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق **قوله** والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط **فان قلت** قد مثل العلماء للتخيير بايتي الكفارة
والفدية مع امكان الجمع **قلت** لا يجتمع الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منها كفارة بل يقع واحد
منها كفارة والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في اية الفدية **قوله** عطف بيان لما
قبلها وقيل بدل **قوله** لانه يقترن به اولا قد يقال دخول لام الابتداء عليه كما في قولك ان زيدا لهو
القائم يدل على انه من احوال المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا
انه قائم مقامه **قوله** مختصا بالذكر لفظ مختصا هاهنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح
في المقصود وهو دخول الباء على المقصور والاولى تبديله بمنفردا **قوله** بان يثبت له المسند لفظ
يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل
هو القصر في الثبوت لا الاثبات والفرق ظاهر **وبهذا** ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال
كانه قيل واما الفصل فهو لتمييز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليه **وهذا**
هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند
اليه فتامل **قوله** بل صرح في هذه الاية بان فايدة الفصل الخ ههنا بحث وهو ان الفصل في مثل هذا
المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب
ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع ان المتحد بجنس البطل المحامي هو عمرو لا زيد فقلت
زيد هو البطل المحامي يكون قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا القياس هم المفلحون والمتبادر
من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد
ليس بظاهر فتامل **قوله** وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
سوق الكلام يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر
بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه **وانت** خبير
بانه لا مانع من كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد
انه قد يكون لمجرد التاكيد في صورة يوجد منها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه
او يحمل التاكيد على تاكيد التخصيص **وفيه بعد** **قوله** اذ قصر المسند اليه على المسند سياق
كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل لامكن جعل الفصل له مع انه قد انكر
سابقا زعم من يدعي ذلك واجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لافادة اصله
الا ان في حمله قول المص فلتخصيصه بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان
الفصل يجي للعكس بعض نبوة عنه **وبالجملة** حمل الفصل في مثل الكرم هو التقوي على التاكيد
ليس بمتعين لجواز حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاص فيما

يستقيم فيه ذلك **قوله** اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال ضيّق
فم الركوة اي اجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا لا انه يكون وسعا ثم يضيّق **قوله** وراد صاحب الكشاف
ثمة اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للزوال لا للقار **قوله** ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء
معنى مناسب لاقتضاء العناية **والحاصل** انه لا بد من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا
للعناية وعلة له بحسب المناسبات **قوله** ولا بد من تحققه قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية
التي في الواجب في نظر البلغا بقرينة ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان **ووجه** الاولوية
يشعر به العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم
في الوصفين بمعنى المحكوم به **والغرض** دفع ما اورده الفاضل المحشي فتامل **قوله** يعني تحيرت البرية
الخ اعترض عليه بان البعض قايل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف الحيرة
واجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله وفي ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات على ان
الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه
فتامل **قوله** من الرفات الرفات على وزن العزات كحطام وهو ما تكسر من اليبس **قوله** كذا في ضرام
السقط السقط في الاصل ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام بالكسر الاصل
اشتعال النار ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمي به شرح الديوان المذكور لصدر
الافاضل **قوله** يعني به بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد
في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايما الى ان مراد الشاعر بالداعي الى الضلال
هو القايل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلا منكر ملحد للحشر ويومي اليه
بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في
ربع دينار **ولله** در من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم
حكمة الباري **قوله** ولا القفنس هو على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب المثل في البياض له منقار
طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة **ثم** يلهمه الله تع بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب
بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله من رماده بعد
مدة وقيل بعد ثلاثة ايام مثله **قوله** لانه لا يناسب السباق السباق بالبا الموحدة ما قبل الشيء والسياق
بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة ههنا **قوله** واما التعجيل المسرة او المساة للتفاؤل والتطير يحتمل
ان يكون قوله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساة بناء على انهما انفسهما مسببان عن التفاؤل
والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه **وحاصل**
الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض
له المص **ويحتمل** ان يكون علة للتعجيل نفسه واياما كان ففي اقحام لفظ التعجيل ايما الى قصور عبارة
المفتاح حيث قال واما لان الاسم المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع ليسره او ليسوءه
وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سوا قدم المسند اليه او اخر **ويؤيده**
قول المعري سألن فقلت مقصدنا سعيد فكان اسم الامير لهن فالا حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا

للنوق مع تاخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا
والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي
يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يقال يكون سعد في دا
ونفس هذا التفاؤل حاصل سوا قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشتبه
عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينفك عن التفاؤل اذ قد يحصل
بذكر الاسم في اثنا الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لا نفسها **والجواب**
بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في اثنا الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق
فتامل **قوله** والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من
آل عباس رضي الله عنه **قوله** مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في
الشرف والرتبة العقلية **ثم** ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم ليبنى
تقديمه بحسب المقام على ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما
لا يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة **قوله** او تحقيره
نحو رجل جاهل في الدار **فيه بحث** لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل
من الوصف حتى لو اخر المسند اليه لحصل التحقير ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن
ان يقال اصل التحقير مستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد
زيادة تحقيره فتدبر **قوله** وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا الخ يعني كونه متصفا
مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به **قوله** نعم لو قيل على المفتاح هذا انما يرد اذا كان
مراد السكاكي ما ذكر واما اذا كان مراده او لان موصوفية المسند بمضمون الخبر هو المطلوب
دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكن يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد
وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب
وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد **قوله** متى تهزز بني قطن الخ الهز التحريك
والبعث **و** بنو قطن قبيلة **و** العواتق جمع عاتق وهو موضع الردا من المنكب **و** رزان جمع رزين
ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور **و** الالمام النزول وصفهم بالمضي في الامور
كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم
في خدمة الاضياف وقراهم **قوله** اي محل الاستشهاد هو قوله صفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير
المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف الخ لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده **قوله** واجيب بمنع
الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند
المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون
كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول ايمة التفسير دون التعرض للمنع
قوله وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا
رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب **والدليل** على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح

المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما سياتي **والظاهر**
ان انت على تقدير تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني
ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عارف هذا **ثم** قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء زائدة
فيجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فمقدر يفسره بعزيز **قوله** وما انت عليهم بوكيل اي بكفيل
لحفظ اعمالهم **قوله** غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم
الضيف **واعترض** عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة
بانفسهم ولا يكلونه الى خدمهم كما الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه **اقول** لعل وجه عدم المناسبة ان
كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان تستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم
مع ان العادة تابى عنه كما لا يخفى على المنصف على انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر
فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال رفعتهم فمع انه ركيك لا يستقيم في وزان كما
لا يخفى **قوله** بل التخصيص بالذكر فيه انه ح لا تعرض له في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا
سعيت كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند **وانت** خبير بان حمل التخصيص هاهنا على القصر مع عدم
الظهور في المثال اقل تكلفا **ودعوى** كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة
بتصريح ائمة التفسير **قوله** تخصيص بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصور
على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المص قرينة
على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء المبحث **ثم** المراد بالخبر الفعلي الذي اوله فعل وفاعله
ضمير المبتدا لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تع وما انت علينا
بعزيز ليست خبرا فعليا **قوله** وصاحب المفتاح **قال** الفاضل المحشي وهذا هو الحق
وذلك لان التقديم الخ وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم
اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجي **قوله** لان التخصيص انما هو
بالنسبة الخ القصر المستفاد من قوله انا هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من
في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القايل كما في قصر
التعيين نعم لم يتعرض له هاهنا وفيما سياتي في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور
خطا المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه **قوله** ولا انا رايت احدا
اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه
بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان
قوله لانه قد نفي عن المتكلم الروية على وجه العموم لفظة على متعلقة بنفي لا بالروية يدل عليه
قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم الخ اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى
بان يكون مراده ان النفي هو الروية الواقعة على كل واحد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون

من قبيل عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الروية الواقعة
على زيد والرؤيا الواقعة على عمرو وهكذا فتامل **قوله** اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بان
يكون مهموز الفاء **وهذا** احتراز عن احد في قوله تع قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى
واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه **وقد** يقال ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب
اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة **قوله** ردا على من زعم انك رايت
كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود
فيصح قول المص لان المنفي هو الروية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر
وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم
يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على ما زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك
وحده ما راى احدا او شاركك في عدم روية احد اذ لا يخفى ان خطا المخاطب في مقام
التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا **ولهذا** قال الفاضل المحشي فكانه لم
يفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور
وان جا بدون كل الا انه في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون
معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم
يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه
بلا كل غير صحيح لا نسلم وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا ما فقال لك
ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل **قوله**
لان هذا الامتناع جار الخ هذا رد للوجهين معا وقوله وايضا مخصوص بالوجه الاول
وقوله وان لا يكون الوجه الثاني بقي هاهنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة
المذكورة لا يكون وجها لفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا
مختلفا وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور ولم يوجد فيها الفساد المذكور كما
لا يخفى **وقد يجاب** بان المص هاهنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد ذكر الشيخ ما انا قلت
شعرا وما انت قلت شيئا مع قوله ما انا رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع
على كون المنفي عاما كما سيجي فيكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا عند المنصف فليتامل
قوله لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون توسيط كون احد
بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى **ان قلت** لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل
قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه
الشارح **قوله** بل يكفيه ان يكون راى احدا هذا الكلام مردود عند الشارح بما سيحقق
وانما اورده هاهنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا
المقام على السنتهم **قوله** وهي متقاربة ما نقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل
العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا او

رجلا يفيد عموم النفي الخ متحدان في المآل وهو انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان في التقدير
متقاربان فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية
فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المص ايضا ووجهه ما ينبه عليه
في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى
انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى **قوله** فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير يريد اما
قصر قلب او قصر افراد **ثم** ان انفهام التخصيص من التقديم بتبيينه من الفحوى ذو طبع مستقيم
ويؤنسه ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطأ في هذا
القيد فكان اهم عند المتكلم فقدمه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت
كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام الانتفاء
لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخل عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو **قوله** وفي هذا
اشارة الى الرد اي في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ لهذا يفيد
القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرته لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا
المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه
الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم **قوله** وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا الخ رده شارح
الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل واحد غير زيد واما
زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات
كما عرف في النحو فيكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب او
لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا **وفيه نظر** اما اولا فلان الا انما تحمل على غير اذا كان
الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف
ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم تكن
للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح
الزاما عليه **قوله** وعندي ان قولهم ان نقض النفي بالا الخ ليس المراد ان هذا اعتراض
حق حتى يتوجه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه المقدمة احق
بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك
المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر
بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال روية ولو سلم فمبنى تصلفه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم
اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا لحقية كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل **قوله** هو نفي
الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا هو مبنى التناقض فان تم تم الدست **ولذا**
فرض الشريف في شرح المفتاح وحدة الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم
يدل على ان الامتناع كلي ومطلق الفرض المذكور ينافيه **قوله** فالاستثناء انما هو من باب
الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما لا يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح

لزوم

لزم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز
ان يكون من النفي تحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر
كل احد لان الاستثناء مفرغ على نمط ضربه الا زيد **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر
والمعنى فقد ياتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا **قوله** وليس اذا قلت سعيت الخ
اسم ليس وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب **واذا** ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون
وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسمه وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع الخبر
صفة سعي **والواو** في قد وقع على ما في بعض النسخ من تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح وتقصد
بالنصب معطوف على ان يكون **ثم** ان السكاكي انما نفى الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
لا لتحقق الجواز **قوله** غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة
للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف **ولك** ان تجعله حالا من كاف منك اي
مفيدا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادائه بتجوز الخ فيدخل عدم الثبوت
تحت الافادة **قوله** والشارح العلامة قد اورد الخ نقل عن الشارح رحمه الله انه قال لا اشك
ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه رده بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار
مشاكلة سوق البيان **قوله** انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل هذا الحصر اضافي كما يشعر به
قوله لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوي
فلا وجه للتخصيص **قوله** فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه الضمير في انه راجع الى وجود
السعي لا الى الافادة ولذا ذكره **والمراد** من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله
يحصل رد الخطاء في الفاعل لا ان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود
السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وجود السعي لانهما لا يجتمعان
اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما **وبهذا** ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل
لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا محل بحث ويحتاج الى توجيه على ان اللزوم
بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا
وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه
عن الاخر فليتدبر **واعلم** ان الشارح العلامة قال في شرحه ويجب ان تعلم مع ما قد علمت
ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انا لما لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث
يعني انا سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالهما في صورة علمه ويكون
حكمهما حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهو او نسيان هذا كلامه فعلى
هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن بيان حال سعيت الخ محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض لحال
المثالين لا في الابتداء بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الخ **قوله** فيكون مجازا قد يناقش
فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني
اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرح به **والجواب** ما ذكره الشريف

ضمير الشان

وافادته

في اعتبار قصر الافراد

في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز
والكناية تكون اوصافا بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على
عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ
لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناهما
قوله فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى
الغير باعتبار مجازي فنسبته الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا
كان نسب الفعل الى الغير لمساهلة لم يكن مخطئا اذ لا خطا في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب
انما يستعمل عند خطا المخاطب في الفاعل وهل هذا الا تهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل
اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطا في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا
قوله اذا بني الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بني على منكر ولما سبق من امثلة
البناء على المعرف دون البنا على المنكر اختار في الاول لفظة اذا الدالة على التحقيق والثبوت وفي
الثاني ان ثم في لفظ البنا اشارة الى تقدم المسند اليه لان البنا يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو
كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سوا
كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمراة فاذا قيد بكلي اخر يخصصه كما في
رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص
الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان للنكرة دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بما نقله
من الشيخ لكن قوله فيما سياتي وقد ياتي للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في
التخصيص يقدح في هذه الارادة فليتامل فيه قوله رجل جاني المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها
فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاني الا رجل كما بين في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على معناه
الظاهر متعلق بالخطاب اي الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امراة ان اراد اعتقاد
انه امراة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتبار انه امراة
سوا كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه وهو الاوجه وان
كان الاول اظهر ثم تاتي قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد
ان الجاي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع
حتى يمكن اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا نورد كلامه لما كان الانسان غير متكل على عمره شبه
حاله بحال من يترجى الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل فاورده بصيغة الترجي
الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجويد قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته مشعر
بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح الى ان احتماله اياه عنده
مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص
التي ذكروها جار في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق الحقيق بالقبول قوله
بين الصور الثلاث يعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول

يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السوا وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث
الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا عن اصله
من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يفيد ح الا التقوي وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف
هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه للفاعل المستتر واذا
لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد ح التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد
لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية زيد
فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتدا لفوات شرط المبتدا
اعني التعريف او التخصيص فيتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم
قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل الاضمار والتفسير
فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكي بالحصر عند كونه
مبتدا لا في كل تقدير تامل قوله واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقدير كونه مؤخرا كما في زيد
قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في الفعل ان سلم وجوده
فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا
ضرورة فيه ولهذا يحكم بعدم الجواز واما ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل عليه قوله
اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدا قدم عليه خبره وقيل نصب على الذم او رفع
عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله على ان رجل بدل
من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه
يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا
ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون
بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو دايما في التقدير دون التحقيق كذا في
شرحه للمفتاح وقد نبهناك على ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا
يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه قوله اذ لا سبب له اي للتخصيص
سواه اعترض عليه بان صاحب المفتاح قايل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ
المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما
يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد قوله لان المهر لا يكون الا شرا
ظاهره ان الامتناع مبني على ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يجاوز الى غيره واعترض عليه
بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون
الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف منع
هاهنا ان يراد ان المهر شر لا خير بنا على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس
مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل عليه كلام
الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفا في فالوجه

تفريع عليه وربما يجوز كون الفاجر ابلا ذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح
به بعض النحاة **قوله** بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه
على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل
فانما هو من جهة واحدة **قوله** واقيم مقامه ضمير اي مقارن لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقا الفعل بلا فاعل
ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل اخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه
الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجدي في هذا المقام **قوله** بنيت بها قبل المحاق بليلة **قيل**
البيت للنابغة الجعدي في قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لمالها محلاة ثم انكشف سوأتها بعد التزوج
واول القصيدة مجزوء تمنت ان تكون فتاة • وقد يئس الجنبان واجدودب الظهر • تروح الى
العطار تبغي شبابها • وهل يصلح العطار ما افسد الدهر • وما غرني الا خضاب بكفها • وكحل
بعينيها وارخاء الصفر • بنيت بها البيت **العجوز** المراة الكبيرة السن **ولا** يقال عجوزة والعامة
تقولها **وبنيها** عجز بضمتين والاحدب ابو حاجب الظهر **والضمير** في باراجع الى العجوز في
الصحاح بني فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطا وكان الاصل فيه ان الداخل باهله
كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فيقبل لكل داخل باهله بني هذا كلامه **فظهر** ان حق الكلام
ان يقول بنيت عليها **والمحاق** ثلاثة ايام من اخر الشهر ومحاق القمر خلو وجهه المواجه عن
النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه على ظل الارض **والمراد** من قوله فكان محاقا كله
اظلام الشهر كله عليه من كمال الشفقة **قوله** عليك ورحمة الله السلام **اقول** الا يا نخلة من ذات
عرق ذات عرق اسم موضع وان قوله على وجه اشارة الى وجه اخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا
على المستكن في عليك **قيل** وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المتصل من غير تاكيد ولا فصل
بين المعطوفين **وفي** الباب السادس من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقديم المعطوف
على المعطوف عليه لوروده في النثر كررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه
واما ما ذكره الاتقاني من انا لا نسلم عدم الفصل فانه عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم
رتبة في الظرف فالظرف فصل للعطف فلا يخفى انه تعسف **ويحتمل** ان يكون قوله على وجه اشارة
الى جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مقدرا له وان يكون اشارة
الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام **والوجه**
الاول من الوجهين هو الذي ذكره في شرح المفتاح **قوله** لو تشكي الي الابيات اسم كان ضمير الشان
وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق بتشكي يقال شكوت الى فلان **وفي** التنزيل انما اشكو بثي
وحزني الى الله وما في ما الفي موصولة قائمة مقام يشكي وبين بيان له **والكمد** الحزن
المكتوم ثم اشتكيت عطف على كان لا شكاني جواب لو والهمزة للتاب اي ازال شكايتي **وسجاد**
وقيد اسمان لوضعين **واعلم** ان كون قوله وساكنة عطف على قبر سني على ما هو الظاهر
المتبادر **ويمكن** ان يقال الله فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور لو من عطف الجمل
والتقدير واشكاني ساكنة او يكون وساكنة بالجر على القسم والضمير للقبر فافهم **قوله** وكذا رجل

جاني بدل اصطلاحي فالسكاكي مخالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علما
البيان في انكار المجاز العقلي **ويرد** على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد
رجل جاني لفوات شرط الابتدا وكيف يقول انه بدل اصطلاحي عنه وكذا الكلام في غيره حيث بني
الكلام فيه على ان الاول مبتدا ومسندا اليه على ان السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال قوله
عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير بدل
على امتناع تقديم بعض التوابع في السعة وبدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند
على ان النعت لا يجوز تقديمه وكذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب
راكبا في قولك جاني راكبا رجل **قوله** ثم لا نسلم انتفا التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه
قيل وفيه نظر اذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نسلم انتفا الخ **قوله** لا يقال التنكير الخ
جواب عن منع المدعي قوله ثم لا نسلم قيل انه كلام على السند قلنا فهو مساو للمنع في زعمه **قوله**
لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز
عنه فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدا كالمظهر
المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير
في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وهم محض **قوله** والا فلا توجيه لكلامه اي وان
لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي
ان ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة ولا ضرورة في صورة المنكر لحصول
صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف **قوله** اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الخ قد سبق
ان قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل **قوله** ثم لا نسلم امتناع ان
يراد ان المهزة لا خبر قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل الخ لكن يمكن ان يناقش في الجواب
بان ما ذكره من نباحة الحصر بناء على ما قرره انما هو اذا جرى الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق
التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان الحصر وحسنه **ثم لا يخفى** ان العاقل اذا سمع هرير
الكلب تجزم عند سماعه بان سبب الشر فالقاء ما يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبار
مناسبة **وهذا** القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي **قوله** ثم قال ويقرب الخ قد اشرنا في اول الكتاب
الى ان ثم اذا دخلت على الجملة تجيء للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعد ما اخبرتك
عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرتك عن قوله ويقرب من هو قائم الخ
فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم **قوله**
لم يتفاوت في الخطاب الخ لعل التنزيل في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل
قائم وانت رجل قائم وهو رجل قائم **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان
المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الجائز نصبات التسبق في مضمار العربية خلافا
للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على
الاصل ففي جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق عليه مع ان

المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته **قال** الشيخ في
شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول
معه في جملته مقصود بالنسبة والمفعول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها
مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في المجيء اصل وانا تابع له فيه واذا اريد
استواهما في المجيء قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه
وهو القرب في التقوي ثبوت التقوي وعدم الكلام تتمة والاصل في العلة هو تضمن الضمير وشبهه
بالحالي تتميم له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا بعد يستفاد منه ان
الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي
قوله لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم **فان قلت** اسم الفاعل ح صلة ولا اعراب
للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه **قلت** لما كان الصلة في صورة الاسم
الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف اجري الاعراب على الاسم المركب **قوله** ولا عمل معاملته
في البنا حيث اعرب في نحو رجل قائم اورد عليه انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة
ولم يعامل معاملتها في البنا قائم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب في مثل رجل قائم ورجلا
قائما ورجل قائم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لقائم الذي هو اسم لا للمركب
الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قائم ابوه فان المجرور
بالوصفية هو قائم فقط وان اراد ان تحريك قائم بدون الضمير هو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة
فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم **واجيب** بانا نعلم قطعا ان الخبر
في مثل زيد قائم هو قائم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع
بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري
عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقائم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري
عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قائم ابوه
هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر **قوله** واما
الثانية فبان لم تجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابتنا كونه جملة على مجرد شبهه بالحالي
عن الضمير من غير ان يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون **والتحقيق** ان يقال الكلام
ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل
مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة للام فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع في
مثل اقائم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداها فليست بنسبة اصلية بل على سبيل التشبيه
بالفعل لاشتماله على معناه **وقد** يجاب عن الرد بانه لا محذور في التصريحات فانه يجوز تعليل حكم
واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة **وفيه** ما فيه **قوله** وابعد في حكم الافراد نحو زيد عارف
ابوه مفعول ابعد اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه
الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع

تابعا ناش من خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا
لعنة فان اللعنة هي المفعول الثاني تابعة هذا **وفيه** قوله اي جعل تابعا لعارف المسند الى
الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى ضمير
مع ضمير عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظ كما لا يخفى **قوله** ولعله سهو اذ الكلام في ان
عارف المسند الى الضمير ليس جملة بل هو مع ضمير مفرد لشبهه بالحالي عنه فالقول بان عرف
اذا اسند الى الظ لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع فيه الكلام
ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظ فامتناع تثنيته
وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية **قوله** لفظ مثل وغير واما لفظ
وشبه ونظائرها فقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها **واعلم** ان الفاضل المحشي
فصل استعمالات مثل وغير بالا مزيد عليه الا ان قوله في آخر البحث وايضا لا معنى للتعريض
بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اعتبر الى ما يحتمل
التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري هربا من الايدراج تحت قوله عليه
الصلاة والسلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد
الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض لذلك المدعي بنفي الغيرية وحصل الكناية
في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير شيعي مع بغضه
ابا بكر رضي الله تعالى عنه فقلت له غير الشيعي يبغض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريض
له باثبات الغيرية والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير **وهذا القدر**
يكفي لتصحيح اصل كلام الزاعم تتميم **قوله** لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى
فان قلت اذا كان المراد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت
لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى فما يفيد التساوي **قلت** المراد بالكون على الصفة التي
هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى في معنى الاولية
ظاهر فانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه
اقوى بالطريق الاولى ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف مثل لفظ مثل حيث
كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى **ولك** ان تقول وجه الاولية ان الثبوت
له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات **قوله** من غير قصد الى ان انسانا
الخ هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود
صرف الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف
به اغيارا اخر **قوله** بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام نوع
خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا وغيره
واما اذا اريد به المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم

المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في الغير فغير ظاهر **قوله** لم ينشأ
من ارادة التعريض **حاصله** انه لم يقصد بغيره هاهنا امرا مغايرا لما اضيف هو اليه بل اريد
به معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشئا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشئا من
التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير ذنب **وتوجيه** الكناية فيه ان يقال ان هذا القول
ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاشياء ليس بمنشأ له فلما جعل غير ارادة التعريض منشأ
له تعين ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك ضربني من غير ذنب **قوله**
لانها من الكناية المطلوب نفس الحكم يعني ان الكناية ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات
كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيه طول القامة وما يطلب به نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات
الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب
غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان
قوله قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل الخ قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على
قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطها من الاعجاز نهو من تتمة
المعطوف عليه **فان قلت** المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول
ابن مالك وممن تبعه فكيف يعطف احدهما على الآخر **قلت** هو من عطف التلقين كما يقال
لك سائلك فتقول وزيد اي قل وزيد اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال
اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي **ثم** ان الضمير في قوله وقد تقدم يحتمل ان يكون راجعا
للمسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون
راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظة قد لما افادت تخ جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه
لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع **قوله** فالتقديم يفيد عموم
السلب لم يذكر هاهنا اداة الحصر كما ذكر انه مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب
العموم بخلاف العكس **قوله** يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان يكون
معناه ثبوت انتفا القيام لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر
المعنى اللازم **قوله** وقد حكم بنفي القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول
او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس بدخول
الباء محكوما به **قوله** المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه
تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل
لا تحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس تحمل البعض **قوله** والحاصل ان التقديم الخ
فيه بحث وهو قولك انسان لم يقم نفي لعدم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق
الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فان
السابق لا يتجه به الحمل على عموم النفي ولا على عدم الحمل على نفي العموم وان قولك لم يقم انسان نفي
عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على نفي العموم

قف على معنى عطف التلقين الى اخره

ولا يتجه الحمل على نفي العموم بطريق الاحتمال **ويمكن** الجواب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران
احدهما جعل كل داخلة على القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة النفي والمدلول الصريح في الاول
عموم النفي وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات
فلما انتفى احدهما تعين الاخر فليتامل **قوله** انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء
على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان شئت فاعتبر والله لا
يحب كل مختال فخور ونظايره **قوله** وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيل لما قبله واشار الى
ان الحكم في المهملة على الافراد اذ المتبادر من ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فتخرج القضية
الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع **قوله** وهاهنا يجوز ان يكون
هيئة القضية الخ قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية وهو
ممنوع لما تمهد من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول
فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب **واجيب** بان المدعي ان كل ما يفيد
العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا
لما اعترف القايل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يفيد
عدم افادته ذلك في صورة اخرى **قوله** كما انه في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب
والا فقد سبق ان النكرة المنونة تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علمت كلمة
علمت نفس ما قدمت واخرت **قوله** على ما قال في الاشارات اي عدم انحصار السور فيما ذكره
القوم وكون التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ **ثم** ان الشيخ وان لم يجزم
بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب
قد تدل الالف واللام على العموم فانه تدل به على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف
واللام موقع كل لكن يتم مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية
على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لا يجاب
التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى **قوله**
وان كانت كلمة كل اشار بالخام لفظ كلمة الى ان الثابت في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل
كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره
وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها
قوله كما اذا قدمتها على الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع في الاصطلاح في تسميتهم مثل لم يضرب
ولا يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقديمها على مجموع حرف النفي والفعل
المنفي لا على الثاني فقط **قوله** فالاقرب ان يجعل الخ **فيه نظر** لانه ينتقض بمثل ما انا اخذ
كل الدراهم لانه معمول للفعل المنفي مع انه داخل في الشق الاول **ويمكن** ان يجاب
بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك **قوله**
وقدم التاكيد لان كلا اصلا فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيد به تستلزم كثرة الاستعمال

فيها وقد منعه في أوائل البحث حيث قال فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
ارجح قلنا ممنوع ولو سلم الخ **قوله** وجعل الفعل منفيا بلم اي لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني
فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا
يتقدم معموله عليه **ثم الوجه** في عدم جواز التقدم المذكور اقتضاء ما الثانية صدر الكلام بسبب
مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما
بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما في حيزهما عليهما كجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه
واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها
في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها **واعلم**
ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة
لا لعدم ايراد مثل كل الدراهم اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول
لا الثاني **ثم الظاهر** ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخل حكما على الفعل
العامل في كل تامل **قوله** وفيه نظر لانا نجده حيث لا يعطي الخ النظر مبني على ان قوله لا يعطي الا حيث يراد
يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم **والحق** ما ذكره في مغني اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة
على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض
موجود في الصورة المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على
الناس بغير حق تكبر او على ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد تحريم الرياء
عن اطاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتمييز
او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة فراد الشيخ اذا تاملنا في
نفس الكلام حيث يخلو عن الدلائل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيده
لفظة اذا الدالة على تبعيض التقادير المفيدة لجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ
قد تامل **قوله** بان تقدمت على النفي لفظا اشارة الى ان المنفي المستفاد من لفظه والا متوجه
الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد
ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون باستفادته في الكلام اصلا فلا يصح ح قوله عم النفي على اطلاقه
قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود **وسمي** بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل
لطول يديه **روي** ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين في الحضر وسلم
من ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم
يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر
وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام
واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو **واستشكل** الحديث بوجهين **الاول** ان قوله كل ذلك
لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عليه الصلاة والسلام **والثاني** ان الكلام مبطل
للصلاة فلم لم يستانفها **والجواب** عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر

بشيء منها لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق **وفيه بحث** ذكره بعض اساتيذنا وهو
جواب ذي اليدين بقوله بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي
فانه من اهل اللسان عارف بمراد الرسول صلى الله عليه وسلم فلو كان مراده صلى الله عليه وسلم المعنى
المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا
لانا نقول يدفعه سوال النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا يحسن
لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في شرح المفتاح وهو ان المراد كل ذلك
لم يكن في ظني ولا كذب في هذا **ويمكن** ان يندفع البحث بان قائل كلام ذي اليدين انكر ان
كونهم ما شعروا بها لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثل متعارف لا يخفى على المنصف **وعن**
الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة توبيخا بين الدليل نعم احتج مالك والشافعي
واحمد على ان الكلام العمد في الصلاة من يظن ان تركها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا
وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلاة كان بمكة وحديث هذا
الامر انما كان بالمدينة لان راويه ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين
بطريق آخر وهو متاخر بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة **قوله** على من
الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تعالى فبما هو الذنوب بقرينة المقام بعد
ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي **قوله** فالمعنى في اثبات
المطلوب الحديث وشعر ابي النجم **فيه نظر** لان المطلوب هو انما علة الكلية لا يخفى على المتامل
فالمثال الحق لا يخفى **قوله** والشايع فيما اذا لم يكن العمل لفظ التابع يدل على جواز الرفع
مثله والمذكور في مغني اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت الرفع لما فيه من تعقيد العامل للعمل وتقطعه
عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن س ثلاث كلهن قتلت غدا يدل على جواز الرفع في
التركيب المذكور **قوله** فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد اشار الى ان الاحتجاج
بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة نفي الشمول اذا دخلت في حيز النفي وشمول النفي اذا
لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة **وفيه بحث** اذ لقائل ان يقول
يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فحذف الشاعر
لافادة القطع بالمقصود اولا يفيد النصب اصلا ويفيد الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من
جزئي المدعى لان المعتبر فيهما القطع كما لا يخفى **قوله** ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع فرد
بان ما ذكره يحمل على الاكثر الاغلب وليس بكلي كما دليل قول علي رضي الله عنه فلما تبينا الحد
كان كلنا على طاقة الرحمن والبر والتقى لاحتمال ان يكون شائعة والجملة في الخبر كما دليل قوله
فيقصد عنه كلا وهو جائز لعل كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز
كونه معمولا لعامل لفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل
عليه بيان كلامه لما اختاره **وانت خبير** بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول

لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا للتردد النفي والتعدي الى الرفع لغاية تدرج وقوعه سهوا لعامل
لفظي **قوله** واعترض عليه ابن الحاجب بانه الخ اجيب عنه بان ش انما يتم الضرورة الشعرية لا مطلقا
فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير ش الخبر جار على
تبدل على نفي الضرورة المطلقة هاهنا **قوله** الا تاكيدا اي لمرتبة عند النحويين ولهذا اجعل ش
كلمة في البيت المذكور مبتدا الا تاكيدا وجزم الاخفش والكوفيون كونها تاكيدا لكن تحذوكة
قوله في آخرها ما اضيفت اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل جار على
غير من هو له لا تفريع النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في
الصفات مطلقا **قوله** كان المراد بالجملة المنفلت على الآخر اذ لا يركب كل الا ما اشتمل
على آخر يصح انتزاعه حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو **قوله** او في حكم المقدم كما اذا جعلت
المؤكد وتبني التاكيد على ما جوزه ش والخليل او تقدم التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر
كما سبق فانه في كلينا العبارتين لم يتقدم ذكرها اصلا لانها لم تذكر او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم
قوله عاملا عليه وهو كونها غير مؤولة لعامل لفظي ظاهر **قوله** هذا الذي ذكره نبيه على ان لفظ
هذا اشارة الى الحالات المنتصبة على ما ذكر **قوله** كل مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا فترك
الخطاب مع معتبر الى غيره الذي ذكره في مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر **قوله** كقولهم
اي قول العرب ابتدا اين غير جزء ذكر لفظا او تقديرا فعليه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء
على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موضع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد
تقرر عندهم ان التشبيه لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها **قوله**
فيحصل بعد الابهام نشر التفسير المناسب لوضع هذا الباب الخ جابر لتراخي التفسير وتباعده
الرتبة عن الابهام هذا **وجه** المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العائدين في هذا
الباب هو المبالغة فيما اراده وازيادة المبالغة والتفخيم ايهام الفاعل اولا لتتشوق النفس اليه
وترغب في طلبه **قوله** والتزم تفسيره بنكرة الخ **فان قلت** في صحيح مسلم من حديث جابر رضي
الله عنه ان الميت يضع عرشه على المنافق بعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم
فيقول ما تركته حتى ورثت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التفسير
الملتزم واين المخصوص **قلت** خرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزه
بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فارسا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره
في حذف التمييز قوله تعالى فنعمت هي ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة
لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم **قوله** نعم رجلا السلطان فانه لو قيل
نعم السلطان حيث لا قرينة لا تفسر السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف
الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العائدين معه مقصودا في الظاهر على وجه لا يكون اول
الامر لان مدح شخص غير مذكور بين الاشخاص او ذمه فيه فائدة **فان قلت** فلا التباس في
قوله نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح **قلت** لا لان الاية نزلت

على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عليه السلام وفي مثله يجوز حذفه كما صرحوا به **قوله**
خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل منهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد
وفيه وجه اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا حذف خبره اي زيد محمد
ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص
الممدوح باسمه في جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف
وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شيء مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني
اللبيب **قوله** لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال لان الضمير ح ايضا
عائد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه **قوله**
ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه تسعون ذراعا ومنع من التمييز
للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها
يعني طولها سبعون ذراعا **قوله** وقولهم هو او هي زيد عالم **فان قلت** كيف يصح هو
زيد عالم مثلا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة خبرا **قلت** لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان
هذا الحكم او لان فائدة العائد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة لهم
يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين الجملة فلا يحتاج الى الرابط وكذا لا يحتاج
الى الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولي زيد منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام
افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله **قوله** مكان الشان الشان او القصة يشير الى ان التذكير
باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة **قوله** ويختار تانيث هذا الضمير الخ نقول صاحب الكشاف
ان الضمير المقدر في قوله تع ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير ان تلكم الجنة ليس كما ينبغي **قوله**
ولم يسمع هو زيد عالم تعريض للمص حيث قال او هي زيد عالم **وقد يجاب** بان التذكير والتانيث
امر قياسي سوى استثنى من السماعي وقوله ليس بحجة على رفعه قائل **قوله** فقضاهن سبع سموات
في يومين اي خلقهن خلقا ابدا اعتبارا نقل او حقن **والضمير** في فقضاهن لهم يفسره سبع سموات
وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى فسبع سموات حال **وقيل** السماء جمع سماءة والوجه الاول
هو العربي الفصيح **قوله** ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع **ان قلت** هل لا يحصل التمكن الحاصل من
ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر **قلت** لا لان السامع يفهم من
المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك
المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تناولا من الشان وابهم
منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان **قوله** ابو موسى فجدك البيت
ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجدك بدل منه والغزالية **والاقرب** ان ابو
موسى مبتدا فجدك خبره والغزالية في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وجعل اخوك توجدا ما جوز
زيادتها في البدل فلم الظرفية على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تع نعم العبد اي
نعم جدا هو العبد وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاعل

قوله انما يصح في ضمير الشان قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستقل الكلام لان السامع
اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم
ان قوله ولا يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا
هو الظاهر لان صرف التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو او
هي زيد عالم فلا ورود له وهذا ظاهر قوله اذ السامع ما لم يسمع المفسر الخ قيل لا نسلم ذلك لجواز
ان يعلمه بقرينة اخرى والغرض فيما يعلم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لاي شيء قوله كقوله في المطلع زارت
الخ صدر بيت عجزه ومن النجوم قلائد ونطاق وبعده والطوق من لبس الحمام عهدته وظباء
وجرة ما لها اطواق ومن العجائب ان حليك مثقل وعليك من سرق الحرير لفاق ولقد اشار
بقوله في المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف
وهو مبتدا عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال
من الرواق وقلائد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة ليس لها حجزة ولا تنفق ولا ساقان تاتزر
المراة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وقد يراد
بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما في قلادتها
ونطاقها من اللآلي بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وسمحت بوصالها والحال ان عليها رواقا كائنا
من الظلام اي كانت مستترة بالظلام من الانام وقلائد ونطاق من النجوم والسرق شقة من الحرير
واللفاف ثوب يلفف من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزه المفرد في موضع
الرفع على الابتدا والجملة اعني اعيت خبر قوله زنديقا قيل الزنديق الزندي اسم لكتاب مزدك
الذي ظهر في زمان قباذ واباح الفروج فقتله انوشروان قوله كافرا نافيا للصانع او قائلا بالهين
خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن الراوندي
من قال خير المقال نكد الاريب وطيب عيش الجاهل قد ارشداك الى حكيم كامل
قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بين الشيئين على
ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري
ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال والله بديع السموات اي مخترعه كذلك وكون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات والنظائر في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب
سواء كان ضد ما ينبغي ام لا قوله معطوفا على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على الاختصاص
ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا
كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما
كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم اشارة سواء قصد
به كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور فلا
يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا
قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز واورد اسم الاشارة قوله تعاللت كي اشجى البيت

منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع
منه ليترتب عليه ما قصد من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد به من
اراءة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان
ابا علي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على
الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف
وفي التاييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم التغيير بطريق اخر كما هو مذهب
الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاييد ممنوع كما لا يخفى على منصف قوله ويكون الثاني
في ذلك اي في لفظ ذلك ويرد الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفاتات على
الابيات بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تع فذلكن الذي
لمتنني فيه ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك
فيه فلا يرد ما ذكره قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب
في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا لقال ذلكم فيه بحث اذ يلزم منه خطاب اثنين في
كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه يناقضه
ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من واولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها
على جملة فاجلدوا اذا كان المخاطب بها الائمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز
في خطاب الجماعة كقوله تع ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد
بقوله وما لي لا اعبد الذي المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني وما لي لا اعبد الذي
هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تع فليس المراد بقوله وما لي لا اعبد الاية مفهومه
الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم
على سبيل التعريض ليتلطف بهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض
والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ
جاءني يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المقصود هو المتكلم وقوله
جاءني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله تع هو المخاطبون حثا لهم على عبادة خالقهم
وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كل منهما تغييرا للاسلوب الذي قبله
يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المص بانه وارد الضمير راجع الى قوله
من نبأ جاءني قوله فصل لربك مكان لنا فائدة الالتفات في الاية ان في لفظ الرب حثا على
فعل المامور به لان من يربك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك
الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم
فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في
الكلام القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا
في قوله تع فنادته الملائكة مع ان المنادي كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى

باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام
القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو من استعمال
المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم
النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين
ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب
اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداه كندائهم او لان
الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تع فان لم
يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشري
بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تع ن والقلم وما يسطرون ان ضمير
يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في
القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة
في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ الخ تامل قوله طحا بك البيت
يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور
او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين
بدل من بعيد واشار بتفسير بعيد وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب
وكون عصر حان مشيب ظرفين لشيء واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني
ليلى اي اذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليلى التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف
للاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان
خطابا لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده
ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا
لنفسه وقول القاضي في تفسير قوله تع فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا اعني هذا
باعتبار الخبر يعني ربي محل نظر اذ لا مقتضي لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى
الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب
ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا
الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال تع في الاية المذكورة فلما افلت واحتاج
صاحب الكشاف الى توجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تع ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة
بانه باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب للقلب قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طحا بك
لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود
ههنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يمكن ابتناء الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير ح
يكلفك على ان يكون الخطاب في تكلفك للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط
صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن

بدونه فافهم قوله وقد شط وليها جملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها
على حذف المضاف والخطوب جمع خطب بمعنى الامر قوله حتى اذا كنتم في الفلك الاية فائدة الالتفات
في قوله تع وجرين بهم المبالغة كان الله يري حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم قوله والله
الذي يرسل الرياح الاية فائدة الالتفات في فسقناه التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة
الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغائب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلوب من غير التفات
بان يقول فسقوه قوله ان يكون المخاطب بالكلام اي من يلقي اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان
في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه تلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه
الضبط ان يقال لا يخلو اما ان يشترط فيه سبق التغيير بطريق اخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي
ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما ان يشترط ان يكون التغييران في كلام واحد او لا الاول مذهب بعض
الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون المخاطب في التغييرين واحدا ام لا الاول صدر الافاضل
والثاني مذهب الجمهور قوله ومن عند الخليفة بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده
او به نفسه لكون الباء زائدة كما نبهت عليه في قوله تع وما انت علينا بعزيز اي تقي بالفوز بالبغية
من عند الخليفة والمنادى في قولك يا فداك محذوف اي يا خليفة والسبب العطاء والارتياح السرور
كانه اراد انك ذو نشاط في العطاء قوله فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره
الجمهور قيدا اخر اعني وحدة المخاطب والفائدة العامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا
القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان
كان سامعا تحقق تلك الفائدة لوحدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه
المخاطب تطرية لنشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب قوله هل يزجرنكم البيت اوله ابني كنانة ان
حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال هلوك هل يزجرنكم الخ الكنانة هي التي توضع فيها النبال ويشدها
الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل او النبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم
فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة
قوله وزهق الباطل يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم الاية واردة في
حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تع صرف الله قلوبهم تثبيتها على الصرف
ومثله شائع فلا تحصيل للحاصل قوله قصم الفقر القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم بالفاء
كسره من غير ان يبين قوله متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر على فوت ذلك اليوم وانقضائه
تصقل اي تجلى والمراد بالعارض الاسنان بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض قاله ابو نصر وقال
ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم ما بين الثنية الى الضرس قوله
فلا صرمه يبدو البيت صرمت الشيء صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم
الصرم بالضم قوله اي تجديدا واحداثا قد سبق ان التطرية اذا كانت مهموزة اللام تكون بمعنى
الاحداث واذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء
اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتحضيض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب

الاصغاء شهرة هذه الفايدة القائمة التي ذكرت لمطلق الالتفات سوا كان على مذهب السكاكي والجمهور
لانطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا لتعاليه من النشاط والايقاظ والاصغاء
فلو ذكر شيا مايصح في حقه تع ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي انما وقع صالح
لان يقصد به هذه الفايدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليتفهم قوله وقد
يختص به مواقعه على زنة المجهول لانه متعد وقد للتحقيق والباء في بلطايف داخلة على المقصود
قوله على طريق الاتساع هو ان تجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه سليما وعامرا
في شرح الكشاف للقطب ليت شعري لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية بمعنى في كضرب اليوم قلت
لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر
وصاحب في الزمان وهذا ظاهر قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم قيل عليه لو قال مالك
الامر كله لحصل الدلالة على العموم اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد
بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية
الظاهر ان حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن
ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة المعنى كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن
الدنيا لانه يعم المومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يختص بالمومن وقد تلاحظ الابلغية باعتبار
الكيفية فيجعل الرحمن على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة
اليها قوله اي ذلك الخبر الظاهر ان يقال اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يطلق
على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثري اصل القصة ان القبعثري
الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الادبا وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج
فقال القبعثري اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر
القبعثري وهدده فقال القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى اخر
القصة فانظر الى ذكاوة القبعثري فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته
واحسن البدعة على ما يحكى فان قلت كان المناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادم عليك
لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يقال
حمل على الادهم اي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كاستعراضه او تشبيه القيد بالمركب
على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد هو من الصفد بالتحريك وهو العطا قوله من صفده
الماكي اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى كحاله اما لعدم اهلية
الجواب ما يسأله او لعدم الفايدة فيه بالنسبة اليه قوله سالوا عن السبب روي في الكشاف وغيره
ان السايل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلب بن عمرو الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه
الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سالوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال
الخ دلالة هذا القول على انه سوال عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح
الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه

والمجاز

فان قلت المخبر هي الجملة لا اسك والجملة لا تكون معرفة قلت كان اسك ليس بجملة اذ لا
ضمير فيه كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر المحذوف
يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا اسك وهو معرفة قوله والمعنى اطيبا كان اسك
حق العبارة ان يقال كانت اسك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقي من المذكر والمؤنث لذاته واحد بجوز تانيثه
وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها هلاك الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب
الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليم قوله
غير نفس القلب عد نفس القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول
الا بنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحة انما وقع قوله بصف نانه وقيل يصف جفنة مملوءة بالثريد
المدهن كذا في شرح الايضاح للاقصراي وهو غلط فاحش تساءين تعجيف اليمن بكسر السين
وفتح الميم بالشين بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف نانه كما قال
فلما ان مضت ثنتان عنها وصارت جفنة تعلو الجفاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فآلينا عليها ان
تباعا وقلنا تهلوثا تنتعلها لكي تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرت البيت قوله كما طينت
في الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن بخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانة
السباع لا بالعكس قوله اي الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السباع بالكسر ما
يطين به والطين ايضا قوله ولقايل ان يقول انه يتضمن الخ هذا الابهام مسلم لكنه لا يطف لهذه
المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التلطيف
ودفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق
والمعنى كالصقت السباع بالغدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير
انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا يتعرف المضاف بها قوله اقدام غير دراي بحرب رجل
غير بالكسر اي غير مجرب والمحرب مثل المجرس والمخرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان
كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات بدل الخ البيت
لقطري بن الفجاة وما قبله لا يركن احد الى الاحجام يومي وقد رابني قولها يا يوم الوغى لجام ولقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني مرة واماميا حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي
ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب واللجام
بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم فيها الطعن
قال الاصمعي في مهموز وعن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن هذه الداخلة على
عن زايدة عند ابن مالك ولابتدا الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل نعدت عن يمينه فالمعنى في جانب
يمينه وذلك محتمل للاضافة والحلاء فاذا جئت بمن تعين كون النعود ملاصقا لاول الناحية
وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض للتيسار

والظهور تعويلا على العلم به بالمقايسة **وأو** في قوله او عنان جابي بمعنى الواو **قوله** يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح **فيه نظر** اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيث على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي **و** المعنى وقد بلغت من الاعداء ما اردت ولم يبالوا بي ما اراد والحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب ح ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليتفهم **قوله** والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي **فان قلت** يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثنا البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السر في ذلك **قلت** السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارح الاقدام حال كونه مجردا او حين القائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجردا فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود فلهذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداثة وهذا ظاهر **والاحسن** في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام غر وراي مجرب بالاضافة في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان رايه وبصيرته امر حصل بعد التجربة لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها والله اعلم

واذا جعل حالا من الضمير في اصبت يكون الكلام خلوا عن هذا المقصود

الباب الثالث احوال المسند

قوله اي قول ضابي بن حارث البرجمي **قال** الفاضل المحشي يقال ضبأت في الارض ضبأة وضبوءا اذا اختبأت فيها وقد يرد اسناد هذا التركيب بان المناسب ان يقول بدل يقال او اي بدل اذا ووجه ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقرا ضبأت على صيغة الخطاب بل على صيغة التكلم تامل **قوله** ومن يك امسي بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واتيم غير تام اي من يك امسي بالمدينة فلست فاني لا امسي الا في غربة والغريب عازم على الارتحال **ويك** اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين **و** فاعل امسي اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او رحله وبالمدينة متعلق بامسي **قوله** لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحذور **قوله** احدها العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها **قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين **فيه بحث** لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور

باقي بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصريح المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في قلت عفرا وعجوزا فيكون المعطوف خبرا للمبتدا لا خبرا لان **ويؤيده** انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين **قوله** والمحذوف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبرا للمبتدا اذ لا تدخل اللام على خبره الا ان يجعل من قبيل ام الجليس لتجوز شهرته اعني يقدر المبتدا وفاقا المعنى ويتيار هو غريب فتكون في المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة **قوله** وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني من وجهي ارتفاع تيار هو الذي قطع به **و** في الايد وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع تيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وان حذف له لا له خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الوضع وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف **ويمكن** ان يعارض الوجه المرجح بان في تغيير الوضع نكتة منيفة ترجح اختياره جانب البلاغة **قوله** مع كونهم ابين المذكورين ضلالا الخ الصابئون على القراءة بالجر ويدل عليها الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا **و** فيها اقوال اخر **واعلم** ان المراد بمن آمن في الاية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد بامن في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق ومعنى آمن من امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وما ثلة تقديم التنبيه هو التنبيه من اول الوهلة **قوله** وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا يجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راضين كما صح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقليل منهم وقد يطف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل عن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون **واما** قول الشاعر والسعد ان وبيت نحن عامره لنا ورزمزم والاركان والحجر فمحمول على الحذف والاصل عامرون فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شئت فاشتر وان سوام ولا بالوهم اخذ صرارا **قوله** وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لصا من لصوص وما دعا بها والدي فيما مضى رجلان **و** رماني بامر الخ **والبيت** لابن احمر وقيل لازهر بن طرفة الباهلي تنازع هرم قشيري في طوي عند الحاكم فقال القشيري هو لص ابن لص يعزى عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان وهو روي ومن حول الطوي رماني ويروي ومن حال الطوي رماني **و** الحال والحول ناحية البئر من اسفلها الى علاها **وقيل** معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروهه فكانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه واهلكته **و** يحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب

من الحذف **قوله** وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان مثلا ونحوه
صالحا للتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال
رجال كرام لا يخفى ما فيه لان التزام المشاكلة اللفظية بين المتبعة والموصوف لا تستلزم التزامها
في جميع المواضع ويمكن ان يرجع قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب
من انه لا يحذف خبر كان **وقد** كتب عن الاعتراض بمنع وصف التفضية بمعجل وحمل عليها وان
جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غيب ولا يقال هذان غيب والوجه الفارق ان الجمع يؤول بالمفرد
فيوصف المفرد بالمفرد اي جمع غريب ولا يؤول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع
من التاويل بالمثنى فتامل **قوله** هو عنده اي الكلام عند جعل بريا خبرا لوالدي وجعل خبر كان
محذوفا **قوله** فباتر نعش البيت ازيتا اي سقرت والمفزع المثلى من قولهم فزع الابن بالكسر
يفزع فزعا اي امتلا وباتر عندنا نعش من زائدة الشيباني كان من اجواد العرب ممدوحا الشعراء
وساعد حتى جعل محمد بن ابي بكر الرازي في تبايع الحكم ان شاعرا اختصر باب نعش ولم يتفق له الدية وسيلة
وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة الباجوة نعش ناح معنا بحاجتي فلبس الى معن سواك شفيع
والتاها في الماء الذي يجري الى دار طا نعش فاخذها وقراء البيت الذي عليها استحضر
الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت
البساط ويقراء البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام
وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه نعش لم يجده فقال كان جنا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم
حتى لا يبقى في الخزانة شيء **قوله** كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا **قال** الشريف في بحث الحالة
المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك
كان زيد قائما وعمرو قاعدا وثمة مثال يرد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة
لان عطف عمرو على زيد كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد
وتلك الدقة ان تعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا
مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وجه تقصود مع عطف صاحبه لتناسب
احدهما بالاخر الارتباط الذي كان بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل دون الايجاب
لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح **بقي في تمثيله** لصورة المثل التي ذكرها بالمثال
المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب لم يكن
الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة
اذ ليس فيها جملتان يعطف المفردان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض
مفرداتها على البعض الا ان يحمل التنظير او التمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن
المفردات من جملتين **قوله** وقولك زيد منطلق وعمرو خارج الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير
المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا
ينافي على مذهب س لان العامل في المبتدا هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدا عنده فح يلزم

التعطف

العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز **قوله** والفاء اذا قيل للسببية وعن الزيادة
انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس
من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب **قوله** فح يكون منعوتا به لا ظرفا هذا مبني على ما
ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واذا تامتا عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير
متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا منعوت به **قوله** فح لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم اعمال
جزء المضاف اليه في المضاف **قوله** لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر
بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما ان صدر بان
فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا تعمل
ما قبلها فيما بعدها ولا تغني لتقديره مقدما كما لا يخفى **تتمة** قد يعترض على عدم الاطراد الذي
ذكره لجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل **ويجاب** بان الفصل بين البدل
والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصنف الى ان ما ذكره المبرد مذهب التبريزي ومن تبعه ايضا
وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا
عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة **قوله**
وان في السفر اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا على ان ما تصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا
يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم **ولك** ان تقول
انه ظرف مقدم لمهلا يعني ان في المسافرين بعد في زمن مضيهم وطولا **ولك** ان تجعله خبرا بعد
خبر وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف **قوله** اي بعدا وقيل المهل الكثير **قوله** لا رجوع لهم
عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام **قوله** لم يحسن او لم يجز قيل عدم الحسن على تقدير
وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها **وفيه نظر** والظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير
لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم **قوله** لانها الحاضنة اي الحافظة من حضن الطائر بيضه
اذا ضمه تحت جناحه **قوله** تقديره لو تملكون ام تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير
جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون **اجيب** بانه مبني على قانون صاحب المفتاح حيث
جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا انفعاليا تقديره لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول
اختصارا **ورد** بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر باي هذا الجواب
اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في اخر الكلام
الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل **قوله** فيه دلالة على الاختصاص وان الناس
هم المخصوصون بالنجح المبالغ **فيه بحث** وهو ان ورود قوله تم انتم تملكون في صورة المبتدا والخبر
على قياس انما عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالنجح المبالغ فيه المستفاد
من قوله لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البرهان المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف **قوله** ورجح
حذف المسند اليه الخ **فيه بحث** وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف

المسند اكثرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لي
لم يتات الا الوجه الاول وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه وحذف ما هو
كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف قوله وحمله على حذف
المبتدا موافق له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما
محكوم به قوله والقرينة هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه قيل هذا معارض بانه كثيرا ما يقول
الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه ما امرك في هذا صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما
قرينة قوله على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل في الخبر التنكير المحض
فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون
اصل الخبر التنكير المحض قوله وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه
بحث اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم
الصبر وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان فن من البلاغة واما ثانيا
فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير المبتدا لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان في
الاثبات او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل ان امره ليس بصبر غير
جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما
سبق بانه الذي لا شكوى الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه
الى الخلق ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول بانه
لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر ح ان
يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم في قوله اجمل من الجزع وجود
الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما
فيه من ثلج الصدر قوله لنا او في الوجود الهة ثلاثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد
رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنفي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا
فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية اعني قوله تع انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة
في ان المراد نفي القيد والمقيد معا قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح
لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة
في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو بخلاف ما قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق
القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد
حصلا او حاصلان في الدار وعمرو فيلزمه ان يجوز زيد قاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة
الظرف غير متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره
في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك
ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى

ثم بلغ مقابلة

كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك ازيدا وعمرو قائم وقياسه على زيد قام
وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين ام الاشياء وقد
اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل زيدا وعمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا
عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما مع توسيط فلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في
مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته لصح زيد قايمان
وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشبهه
للجواز قوله ولست مقرا للرجال ظلامة ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا انتهى قوله جملتان مشتركتان
ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام عمرو وامثاله
لكان ايضا منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي
وانما تعرض للاشتراك لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك
ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على
ايقاع مفرد بعد ام وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في
احداهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع
وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف
صار الانقطاع مجزوما به فتامل قوله فام منقطعة لا متصلة المتصلة للسوال عن تعيين ما علم ثبوته
على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة
قد تكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب المحض سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل تستوي
الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت
وعند البعض لا تسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين
بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا خلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على
المتساويتين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تع افلا تبصرون ام انا خير
متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم
اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير مؤول بقولك ام تبصرون فلا اختلاف
في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به س في الكتاب هذا واما في
الصور فالاولى ان تكون منقطعة لما ذكره بقوله لانك تقدر الخ فتدبر قوله لان هذا الكلام
عند تقدير ثبوت ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السوال
وهي محققة مذكورة في الاية وان كان وصف السوالية مفروضا والمتبادر من قول المص
سوال محقق ان هناك سايلا صدر عنه السوال وتحقق منه الا ان ترك المصير الى
المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السوال على تحقق ذاته سوا
تحقق وصف سواليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه
لا يناسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسوال محقق فاعتبر اتصاف الجواب

عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد تكون ام للاضراب

بالجوابية ويلزمه اتصاف السوال بالسوالية فالمراد بتحقق السوال تحقق سواليته ايضا فالتوجيه
هو ما ذكره الشارح على ان المطلوب ان الاية حكاية لما يصدر عن الكفار عند سوال النبي عليه الصلاة
والسلام فتقدير الكلام لو سالتهم قايلا كذا يقولون كذا فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية
للحذف في المحكي لا لكونه جوابا لسوال بالنظر الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزا فليتامل
قوله ولان القرينة فعلية لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند
فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السوال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق
السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل
عليه اولى قوله كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى قيل بل يؤديه الله خالقها ولا يتاتى الجواب
عنه بان الحمل على جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله بجملة ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر ليس
هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل
وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدا قوله لظهور
ان السوال تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما
اولى لظهور ان السوال الخ قوله ومن ثمة قيل الى قوله ليطابق السوال قال الفاضل المحشي المطابقة
حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند الى الفاعل المذكور لان السوال وهو من خلق
وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل فيمن قام اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا زيد
قام ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة
اجمالا للاقتصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشا من ان المسول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان
التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو
فالسوال اسمية لفظا ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة
اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور فيمن قام لا يتاتى فيماذا
صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى المخاطب فليس فيماذا صنعت
معنى الفاعلية بخلافه فيمن قام وماذا عناه المجاب عنه بقوله عناه كذا محل بحث لان ما ذكره في
من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يخص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت
زيدا ام ضربت عمرا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عناه
حتى يجاب بالاسمية في الاولى والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل قوله
والجواب ان حمل الكلام الاولى انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثمة قيل لا على
النظر اذ هو اثبات لمدعي جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر
قوله وان الواقع عند الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جا جملة فعلية كذلك جا جملة اسمية
كقوله تع قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه مانعا
من تقديم الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه
واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا نقول بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله

في مرثية زيد الخ المرثية على وزن تحمدة مصدر رثاه وتشديد اليا خطا ثم المذكور في شرح المفتاح
للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال
بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد
لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليبك او النايب عن الفاعل ان كانت الرواية
بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح اليا من ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة
فيكون منادى والا فالمعروف مع بنا ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا
لكونه في رواية الرفع نايبا عن الفاعل لا منادى قوله اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكه وهذا
اليق بالمعنى وما ذكره الشارح انسب بالسوال المقدر قوله وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي لشخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في
تعلق الجار لا محذور ايضا قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الالغا لعدم
الاعتماد ح لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا
تعيينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر
انما يكفي لعمله اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضا حرف الندا
الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تاتي اعتبار مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر قوله ليس
بقوي من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي بوصف المغلوبية فافهم قوله
اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع
المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية
واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى
كثرتها قوله وفصله الخ ايما الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة قوله نعلم ان هناك
باكيا كذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفا في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية
والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال نعلم ان هناك
باكيا وعلى هذا قوله فقد اسند الى مفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على
موضوع غير معين سوا كان معلوما او مجهولا فيحصل تكرر الاسناد في صورة البنا للفاعل ونصب
يزيد قلت العبرة بما يفهم من الجمل المستقلة والكلم المسندة على ما لا يخفى قوله هو اشتمالها على ايهام
الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بنا الفعل للمفعول
مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة
اخرى انما هو بسبب سوال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بنا الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في
الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن
ان يقال في بنا المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر وآخره اعني قوله
ضارع على خصوصه فافهم قوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض الخ فان قلت وقوع الكلام
جوابا لسوال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله

ثم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة
وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند
قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر
المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم قوله ومنه قوله تع بل فعله كبيرهم
هاهنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال هاهنا اسمية لفظا
ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما ذا صنعت وامثاله
قوله وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة
له على معنى ان يستفيد المخاطب ذكره ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان
التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد
مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم
اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا
بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح
هكذا او قصد التعجب من المسند اليه بذكره ومراده ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن
اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال
ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في سائر ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرينة
فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بعبارة السائل والاستلذاذ وبسط
الكلام كيف يحصل شيء منها من القرائن وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا
يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة
عن المبتدا ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة قوله اذ لو كان سببيا فهو جملة
قطعا لا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند هاهنا سببي مع انه ليس بجملة لما سيجيء من
انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي ذلك محافظة على الضبط في اقتضاء
سببية المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل قوله
ليشمل صورة التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور
صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من قصد
التقوي فمبناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوي ونفي افادة
التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون
القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث
اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما
هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق
ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم قوله واجيب لصاحب

بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل
جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا تعليق اثبات اجيب بانه مؤول لمسمى بعمرو فيظهر صحة
تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله
ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا احتياج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث
يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند هاهنا ليس فعليا كما تحققته وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم
فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند
فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد
اعني كما تحققته فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند الى المذكور انما يصح على ما تحققته
واما على زعم المتوهم فعلي لانه يشترط ح في المسند السببي انتسابه الى شيء آخر على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه
فالفعل الذي يقابله مما ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل البناء المذكور في ضابطة
الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد آخر يخرجه قوله ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو
الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من
يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظ في في قوله
ان يكون بناء على كثرة حذف الجار من أن وأن قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان الخ لما قدر
ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم اذا يكون بناء على ان
الشائع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله
او وقت كون المسند الخ على تقدير رجوعه الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشأ استبعاد
الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف
عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تاويلا من جنس هذا التاويل في حل قول السكاكي واما الحالة
التي تقتضي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الخ كما توهم قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك كان
الاستاذ المحقق يقول لو قرئ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه
او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود المهروب عنه في قوله وجوده
بعد هذا الزمان سواء حمل يترتب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل يترتب على الاستقبال
يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان المتكلم
قوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين
وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ما ذكرته من
التقرير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقدير الفاضل المحشي
حيث قال وكذلك يترتب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم احد
المحذورين اذ يرد عليه ان الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين
قال الشارح في شرح المفتاح هذا التدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون
هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض

وقد يقال التغاير الاعتباري مصحح للظرفية في الجملة قوله والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل
مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويصلي
ويكتب القران ويعد كل ذلك حالا ولا يشك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القائلين
بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم
وهو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود
ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية
الا ان يقال وقوع الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال قوله بخلاف الاسم نحو زيد قائم فيه
انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى الظاهر من ان اسم الفاعل والمفعول حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال ولعلك اذا تاملت في بعض ما اسلفته هناك تطلع على التوفيق قوله مع افادة التجدد
الذي هو من لوازم الزمان الخ المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول
الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد
تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا في شرح المفتاح للشريف قوله يقتضي تجدد الكل وحدوثه رد عليه
الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد الحدث
المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام في الحالة المقتضية
لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد المسند ما هو المسند
حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محزه لان احد الازمنة جزء الفعل
لا قيد على ان جعل الغرض افادة انصراف الزمان على ما هو المآل بمعزل عن التحقيق وقول الشارح اي تفرس
الوجوه وتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة
تجدد الحدث فتامل قوله او كلما وردت عكاظ الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحضروني وللانكار
ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما على الوجهين بعثوا قوله شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق
التقضي والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث والمقام نعم قد يقصد في
المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما اسلفت عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان المراد من
البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم في ضمن
التقضي فلا غبار قوله ان لي على كل قبيل جناية وقيل انما بعثوا اليه لانهم لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه
الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف قوله فلافادة عدمهما الاظهر ان يقول فلافادة مطلق الثبوت
حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد عدم التقييد وعدم
افادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما فتامل قوله لا يالف الدرهم الخ من ابيات الحماسة قائله جوية بن
النضر قوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تسبق وفي قوله لكن بمر الخ تكميل حسن
اذ قوله لا يالف الخ ربما يوهم بانه لا يحصل له جنس الدراهم فازاله قوله يزجيه التزجية دفع الشيء برفق
كما تزجي البقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك
بان يوخذ التقييد اعم من الظاهري والتحقيقي فما ذكره الشارح جواب تسليمي ويمكن ان يقال لا نسلم الاندراج

والانتقاض

والانتقاض فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليها في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب
الافعال الناقصة قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل الشبه او تفسير الفاعل
بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا
القيد تبعا لغيره ولا يحتاج الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع
له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة لدخول الصفة في مفهومها
وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في تفسير قيد في التعريف
المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا
دلالة عليه ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل الزيادة لتخرج الافعال التامة واما ثانيا
فان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي يدل عليه قول الشارح على انها اعني
تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا
المشهور المستفاد من الشرح والحاشية ان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور
لا يشتمل على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون مجرده معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك
المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون
التقرير تمام الموضوع له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا قيدا بالنظر
الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه
للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم الخ انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت
اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم تجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الخ فلا لانه اعتبر فيما
سبق اتصاف خبرها بمعناها لا بحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله او عدم
ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع هاهنا المخاطب بقرينة قوله او غيره من الحاضرين فتامل
قوله اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت
الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه لما سنبينه الآن من ثبوت الصدارة
لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة بل
جمهورهم شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط
فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزاء في قولك ان ضربتك
تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حروف الاستفهام داخلة في المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضي فليس بخبر قوله في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان
يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا قوله بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا
يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور باكرامه
لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا
اذ لا ضرورة داعية اليه قوله لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة
السوق اي الى حكم الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال

الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله
ولهذا لم يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط وقد تقرر
ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من
انواعه قوله فتعسف منه لحمله كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول
الشارح وتخليطه الخ في موقع البيان لوجه التعسف قوله في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب
اي لمحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا
مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان معلوم استحسن دخول
ان عليها قوله او على ضرب من التاويل مثل سوق العلوم مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون
المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما لتفصيل المجمل الواقع في ذهنه
او غير ذلك مما سيجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم الخ قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات
فانما تستعمل اذا فيها باعتبار خطابي قوله فليتامل ليطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا
وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه قوله فنبه في المثال حيث قال ام لا
قوله لنكتة وهي هاهنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعات
حقه قوله انما هو بوقوع الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة
المقام قوله فاذا جاءتهم الحسنة الآية اورد آية من كلام الله تع تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في
المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام مقولا
على لسان من يجوز عليه الشك والترديد والا فبالنظر الى علم الله تع ليس الا العلم بالوقوع او اللاوقوع
قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة الخصب والرخاء وبالفضل
الآية الثانية الفتح والغنيمة كما بين في التفاسير ان الآية نزلت في اليهود حيث تشاءموا برسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل
قل كل من عند الله وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه
المضي لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط
عاملا لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع الذي يراد بقوله فضل من
الله واما التنكير فللتعظيم ونحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح
وانه ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله اللهم الخ قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا
تحقيقا ولا تقديرا ليس بشيء لان ما قبل الآية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة لما
ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سياتي وقد يقال يكفي في
العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم
ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد
ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى لا المخاطبين
بالآية وهو المعتبر في العهد الخارجي قوله كثرة وقوع واتساع المناسب القوله فيما سبق لكثرة

واتساعه ان يكون كثرة وقوع مفعولا له اي قطع بحصولها وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة
الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام قلت جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع
تستلزم الاستكثار عرفا على ان صدر الافاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله وبهذا ظهر فساد ما قيل اي بما
ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان
شك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول لا يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هي قلتها
بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان
القلة بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخلو احد عن سيئة ما ففي ايراد ان الدالة على عدم
قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله تع بلا شبهة قوله وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان
الحسنة المطلقة الخ الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عليه السلام لكن
فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب والمخاطب هاهنا غير قوم موسى عليه السلام
وبالجملة لام العهد انما تدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عليه السلام ليسوا بمخاطبين فلا يكفي
علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل قوله وبهذا يبطل ما ذكره
الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور وانما لم ينتظم بطلان كلام العلامة في بطلان كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد
لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على الشق الثاني من الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر
وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى تنويه المشار اليه وانه مما يقتضي التوجه اليه وحضوره لدى
الناظر لكونه متحفا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع
ما سبق من رد الشقين الا ان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة حمل
العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا
ظاهر لمن تامل في كلامهما ادنى تامل قوله هذه العظائم من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات الخصب
قوله فيكون اسوء مدار الاسوائية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على المعهود وغيره اذ لا
شك انه اسوء من تركه على المعهود فقط قوله واما من حيث هي فممتنع يرد عليه ان مراد العلامة هو
ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ
ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي مع قطع
النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهم الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد
قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد بها مطلق
الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة
وقد جوزه السكاكي فلا يمكن حمل على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام
الخصب مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام قد دخلت على الخصب ابتداء فجاز
ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته بمنزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد

فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حصة معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقها حتى
يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف في الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح
اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على الجنس تحمل الحسنة المطلقة على اطلاق
الجنس فالمراد بالحسنة ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق
الكلام فلا محذور فليتامل قوله ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها
بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق
قوله في قوله فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا
فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثاني قوله فللنظر الى لفظ المس
قيل هذا مناف لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله
تع لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور هاهنا منقول عن الايضاح وسكت عن
اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح شيء من العذاب في قوله تع اني اخاف
ان يمسك عذاب الرحمن لا نفس الانباء عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا
كان مسلما يثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض
المتكبر اي الى الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير
راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر لجنسه مقطوع به لان فيهم العاصي لان الله تع ذكر قبل هذه
الاية لا يسئم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس قنوط فقد اورد لفظ ان مع الضمير هناك
راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الاية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة
في العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما
ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى قوله ونأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد بنفسه
وذهب بها عن محلها تكبرا وتعظما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول
صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون
فلانا كاذبا حتى يرد على المص ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع
ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال
لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بالا وقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى
انه وجه آخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله كقولك لمن يؤذي اباه الخ لك ان تعتبر في هذه
الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار
ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام
اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو اولم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظائرها
فس والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها
تتاخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون

وخالفهم

وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة
على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيده
قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون
معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم
بما تقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تع افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تع
انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو وان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفاء بالفصل بينهما
بهمزة الاستفهام قوله فيمن قرا بالكسر واما فيمن قرا بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان
قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغني عن الجزاء ليجردها عن معنى الشرط
وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله او للاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب بمعنى
الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور
قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراض فينطبق على المشهور قوله لان المحال في هذا المقام يمكن ان
يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الى الايات العاطفة فروعي حاله في نفسه وحاله
بالنظر الى الايات فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف قوله ومنه قوله تع قل ان كان للرحمن ولد الاية
اي ان صح وثبت ببرهاني يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته
والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب
بالاية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره قوله
لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله الخ كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالة صار على الانتقال
الذي لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الفاضل الرضي لكن ربما يدعى انه لا يجري
في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتامل
قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر
فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا عن الاية بوجه آخر قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن
تطبيق ما ذكره المص رحمه الله هنا على التوجيه المذكور بتكلف ومخلص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب
على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى
للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين
ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكانت من القانتين ان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من
الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها
الفاضل المحشي لا تختص ح بمريم عليها السلام بل تعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر
وفي الاية وجه آخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكرا للفظ كالجمع
والنوع قوله بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة امهاتها قوله لان الغرض
مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن
الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضي الله تع عنه تسلك سيرة

العرين نحو قال تنادة اعتق القرآن فرين بينهما من الخلفا أرتهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر **قوله**
والقرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السما بوجهها فأرتني القرين في وقت معا
اراد الشمس وهو وجهها وقمر السما يعني ان وجهها لضيا به وشدة صفائه انطبعت صورة القرين فيه
لما استقبلت كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى العاشق بردية وجهها الشمس والقمر في آن واحد **وقال**
التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى **وما** ذكرناه امدح
وايضا القران الشمس والقمر **قوله** لانه يغلب على المؤنث اي وان كان اثقل **ووجه** كون القمر اثقل من
الشمس تحرك وسطه **قوله** ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ان ابوان وقران فالاول
محمول على الحكاية في قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج **قوله** ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز
ان يجعل احدهما مسمى باسم الاخر ادعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيبنى باعتبار
فيكون معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في بابه قليل بخلاف تثنيته
فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسما الاجناس **قوله** وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان
مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه لم ار احدا اهتم حومه **وههنا** اشكال وهو ان
التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع **والجواب**
ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا
باللفظ وههنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل
في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط
يجعلها معنى واحدا اعني ما يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ **قوله** او لتعودن في ملتنا
يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون في الاية تغليب ولا ياباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان النجاة
من الشيء لا تستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح **واما** ما ذكره صاحب
الفرائد من ان عاد لو كان بمعنى صار لقيل لتعودن الى ملتنا لان عاد يتعدى بالى لا بفي فجوابه ان
عاد اذا كان بمعنى صار لم يكن من صلة العود بل يكون خبر العاد **وقد** يقال يجوز ان يكون معتقد
الكفار ان شعيبا عليه السلام كان منهم لسكوته على اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا
الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في مثله في الحكاية والظاهر اعتباره في الحكاية فليتامل
قوله انا ولت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا
مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع الغير والجواب انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد
ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير عن المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز **نعم**
لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتدا ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا **والفرق**
ظاهر وكذا القياس في انا ولت فعلنا **قوله** فيمن قرا بتا الخطاب واما على قراة الغيبة فلا يحمل على تغليب
غيره عليه السلام اذ لم يعهد في كلام البلغا تغليب الغايب وان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على

تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة للشرط فايدة اخرى للشرط على ان الشارح شافعي يعتبر خصوص
السبب فلا يرد عليه سوال فتامل **قوله** او للتعريض قيل في سلوك طريق التعريض فايدتان الاولى هي
ان شرك هو اعلى مرتبة عند الله تعالى اعني النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الاشراك محبطا للعمل فاحال غيره **والثانية**
اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب **واعترض** على المرتبة الاولى بان المشركين لا يعتقدون
نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تصح تلك الفايدة **والجواب** ان الفايدة بنوع غير محمد عليه الصلاة والسلام
من الذين قبله **قوله** فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم قيل عليه سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى
اليه عليه الصلاة والسلام والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب
له وللذين من قبله **والجواب** ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عليه الصلاة
والسلام **ولك** ان تقول ان الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت
ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم **قوله** بان ينصب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد
ان تكون تلك النسبة على وجه ما قصد والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء **قوله**
ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشراك رد لما زعمه الخلخالي من ان التعريض عام لمن
صدر منهم الاشراك في الماضي وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك **ووجه** الرد ان من
لم يصدر منهم الاشراك لم يستحقوا التعريض فلا وجه للتعميم ولا طايل تحته **قوله** وان ذكر المضارع لا
يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي
الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون
التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح **فان قلت**
ان ان تدخل على المشكوك كما سبق واشراك الانبيا مجزوم اللا وقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة
استحال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة لهذا وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض به مشكوكا الوقوع
وليس كذلك لما تحققته من ان التعريض ممن صدر منهم الاشراك فتامل **قوله** من الحقا والضعف اي
عند المص اما الحقا فظاهر واما الضعف فاما لما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع
وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره المحشي من ان اللام الموطية توجب كون الشرط ماضيا
لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط
عاملا لفظا فلا مدخل للتعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مرارا من انه لا تنافي
بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو
التعريض **قوله** على وجه يعين قيل هذا اشارة الى انه يقصد في يعين على وجه لان الوجه الاول يترك
التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل **قوله** وينبغي ايضا
الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج **قوله** اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
اشارة الى ان لو هاهنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب
واكثر وقوعها بعد ود وود واكثر النحاة لا يثبتونها **فان قلت** كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت
على ان في قوله تعالى ودوا لو ان بينها وبينه امدا بعيدا **قلت** الفعل بعدها مقدر تقديره لو ثبت ان بينها

وبينه **قوله** وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد
كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم
بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدي ما في الكشاف ان النكتة
هي الدلالة على ان ارادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرهما
استغناء عما يؤدي ما في المفتاح ان لزوم وداد كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ
الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبيلة في تقرير الكشاف
القبيلة الرتبية بمعنى ان لزوم الوداد المذكور بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلها
كانا متحدين هذا لكن الاظهر هو التغاير **قوله** لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما **فان قيل** الماضي
يدل على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه **قلنا** الماضي اذا وقع
جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له **قوله** فانه يجوز انتفاؤهما
لذي المصارفة الخ اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تع اذ ليس
الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تع فالملازمتان واضحتا اللزوم **والجواب** ان الكلام في ترجيح احد
الاحتمالين على الاخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور **قوله** اذا تلك فاسح الاسجاح بالجيم والحاء
المهملة حسن العفو **قوله** واما انتفاء وداد كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء
الوداد المذكور باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي **قوله** ليكون مجموع الجمل الثلاث
لازما واحدا لم يبق ما في المفتاح لا يتناهى على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان
لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما **واما**
قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث فبالنظر الى الجزائين الاخيرين اذ كانا لازمين للاول كانا تابعين له فيرجع
حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا **والحاصل** ان صحة كلام المفتاح
مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها
اوضح بالنسبة الى بعض **وغاية** ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر تلزمه العداوة
بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي
عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الوداد بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند
تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل **قوله** وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد وداد
الكفر الخ اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد وداد
الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانه حاصله يبسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا **ويمكن** ان يجاب
بان ترتيب الوداد للمصادقة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على
المحاربة والقتال عادة فيبعد ح ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال او المحاربة وهذا القدر يكفي
للتقييد المذكور في الخطابات **قوله** لا يقال الاية تركت الخ حاصله انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر
بل المراد نفس العداوة والوداد **قوله** فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على
المصدرية اي حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في مفهوم

مضمونه لا على تحققه

لفظ

لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل
ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد المرفوض عليه بالماضي فيلزم كون المرفوض مقيدا
ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الثاني المعلق به كالمجيء
في المثال المذكور لا التعليق كما في الاول ولهذا اتى بالظاهر **قوله** فيلزم انتفاء الجزائية بحث وهو انه اشار في
اول الاجوبة عن الاعتراض المورد على قوله تع ولا تكفروا فيتاكم على البحث ان اردتم تحقيقنا الى ان
التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه بعض البسط تاييدا له تا معنى تفريع
انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط هاهنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال
الربط وجودا او عدما معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق هاهنا
التعليق المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف **قوله** مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزائية مثل لو جيتني لاكرمتك مع انه
غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء وبالجملة ان الصواب
تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكر ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين
لكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب
ارجاع الضمير الى الحرف وتثنيتها بالاسم وقد ارجع اليها بما تحتها فيه وتثنيته بقوله من يجيء مخاطبك **قوله**
لان تعليق الحكم الى المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو هاهنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف
هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع **قوله** وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته
رجوع الاكرام الى علم العالم وان جعل المكرم بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه **قوله** فعنده
هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين طرفي الشرطية ولان المعتبر في
طرفيها الامتناع بل واراد ان لولا افادة التعليق اي الربط جزئيا بين الامتناعين وهذا صادق على
تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فانه يعتبر
الفاضل المحشي **وهذا** وان كان تعسفا في المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشراح هو
من بعض **وانت** خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى احتمال الترجيه **قوله** والمال واحد **فان**
قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا لو وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان
امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع
بالانتفاء فكيف يصح بحذف المآل **قلت** التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا صحة
عنده للمثال المذكور قطعا تامل **قوله** والسبب يكون اعم من السبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ
وفي نسخ شرح الترجمة نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون يكون اعم من السبب وهو الصواب تامل
قوله اما الاولى فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا الجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب
في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا
للجزاء اعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا تكون دعوى الكلية على ما هو المشهور
بين الجمهور صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من

الجملة الشرطية م

وهذا وان امكن ان يصح بان يكون المراد بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور صح

تف

دأب المحققين قوله وانتفا اللازم يوجب انتفا الملزوم من غير عكس الخ اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قال
النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم الاعتراض بان انتفا الملزوم لا يستلزم انتفا
اللازم لجواز عموم فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال بحسب اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان
الاصل فيما علق على شي ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله
ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت لو على ان
المجي مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا
انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور
ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة قوله هي انتفا مضمون الشرط النقض بقولك
لو كان هذا انسان لكان حيوانا بحاله اذ ليس انتفا الحيوانية في الواقع لانتفا الانسانية بخصوصها وبالجملة
هذا لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزا علة نحو ولو اضاءة العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة
كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخرى نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة
ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشرنا اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة
ارباب المعقول قوله ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها لقد آن ان يثني
الجموح لجام وان يملك الصعب الابي زمام ايوعدنا بالروم ناس وانما هم النبت والبيض الرقاق
سوام قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل
ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه لو دامت دولات
الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر دوامها عصوه فاصابهم
قوله للدلالة على ان العلم بانتفا الثاني علة العلم بانتفا الاول سوق الكلام يقتضي ان يقول على ان
العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثنا نقيض التالي كما ينتج نقيض المقدم كذلك
استثنا عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة
الانتفا فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الاية على مقتضى اوضاعهم
من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور في حمل الاية على هذا
اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القران وقد يقال تخصيص المعنى
الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا لا لنفي كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود
الاية على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا قوله وكم من عايب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وآفته من الفهم السقيم
الظاهر ان كم خبرية وتحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي
وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند
فليتذكر قوله في نحو قوله عليه الصلاة والسلام وقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في
الحديث وظاهرها انه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي بها الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام
في شي من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الكرماني
سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ

مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب قال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز
وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه قوله لان الغرض مدح صهيب ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما
المعقول ترتب عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات الله تع اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله وهي غير متناهية
بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد تستعمل لو لتقرير
الجواب على كل حال من غير تعرض للاولية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة
اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا
لكنه ليس بمقصود قوله وتستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك فان قلت
ظاهر ان لولا في قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ليس بهذا
المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا انعكس
معناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول
ومن مشكلات لولا ايضا ما في قوله تع ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طايفة منهم ان يضلوك وذلك لان
القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم بوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى
لولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم قوله وليس كلما
له دخل في لزوم شي الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزا له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا
للعقل وقيدا للجزا حال الحكم بلزومه للشرط قوله هو نفس الاكرام الخ فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام
ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصلح قولك لو دخلت الدار لادعوك ممن قد دعا في عمره ومن البين
انه ليس كذلك وان كان الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام منحصر في شخص مخصوص مرتبط
بالمجي ولا يلزم التكرار لان مراد القايل بالاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولو عبر عنه بالمرتبط
ولا يلزم من التعبير به ارتباط لان التعبير يجوز ان يكون لجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل
قوله وزعم ابن الحاجب الخ التفرقة المذكورة على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني
والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل قوله بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيه بحث
اذ قد يكون الجزا نفي الكلي لا نفي الكل فلا يفيد العموم تدبر قوله فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر
انتفا عدم العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض
المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو قوله وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه
الخ قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم الارتباط الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا
تضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد يقال مراد ابن
الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزا
فانتفا فرد لا ينافي ثبوت فرد واما المنفي فالجزا فيه عدم شي وعدم الشي من حيث انه عدم مضاف لشي
مخصوص في محل مخصوص وزمان مخصوص لا يتعدد افرادا وهذا كلام حق لا يتوجه عليه اعتراض الشارح
وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة اي
استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى استحالته في نفسه

لا تدافع بينهما **قوله** وهذا غلط الخ يمكن ان يدعي ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب
فهذا تغليط السؤال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع
بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده **قوله** أورد على قاعدة اللغة ويجوز
ان يستعمل على طريقة قوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اشارة الى انه لا خير فيهم بل اشارة **قوله**
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقه فقد
يشترك الكافر والمومن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه
فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان يوجد التولي في الجماعة
المذكورة اعني عبد الدار بن نعي عنادا ومكابرة **قوله** واقول يجوز ان يكون التولي ردا انتفا التولي
لانتفا سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد له كون اسماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في
فلان لو كان به فوق لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله المسلمين لا انتفاؤه لانتفائها **وحمل** كلام الحكيم
ثم وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتملة الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل فيما سيق له
الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يليق الانكار على ما سبق الكلام للانكار عليهم لا يلزمه من له دربة في
صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي **ويمكن** ان يجاب بان بيان كون سبب انتفا التولي
عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة
القصوى من الفساد بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل **قوله** يعني لو جعلنا الرسول
ملكا لكان في صورة رجل والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطيق رؤية
الملك **وذكر** الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله فيخص بها من يشاء سواء
كان بشرا او ملكا **وفيه بحث** ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد يوجه بان هذا الحصول الذي
قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تبدل منه لم يبعد ان يكون
دليلا على ان النبوة فضل من الله يخص من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان
ملكا او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان
طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة البشر وربما لا يعدونها في الاقدام على المعاصي **وفيه**
ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه
من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا
حقيقته بحقيقته فليتامل **قوله** ويحتمل ان يكون لا يخفى على المنصف ان سياق الاية لا يلائم هذا المعنى
قوله اللبوا العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم النبوة والمضي في جلتها
لزومهما في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفا جملتها لانه المذكور في المتن **ولهذه** الامثلة التي
ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة باستعمال اخر ظاهر هنا لا يناسب
المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى ان جميع الاستعمالات السابقة في الماضي **قوله** فيما مضى وقتا
فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على بابها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار
فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد

في

في الوقت وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد
منه تجددي لا ثبوتي **قوله** بدليل قوله في كثير من الامر هذا الكلام صاحب الكشاف **وفيه بحث**
اذ المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على
ان مرادهم انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار الاطاعة من بدل الاطاعة
في قليل من الامر ويحمل قوله كلما عن لهم الخ على المبالغة لا يقال المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة
الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم راي في امر كان
معمولا عليه لانا نقول المفهوم من الاية الكريمة انتفا الاطاعة في كثير من الامر كيلا يقعوا في الهلاك
واذ ليس في الاية تعيين ذكر الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم تكن الاية ردا لهم لان السلب
الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل **قوله** وتجدده وتنا بعده وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من
الدوام الذي تعطيه الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشي الفته ولا تجد مفارقته **قوله**
هذا مخالف لما في المفتاح قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا ضير في مخالفته
وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عليه الصلاة والسلام عن طاعتهم حتى لو لم يستمر
بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر عليه الصلاة والسلام على
ما يستصوبونه كما هو في ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار **وانت** خبير بان انتفا الوقوع
بامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه باستمرار الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل **قوله** على ابلغ
وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا نفيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمومنين
على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهما ادعوا استمرار الايمان بل خذوته **قوله** وجواب لو محذوف
اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزا مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة في
التنزيل والاستحضار المذكوران **قوله** لانه كلام تم لا خلاف في اخباره الخ يعني ان في العدول الى المضارع
تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا
لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا رعي الجانبان معا باتي بلو وصيغة المضارع
قوله وان جعل الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للتمني فلا استشهاد غرض الشارح نفي الاستشهاد
اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع من ان
الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني هنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كما
قال ليتك ترى والتمني للرسول عليه الصلاة والسلام كان الترجي له في لعلهم يهتدون لانه
تجرع منهم الغصص لجعل الله له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليثبت بهم **ثم** الحق ان
الاية تمثيل لا استشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد فتامل **قوله** بعد رب المكفوفة
بما ذهب البصريون الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع محلا بالابتدا او
خبره وقيل لا محل لها من الاعراب او لا عامل لها لانها صارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل **قوله**
في احد قولي البصريين والقول الاخر لم ما ذكره ابو علي في غير الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعل
ما ذكره الخ **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف ونشر النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة

داعيه اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان يكون
مستعارة للتكثير قلة الودادة المستفادة من رب في التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة
نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة من هذا التوجيه كثرة الودادة في نفسها فلكل وجه ولا
تنافي بينهما هذا وفي ايقاع رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء الى ان مقتضى العقل
ان يحترز الشخص عن كل ما فيه عاقبة سوء ووبال وان كان نادرا فكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع عن
الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيمة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره تع منتهين عن
نواهيه عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات
الجحيم **قوله** كما قال تع فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة
بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار اليه الفاضل المحشي
في بحث الفصل والوصل **قوله** الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تع ولو انهم امنوا مبني على ان الجملة الاسمية
جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق محقق النحاة على انه لا تكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو
لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفي
بانتفائهما فالحق اذا لم تجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتدا الجملة الاسمية على انها
جواب لقسم مقدر **قوله** دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها **فيه بحث** لان الاسمية انما تدل
على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكرنا انما يتم لو قيل لمثوبة لهم **وقد** يتكلف
ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على
ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على
حرمانهم لمن سواهم في الايمان والتقوى فاندفع الاعتراضات الثلاث **قوله** لانه ظاهر علة لعدم التعرض
لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع في الجزا فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام
البلغا او للاكتفا بانفهام نكتته مما ذكره في جانب الشرط **قوله** واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما
قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال
ولو القي قلم **ورده** ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو بس
قلم وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ح ولو لابست قلما هذا **وقال** الفاضل الرضي
ان شرط لو جا جملة اسمية في الضرورة قال لو بغير الما حلقي شرق **واعلم** ان تقدير الفعل في مثل قوله
تع ولو انهم امنوا واتقوا اي ولو تحقق انهم امنوا لوجهين احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا
تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** فلارادة عدم
الحصر والعهد **فيه بحث** اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصر للحصر والعهد
في قولك هو البطل المحامي مع وجود تعريف المسند ومثله رايت بكاك الحسن الجميلا على ما سياتي فالاولى
ان يزاد قيد يخرج امثاله **قوله** ما زيد شيا اي هو ملحق بالمعدومات فليس شيا حقيرا فضلا عن
العظيم **قوله** يكون مزاجها عسل وما المصراع لحسان بن ثابت رحمه يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو
ابا سفيان صدره كان سبيئة من بيت راس ويروى كان سلافة وبيت راس قرية بين غزة ورملة

اشتهرت

اشتهرت بجودة الخمور يقال انها تولد الشافعي رحمه الله والسبيئة بالهمز الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من
بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس
ان الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت الهمزة **والسلافة** والسلاف ما سال من عصير العنب
قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فارتفاع
ما بتقدير وخالطها ما ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسد ان كان زايدة فخطا اذ لا تزاد
بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم
غصن من التفاح هصره اجتنا شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وما او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من
الشجر لكمال نضجه ولطافته **قوله** لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام وقد سبق منا في اخر
الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر **قوله** لاستلزام الحكم على الشي العلم به **ان**
قلت الحكم على الشي كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون
المسند ايضا معرفة **قلت** الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه
بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في
جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة
تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفا الفايدة في الاخبار بالمعرفة
على زعمه فلا ورود لما ذكر **قوله** الثاني ان العلم بحكم من احكام الشي الخ الظاهر انه يريد العلم بالحكم على وجه
انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما له الحكم بالفعل
اي يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود **بقي ههنا ابحاث** الاول انه لو صح الدليل الثاني
لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا **الثاني** انه يستلزم تعريف وجوب المسند نفسه لان الحكم يستدعي
العلم بالطرفين على السوا ولا يتاتى الاعتذار المذكور هاهنا كما لا يخفى **الثالث** انه يستلزم وجوب تعريف
المسند اليه وان كان المسند نكرة **الرابع** انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول
المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به **الخامس** انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع
مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم الخ **قوله** ففي الفعل ايضا شيوع
لان قولك جاني زيد الخ اجيب بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجي المستفاد من
جاني لا جاني وكذا المحتمل في طاب زيد لان يكون من جهة النفس او غيره انما هو الطيب المستفاد
من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل وهما **وفيه نظر**
لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه
كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقص الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم
قوله فقوله باخره اشارة الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في
الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية
جزا وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة
اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيد النقض بقولك

الجرجاني لان الافادة بعد الصحة **قوله** أنا ابو النجم وشعري شعري تامة لله دري ما احسن صدري
تسلم عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض قفري نقل عن الشارح أن أنا باشباع فتحة النون ليكون
مصراعا واحسن من الاحساس والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد هاهنا الخبائث
الفاسدة **قوله** قول ابي فراس فان يكونوا بزاء من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق والبزاء اما بكسر البا
على انه جمع بري مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على البدل
الضم من الكسر كرجال ورباب على ما ذكره الكشاف في تفسير سورة الممتحنة **ثم** لا يجوز ان يجعل البيت
من قبيل هو البطل المجابي **ومما** ينبغي ان يعلم ان الجزا في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه **والمعنى** فان
يكونوا بزاء من جنايته في زعمكم فقد كان من نصر الجاني هو الجاني **قوله** لكن قوله بامر معلوم الخ هذا
نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قد ارتفع بهذا الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص
لكن بقي البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اي لا واما تعريفه فلافادة السامع اما حكما على امر
معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك **ثم قال**
تفسير هذا انه قد يكون للشي صفتان من صفات التعريف وسرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع
أخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان
له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح ان لا بمعلومية الطرفين مطلقا
سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم أجرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة لم يجب
كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح من الاول ليس ناظرا
الى ما تقتضيه الاضافة بحسب أصل وضعها والثاني الى ما طرا عليها في الاستعمال لكن يرد عليه ان
ذكر الكلام الثاني تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر يدل على ان الخبر في
الصورة المذكورة معلوم كذلك والتفسير يوذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل
الوضع الخ مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة **وقد** تقرر
عندهم ان المضاف الى المعرفة وذا اللام والموصول سواسية في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة
ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارئة بحسب الاستعمال وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب
ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق **وحاصله** ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره
والمراد من طرق التعريف ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال **قوله** صفتان من صفات
التعريف الاضافة لادنى ملابسة اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى
بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها **قوله** وانهما كان بحيث جهل الخ اراد بيان نكتة التاخير
على وجه الاستقلال اهتماما والايذان بسبب تقديم احدهما المستفاد من قوله فانهما كان بحيث يعرف السامع
الخ بتضمن بيان سبب تاخير الاخر **قوله** فاذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين الى قوله لا يصح زيد اخوك
عدم صحة زيد اخوك ليس لمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان
يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا الخ كما

نقله

نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا التصور تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعيته
ذلك وتحويله بابد التعيين كزيد كان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل الخبر
على زيد **واما حاصل** ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وهذا
التصور سقط ما قال لهم من قول المصنف الايضاح سواء عرف ان له اخا ابه بنا زيد اخوك في صورة
السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف ان له اخا في الجملة وارد ان تعينه عنده قلت اخوك زيد يحمل
هذا الاناقض **قوله** ولهذا قيل ذهب ابن سيرين الى تفسير الرؤيا قيل امثاله من الكتب وقيل الخبر مبتداء
قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام **قوله** محل نظر لان قوله اذا اراد المتكلم ان انسانا من اهل
بلدك تاب يدل على انه عرف ان انسانا تاب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما
تقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد **والجواب** عن طرف الترجيح ان في تعيين الانسان
بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان قلت الانسان ممن تعرفهم باشخاصهم واعيانهم
واسمائهم فقد استوى المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيدا التائب في المعلومية بطريق من
طرق التعريف وليس مقصود المتكلم الا العلم بالانتساب فلذلك ان تسال ان اي شخص من تلك الاشخاص
ثبت له هذه النسبة المعهودة وان تسال اي التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من المسند
المذكور اعني من هو مبتدا والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبرا له على ما هو المشهور وهو مذهب
س وجعل الجواب زيد التائب للاعلام المقصود الذي هو ايراد النظير لقوله تعالى واولئك هم المفلحون **قوله**
على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على
المعرف باللام تكون لاحاطة الاجزاء نحو كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافراد اي كل فرد من افراد
الرجل وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم وقد قال
من علمت كلمته كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عليه الصلاة والسلام
كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه **ثم** اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام وأريد الحكم على كل فرد قيل
يقال التعريف بقيد العموم وكل تاكيد لها اذ لا بيان الحقيقة حتى يكون تاسيسا كالاول محتمل **بقي هاهنا**
ابحاث **الاول** انه على تقدير انما التصور على الاعتبار لا يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد منه
الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا **الثاني** ان ما ذكره في بيان الحصر لو تم لدل على حصر
الحصر في كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد يفيد جزئية الحكم **الثالث** انهم صرحوا
بان المصادر موضوعة للماهيات من حيث هي ولهذا لا تثنى ولا تجمع خصوصا مثل جمعي وتثنيتي وتثنيتي
ونظائرها فينبغي ان يفيد حمل على موضوعاتها حملها عليها ولم يقل به احد **ولك** ان تجعل وجه
النظر هذه الوجوه **الرابع** ان ما ذكره الشريف ان الحمل في صورة كونه منكرا اخر زيد انسان لو كان
ما صدق عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير موضوعي
والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن تامل **قوله** واما حاضا واما عشارا المحاض الحوامل من
النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها
الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المحاض ولم يزل ذلك اسمها حتى يبعد ما تضع **قوله** ليس بخاه انك

الكاملة المحمولية الفرق بين المعنيين المتقدمين ان في الاول ادخلنا تصريحا المحمولية على الخاصة
دون الثاني بل المتكلم يسلم بان المحمولية موجودة في غير الخاصة لكن يدعي ان تلك الجهات في حيث
كلا حيثية وكون بين المعنيين لا ينافي ان الاول تصريحا المحمولية ايضا حيث صرح بان المعنى الاول الذي الكاملة
في المحمولية وليس فيه تصريح المحمولية المطلقة لا يناقض هذا الذي صرح به بان المعنى في تصريح الجنس او عاما
الا انه البيد المدعي فيما يتعلق بقوله او بسابقة لكان فيه هذا **قوله** بلى ان المثال المذكور يمكن ان يحمل
قيل ما الذي العبد يعني ان اتصافك بالمحمولية امر ظاهر لا يشك فيه **قوله** كما في قولنا انت المظلوم
لا يعني جواز كون هذا المثال من قبيل انت انسان لكن التابع في الاستعمال بالمعنى عندهم هو ما ذكره الشيخ
قوله اذا تنافي انتفاء على قبيل البيت اولا ألا يا قوم ان اعيت عنيني . فقد اصحكتني دهر الحويلا . دفعت
لك الحليل وانت حي . فمن ذا يدفع الخطب الجليلا . اذا تنافي البيت **قوله** لان النفي وعدمه التقابل
المخلوط تقابل العدم والملكة اي عدم القصر عما من شانه ذلك بلا برهان فيما ذكره ارتفاع النقيضين
واعترض عليه الشريف بانه مع هذا الكون مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق
اعتبار العموم لانه اذا اوجب بما شانه ان يقصر كان وجوده بما قصر بالفعل اولى **قوله** في نبيه بحث وهو ان
المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان
وهو المدرك للكليات تعتبر فيه شائبة الجنسية لكن لا مدخل لام العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر
في مثل هذا المعهود **قوله** وزيد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قيل المطلق بهذا المعنى
كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى تام يعني
فالمسند اهو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد الفاضل المذكور لا اشتباه كون المطلق دخول مسند او اشتباه
كون زيد دخول خبرا مطلقا بالتحقيق ان النزاع لفظي **قوله** واما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب
اسم زيد **فيه بحث** اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى القائل **ان قلت**
المراد اتصاف المطلق **قلت** قد لا يعلم بين المطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما من اهل بلده المطلق
فاشتبه عليه انه اي من الاعيان **قوله** لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة **فيه بحث** لان الحمل
غير ما يكون فيه امرا عدميا معتبرا باتحاد المتغايرين وضعا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق
هذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد بين الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح
الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكر حاصله انه لا يكون تحصيلا للحمل فهو تفسير بالاعم بالمشترك
فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه مدلولا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل حمل
الشيء على نفسه وهو ليس بمفيد **قلت** لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم
الفائدة غير عدم الافادة **قوله** والا نشا ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره **فيه بحث** اما اولا
فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي ليس حاصلا بعد واما ثانيا
فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اما ثابت شيء لغيره فاعلم بمعنى اتصاف الغير به فيمكن
ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت لانه ايجاد بمعنى بلفظ
يقارنه فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمسند اي لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار **قوله** لا ما يحتمل الصدق والكذب

للاتفاق

للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قوله** انما هو في الخبر والقضية
اي في الكلام الخبري والقضية الموجبة **قوله** الا ترى ان الظرف في اين زيد وابي هذا ومتى القتال هذه
الامثلة ونظائرها ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشائي لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين
المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده **قوله** وكذا في قوله ع بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي
بوجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدا لكن فيه بحث لان الظاهر ان قوله ع بل انتم لا مرحبا
بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن
استحقاقه المدح **وقد** سبق بناء في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث آخر فليذكر **قوله** وزيد كانه
الاسد ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته او نقول المراد منه
انشاء التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم **قوله** فاذا جاء بعده انما فاعل
بعده لان الاصل البعدية ويمكن التقرير في مثله في الدار رجل على ما لا يخفى **قوله** بحال ما هو
الخ الباء اما زائدة او الوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف
مصدرا ايضا على ما لا يخفى **قوله** لضمير المعتد به يخرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب ذلك الا ان
هناك المراد الضمير وما يؤدي مؤداه فعلى هذا يختص التقوي الخ سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما
ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد
بلا دليل فان المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول السكاكي
في زيد عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكرنا في التعليل التقوي
محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد ضرب الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه
ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس
على ذلك نظائره **وبالجملة** ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان
تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند
السببي قسيما لما يراد به التقوي فانهم **قوله** كما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله والمراد بالسببي نحو
زيد ابوه منطلق **قوله** وهو ان الاسم لا يوتى به معرفا الخ لا يخفى ان الحكم بعد التوطية والتقديم نحو
مثل ان زيدا قائم وما زيد بقائم وكان زيدا قائما وامثالها **ولعل** غرض الشيخ ليس بحصر في
المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي عنده في الدار رجل **قوله** قلت هو دخل
في التقوي الخ **فيه بحث** اما اولا فلان اللام في قوله فللتقوي للغرض كما يرشدك اليه تفصيل
الباعث لكون الجزء جملة **وقد** سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال القصد
التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي في رجل جاءني عند المص كما صرح
به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه **قوله** وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان
العرفان المسلم هو المطلق والموكد هو العرفان المضاف الى المتكلم وغيره **قوله** لما مر اي قصد الدوام والثبات
في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط
في الشرط **قوله** لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل

اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقيق
وليس في الاسم الا الثاني هذا **ورد** جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تع اذا لهم مكر وقولك
اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من
المقربين **واجاب** عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا **قوله** ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع
الى الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظروف وينساق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا ويرد
على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد باول
بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الآخر **قوله** فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما
اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظروف الدالة عليها لفظ الظرفية
بمساعدة المقام وليس في ذلك كبير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه
الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام **قوله** لا فيها غول في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من
حيث لم يدر وقوله تع لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر
لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان يغتال عقولهم **قوله** اي بخلاف خمور الدنيا **فيه بحث**
لان هذا مناقض لما صرح به في بحث المساوات ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص
حياة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل
قوله لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه
التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص المبتدا
المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي
فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدا
وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم وثبت ان في الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك
مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللب او المراد به التعجب ايضا على ما في مغني اللبيب لابن هشام
فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه
مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور
بخلاف قولك في الدار رجل اذ مصحح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين
للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته للحصر ايضا **قلت** فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل التخصيص
عدم افادة قوله تع ولكم في القصاص حياة اذ قد صرح ان التنوين في حياة للتنويع فيندفع النظر الذي
اورده في بحث المساواة **قوله** فهو من قصر الموصوف على الصفة لا العكس لان الحمل على العكس يستدعي
جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه
سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم قد يفيد
قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات **قوله** وكذا قوله تع لكم دينكم
ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان القصر في غول غير حقيقي فهذا تذكير لما سبق **قوله** من ان الاختصاص
ههنا ليس على معنى دينكم الخ مبني على انه لا يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يجاوز دين رسول الله صلى

الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان
القصر اضافي **قوله** بل على معنى ان المختص الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل
قوله في التمثيل معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما
ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر قصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق
كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الباعث فمراده معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى
هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل **قوله** لتوهم انه نعت له لا خبر
اي توهما قويا لتعاضد الامرين في ذلك استدعا المنكر في مقام الابتدا الوصف وصلاحية الظرف له فلا
يرد جواز زيد القائم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الباس فلا
يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقديم الخبر **ثم** كون قوله لا منتهى لكبارها صفة للهمم يقدح
فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد وصف اخر يكفي لما ذكره وتقديم الظرف في البيت احتمال اخر وهو الاهمية
لكن لا قصر في التمثيل فافهم **قوله** لجواز ان يكون قائم مبتدا او رجل بدل منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار
او نحوه ولا يجوز ان يكون رجلا فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر
في اللب في تعريف المبتدا او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فليرجع الى شرحه
لا يقال قائم لا يصلح للابتدا لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره
ابن الدهان يعدد الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قائم رجل او يحمل تنوين قائم على الافراد او النوعية
فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة
او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من
هذا القبيل اي شخص قائم رجل فتامل **قوله** او لانهم اتسعوا معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين
قوله ولا يجب التقديم كقوله تع واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة
الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر **وانما**
لم تقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عنده تفخيما لشان الساعة وقد تضمن معنى الشرط
المقتضي للصدارة **قوله** ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب
عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه
وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد به ان
المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه تخصص المحكوم فتدبر على تضمين تشرف معنى فعل
متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف **وههنا** نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في
صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف دل عليه بذكر ما
هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا
وتارة يعكس **فان قلت** اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور
فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره
جعل كانه في ضمنه **قوله** وهو سهو اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءة الدنيا

قوله

تنبيه على هذه النكتة

بسبب هذه الثلاثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يلزم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجه في الثاني
فلان اشرق يجي متعديا بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة
المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذووا اشراق والدنيا مشرقة بهجتهم
وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على اشراقها وانارتها والاول
اقوى **قال** الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلاثة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلاثة
موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد
ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفى **قوله**
يفترع عن خبط واشكال وذلك انه قال الخ انتزع فلان صاحبا اي ابدى اسناده وكان تعديته بعن
لتضمنه معنى الكشف هذا **وقد بقي هنا بحث** وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي
وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيل هذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد المصنف السكاكي
بتمامه لا لعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند **والاظهر** ان ترك المصنف ذلك
لظهوره فافهم **قوله** خارجه بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة
هو اسناد الفعل الى المبتدا كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة
بهذا القيد بل يجب ان تكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكر من القاعدة القائلة ان الفعل
يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى **وفيه بحث** ظاهر وهو ان القاعدة ليست ما ذكر
بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا يفيد تلك الجملة
التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البتة
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به
الذوق السليم والطبع المستقيم فلا اعتبار على كلام السيد رحمه الله تع **وانت** خبير بان عبارة السكاكي
ليست نصا فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا **والحق** ان كلام الشريف ههنا محل نظر
ولان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء
الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى فتامل
قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال مجيئه في النوم
والمقصود ان المعترض لم ير مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته الحاكية له **قوله** فالقول بان
كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكر وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه لما
ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك
الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده **قوله** بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية
يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة
فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد الا ان تنضم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب

فانهم **قوله** لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون
بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من ان اعتبار ثبوت حقيقة الانسان لزيد وان اعتبر
ثبوت افراده فهو متجدد فلا يخلو عن تكلف ظاهر فافهم لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة الانسان في
احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق القضية
المثالين المذكورين **قوله** كالمصرح به في قولنا وقد يقال على تقدير تمام ثاني زيد الليس بمسند اليه اصلا
لا بعد لم الرفع لفظا ومحلا مع لزوم احد هذين فيه **قوله** ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وما
واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد عرف الى الضمير المنفصل من الثاني واما اسناد مجموع
عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين **قوله** لا يخفى عن اعتراض بذلك حيث انه
انما يدل على ازلية اسناد الفعل الى الضمير الخ **قوله** واخرجه بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف
حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول معنى الدخول وتقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله
في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابط لانه لم يقدم
على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي
وجوب تقدم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا
وهو موجود في نحو زيد عرف **قوله** لان كل فعل مسند دائما واما الافعال المكونة بما يدل فلما يكون
فلعله لم يلتفت اليها لانها قلما تكون **قوله** واما ما يتاتى الخ يعني ان المصنف قد جمع ما ذكر في هذه الثلاثة
والذي قبله غير مختص بالباب لزم ان يكون جميع ما ذكرتها يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد
واحد مما يصدق عليه انه غير هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه تمثل عدم جريان
الجميع في غير الباب بقوله كالتعريف في الحال والتمييز بان التعريف يجري في غير المفعول به وهو من غير
هذين الباب وكذا الحال والتمييز نعلم ان الجريان في غير هذين الباب عند هذا القائل ان يجري في
واحد واحد من غير هذين الباب فيرد عليه ان الشارح والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل

المخففون على كسر اللام في المتعلق وان منع الفتح ايضا اذا المراد بمعمولات الفعل والمتعارف ان المعمول
متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وحينئذ ان التعلق هو التسلط والتقييد بالكسر هو المعمول
الضعيف وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبق اشارة احالة يعني في التنبيه السابق بقوله
كثيرا ما ذكر غير مختص بها الخ **قوله** واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع ظاهرا
العموم **قوله** الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف معمول لمضاف مقدر اي ذكر
الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وادخل هاهنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل
اللذين كل منهما قيد للفعل يريد بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف
في حواشي المفتاح وان كان التابع دخولها على المتبوع رعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات
الفعل من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاصل
التابع من دخولها على المتبوع والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية لامر لفظي

يقتضي لرجوع الضمير وهو ارجاع الاولين من الضمائر الاربعة الى شيء واحد وكذا الثانيين ووجه الرد
الثاني ما ذكره على التامل ما مثل الفاضل المحشي عبرات لقائل ان يقول لا نسلم ان قوله فيما تجدد ما ذا يذكر
متعلق المفعول في لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي لمتوجه
الى القيد اي اذا لم يذكر المفعول مع المفعول بل ذكر وحده ولجيب ان يرجع تعلقه بالمفعول بقوله المع
في الايضاح الذي لا يشرح هذا الكتاب بعد قوله فيما تجدد فيكون حال المفعول لحال الرجوع المفعول لحال الرجوع الفاعل واذا
تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعل ذلك يذكر له مفعول وتارة يكون النظر والمقصود
بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صرح فيه على ان فيما ذكره القائل
بحالة الاستعمال التابع المحشي دخول مع على المتبوع في مواضع ويتاذكر الشارح والمحشي مخالفته في
موضع واحد لنكتة خطابية لا يتهيأ عليه قوله اي تلبس الفعل بكل منهما في العبارة مسامحة
اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل اراده تلبس الفعل بكل منهما بالاظهر بقول اي تلبس
الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قوله ومن هذا يعلم الخ اي مما ذكر نقلا عن الايضاح من ان تلبس
المفعول من جهة وتوجه عليه وان لم يصرح لكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الا
بجهة التلبس بالمفعول هو الجهة في حمل المفعول في كلام المصنف على المفعول به قوله مطلقا اي من
غير اعتبار عموم في الفعل الخ هذا الكلام ذكره المصنف في الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل
لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل
مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير كانه
مبني على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفي الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص بالذكر
في الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى اعتباره في تعيين المفعول اذ لو
اريد التخصيص لقيل الدنانير بعطي بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة
للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار الاعطاء المثبت اعطاء مجهول
المتعلق فيكون معاينا لاعطاء تعين متعلقه بانه الدنانير فيؤل المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي
فتامل قوله لا مع من نفي ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطي كلام مع نفي الاعطاء ان قلت
فيكون سلوبا الى المنكر فابن التاكيد قلت احمية الجملة موكدة ان قلت فينبغي ان لا يجوز اتفاقا الا
الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه
متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء
على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كافي فيها كما يجيء تفصيله في البيان ان شاء الله تع قوله
المرس بذكر كرم الخ العرباء بالكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والجذع بفتح الجيم ما كسرها هو الرجل
الخداع الجريء تقول منه جذعة بارجل بجذع خاتن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو
بالكسر لا غير قوله لعلة ايهام ان القصد الخ الفهم الايهام اما الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض
في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة ومحة الحمل عليها قوله اما في المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض نفيه لفاعله قيل فيه بحث من وجهين الاول

ان

ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي افاده مجرد
التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين ممنوع اذ المقصود افاده التركيب
ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل مستتبعات التركيب التي يفيدها
وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثاني فانهم قوله قصد رها الفعل معرف بلام الحقيقة لان
المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على المفرد وبعد انظهر ان المصادر الجارية عن الدلالة على
الفردية ولو منكرا كرجعي وذكري يمكن ان تحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف
بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق
بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف قوله لا يقال ان افادة التعميم الخ قد يجاب
عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة
بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده الذي
اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان تقصد الحقيقة في ضمن الافراد وبين ان تقصد من حيث
هي للتوسل به الى افادة التعميم كناية فان الثاني ابلغ قوله معتبرة في الغرض والمقصود قيل مراده نفي دخوله
في الغرض الاول والمقصود من نفس الكلام وان كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد
اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان طي ما يدور عليه وقع الكلام مما لا يرتضيه اولوا الاحلام
قوله لان ما ذكره من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه قال اعلم ان المردود
عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه
على وجه يصح عند صاحب المفتاح واما الحصر الثاني على التقديم فلا يصح ثم ان كلام السكاكي على ما عرف من
مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر الثاني على التقديم الخ ان افادة التقديم للحصر عند السكاكي
انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح
به في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار
عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي اراد الشارح بقوله
واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند السكاكي قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجد للاعطاء
والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجد الفلان مع ان المفروض ان يوجد كل اعطاء قوله
اما انه لا يوجد الا الاعطاء مما لا تسعه هذه العبارة اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل
الحصر من المقام وفرض الكلام في صورة تدل قرائن المقام او الوقوع في جواب السوال عليه فانه
اذا ظهر خطاء من مصنف في مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له
مدخل في تحقيق الدقائق او سئلت عن شان فلان وعما يشتغل به من حقائق الافعال وقلت
يعطي او يكتب او غير ذلك فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يصح مطلقا
ولا قرينة ههنا تدل على التقييد فلا يصح تامل قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم اراد به لبعض الحلبي فانه سلك مسلك الشارح العلامة قوله ان يرى مبصر ويسمع داعي
هذا بالحقيقة سبب للحزن والغضب الكائن لكن جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية فكانه

خرج عن السببية وصار عين المسبب **قوله** بل لا يبصر الراي الا اثاره الخ وجه الترقي ان الراي لو
ابصر غير اثاره لم يكن ابصار اثاره لازما لمطلق الروية كما هو المدعي لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى
هذا القياس سماع الواعي وفيه تامل **قوله** فالفرق بين تعميم الخ جواب عما توهمه الخلخالي من ان تعميم
افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول **قوله**
وهما وان فرض الخ يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدا والواو زائدة بينهما لتاكيد اللصوق
ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج
الى الجزاء كما مر وفي قوله وان فرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد
الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في الوجود
ولا في الاعتبار **قوله** فلا بد من ذكر المفعول الخ مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم
والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل
الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشيئة بمفعوله غريبا فحذفه غير مستحسن **قوله** على ما سبق الى الوهم وعلى
هذا ينبغي ان يعمل في تفكر اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق
المشيئة ببكاء التفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشيئة ناسب ان
يدعي استفادة ما هو منشا للغرابة مما ذكر صريحا **قوله** بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكي دمعا
فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلقا **قوله** وهو مجاز عن تمكينهم
واقدارهم بدليل قوله تعالى ان الله لا يامر بالفحشاء وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول بعثناه اليهم
فلا يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امرته فعصاني **وفيه** وجه آخر مذكور في تفسير
القاضي وغيره **قوله** متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالرفع اقتفاء للايضاح حيث قال اذ لو
ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده ولان التعليق بالرفع يوهم كون الرفع لا في الابتداء غير حاصل
كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة
هي الرفع المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الرفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر ان ما يكون
في ثاني الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق
بالرفع في الجملة بقوله وتصور في نفسه من اول الامر **قوله** وكم ذدت قد يروى بصيغة الخطاب
والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم فح يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره
على الوقائع والبلايا **قوله** حززن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة
قوله فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر الخ **فان قلت** هذا التوهم يندفع بذكر المفعول
بعد قوله الى العظم فلا يلجئ الى الحذف **قلت** من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول
وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم اذا لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في
المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل كما يتبادر اليه الذوق السليم من قوله بلغ السكين
العظم **قوله** على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه
عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضرب زيد وضربت عمروا او غيره كما في قول البحتري

فان

فان قلت حذف المفعول سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سيق عليه فيذكر المظهر
مقام المضمر ثانيا تحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول الاول قلت الحذف اهون لكثرته
في المفعول الذي هو فضلة **قوله** وعكس ذو الرمة الرمة بضم الراء قطعة من الحبل بالية
والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة في بلال ابن ابي بردة
ابن ابي موسى يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس فو بعده
ولكن الكرام لهم تنائي ولا اجري اذا ما قيل مالا **قوله** ان يكون اصاب مالا اي وقت ان
يكون او لان يكون **وانما** قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها
قوله لكن التامل الذوقي يشهد الخ يؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويهدي من يشاء
الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية
بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى **قوله**
وههنا بحث يندفع هذا البحث بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشي
فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الاخر الذي ذكره الفاضل عدمه في هذا الشرح هذا وقد
يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعوا الى دار
السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير مختص
ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الافهام في كونه من تلك القرينة فتامل **قوله** ولا حاجة
اليه **فيه بحث** لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل
التعميم ح من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة
على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتاب
على ما ذكرته نصا صريحا لا يقدح **قوله** وقد عرفت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور
بقوله ههنا بحث اخره عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول
بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه **قوله** اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول الخ
المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث
قال في تفسير الاية سموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب
نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن
وقد اكثر الله تعالى في التوراة هذا الاسم فنزلت فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه
ويصح اطلاق ايا نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظ او
للتخيير من ان يدعوه بذلك الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل
الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه
في سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله
يا رحمان فقال انه نهانا ان نعبد الهين وهو يدعوا الها آخر فانه حمل الاسمين على المسميين

فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول
وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت لم جاز
تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير
بحسب المفهوم جار في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشيء منها الذات
التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد به
بالاول القوم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال
قوله ولما ورد ما مدين الاية ضمير ورد راجع الى موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب
عليه السلام والمراتان بنتاه عليه السلام والذود الطرد قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما
الخ للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذود من المراتين لاجل
انفسهما فلا مدخل لملاحظة خصوصية المستقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول
الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رايهما كما زعم
الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله تع اقرا باسم ربك على ما سيجيء واجاب
جمال الدين في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم اشتغالهما بالسقي
واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله فكان على المص
ان يذكره بل كان احسن ان يقول الخ حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه
على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين
ايضا وقصر الانشاآت فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا
على دعوى احسنية ادراج قصر الانشاآت وهذا الكلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ
ليدخل فيها القصر بانواعها الثلاثة وكان تانيث الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية
والله اعلم قوله لا يخلو عن تكلف وهو ان يقال ان الانشاآت تستلزم نسبا خبرية فالخطا في
اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب
لاكرام عمرو وآمر به او المجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطا المخاطب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجيء تفصيله في مباحث القصر في تحقيق
المناسبة التي ابداها علي ابن عيسى الربعي بين انما والقصر قوله فيتقوى بازدياد التاكيد
اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير
ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني
يفيد تاكيدا ولا ينافيه اجتماع المفسر والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا رهبته يريد
انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله
لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير هاهنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط
لامتناع توسط الفا بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل
عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في كلامهم

من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفا بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما
يكن من شيء فربك كبر وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب
كذا في شرح الكشاف للشارح والاقرب ان يقال اما مقدرة والفا فا جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما
مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان لاما خاصة جواز تقديم ما بعد فائها فليفهم قوله وقد صرح
في المفتاح بان الفا للعطف على المحذوف على تقدير كون الفا للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون
اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص
تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف مقتض للتغاير الشخصي
والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص اخر اللهم الا ان لا تعتبر خصوصية الشخصين
في الاختصاص المؤكد قوله لان معنى ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة الخ فيه بحث لم يذكره
الشارح وهو انه يلزم فيه عطف الانشا على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزا
ان كان انشا فالجملة انشائية مع ان قوله تع ان ارضي واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن
بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ان ارضي واسعة في معنى الانشا وهو هاجروا
فيستقيم العطف بلا تكلف على انه سبق ان الشارح يجوزه قوله واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد
ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء
اذ قد علم من تقريره ههنا ان اما لم تقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها
واقعة موقعهما جميعا قلت مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح قوله ولذا يقدم
على الفا من اجزا الجزا المفعول والظرف الخ هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاضل بين
حرفي الجزا لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصلا اخر ايضا فلا فيمتنع اما زيد طعامك
فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره قوله وبهذا يظهر ان ما
اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي اي البيضاوي وصاحب المدارك في قوله تع فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه
فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمني من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل
بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان
الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف ح من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا يعد امرا ثانيا
كما في قولك اما احسان زيد الى الفقرا فحسن قوله ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم ليس للتخصيص اي ليس الغرض من هذا الكلام رد المص واما ثمود فهديناهم فلا يفيد
الا التخصيص قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والامانة فيه بحث لان هذا مبني
على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين
بالقياس الى الاخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فح لا يكون
هذا التعليل نافيا للتحقيق اللهم الا ان يدعي انه لا يجيء متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي كما
ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطا وان احتمل بقاؤه على الاكثر
قوله بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق

الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض

الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم لا سيما وقد قوبل هاهنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما
واما الاهتمام الذي لم يرتض الشيخ الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجيء فانما هو بالمعنى
الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب العين **قوله** وان عليكم لحافظين ان جعل
عليكم صفة لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى تقديره وان جعل
خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام هاهنا في احوال متعلقات الفعل وان
كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد بعد التخصيص **قوله** ما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تع ثم الجحيم صلوه على
التخصيص اي لا تصلوا الا الجحيم **ويمكن** حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء ومبالغة
بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة العدم **قوله** لمراعاة حسن النظم الشجعي الصواب
تبديل الشجعي بالفاصلي رعاية للادب **قوله** استشهد بما ذكره ايمة التفسير الخ الظاهر من
عبارة المص ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ايمة التفسير
وهو ظاهر **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي هذا المعنى
قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى **قوله**
وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واشار اليه فيما سبق انا لا نسلم ان القول بالتقديم
لرعاية القافية او الفاصلة خطا **قوله** ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر مقدما
لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه
فالجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون **قوله** لانها اول سورة نزلت **قال** الزهري اول ما نزلت
اقرأ الى ما لم يعلم **وقيل** اول سورة نزلت هي المدثر **وقيل** الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان
اقرأ اول ما نزلت مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد فترة الوحي من الايات والفاتحة اول ما نزل
من السور **قوله** فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب
به هو النبي عليه الصلاة والسلام كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تع حتى
يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا
اي متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه عليه الصلاة والسلام التبرك بغير اسمه تع فاما اذا جعل
مفعولا كما توهمه الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عليه الصلاة والسلام ان
يكون مقروءه اسم الله تع وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو في
القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي فلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذي اشرت
اليه من عدم مجيء تقديم متعلقات الفعل الا الاضافي **قوله** وهو مبني على ان تعلق باسم ربك
الخ لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعوله بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا
يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه هاهنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة
المفتاح عن ظاهره في مواضع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن
من بناء تخريج الاية على امر نادر فان المحققين من النحاة قد منعوه وقد اشار اليه ابن هشام

ثم بلغ مقابلة ولله الحمد

في

في الباب الخامس من مغني اللبيب وفي مواضع اخر **قوله** والباء للاستعانة ولان في الاول جعل اسم
الله تع بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك التادب **قوله** اي اقرأ القران قد
يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصير الى الروايتين
الاخريين في اول النازل **وانت** خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان من وقت الخطاب وان لم يجز
تاخيره عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا غبار في التقدير المذكور **قوله**
ولا يبعد على المذهب الصحيح الخ اراد به مذهب الشافعي فان الشارح شافعي المذهب **ثم** هذا
التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نائبا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان
حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان صح
الا انه موهم لما هو ناب عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد
قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا احتراز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا
للعدول عن ذلك الاصل **قوله** والمفعول فضلة يستغني عنه اي قد يستغني عنه الفعل من
حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف
الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله** وقيل الاصل تقديم
المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من
طلبه لغيره ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر **ثم** المفعول فيه
الزمان بدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة
كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل بخلاف المصاحبة وقيل
تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق
واعلم ان ما ذكره الشارح هاهنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه
والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول فيه مع ان ابن السراج اثبته كما بين
في كتب النحو **قوله** الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء
ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في
حكم المنحى والمضروب عنه **ولهذا** صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا للعطف
لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه **وبهذا** تبين ان ما ذكره الشارح والشريف
في توجيه قولنا نائبا ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف والبيان والتاكيد
موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف
باي على رايه وببل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث لان ما ذكره السكاكي
من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف سلب وثوبه
قائم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا
فان قلت مرادهما الصلوح بحسب تادية اصل المعنى **قلت** ان صح فانما يصح في اي دون
بل لتغيير المعنى دون اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود

قف على ترتيب وضع المفاعيل الى اخره

واشكال

بالبحث هذا وانما ادخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد
حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من واد واحد لم يبق شيء من التوابع
حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف
المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا انه يبنى على المشاكلة او يقدر
هكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم قوله فزاد المص بالاهمية ههنا الخ فيه نظر لانه عطف عليه
باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالمناسب وهذا العطف ياتي بتلك الارادة الا
ان يبين فائدة يعتد بها في الافراد بالذكر لتوهم انه من صلة يكتم يمكن ان يقال تقديم الصفة الثانية
لانها اهم والفائدة منها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون مستبعد فافادته اهم قوله
وجعل السكاكي التقديم للعناية عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام
بشانه نوعان احدهما ان يكون الخ فالمنقسم في عبارته الى قسمين نفس العناية الا ان انقسامها
الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية
ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام الخ مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم
لا قسم منها فقد تقدر اللام اي احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم
وهذا لا يدفع التسامح فان قلت ما فائدة تقييد المبتدا وذي الحال بالمعرف باللام قلت
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضي للعدول
عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانتا نكرتين محضتين لوجد المقتضي للعدول عن التقديم
وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يتعرض
للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرف قوله نصب عينك بضم النون وفتحها
اي منصوبا قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب عنها كاني انظر اليها
دائما قوله لمن قال لك ما الذي تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول او يقال ما تتمنى حتى يكون
ما مفعول لتتمنى فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب بالفعلية على ما صرح به س فيما اذا
صنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
لما مر فنافى الاصول جمعا قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تع وجعلوا لله شركاء الاية
مبني على ان لله مفعول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل
عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا هو مختار السكاكي والقول المنصور على ما حقق
في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله
الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالاية على راي هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق
بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول
الاول اعني شركاء بان الاول منكر يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح
وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الفعل مخصصا كما ان تقديم
الخبر يخصصه على ان اعتبار المبتدائية والخبرية باطل في الحال ولذلك قيل قد تقع النكرة المخصصة

اسم ان كما سبق اشارة الشارح الى ذلك في قوله ان شرا ونشره البيت قوله وتقديم الحال اعني
من قومه على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل من قومه وصفا ايضا اما بتقدير
متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول
كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مرت اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملا
الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة لم يقع الذين كفروا
صفة له لانا نقول ممنوع اذ له حظ في التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل
معاملة المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فلا يقع صفة للنكرة
قلت كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الاخر هاهنا لعارض واما الحكم بان قوله من قومه
حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله مسوق للانكار التوبيخي
الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخي مستبعد واقع وان فاعله ملوم على ذلك والا
يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا
كذا في مغني اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار
الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد التعلقين اصلا ومهما وان شئت فتامل في قولك اعطيت دينارا
سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول
داخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه رده بعض شراح
الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما
فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين
في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان
علة تقديم المقدم يجب ان تكون مختصة به ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول
جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي
جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما نصب العين غاية ما في
الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم مفردا
بكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه
والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين
نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له
الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاءه قلت لا حجر في التصرفات
العقلية الذوقية فلتعتبر في تاخير المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل ولينظر
في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا قوله وجوابه
المنع فان الاحتراز المذكور الخ فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق
بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الاية الاولى وموسى
في الاية الثانية لا يقال الاحتراز يوجب كون تقدم احدهما وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول

اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا تاخر الاخر مقدما وليس
كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشي نصب العين من جهة التقديم فتامل قوله
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق قد تدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه
انفهاما صحيحا بل قال لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم يدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت
خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا الدفع حيث قال لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه
الامر في القايلين أهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا
يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب بكلام الله تع وبالجملة القرينة
الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القراين الحالية المصححة للاستعمالات
المجازية قوله وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام
في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا تقطع عرق الاعتراض لانه انما
يكون جوابا عن قوله وجه الحبيب اتمنى دون ساير الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي الحال
على الحال ونظايرهما الباب الخامس في مباحث القصر قوله يقال قصرت اللقحة
اللقحة بكسر اللام واللقوح بفتحها هي الناقة الحلوب قوله وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي معهود
اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر
قصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر الخ الحقيقي هنا مقابل الاضافي
كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه اخرجه ظاهرا وكانه نظر الى ان الحقيقي هو الاصل
ولو اريد الشمول واضحا لقيل لان تخصيص الشي بالشي اما ينفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه
وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف
القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي
دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي
لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم
ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي
ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المفيد للقصر او الحصر او التخصيص في مقابلة الحقيقي وان
اهل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح فان
قلت الحقيقة الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص
وكلام الشريف في اطلاق التخصيص الاضافي قلت يابى هذه التفرقة قوله انما سمي قصرا وتخصيصا
قوله لقلة جدواه اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح
بالتقسيم قليل الفايدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة
الغفلة الا ترى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم
وسيلة الى التنبيه على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فايدة
عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة

جدوى

جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد
يمتنع وقسمه الاخر وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه
كثير في الكلام والقسم الثاني منه موجود فيه وان كان حقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله قوله
وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر
راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده
شاعرا ومنجما وقولك زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زايدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله
عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او
منجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا قوله
مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز
ان يقدر لا غير شاعر فهو ح من قصر الموصوف على الصفة وسيمر عليك استعمال لا غير في كلا
القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا
ما بعده في الامثلة قوله التي هي معنى قائم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظاهر
لم يصح قوله لتصادقهما على العلم الخ فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا
وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اي دال معنى يصح
ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد هاهنا
على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة قوله تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول
المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا لخرج عن التعريف النعت في نحو قولك
اعجبني هذا السوال الشديد وبالمعنى ما يقوم به غيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في
اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن بانه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى
حيث يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها تدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولين
وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل
يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس
لخروج الوصف في جاءني القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من
الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من
افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق وهذا
المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله تع فسجد الملائكة
كلهم اجمعون الا ان الشارح رده في بحث التاكيد قوله وكذا بين النعت والصفة الخ قال
الفاضل المحشي واما الفرق بين معنى المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو
نفس الامر القائم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالقائم
هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنى المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما كانت المباينة ظاهرة
لا لما ذكره الفاضل بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى الثاني والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل

اول معنى المصدرية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كانت النسبتان على ما ذكره لكن ينبغي ان يصار الى
الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو الدال على نفس الامر القائم
بالغير والمعنى الثاني هو الدال على ذات تتابع انتساب ذلك الامر اليه بقي فيه بحث وهو ان اللفظ
العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المصدرية فالنسبة بينهما العموم من وجه فالوجه الحكم
بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنيي المصدرية تعسف لا يصار اليه بلا ضرورة
فالاولى في جوابه قوله والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد لا يقوم او قام وغيره
ذلك من جميع الافعال يحوج الى ان يقال بتقدير الا فانما وان المقصود عليه مفهوم القيام
لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف قوله فمن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في جانب
المقصور عليه هنا هو الظاهر لكونه جزءا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب المقصور على
معنى قصر الجزء على الكل وكون زيد على الخيل راكبا على السابق في يكون من قصر الصفة
على الموصوف لكن لا يخلو عن تكلف قوله بتقدير احاطة المتكلم بها لا لكونها حتى يتوجه عليه
ان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كافي ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور
حقيقية خصوصا النفسية فلا يقع بين العاقل المتروي للصدق اثبات واحدة منها ونفي باقيها
مطلقا ولباقي ليس في الدار الا زيد فالحس حاكم قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث
لان من الصفات الوجودية ما يستلزم تقييد احدهما عن الاخرى كحركة جسم وسكونه بل
ذلك المحال نظرا لتناول قوله ما في الدار الا زيد الخ فيه بحث لان قصر الكون في الدار على
زيد انما بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهيكل الاسطرانة فيه فيؤول الى القصر
الحقيقي فالظاهر في المثال ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال
المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في
كون هذا القصر حقيقيا انما الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا
في تحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما
الثوب شيئا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور
فيه مع انه قد ادعى سابقا انما هذا النوع من القصر الى المحال قوله اي بالثاني ارجاع الضمير
الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر
الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا قوله
منجا وزا صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما
الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه حال
كونها مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في مكان صفة
اخرى واحدة كانت او اكثر قوله ادنى مكان من الجار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال
دني منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله

ولقائل

ولقائل ان يقول ان قوله الخ يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد
ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ذكره قبله كان يراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع لكن لا الى نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المعهود التعريف كما سيذكره الشارح الآن
لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر قوله فان قلت تخصيص امر الخ حاصل هذا الكلام
كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكر تموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا
وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون
الجنس تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة المعقول ولا يلزم
توافق القاعدتين هذا ولك ان تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الا تنقضا
الخ وذلك بان نقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب
عكس الحكم او تجويز الامرين كما سيصرح به الشارح في النظر الآتي في الصفحة الثانية فمعنى دون
اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لا لعدم
وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه
اندفع قول الشارح قلت الا تنقضا وكذا قوله ويمكن يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل المحشي
فان قلت لو استفيد حال المخاطب ما ذكر للنفي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت
يمكن ان يجعل تصريحا لذلك المستفاد الضمني بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه
لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما سنشير اليه قوله قلت هذا الا تنقضا مختص الخ وما ينبغي
ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد مجازا شاعرا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعور او
او يتردد في امره فيقول سالت شاعرا بناء على ظنه خطأ او صوابا ومنظم قوله تو ان انتم الا تكذبون
كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري
الخ لعل المدعي عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع انسابه والا فالدليل المذكور
اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد الخ لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء
الاعتقاد المذكور فتجري الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات
غير صفة واحدة والمخاطب بالثاني اما ان يعتقد العكس واما ان يتساوى عنده الامران ولولا
عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل المخاطب في القسمين ان اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى قصر التعيين
فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا اتاه وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير
تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة
ايضا فبين اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة
ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين
لا بينه وبين وصف منهما معين قوله وهذا ظاهر لا مدفع له قد يعتذر عنه بانه لما كان معنى

وبين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب كما في الايضاح صرح في ذلك حيث قال

التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معًا كان المناسب ادراج قصر التعيين
فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه المكان لا فيما
يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظة دون لان المناسب
لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتامل **قوله**
وغاية ما يمكن قد اشرنا فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه
آخر ايضًا لكن عبارة الايضاح آب عن كلا التوجيهين كما حققته الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في
عبارته ايضًا فتامل **وقد** يقال ايضًا لما كان اعتبار المكانية في قصر التعيين خفيًا واعتبار امر دون
آخر جليًا مذكورًا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانية
واضرب عن ذكر الثاني اعتمادًا على الوضوح **قوله** وشرط قصر الصفة على الموصوف افرادًا من هذا
الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادًا عدم تناف الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا
يصح قيامه بمحلين لم يتات اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرضوا له **قوله**
وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش
يجزيه مطلقا **قوله** وايضا يخرج الخ قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله
ليكون اثباتها الخ معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين
اكثر **و** قيل ايضا انما اشترط التنافي ليمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع
النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصًا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو
قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو
انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد **فان قيل** ما فائدة الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من
مجرد الاثبات **اجيب** بانه التنبيه على رد خطا المخاطب ولا يخفى ما فيه من التعسف **قوله**
بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون
اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما
على شرط الصحة والآخر على وجه الحسن تعسف ظاهر **قوله** بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس
الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط
اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الخ ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاده
قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر لخصوصه مع ان تعريف المسند ايضا يفيد
القصر توطئة لقوله مع التعرض لها فيما سبق لان المص لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه
للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق **قوله** فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على
تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق من
هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا **و** على هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على

ان

ان عموم طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال
ذكره تمهيدًا لبيان احكام له غير مذكورة فيما سبق **ثم** الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين
ههنا **قوله** منها العطف قدمه على الطرق الثلاثة الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره
فان المنفي هناك ضمني **ثم** النفي والاستثناء اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر
ذوقية لا وضعية **وههنا** بحث وهو انه قال في مغني اللبيب قد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعًا
نحو ما زيد قائمًا لكن اويل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار
الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدا قيل بل ليست بعاطفة وانما
هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه على
اللفظ ولا على المحل هذا **ويمكن** ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف
على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل
اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند والمسئلة ايضًا مفصلة في مغني اللبيب **قوله**
وقلنا زيد قائم لا قاعد اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين
لكن المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح **قوله** فلطريق القصر دلالة
على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس ح اللهم الا ان يقال
طريق القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او تجوزه وبالقرينة يتعين حاله **قوله**
وقد اجمع النحاة الخ كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل
عملها وقال ابو علي ان قومًا جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره **قوله** اما لان اصله العمل
واما لتوافق اللغة العاملة يعني انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر
في كتب النحو اذ لم يعمل ايضًا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل
بان وغيرها فاجري حكمها في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طردًا للباب واما عند بني تميم
فلانها وان كانت عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة
قوله فان مثالا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر
الصفة افرادًا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة **قوله** كقولك في قصره افرادًا ما زيد الا شاعر
اعلم ان الشيخ صرح في مواضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قائم لقصر القلب لا لقصر
الافراد **ومن** ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس
الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد في المثال
المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان المنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع
والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين
والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضًا كما لا يخفى على الناظر فيه **قوله** ومنها الموجب
للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما

لوجود هذا السبب فيما ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك وهين ههنا
صح للمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تع قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد
فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقوله اي حيان هذا في انفرد به الزمخشري م
مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لانتفائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود
ايضا بانه حصر اضافي او خطاب النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين فالمعنى ما اوحي الي من امر الربوبية
الا التوحيد لا الاشراك **قوله** دون الافراد وذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عليه على قصر الافراد
لا نفي دلالته على قصر التعيين **قوله** وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم **ان قلت** ما الكافة حرف
فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح **قلت** هي زائدة فلم تدخل في الحقيقة الا على ما بعدها
الثانية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم اعمال ان اذا لم تكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها
قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم **وفي** بعض النسخ
على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف **وقد** يقال عليه المانع من عمل ما
انه ليس بداخل على المذكور في المعنى **ولا** يخفى عليك ان هذا يغنيه ما ذكره المحشي بقوله وبدفع هذا
بانتقاض النفي بمعنى الاستثناء **قوله** وحرم منبئا للمفعول اظهار ان منبئا حال من المعطوف على خبر
المبتدا ويجوز تقدير كون مضاف اليه حرم ليكون هذا خبره **قوله** اذ لو كانت موصولة لبقي ان
بلا خبر الخ ولما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتفاء
المبتدئة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمه الله عليكم الميتة ثابت فتعيف
لا يصلح اليه مع وضوح الوجه الصحيح لان من فيها موصولة الخ واما جعله فيها من قبيل انما تيمي انا بان
يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة فعليه تكلف مستغني
عنه بوضوح الوجه الصحيح **قوله** نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي
والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المآل **قوله** لكنا نقول جعلها
موصولة الخ اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار
الشيخ في شرح الكشاف كون ما في الاية كافة **وانت** خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر
في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشيا خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه الفاضل
في تفسير اوائل آل عمران **ثم** ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه اولى **قوله** ولقول النحاة
انما لاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر فيها لا خصوص تضمنها ما والا
وكذا المناسبة التي سيقولها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هو مناسبة افادتها القصر لا
تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فابدل
على وجود الاول بدل على وجود الثاني وكذا انما هو مناسبة لذلك مناسب لهذا فتامل **قوله**
ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يمنع الخ هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من
ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب
بان هذا ينفي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعرا قادرون على تغيير التراكيب والاتيان

بالاساليب

بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار والمحقق في تفسير الضرورة
عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على ان انا تاكيد **فان**
قلت كيف يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح
اسكن زوجك وخلاصته ان يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان ثبت فاعتبر قولهم ضربني وزيد
وزيد مع عدم جواز ضربني زيد على ان لحذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة
بان يقدر او يدافع مثلي مساغا قوله لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الخ يعني انه يدل على كون
المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن **قوله** في العدول
عن لفظ من الى ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قوما يدافع كما اشار اليه صاحب
الكشاف في ما آب سورة الكافرين وغيرها **قوله** لانسلم ان الفعل غايب لما كان في الجواب
المنفي نوع بعد اهمله في شرحه للمفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل
الاتصال اعطي حكم الاسما الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى غيري
فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا **قوله** بصحة اعمال الصفة
الواقعة بعد اذ لاحتمال اعتماده على نفي سوى النفي **قوله** عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة
بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة لحنفي في حنيفة **قوله** وذلك لان قولك زيد جا لا غير وفان
قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد
وغيره **انا قلت** تصحيح المناسبة بكثير بعض الصور **قوله** اي تقديم ما حقه التاخير سوا بقي بعد
التقديم على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرحه للمفتاح وهو ظاهر على ما في
السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل توكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على ما في
المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل المقارن فتقييد التقديم بكون
ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حالا حكما مشروطا
قد سبق بنا الاشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال
الشارح في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان
المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطا كان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل ايان نعبد وايان
نستعين **وفيه نظر** لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى
في التمثيل قوله تع حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي
قوله والخطا تجويز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده
وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل الشك منافي للحكم لانه يقتضي
رجحان احد الطرفين المنافي للشك **وفيه بحث** لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب
والخطا لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساة الى من يحسن اليك
خطا والاحسان الى المحتاج صواب ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث
لا حكم **وقد** صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشا يتصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشا

بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين
فعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان يقال الخطا ح عدم التردد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب
القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ
الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان
قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي
المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك رحمه الله تع في باب القسم
من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وهو
ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربي تامل **قوله** والمسطور في كلام بعض النحاة الخ ايراد على المص
حيث عدها من طرق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي **قوله** واجيب بان ترك النص
الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضا
كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا
لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد **فان قلت** اي حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد
المثال المذكور اشارة الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثنا ايضا كراهة
الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح **قلت** الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة
للطرق الثلاثة الاخيرة **واعلم** ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد على انه خبر
ليس واسم لا مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه
اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه **قوله** وفي الثلاثة الباقية النص
على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب
كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير
المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي
لا بما يثبت **قوله** لان الحكم مختص بلا دون بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل
لا انه غير مختص بها كما تشعر به العبارة **قوله** لانها موضوعة ما اوجبته للمتبوع **فان قلت**
هذا الموضوع له لا يتاتى في قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم
يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف
الوضع مع شيوعه **قلت** بل وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم
هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد **قوله** فكان الاحسن ان يصرح الخ اذا قلت ليس في
الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غيره فقول المص بغيرها يتبادر من ساير
كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف **قوله** فقوله
بغيرها الخ يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون
منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التي اوردتها في كلامك ونفيت
بها شيا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشي بهذه المخصوصة قبل ايرادها **قوله** على ان يكون الثاني

تاكيدا فيه **نظر** لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني
عطف للاول **قوله** احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسنية وظهر بما ذكره ضعف قول الشارح في هذا
المقام من شرح المفتاح من ان قولهم هو ياتيني لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوي على السوا **قوله**
فيقال انما انا تميمي لا قيسي **فان قلت** عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما تنسب افادة القصر **قلت**
الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة ح موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا
ضربت لا عمرو الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور
عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح **وحكم** الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد
من انما ووافق الشارح في الباقي وان شيت فارجع الى شرح المفتاح **قوله** غير مصرح به **فان قلت**
كيف جاز قولك ما جاني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به **قلت** الكلام في لا العاطفة ولا فيما
ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض **قوله** ويمتنع انما من
اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك **قد** وجد في اكثر النسخ حرف الاستثنا في الموضعين
اعني الا الا الله وهو قد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق
اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالا مستدرك قطعا الا ان يقال جي بها على
سبيل التاكيد ان كان الاستعمال لا ياباه على ان فيه ح مناقشة ظاهرة وهي ان لو وقع الا مصرحا بها
لم لم يجعل النفي في حكم المصرح به في قولنا ابي زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سياتي الان **قوله**
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز الخ انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا او تاويلا
قوله لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم
العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا وتحصل الفايدة لذلك **وغاية** ما يقال
لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا مناسبة فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا
بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية
في افادة الاختصاص فلا فايدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه
فايدة فالفرق ظاهر فتامل **قوله** الا ممن يسمع ويعقل فيه اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية
ما يكون مقرونا بتعقل المسموع **فان قلت** فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفايدة في
القا الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بالخطا **وبالجملة** الاشكال الذي
سيورده الشارح على ما نقله المص من دلايل الاعجاز وارد ههنا **قلت** اما القصر فحقيقي لا يقتضي
ما ذكر واما نفس الالقا فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية وحمل انما في جميع موارده
على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر **قوله** فكان دلالته على القصر
اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على
القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على
ما نقلناه انفا **وقد** يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوة
في انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر

يفهم منه بالذوق السليم وهو داخل في البلاغة او لعدم احتياجه الي التاويل بخلاف انما وانت
خبير بان كلا منهما اذا اشتمل علي قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعين استناد القصر في انما
زيدا ضربت الي التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيصح وجها لترجيح استناده
اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط علي ان جعل الاستناد الي الذوق
سببا للقوة تارة والاستناد الي الوضع سببا اخري لا يخلوا عن تعسف فتامل قوله لست عليهم
بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط علي الشي يشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله
واصله من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة الخ قد يجاب عنه بان الشيخ
خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجي فيه النفي حيث ذكر الاسم
الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز قوله
مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص
الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاصرار
كما يظهر من تحقيقه كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه يجي الخ من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان
مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق كلامه علي ما ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله
او قلبا ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفي وقصر تعيين بنا علي ادعاء ان شان
العاقل التردد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزاد قيد آخر وهو والمتكلمون
كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما
اثباتها بطريق القصر فليكون علي وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم علي
البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الي مجرد الموافقة الصورية مع
كلام الخصم هذا ويمكن اجرا القصر علي ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل علي البشرية بالنظر
الي الملايكة وحاصل كلامهم انهم مقصورون علي البشرية لا يتعدونها الي الملايكة فلستم
رسلا لان الملايكة لازمة للرسالة كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفا اللازم
يستلزم انتفا الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورون علي البشرية لا يتعدونها
الي الملايكة لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن علي من يشا من عباده
فتامل قوله والاول اوفق لجواب المتن حيث قال لا لتسليم انتفا الرسالة فان المناسب للتقرير
الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك قوله ان انتم الا بشر مثلنا لفظ ان ههنا وفي قوله
ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس ما انتم لا ان انتم قوله
علي ان قطعهم الي قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين قيل يقال فلان متردد بين الصدق
والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصي فمعني
كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد
بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعلي هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل
المحشي من لزوم ركاكة المعني الا ان في اخذ هذا المعني من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر

الخ تكلف فليتامل قوله والاولي بنا علي ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده علي ظاهر
ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيهه مراده وانما قال والاولي لاحتمال ان يكون المراد بقوله
يعلم ذلك ويقربه يعلم ويقربه بادني تنبيه قوله مشاركة رباعية كما مر وجوب كون حكم المخاطب
مشوبا بصواب وخطا قوله كاشتراك الاخرين في صحة المجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها
قوله انه تتميز منهما الحكمان معا لا خفا في ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه يثبت بما ذكر
مزيتهما علي النفي والاستثنا ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف قوله
واحسن مواقعها الخ قيل وجه الاحسنية ان انما تستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه علي
ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فايدة اذن في القصر بالنسبة الي مدلول الجملة والمعني التعريضي
فايدة جديدة فحسن موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم انك
اذا استقريت الخ مفعول استقريت محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع
الي انما واقوي مبتدا خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية
وكان تامة ومعني اعلق اشد تعلقا بالقلب ويجوز ان يكون اقوي وما عطف عليه بدلا
من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعني علي الاول وجدت انما متصفا بان اقوي
اكوانها اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلي الثاني وجدت اقوي اكوانها حاصلا اذا اريد
به التعريض قوله سوي المفعول معه انما استثناء لان المفعول معه لا يجي الا بعد الا لا يقال
لا تمش الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا منفصل عما قبله لمخالفته له
نفيا واثباتا فالا تؤذن من حيث المعني بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين
بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا عمرو كما تقع الصفة
واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد
الواو بل هو مقدر انتهي كلامه ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاني زيد الا مع عمرو وبين قولنا
ما جاني زيد الا وعمرا حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس آلة لملاحظة
اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناهما مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه
يجب ان يكون معنا مستقلا بخلاف مع فانه اسم يستقل معناه بالمفهومية فافهم قوله ومنه قول
الشاعر لا اشتهي الخ اي من قبيل تقديمها بحالها لا انه من قبيل قصر الفاعل علي المفعول وعلي العكس
وانتصاب باب علي انه مفعول لا اشتهي لا علي انه مفعول كارها لان الادفاع الحاجب يدفعه فافهم
قوله كان لم يمت حي سواك الخ البيت للاشجع الاسلمي من قصيدة اولها مضي ابن سعيد حين لم
يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه علي الناس حتي
غيبته الصفايح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح سابكيك ما
فاضت دموعي فان تفض فحسبك مني ما تحن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور
بعد موتك فارح كان لم يكن حي سواك ولم يقم علي احد الا عليك النوايح لئن حسنت فيك المراثي
وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح الاحجار العراض التي شقف بها قبره والصحا

جمع صحيح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والمراغ الاضلاع التي تحت الترايب
وهي تمايل الصدر كالضلوع تمايل الظهر واحدها جاحد والرزة المصيبة قوله لاستلزامه نصب
الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فالاستلزام في نفس الامر
لان الكلام انما يتم بآخره قوله واعلم ان تقديرها جائز انما منعه بعض النحاة [illegible] كرون واختار ابن
الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا [illegible] هذه الاستثنا
المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احد الا عمرا احد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان القصر
فيها حيث جاز الكلام فيها اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجز لزم فيما ضرب الا عمرا زيد تقدم الفعل
بلا فاعل لان زيدا مرفوع بضمير تاء على ما صرح به المحققون من النحاة من الا يمتنع ان يجعل ما قبلها فيها
جعل المستثنى بها كما يمتنع ان يجعل ما بعدها فيها قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بضمير
لما تحققت وتصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول شيء واجاب
الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني
او ضمير عائد الى تقدير الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين في اعلم
ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكرنا بعضها الدليل الذي نقلناه من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل
عليه النظر في النسخ قوله النظر في قوله الى الفرع الى هذا التوجيه هو ان النظر في الاية معمول
اتبعك فيكون من جملة الصفة المقصورة على الاردال في الاتباع المتعلق بادي الرأي فقدم
المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس في سائر
الامثلة كما مر قوله اي لا انتهي لا يخفى ان المناسب لتقدير ثابت في البيت الثاني ان يقدر ههنا
انتهي بدون لا وكذا وقع في شرح المفتاح وان التقدير لا انتهي ايضا وجه ظاهر للتامل قوله
والنوابح في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي ثابت النوابح هكذا وفيه
بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف تعريض بهذا ايضا اذا فك
المنوع وآخر المنصوب وبين هذا قبل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كما قيل في
قوله نفرع الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو الفعل وتسمية الاستثناء مجازا شهرة
الاولى ان يقول نفرغ العامل ليكون اشمل قوله ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا
دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما وحاصله ان الا انما يدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى
جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع
ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضا المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة
يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك [illegible]
اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق
ان منشا الحكم بان ثابت الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلاثة فكلام المفتاح وشروحه
لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان نائب الفعل في الاتين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر
الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدر في الاية الاولى نفلة وفي الثانية اشيا

وفي البيت اعضا فلينامل قوله وفي بيت ذو الرمة وما يقيت الخ صدر بيت ذو الرمة على ما في شرح
المفتاح طوى النحز والاجراز ما في غروضها يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اي اضمر
واهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاي المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز
بالجيم والراء المهملة والزاي المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات فيها وقد تفتح همزة
الاجراز على الدجع جرز وهي الشحمة المجذبة والغرض بالغين والضاد المعجمتين على وزن العلس
للرحل كالحزام للسرج والضلوع الجوائع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي
قوله وفيه اشكال الخ اجيب بانه سمي علامات التانيث فيما مر على سبيل المجاز من باب اطلاق احد
المجاورين على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله يسند الفعل المنفي الخ هذا الكلام وارد في البدل
فان نعم على وجه الجواز [illegible] بالا نفي الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه يكون هند الخ رد النفي
هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي للنظر الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير الابدال
لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقد تكلف
بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العائد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور
بعده كان المسند اليه ظاهرا والابدال غير مبني على الظاهر قال نقوله بالنظر الى ظاهر اللفظ
نقول لا منافاة واعلم ان هذا البدل في باب الاستثنا يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم
احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوده في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثنا
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته
للبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثنا قوله كائنا على حال من الاحوال
ظاهره يدل على ان المثالين قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يؤدي الى المحال واجيب
بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى المركوب في حكم العدم قوله بل المراد اخص من ذلك
اي من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة
مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر نبا حاجي الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفيما
كونه الاجنة يقدر كسوق وملبس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى
هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت اذا اندفعت بالبعيد
فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة وللك ان تقول هذا انما يرد اذا كان في
تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند
من له ادنى ذوق على تقدير المناسب تامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم
الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا ايس الا في حال
الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا ايس البتة في تلك الحال فاورد الشارح
الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان
ايس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد
حتى لا يقنط كلما قبل ان ياتي الى جهتهن فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال من جهتهن بعصمة الله

سبحانه حصل له القنوط اصلا وعلى هذا الاحاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى تقييد الجهة بقيد
جهة النساء والله اعلم **قوله** وذلك لان قصد تعقيب الخ اشارة الى وجه وقوع هل الحال ماضيا
مجردا عن قد والواو **وحاصله** ان النفي والاستثنا لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل
فيه واريد كلما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء **قوله** الا على تاويل العزم قبل
عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث العامل لمضمون الحال واما اذا اعتبر
مقارنة حدوثه او بقائه فلا لان اليأس باق وقت اتيانه من قبل النساء وان كان حدوثه سابقا
عليه **وقد** يقال يجوز ان يراد باليأس في الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى في قوله عليه
الصلاة والسلام لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب يأس الشيطان من بني ادم الا
حال اتيانه اياهم من قبل النساء فانه اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال
وما انتفع بشي منها وما بقي رجاؤه الا في هذا الواحد فان لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية
وحصل تمام اليأس منهم **الباب السادس الانشاء قوله** كالاخبار فانه ايضا قد
يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر **قوله** والمراد
ههنا هو الثاني للتاويل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان الانشاء باب
ثامن تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشاء ههنا ايضا نفس الكلام
وكذا بانشائه التي هي التمني وغيره بان يرجع ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري
على طريقة الاستخدام **قوله** واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل على التمني والقاء
الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا **قوله** لظهور ان ليت موضوع الخ لا يخفى ان التعليل ليس للنفي
اعني قوله لا للكلام المشتمل عليها والا يكفي ان يقال لظهور ان ليت موضوعا للكلام الذي فيه التمني بل
هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا للكلام **وتحصل** الاشكال
ان قول المص واللفظ الموضوع له الخ لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على القاء
الذي هو من جزئيات الافادة او ملزوم له فلا تحصل الافادة بان تحمل اللام على الغاية هذا وقد
عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام **قوله** فالانشاء ان كان طلبا فقد سبق ان
المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر ان القاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد فالانشاء
ان كان القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهري لازم القاء المذكور فلذا جعله
قسما منه ففي العبارة مسامحة لا تشبيه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعني القاء الكلام
المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب **قوله** وهي على ما ذكره المص خمسة ومنهم من جعل الترجي
قسما سادسا ومنهم من اخرج التمني والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته
فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به
الرجل وان كان يلزمه **قوله** والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
لا يخفى ان المراد ان كان طالبا يكون المطلوب به الخ على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب ولا ينتقض
بمجموع علمني وفهمني وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا بمجموع علمني وفهمني

ولا بمجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب فهما لجملة لو اعتبر
التقييد بالمفهوم المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للمقيد فيه وان لم يعتبر خرجا بقوله في
ذهن الطالب **واما** ما ذكره الفاضل المحشي من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من
حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام الخ ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا
ح ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض تعريف الامر ح لان المطلوب بقلبي على هذا الجواب
حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف الاستفهام
وتصحيح تعريف الامر امر آخر فله ان يجيب في تعريف الامر بالجواب الاخر او يكون مراده تغيير
بيان الكلام ح بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان لم يكن
المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فلا **قوله** وان كان المطلوب حصول
امر في الخارج اي في خارج ذهن الطالب فلا ينتقض بمثل علم وفهم فان المطلوب بهما وان كان
حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب **بقي فيه بحث** وهو ان المطلوب
في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في
نفسه او بمعنى يقابله الحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل
فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف
فيه **ويمكن** ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب اعني
المخاطب له في الخارج فلا شك انه موجود فليتامل **قوله** فان كان ذلك الامر ابتداء بفعل فهو النهي
هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب
بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس **قوله** والا فهو الامر **فيه بحث** لان الدعاء
والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى
حروف النداء ايها ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المص كما سيجي وان كان امرا عند النحاة
قوله منه النهي قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه
ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول شي على سبيل
المحبة قيل ينبغي ان يقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات
التي قد وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المادة تكفي في اندفاع النقض بها **قوله** واللفظ
الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة
الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات
بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون
تقرير الفاضل المحشي لكنه فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه
هذا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذا
همة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهر فلا بحث فيه لعدم التخلف فتدبر
قوله وطاعية هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طلع فيه طلعا وطاعية وطلع

وطمع بكسر الميم وضمها قوله والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه
لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني
ولهذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب
في الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا قوله لو تاتيني فتحدثني
بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فحديثا ولا يحتاج لو ح الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع
الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء لو على معناها قوله وكما يفرض بلو
هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني قوله بعد فعل فيه
التمني وقد يجي بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا علي حراصا لو يشيرون
مقبلي قوله وكثيرا ما يستغني الخ اي يستغني بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله اي
اود لو كان قوله بقلب الهاء همزة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا
يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما
اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه
قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هل ولا ولو ولا يخفى فساده اجيب بان قوله مركبتين
حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انها ماخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرتي التركيب
مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنهما معنى التمني فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم
هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو
اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا الزمتا معنى التمني
لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل قوله على ما كان يجب ان يفعل
المخاطب اي من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب الخ ليكون بيانا للوم لكان اظهر قوله
ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة قوله
وقد يتمنى بلعل انما قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد
المرجو عن الحصول قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف
واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول
الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله لم يقبح ازيد قائم كما قبح
هل زيد قائم قيد بعض شراح الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند
الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به دفعا لما يشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم
زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال ح يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجي
تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قائم فلا الخ فيه بحث وهو
ان المرفوع كما يجي للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب
ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر غالب دون تقديم
المرفوع قلت سيمنع الشارح كون غلبة الاختصاص غلبة لقبح مثل هل عرفت عمرا اللهم الا ان يقال

ثم بلغ مقابلة ولله الحمد

قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه في القبح دون
الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجي قوله لا يخلو عن تعسف وجه التعسف ان معنى
كون السؤال ما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت
ضربت زيدا متعلقا بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت
زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل
تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب قوله ومما يؤيد ذلك اي كون المسؤول
عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا
لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم
نوعا من التصديق والتصديق على سائره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه
غير النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو قد سبق منا في اوائل ابحاث الاسناد
الخبري ان ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا
على انه يقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي
منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء
كليا بناء على احتمال الاهتمام فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه في التقبيح
في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة فيلزم قبح وجه الحبيب اتمنى على ما زعمه فيما
سياتي ولا قائل به فليفهم قوله وفيه نظر لانه لا وجه ح لتقبيحه سوى الخ اي لا وجه على التعليل
المذكور فلا يرد جواز التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظر ان وجه التقبيح
على ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء
التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص
المفيد لذلك ولا يلزم من هذا قبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح
المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر
انه اراد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت
لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون
مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما
ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي
ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد
احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
لكنه لبعده مستقبح قوله لجواز ان يكون قبحه الخ هي كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجي الآن وهذا
النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته تفيد الانحصار
حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيد عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا
للاختصاص بل لغرض آخر قوله هل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء

المكسورة والياء هاتبدلتا تالف وعقيل تميمي جذيمة الابرش **قوله** وحنت الى الالف المالوف
حنت بالتخفيف بمعنى ملت وعطفت من حنا يحنوا حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن
يحن حنينا **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة المصادقة والتأخي لا الاخوة
الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو **قوله**
قال الحاسي سأغسل البيت القضا اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من
الشي وقضايا بالرفع والنصب ويكون المراد بالقضا الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى
جالبا الموت على جالبه وتبعد البيت المذكور واذ هل عن داري واجعل هدمها لعرضي من باقي المذلة
حاجبا ويصغر في عيني بلادي اذا انثنت يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني اترك
داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني اتساع
بلادي اي مالي القدم عند انصراف عيني جايزة للمطلوب **قوله** لما سنذكره في بحث الحال من ان
الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال
في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب اللفظ وفي الجملة ولو بحسب اللفظ **قوله** وهو ينادي على خطاء
لانه يدل على وجوب تجريد الجملة لا على تجريد الفعل المقيد بالحال **قوله** كان لها مزيد اختصاص
انما قال مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت بالنحو **قوله** ما موصولة
ويجوز ان تكون موصوفة والجملة صفته **قوله** اذ المضارع لا يكون فعلا فيه بحث
لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاص
بالمضارع ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسما وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا
ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع
وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض
تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل
والكلام بعد محل تامل **قوله** والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات
الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات
ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسبة الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان
قال الافعال تتضمن نسبا حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة
واحتمال اختصاص ببعضها وضعا بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لا تصلح لذلك لكن
فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسبة الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد
اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل
قوله اذ على طلب المنكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لانها
من علام الغيوب **قوله** وفي هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا الخ لا يقال قد سبق في اوايل
احوال المسند ان بدون قوله نعم لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص
كتقييد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بدونه وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لجواز ما سيجيء في بحث الثابت

لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني هل انتم شاكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون
خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك بحسب الصورة والحقيقة مقابلة
على المطلوب ما هو بحسب الصورة فقط ثبت ان هل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من هل انتم تشكرون
وهو المدعى نعم ههنا بحث آخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي اما بدون في
صورة المبتدا والخبر او لكونه اياها في الحقيقة على رأي والاستمرار التجددي اخص بالمقام من الاستمرار
الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب
كما مرت اشارة اليه في قوله تع الله يستهزئ بهم فاوجد العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي والمناسب
ان نقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما هو اهون عليهم والله
اعلم **قوله** هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة وجوده
للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلاثة اشيا لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر
الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة **قوله** وجود شي لشي
اراد بالشي الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلوب هل البسيطة ايضا وجود شي لشي
واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض للماهية
من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل ذلك بحسب وضع اللغة **قوله** فان
المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال
المذكور في المتن وعلى الثانية لها دلما ضم اليه بقوله او لا دائمة **قوله** طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا
وقعت العبارة في النسخ التي رايناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او جعل ضمير
الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في التكلم الا انه ينبو عنه المقام **قوله** اي حقيقته التي
هو بها اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشي هو هو باعتبار التحقيق لا المعنى المشهور
الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقديم مطلب هل البسيطة عليه **قوله** يعني ان مقتضى
الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث فان المطلوب بما الشارحة
للاسم بحسب الاصطلاح تام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق
بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به المعنى الاصطلاحي
يكن لبد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان هذا اللفظ مفهوما
وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم أهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده
يتصور بخصوصه **و** بالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم
لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الانتقاء بناء على ما هو الاولى لا يا نقول قد
صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب تطبيقي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى واجب
في نظر البلغاء اذ قد جعل مقابلا لما هو الاولى تامل **قوله** لماهية له ولا حقيقة كان اللاحق
عطف تفسيري لسابقه **قوله** والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة
تطلق على نفس الوجود الخارجي **وخلاصة** الكلام ان الماهية المراد ههنا ما به الشي بالمعنى المقابل

اعني الوجود هو هو والمعدوم لا وجود له ولا ماهية ايضا بالمعنى المراد هاهنا **قوله** صار تلك الحدود
بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشي وعين الاسم بازائها فظاهر
واما اذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر
الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك
الشي فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة هاهنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي
هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر
اظهر **قوله** وبمن العارض المشخص لذي العلم لم يقل لذي العقل ليتناول الباري عز اسمه نحو من ربك
واعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو
بمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شي لذلك
المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد
في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شي لشي بعينه فامر توسعي **وهذا**
خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل **و** بهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم
من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم
حكمهم بانها مختصة بطلب التصور **قوله** اي اجناس الاشيا عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك
لكان مطلب ما عين مطلب اي وح يحسن الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان
وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشيا لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان
السائل اذا طلب بما جنسا عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا
صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم المحذور **قوله** قد سبق المفردون الخ
اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة
الطاعات والاشتغال بذكر الله جل جلاله او الجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره
وانما لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين
وهي ليست من ذوي العلوم قال بعض الفضلاء جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله الذاكرون الخ
من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسالوا عن اوصاف المفردين
قوله وفيه نظر اذ لا نسلم الخ خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل
على وروده فيها لذلك ببيت الكتاب اتوا ناري فقلت منون انتم ، فقالوا الجن قلت عموا ظلاما ، فان
الجواب دليل على ان المسؤول عنه الجنس **وفيه بحث** اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فسالهم
عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس الذي ظننتنا منهم **قوله** ففساده يظهر من جواب
موسى بقوله **فيه بحث** لاحتمال ان يكون جواب موسى عليه السلام لبيان انه لا مجانسة له مع غيره
لانه خالق كل شي وهاديه فليس كمثله شي بالجملة يجوز ان يكون الجواب من باب الاسلوب الحكيم
كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تع لا تدخل تحت جنس بل اللائق
بجنابه ان يسال عن صفاته الكاملة **قوله** عما يميز احد المشاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل

والا فقد يكون السؤال عما يميز احد المتشاركات وقوله يعمهما زيادة تاكيد والا فالامر المتشارك
فيه ليس الا كذلك **قوله** كقولنا ايهم يفعل كذا **ان قلت** لو قال اي هؤلاء يفعل كذلك لكان اظهر
لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة **قلت** لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل
قال الى مشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لان هم عبارة عن الاشخاص الانسانية
التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل **قوله** فجوابه اسم متضمن الاشارة الحسية الظاهر
صحة الجواب بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد **قوله**
فاذا اضيف الى كلي فجوابه كلي رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد
فالحق ان ما اضيف اليه اي يكون كليا دائما لعلة الاشتراك في امر عام للمتشاركين فصاعدا واما الجواب
فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك **قوله**
والغرض من ذلك السؤال التفريع لا حقيقة استفهام الرسول عليه الصلاة والسلام منهم عن كمية
المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت كم فيه على اصله نحو كم درهما مالك وكم رجلا رايت لكان اولى
وانما لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ هاهنا ايضا **قوله** كما مر في الخبرية
الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب
في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما
فلهذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره **قوله** واقول
سل بني اسرائيل كم اتيناهم من آية بينة رد على ذلك البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بينة اما مرفوع
على الخبرية مبتداه ما قبله من النظم بتاويل هذه الاية واما مجرور على انه من تتمة الاية واقول
بمعنى اقرأ وكان الاية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قراءتها كاف **وقد** يجاب عن هذا الرد بعد
تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الاية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جره
بمن اذا لم يفصل بينه وبين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال
اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز
بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تع كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية
المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات
من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال وتدخل من في مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات
وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر الخ **وانت** خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني
قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال
كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا **والحق** ان قوله وحال
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم
يفصل فتامل **قوله** وبايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان فحذف احدى اليائين من

ان يكون اصله م

اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان وزيد بان كسر الهمزة
فيه لغة مستعملة وهو باق في ذلك لانه تلفيق في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسرة عوض عن الياء
المحذوفة وهو الحق ان كون الاسم غير المتمكن باقي التصرف المذكور **قوله** مثل يسال ايان يوم القيمة الفا
محذوف اي وقوع يوم القيمة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث **قوله** بعد ان يكون الماء
موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الاية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امراته
من دبرها في قبلها كان الولد احول **قوله** وبعضها مختص بطلب التصور كساير الاسما الاستفهامية
فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب
التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك **قلت** مراد الشارح تفصيل
الكلمات المذكورة هاهنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى هاهنا
ولم لم تذكر هاهنا فحالها مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان
مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما عنه بقضية العطف
كما في ازيد قام ام عمرو واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له
الهمزة المقدرة **قوله** ولهذا يجوز ان يقع بعد ام ساير كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة
في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضايها كمال التصدير كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا وقعت
في جملة معطوفة بالواو وبالفا اولم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه **قوله** ام كيف ينفع
ما تعطي العلوق به اخرم زيان انف اذا ما ضن باللبن **هذا** البيت ينشد لمن يعد بالجميل
فلا يفعله لا نطوا قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع
ويعلم فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب
والجر فسكت **ووجهه** ان الرفع على الابتدا بمن ما والنصب بيعطي والجر عطف بدلا من الهاء
وصوب ابن النحوي انكار الاصمعي وقال لان ديمة نفها لليوم بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها
غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلا يعطي من معمول لفظا وتقديرا وفيما
ذكره ابن النحوي نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباقي به زايدة في المفعول والتقدير يعطيه
العلوق او يضمن يعطي معنى يجود في تكون العطية نفس الديمة كما في صورة النصب او يقال نزل
يعطي منزلة اللازم كما في يجرح في عراقيبها نصلي **قوله** ولم هاهنا بمعنى بل وليست منفصلة ولا منقطعة
كما صرح به في حاشية الكشاف **قوله** فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد يجاب بان التاسيس
تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني **قوله** مما لم يحم احد حوله **قد** تصدى الفاضل المحشي
لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يرد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي
والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في
جميع انواعه نا لحق ان العلاقة في البعض علاقة السببية نفي الاستبطا فلا استعمل ما وضع للسبب
في السبب بوساطة في التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك
الفاضل في تحقيق اللزوم وانما ذكره في صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤيته

للهدهد

فلهد قد يستلزم الجهل بالمناسب للتعجب من السبب تنبيه حسنا لان الاستفهام هي السبب تسبب
عن الجهل به والجهل به ليس تسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استحال ما وقع للسبب
في السبب ولا عكسه بل مركب من الامرين على ان الاظهر في بيان الفرض هاهنا ان يقال لما كان عدم
رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم وترعد والجهل بسببه وادراك
الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا انما لا يفيد خصوصية العلامة
قوله الى مرديم تنقلا كان الى المنظوم في قوله الى من يخفعه من ما الاستفهامية فانه يجب حذف
اليها اذا جرت وانما النحاة دليل عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تنقلت الفتحة الالف
الحذف وتسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر **وقد** صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث
على قوله تع قال فيما اغريتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف
الجر قليل شاذ ورد بذلك حمل باي الاية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا
هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراة المتواترة على الوجه الشاذ بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس
حيث تكلم على قوله بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الا ان تولك تع غفر لي تطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جايزا فالتعارض بين كلامه الظاهر بكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله
اعلم **قوله** والتعجب باني لا اري الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز انما يتعين
فيه الحمل على الحقيقة ما على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه **قوله** وهو الذي نفسه المعد
يدل على ذلك لقايله اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بالكلام المقرر **قوله** واجيب عنه بانه يدل عليه
ما قبل الى رده بعض شراح الايضاح بانه لا دلالة لنفي ما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله
حكاية عنهم من نعل هذا بالهتنا صنع في السوال عن الكاسر حتى قيل لهم سعنا فتى يذكرهم والسوال
عن الكاسر دليل عدم العلم **وانت** خبير بان كون قولهم من نعل هذا سوالا عن الكاسر لا يفيد
عدم علمهم وتنبه قولهم انت نعلت الخ لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال
له ابراهيم والظاهر تحقق العلم بعد ما سمعوا هذا فانه ما صدر منه من الخلف على ان اهل التعبير
ذكروا في قوله تع فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا انه بكسر الاصنام
فاسرعوا اليه يمنعونه كما ذكره الشارح **قوله** والانكار بالجر عطفا على التقرير وقوله كذلك حال
من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الابل **قوله** واما غيرها وان مع
الخ الظاهر ان فا جواب اما محذوف مع الجواب وانه جاء في النسخة **و** التقدير واما غيرها
فليس كالهمزة لانه وان الخ دور وقد سبق في اوايل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب
و في بعض النسخ واما غيرها فان مع مجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال
قوله ومن اين تدري ما التعارف بين الورى مصراع بيت صدره وتصبوا الى رند الحي عيراه
وقبله خليلي ان الحب ما نعرفانه فلا تنكرا ان الحنين من الوجد احن ولا تنكرا بعد ورجنة
اذا ذكرت اوطانها بربا نجد **يحتمل** ان يكون ما في ما نعرفانه نافية ويحتمل ان تكون موصولة
و الانضاج جمع نضو وهو المهزول **و** الغور موضع بالتهامة وهو في الاصل المطمئن من الارض

قوله والتعجب فان قيل ما عرفت انما عرفت
تنبيه تابعة لادراك الاسباب انتهى نظر وقال الشيخ عبد
الجهول شرح الخاجة التعجب انفعال يحدث
العادة وجهله ما يعلم علة ما وتاثيره ومنع فقد
لانه عالم بالعلة سبب ما اصبح منها بل كذلك
اي حب ابن يعقوب البعاد الخطي في شرح قوله
عن القلانة خلافا لابن عام قلت وجدانه منه
الاعراب لان عام قلت انه لا يتعلق منه
عن الفاضل الرضي الخ انه لا يتعلق
بما اصبح بالعدم الجواز وفقط واعلم
التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور
بامر يخفى سببه وهذا قيل اذا علم السبب
فلا التعجب ولا يجوز التعجب منه اذا
يخفى عليه في تم كلامه عنا

والجد الرفيع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة قوله تصبو أقبل قوله القنطري المشرفي
مفاعيل المصراع صدر بيت لامرئ القيس أجره ومسنونة زرق كأنياب أغوال المشرفي سيف
قال ابو عبيد نسب الى مشارف اليمن وهي قرى بين ارض العرب يدنو من الريف يقال سيف مشرفي
ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اه اقول على هذا الوزن كدارى الفتاح وقيل المشرفي
منسوب الى المشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في غرائب اللغة المسنونة المحددة يقال سن
السيف اذا حدده وشحذه بالمسن لذلك لانها على صفاتها وكونها صلاح قوله فالمنكر هو نفس
الاتخاذ لا الهمة فيه ايما الى الفرق بينه وبين قوله تع أغير الله اتخذ وليا وايما الى دفع اعتراض
يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فينبغي ان يقال امتنانا اتخذ الهة على نمط قوله تع
اغير الله اتخذ وليا توضيح الفرق ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك
المنكر صح ان يقوم مقامه ما هو غير المنكر مع وجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الاية الثانية
كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل قوله لهذا لم يقل
امتنانا اتخذ الهة ولا الهة تخذ امتنانا تامل قوله كانه يعتقد تدريته على ذلك هذا مبني على ان
قوله تع انانك لكن انانك تسمع لاثبات القدرة على الاكراه والاسماع على معنى انانك تقدر على
اكراه الناس انانك تقدر على اسماع الصم لا لاثبات نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر
الاية والا لا تقريب لجعل نعته كاعتقاد الله تع قوله مرادا منه تقوية حكم الانكار لم يقل
انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان الذي دخل على كلام يفيد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث
لو حيث جوز حمل قوله تع لو يطيعكم في كثير من الامر على اختيار الاشاع مع ان الظاهر اشاع الاختيار
قوله فكانه بني هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد في الاية مانعا آخر سوى ما تقدم وبيان
قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل جاءني فليسا من قبيل هو عرف
في احتمال الاعتبارين على السواء بل حق المعرف حمله على وجه يقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص
يشير الى ان زيدا عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا كالشعر الذي يناسبه قوله نعلم ان التقرير
الخ فيه ايماء الى ان شرط المعطوف ان يناسب الاول المقرر للمعنى ليس كما ينبغي قوله قل آلذكرين حرم
أم الانثيين الخ للانكار قوله المراد بالذكرين الذكرين الضان والذكرين المعز وبالانثيين الانثيين
منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها كيف كانت ذكورا واناثا او مختلطة
وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم قوله المعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك
ولا حرمة في شيء منهما فلا حرمة اصلا قوله مما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لفظ كان
بصيغة الماضي مشعر بان هذا نوع الانكار التوبيخي في المستقبل كما يدل عليه قوله وذلك في المستقبل
فيفيد معنى الانكار التوبيخي في الحال مسكوتا عنه محالا على المناسبة على الماضي وعكس او فوق اليد
يوضع في مهاد مصراع بيت لابي العلا المعري تمامه الجوز انحت بيدي رشاد الاشتهاء
للتقرير وام منقطعة قرر اولا ادعاء وافتخارا ان مراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك
وترقى الى ان جعل الجوز اوسادة في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول قوله

قوله

وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها يرومك والجوزاء دون
مرامه عدو تعيب البدر عند تمامه يقول تطلبك العدو بالمضارة والمعاداة والحال ان الجوزاء
قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك تدخره مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه
فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيب البدر عند تمامه قوله والا فكل مصلحة فيه اي
لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بتعيينه
على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه قوله من فرعون بفتح الميم فرعون فرعون على انه مبتدأ ومن الاية
خبره او بالعكس على اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معنى له وهو ظاهر بل
المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون
من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فاظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله قوله اني لهم الذكرى
وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا
عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مومنون اني لهم الذكرى الاية روي ان حذيفة قال
يا رسول الله ما الدخان فقال تملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن فيصيبه
كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنه ودبره وتعني الاية والله اعلم
وكيف يذكرون ويتعظون ويومنون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم
ما هو اعظم وادخل في وجوب الاذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه قوله ولا تخصص المتولدات
فيما ذكره المص بل قد يتولد انها رمعاندة المخاطب كقوله تع ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وانها
تفخيم الشان كقوله تع عم يتساءلون وغيره قوله على جهة الاستعلاء واما قوله حكاية عن فرعون ماذا
تامرون فجار عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع نزل نفسه منزلة الادنى قبل يليق
ان يراد في التعريف قيد آخر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالانا
فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب
لم يرد دخل قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اجاب الشارح عنه في التلويح بان
المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الانتهاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم
الا ان يراد غير الكف عن المشتق من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال على الكف نفس الكف
بل المجموع كما مر نظيره قوله زديد بكسر احركت الدال لالتقاء الساكنين وتعيب نصب المصادر
مصغر ما ورد به لانه تصغير الترخيم من ازداد وهو مصدر ازداد ومعنى زويد عمرا اردد عمرا
اي امهله وزويد قد يكون صفة نحو سار زويدا سيرا زويدا او قد يكون حالا نحو سار القوم زويدا
وقد يكون مصدرا نحو زويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف
نحو زويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى أمهل لا غير قوله ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاكثر
بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما ذكره في كتب الصرف قوله وفيه نظر
لانا لا نسلم ان الاسماء عبارة المص في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتامل وما ذكره الشارح

ههنا اجود ما قيل في وجه النظر و ما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور
لانها تصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في
غيرها ايضا **قوله** بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع **وقد** يقال الاصل والشائع
في مثل هذه الاضافة هي الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء
واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا
قال الفاضل الرضي تسمية ها واما ونظيرهما بحروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح
لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك
هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية **و** هذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام
بيانية مستبعد جدا **قوله** وقد يستعمل لغيره كالاباحة عدم عد المص الندب من الاغيار يشعر بان
الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك
بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لراي الجمهور من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم
فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب
على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا يصير حجة عليه على ان السكاكي
من علماء المعاني لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم **قوله** لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر
ان يقال تخويف مع ابلاغ **قوله** فاتوا بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثله لكونه محالا وقوله من
مثله متعلق بقوله فاتوا **و** الضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فيما نزلنا لانه يفضي الى ثبوت مثل هذا
القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الماتي به فكان مثل هذا
القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة او صفة لسورة **و** الضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم
المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو الصورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما
التعجيز باعتبار انتفاء الماتي منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مساغ في استعمال البلغاء فلا اعتداد به
قوله خاسئين في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخسأ الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى
قوله والتمني نحو قول امرئ القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفاء الطلب مع انه من
اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه
انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب
من اعتبار امكان المطلوب **قوله** من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق تهوجه والجوى
الحرقة وشدة الوجد عن عشق وحزن **و** اللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي المه واحرق جلده
ويقال هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب **قوله** حقه الفور المراد من الفور وجوب تعجيل المامور
به في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به لا يعتد به
اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار القيدين جميعا **قوله** والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك

ان

ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة والمقصود
بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات **قوله** وان كان راجعا الى
اتصال الواقع فالاشبه الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك ما دام
قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا افادا استمرارا فالاشبه
الاستمرار حتى يكون تكررا كما ظنه الخلخالي في شرحه تامل **قوله** اللهم لا تشمت بي اعداي الشماتة الفرح
ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات فلان ليلة الشوامت اي بليلة تشمت الشوامت
قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل
مرة بعد اخرى فبينهما فرق **و** لهذا لم ينظر هذا الاستمرار في قاعدة الاستمرار السابقة **ثم** ان حمل
الامر في الاية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا
اريد بها وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقته **قوله** مفهوما من ذكر
الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب وجود السبب الحامل واما كونه مسببا عن ذلك الطلب
في الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي قوله لان العلة الغائية الخ لكن
هذه المقدمة مشهورة مقررة فكلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالسبب في قوله ودل عليه ذكر
المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب
قوله واما قوله تع قل لعبادي الذين الاية جواب عن سوال مقدر وهو ان اقامة الصلاة
لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما تكون مختلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني يقيموا لا يصح
جزاء له فكيف يجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة **و** التقدير قل
للذين امنوا قولي ليقيموا الصلاة **و** رد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو
ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا **وقد** يجاب بان الجزم على تشبيهه بالجواب كما في قوله كن فيكون بالنصب **قوله**
عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل
الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه
حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه **قوله** فلا يحسن الا بالواو
الحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام اسمت
تاديبي فدهري مؤدبي **و** جوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا فهو احوك
على ان تكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان تكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة لي الى ارشادك
لان عقلي مرشدي كما ذكروا مثله في قوله تع افمن زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء
حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد
علل الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تع ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي
الحميد تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل بما هو ماض

وفيه بحث اذ يكفي في محذ التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة
بمعونة المقام لشمول الماضي على ان القرينة قائمة بان قصد الانكار نفس انما ذاته وليا من غير تقييد غيره
بالزمان تدبر قوله اي والحزن للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا
وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلما قوله اراك
نعات الاراك البيت نعات الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك
جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها السواك والربع المنزل قوله واما ما قبل الخ القول الاول
قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السوا ودعوى
المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لندا المتوسط وكذا الكاف النحاة كانه
لم يوضع له حرف من حروف الندا مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان ليس المراد
بالبعيد خلاف القريب المخلي الظاهر قد يستغنى من الوضع له خاصة بالمجاز نحو خصوص الروايح والطعوم
التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
الموعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما
قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر هنا قول ابن الحاجب
على ما اشرنا اليه قوله لكن مجموعه في محل نصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ان
الرجل مبتدا خبره محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكرمهم قرى
وهي الضيافة قوله انا معاشر الانبيا اشارة الى قوله عليه الصلاة والسلام انا معاشر الانبياء
فينا نكلم اي قلة كلام او الى قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبيا لا نورث ما تركناه صدقة
قوله لكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان يقول منه
اضبت يومنا قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا الخ قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال
الجمع منقول عن الندا وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا
ثم يقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحو العرب لانه ليس بمنادى حقيقة
ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف الندا المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله انا بني نهشل البيت
لسامة بن حرث النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس
فاسقينا وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعى لاب
عنه ولا هو بالابناء يشرينا يقول انا نسلم عليك ايتها المراة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم
فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة جمع سري اظهره وسط الجمع سراة وسراة الناس
خيارهم وادعى فلان عن بني فلان اي عدل بنفسه عنهم وادعى منهم اذا انتسب اليهم والشرا يجي
بمعنى البيع وبمعنى الشرا فهو من الاضداد والمراد هنا البيع قوله وما يستعمل فيه الندا الاستغاثة
نحو يا لله يا لزيد يا لآل الفرات ومنها التعجب نحو يا للماء الخ قد تقدم في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة
على المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالها بالدعا والاختصاص لتعدية
ادعو المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او جرت الندا القايمة مقامه بعده

المبرد

عند المبرد حتى ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب
له اذا قدر على حرف الندا المستغاث له على حذف الناداي نحو يا للظلم بكسر اللام لانه اجتمع في المظهر
لزوم الفتح عليها وان كان اصلها ما هو على حرف واحد الثاني التعجب نحو يا لله انكر لان المدعو
الثاني وانه موقع الضمير اليهم قوله بالاتي جدي البيت لابي العلاء بن تميم وكنيته ابو الطيب
حامد الاسدي عند كونه ببغداد مطلقا لا موضع للرجل الا بعد ابتعاني فكنت ثانيا
اجتماعي وازماعي الايضاع السير السريع كتب شاهدت خطاب ناقته بنكرا بين نوعها
الاحنا بالهمز والتا تتصرتا بتاء الذي تبدله ويا زيد من كلام الشيخ نهض
الحفا واحناه عين الاتباع على الشيء العزم عليه وجد يهمز الجد والاناة جاوزت الناقة
التاني الاحلاس جمع جلس وهو كساء يطرح على الهودج الاسماع جمع سمع بكسر السين
وهو ما ينتفع به عينا لنفسه براي الحرام في تقدير البعير قوله وكقوله يا عمر بكى عند كل صباح
تامة جوديه باربعة على الخراج وقوله فدكنت لي جبلا اركن بظله فتركتني اضحى بامر شاحي
قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لدلالة الكسرة وهو ما يحذف في النداء وهو التنوين وكان الكسر
تدل عليه وباب الهدايات الحذف والاجتزاء كذا ذكره المرزوقي قوله بكى انا بمعنى الهرب
واما بمعنى كثر بدليل ان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجي للتكثير وقيد البكا وقت الصباح
اطلاقه يريد اجعلي كمثل انهار لذلك الرجل هذا الوقت كان وقت نكايته بالاعداء وشن
الغارات على الفارسيين قوله جوديه باربعة اي باربعة قبايل الراس وجوانبه والدمع يخرج من
الشؤون وهو حواجز قبايل الراس وملتقاها جمع شان اي جوديه بدمعك كله قوله فكنت
انتقال من الاخبار الى خطاب الحراج على عادتهم في خطاب الوالي والاحلس والعاجي البارز قوله
اي يشبه اليد الكذب اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب التفعيل
ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل
لانه لطلبه تعتبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية ونحو ذلك من الاعتبارات كان تقصد
في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما
من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ اراد خال السهروردي قلبه كقولك اعطاك رشدك
تمام ليعطه الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في الاعتبارات قوله الانشا كالخبر في كثير
ذكرنا ما قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فان يسند الانشا مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف
مسند الخبر فانه قد يكون جملة

الباب السابع الفصل والوصل

قوله لانه الاصل والوصل طارئ عليه ولان مبدا الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومبدا الوصل
على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدارية التحقق بسبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام
مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد والاصل المراد بالاسناد
اسناد الخبر الى المبتدا واسناد الشيء الى فاعل بحيث لو اسند الى ضمير لتغير في الكلام والخطاب
والغيبة فانه اذا لم يتغير عنها فقد اسند الخالي عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بلا

حصل له ذلك بسبب العارض فيكون اسناده عارضيا لا اصليا قوله فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما
عرفت ببيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد اقائم الزيدان لان اسناد الصفة فيه
باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه لمفرد الخ واما اذا قصد التشريك فلا يصطلح
وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله الا وهي
واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل
المفرد فلا يرد النقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجمل الحالية الخالية عن الضمير
كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله
مقترنا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كاو الفاصلة التي بمعنى الواو الواصلة
وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف
المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده النحرير بقوله
وهذا فاسد قوله لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما يشتمل على التاليف كما
ذكرنا في اوائل الكتاب قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى مشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به
قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس
فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الآن في التفصيل الآتي بان حتى لا تقع
في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لان شرط
العطف بحتى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو الخ حاصل الفرق ان لكل من
حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى بينا من الجمل
مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير
محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على
احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المتشاركة في التحقق مما لا يكاد تحصى واكثرها غير متناسبة
بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من
خصوصية جامعة قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى الخ المصبر
بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان
كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى وكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها بان كرم
ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجملة الجامعة
بينهما يجوز ان تكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى
وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما
بدئ منه الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود اعني المدح بما لا يلائمه كما ان عادة متاخريها التخلص
وهو الانتقال مع رعاية الملائمة كما سيجيء في البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة
عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليفهم قوله زعمت هواك عفا الغداة

هواك وعفا مفعولا زعمت والغداة ظرف لعفا اي اندرس وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير
عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه على نمط لمية موحشا طلل قديم وطلال فاعل عفا الثاني واللوى
اسم موضع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا غدت اي لا صارت وقوله
على الف اي مالوف متعلق بتحوم اي تطوف وتدور وهو غدت قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان
المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انا نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستئناف
او البدل كما فصله الفاضل المحشي اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند
في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح
من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام
التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا
لعاد قوم هود قوله على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
فاما لدفع توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في
التحقيق بحسب الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف توجد الدلالة على
تحقق مضمونهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه قوله واو واما وام الخ لا فرق بين او واما
الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما
الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور
الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على
عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العطف في مثل جاءني اما
زيد واما عمرو وهو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع
وبعض حرف في آخر كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف ايا على اما وعطف
الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست
كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب
بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما عنده ام لا ولهذا
كان جوابه بنعم او لا مستقيما قوله مائة الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على
ان او بمعنى بل كما ذكر الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن س انها
للتخيير اذا راهم الراي يخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح
التخيير بين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن س انه يجوز ان لا يكون
عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عددا كثيرا جدا بحيث اذا راهم الراي
كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس
المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد عرف
فيما سبق اي في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل
الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاجي من انه

يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية **قوله** ونادى نوح
ربه فقال وفي الاية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء **قوله** فجاءها باسنا بياتا او هم
قايلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقايلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال
قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء اهلها باسنا بايتين
او قايلين **وانما** خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد
وافظع **قوله** فان الاخضرار يبتدي عقيب نزول المطر **فان قلت** الاخضرار لا يبتدي عقيب
نزول المطر **قلت** ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مترتبا
غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة تقتضي اعتبار
المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثاني **قوله** ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز
في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق ما خلق الا نعمه ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد
سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه **و** الظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول
وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية **و** تقديم الصلة للاهتمام **ووجه**
التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف بثم الاستبعادية وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى
وانما لم يحمل على التراخي لعدم طباقه المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر
يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه
البتة ولو سلم فلا فائدة معتد بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح
وهذا مما لا حاجة اليه **قوله** فلا اقتحم العقبة الاية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي
الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرير في الاية **واجاب** الشيخ ابو علي الفارسي بان لا
ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لا
ههنا مكررة تقديرا لانه قال تع وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة
ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا **ووجه**
بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت
عمل صالح الا به **قوله** كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب ابن عصفور بان ثم على ظاهره
والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب
والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا اب الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن له شرفا كما علا برسول الله عدنان **وقد** ردوا
عليه بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به
ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك
تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا ظاهر سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد
او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فاظهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك

حالا

حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال
كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الاب في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية
الى المعية فتامل **قوله** احتمل ان يكون قولك نص الخ قيل هذا انما يكون اذا لم تكن الجملة الاولى لازمة
للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله
محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه
قوله تسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي لعجزه **قوله** وهو
ان خذلهم الخ خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اي حملهم والتسويل
التزيين يقال سولت له نفسه امرا اي زينته له **و** مستدرجا حال من ضمير الفاعل في خذلهم
يقال درجه الى كذا واستدرجه اي ادناه منه على التدريج **وفي** الكلام ايماء الى ان حقيقة
الاستهزاء لا تتصور منه تع لانه عبث وجهل **قوله** وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء
المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن
الحاجب عدم اضافته كمتى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فاما جعل اذا في قولنا
اذا خلوت قرات القران مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرات
فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور
كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا
للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التاخير وهذا لا ينافي
التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق
مستقلا بافادته اذ ليس اذا ح معمولة للجزاء مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها **قوله**
سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود الاصلي
وهو حصول الاختصاص المانع منه العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية
قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوايل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف
في قوله تع وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الاية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال
بخلافه وان الشيخ ايضا بت القول بذلك في دلايل الاعجاز **قوله** فهو على ضربين قيل ههنا ضرب
ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عاد ابي من السفر صليت وتوضات
ووقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع **قوله** فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من
هذا القبيل **فيه بحث** لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان
يتقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله **قوله** لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم الخ **فيه بحث** لانا لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس
مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن ضمير القلب
بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في جدوى التاكيد في قوله تع انا معكم حيث قال واما مخاطبة

اخرانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط
وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور
فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء
على مجرد القول والاخبار بكونهم معه فنفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه
ذو نظر قاصر غافل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب
فالوجه ما اشرنا اليه قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فيه بحث
وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه ح هو
العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت هل تشرب
خمرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم
تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة
المناسبة اي مع عدم الايهام وانما ترك لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس
مع وجود الفصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما
يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن
اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم قوله فكل
حتف امرئ يجري بمقدار ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف
وبالرمح وغيرها والا فالحتف امر واحد وانما لم يقل فحتف كل امرئ مع بقاء الوزن لان
ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب
ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلائم غرض الشاعر وان كان
مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني
امرئ كما اعتبر صريحا في المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل
السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض
في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره بقول الشارح يلائم غرض الشاعر جدا قوله
اي حبستها بالمرساة المرساة آلة الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال
لها بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها مؤنثة سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل
تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد تذكر وقيل الضمير
للكتيبة وهي الجيش وقيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة
ولا تجروها لكي نعالجها ونأخذها وما فيها من الاموال والاوجه ما ذكرنا اولا لان المصراع
الثاني يلائمه اشد ملائمة قوله قلت لما ذكر انه قد يكون الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب لا
حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام الحاكي
فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام المحكي
عنه فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ههنا لولا عد المص فيما سبق قوله تع انا معكم مما له محل

من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران
الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل له من الاعراب والمص مثل للامر الاول
ولم يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الا الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع
فقول الفاضل المحشي كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا
اليه من ان تمثيل المص لمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب
واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشا لفظا ومعنى الخ فتحقيق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح
لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض
الاول من اعتراضات ذلك الفاضل قوله او لانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين
في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق
والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا
يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان قوله موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل
واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في موضع كل منها لا
معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون
للمتبوع اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها منه ولك ان تقول
المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب او انه باعراب سابقه
نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر والحق ان كون التابع ما يتلو السابق في احوال اخر
على الاكثر والتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد يؤيده ان الدماميني
صرح في شرح المغني بان قوله تع امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله امدكم بما تعلمون
مع انه لا محل لها من الاعراب كما سنحققه قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل قال الفاضل
المحشي اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما
عليها به لكن الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع
الى كون التابع دالا فحاصل كلامه ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون
محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه باطل لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان
يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما
اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف بيان مثلا تقول لو كانت الجملة عطف
بيان للزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا تقول في البدل واما
ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل
الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون
الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة
بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت
الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان تدل الثانية على بعض احوال

الاولى فيلزم ان لا يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه
ايضا الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الغياثية وذكره
الشريف ايضا في شرحه للمفتاح وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا
في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد
سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت
ونحوه ولا مانع في ان يصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاءات مقامية
ينشاء منها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان
وهكذا وقد كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن
اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله تعالى ان هذا الا ملك كريم
مشابك لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه
هو شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبيه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه
شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس ما سواه اذ من المحال ان يخرج
من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكا تثبيتا وتعيينا لذلك
الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز
ان تكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف
عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد
ابن السيد فليرجع اليه قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة
الاول على تقدير ان يكون الم اسم للسورة او القرآن والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف
ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة
اذ على كل من التقديرين اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى
الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليها الاعجام
وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز
الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون
الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وهاهنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل
ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف
وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانه الذي يستاهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال
مستاهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله مما يرمى
به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة فارسي معرب
كجزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر اي يرمى به رمي جزاف اي
رميا بطريق الجزاف قوله فوزانه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء
اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على

تف على معنى المجازفة

ثم بلغ مقابلة مع التثبت ولله الحمد

فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر
والعجف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله لانا اذا قطعنا
النظر عن الفاعل الخ فيه بحث وهو انه لم لا يجوز ان تكون الوسوسة لآدم عليه السلام مبينا
بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول
مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعني
وسوسة الشيطان لآدم عام ايضا فتامل قوله يسومونكم سوء العذاب يقال سمته خسفا اي
اوليته اياه واوردته عليه قوله فحيث طرح الواو هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص
الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه في سورة
ابراهيم قوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوم العذاب ليدل
على انه نوع آخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله
ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم
تعدد المحن واية ابراهيم من كلام موسى فعددها ويحتمل انه لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون
بيانا ليسومونكم وفي ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله اذكروا نعمة الله
عليكم فتامل قوله فانه بين عذاب اليوم الكثير الخ وفي الاية وجه آخر وهو جعل الى الله مرجعكم
صفة لليوم بتقدير العائد اي فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف
ينبغي ان يزاد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا
قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية
المقيد باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول من ارى
يرى لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان راى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا
ارى يصير متعديا الى ثلاثة مفاعيل ويكون معنى زيد ارى خالدا عمرا فاضلا ان زيدا جعل
خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا فهم كما ترى استعملوا ارى في معنى
لازمه يقال هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين
مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا ينافي ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام الستة
بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان ذكر الجملتين في شبه كمال
الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره هاهنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول
فلعدم المناسبة واما في الثالث فلمشابهته الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد
هذا الا يقال مراده هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا
ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع فلا وجه لجعلهما قسيما للاول والثالث قوله
لئلا يتوهم عطف على قوله ابغي فيه بحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال
كونه تاكيدا لابغي وبيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام لخلاف المقصود فلا يتجه
تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل

يدفع الاحتمال المذكور بالتأمل في البيان وايضًا الاستيناف اظهر في الجملة لانها مستقلة بنائها
واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود في
العطف اقرب منه في تركه فلهذا اختير الفصل **قوله** لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه يتبين الخ وجه
الفاضل المحشي زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل اخرًا الى عدم عطف
الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف
على الخبر المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور قرينة على ان
المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون اشتراك في القيد وهو الخلق وظهورها في قوله
تع اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون **وانت** خبير بان عدم الاعتماد على
القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا يدل ما ذكر على وجوب الفصل **قوله** لانا نقول الاول
ممنوع فان عطف الشرطية قيل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز عطف الجملة الاسمية
على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك
للاسمية وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده
من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير المبتدا او الشرط جزء فلا يكون
المعطوف شرطًا واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستأخرون مع اعتبار اشتراك
القيد اعني اذا جاء اجلهم تبعًا على ان معنى قوله تع لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون
تغييره على نمط قوله تع ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقوله كلمة فارة على سواد ولا بياض
قوله بدليل انه علل متعلق بقوله لظهور المناسبة **فان قلت** لا تقريب بهذا الاستدلال فانه
انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين جملة قالوا انما نحن والسابق انما منع وجود
الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية **قلت** الجملتان من اجزاء الشرطية
فالجامع فيها جامع فيها فافهم **قوله** فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلائل
الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح واما الخلاف في سبب القطع
فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لاختلافهما طلبًا وخبرًا ومنهم من يجعله كمال الاتصال
وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطًا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامين
مختصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف المتلقين ههنا وربما يقال لو جيء بالواو لفهم انه من
جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تع وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الاية فان صدر الاية وهو قوله تع وما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين
ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسؤال فوقع قوله تع وما
كان استغفار ابراهيم لابيه جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية لا عاطفة
فلا اشكال **وقد** يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله
كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظائرها النفي فليس من صور الا

والغرض

الجواب اعلم انه مستحق للصدارة القديمة لم يكن بعيدًا بمرحلة فضلًا عن مراحل الثاني
ان السؤال اذا كان على هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة
الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول
خال عنه فيكون المثال الاول ح مستقيمًا هذا هو الذي حل الشارح على تقدير السؤال عن السبب
فقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل **قوله**
وليس يجري في سائر صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب باحد الامرين اعني
باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن
السؤال او غيره بدون اعادة اسم او صفة **وانما** امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله ما يأتي
باعادة الاسم ومنه ما يبنى على الصفة الجمع فان المفيد لذلك اما واما دون منه ومنه قوله
بالغدو والآصال الغدو في الاصل نقيض الرواح والمراد ههنا الغدوات معبرًا بالفعل عن
الوقت كما يقال اتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر
لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصائل
كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلال مثل بعير وبعران **قوله** كانه قيل من يسبحه الخ الشيخ صرح
دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرًا لا يجوز حذف الفعل في الجملة
الجوابية **ان قلت** فما قوله في الاية **قلت** له ان يقدر من المسبحون له فقيل رجال
اي هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف وليس لكم الا ان مصدر
الف يالفه اي سكن اليه واحبه والا ف مصدرًا لفه يوالفه والا لا ف مصدر الفه يولفه
قوله فحذف هذا الاستيناف الخ قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورًا
لا محذوفًا **ووجهه** انه لما قال زعمتم زعمتم حتى الميا معين ان يسالوا ويقولوا لم تنكر ذلك
فاجاب بقوله لهم الف الخ **والدليل** على انكار المتكلم ذلك لفظ زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب
اكثر **قوله** موكدًا للجواب اديبا تاله لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل
معنى قوله لهم الف وليس لكم الا ف عين معنى قوله كذبتم **قوله** ولدفع هذا الوهم جيء
بالواو العاطفة يحكى عن الصاحب ابن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاستدراك
على حدود المرد الملاح **قوله** وقد توهم بعضهم الخ توهمه الزندوستي ووجه كونه خبطا انه
يحتاج كما اعترف به نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما
للتوسط فيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه **قوله** لان لا تعبدون
اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا والا اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير
القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة
الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدلًا من الميثاق فلما حذف ان
عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا صلة ولا تكون الاية ما نحن فيه بل تكون من عطف
المفرد على المفرد لان الامر ح مؤول بالمصدر معطوف على خبر مؤول به لانه بمعنى آمنوا

لان تونون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعظيم هو الامر والنهي دون الخبر
قوله الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم توجد قرينة
واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله تع يوسف اعرض
عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف
المخاطب فلا لبس قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب
السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل انبئوا
بكم لكم كذا وكذا وبشرهم بالجنة بثبوتها لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا
امنوا عام للنبي عليه الصلاة والسلام والمؤمنين والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنها في شانه
عليه الصلاة والسلام نوع التبشير وفي شانهم عدم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع بومنون مع
بشر بيانا لاحد نوعيها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الخ اراد انه ليس المعتمد
بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث
انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف الخ ما اريد
بها في قولهم والجملة وقولهم وجملة الامر وامثالها وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه
قوله بل يوجد عطف الحاصل من المصدر الخ والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو وصف
ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى
يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا الخ فهو مبني على
عطف الجملة من حيث خصوصها لان بشر منفردا عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما
توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض
الفاضل المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو
ما افاده الشارح ايضا في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب ح التصريح بتلك
الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في اساليب الكلام فما ذكره الشارح
في هذا الكتاب توجيه اخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف قوله لكن من شرط اتفاق
الجملتين الخ قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون
وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح
ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تع وبشر الذين امنوا في سورة
البقرة وبشر الذين امنوا في سورة الصف قال ابو حيان واجاز س جاءني زيد وعمرو العاقلان
على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له
من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء
في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع
فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن س فقد صرح ابن هشام بانه غلط
عليه وانما قال س واعلم انه لا يجوز مر عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت

البحث في عطف الانشاء على الاخبار

لانك

لانك لا تثني الا على من اثبته وتعلمه ولا يجوز ان تغلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحد
وقال الصفار لما سمعناه من جهة النحاة فان ذلك الفعل يصحبها فتصرفه ابو حيان في الكلام
الصفار فرجع فيه ولا حاجة الى ذكر الصفار اذ قد كفانا ما فعله ويقتصر على ذكر احد علماء
الذي انتهاه المقام واعلم ان الشيخ الامين الشنقيطي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام
البيانيين في هذه المسئلة فاجاد اثر اجاد هذا الذي عني اهل البيان متفقون على ان ظاهر
كلام النحاة هو انه لا فرق بين ان يتعلق بمعنى جزئي يجوز لغة ولا يجوز لا فرق بينهم
قوله فكانه امر النبي عليه الصلاة والسلام بالتبشير في معنى هذا الكلام في ذلك كانه اتى الى تحية
اخر وهو ان يقال امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي
هذا بعينه على طريقة قراءة من قرأ قل للذين كفروا ان ينتهوا الخ تبا الغنية كما صرح به
المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل التفتازاني في شرحه قوله من القوى المدركة العقل
اراد بالقوى المدركة القوى التي يحكم بها الادراك سواء كانت مدركة او نفسية في الادراك
قوله هي المشتركة بين المحسوسات الظاهرة كما حكم بان هذا الاصفر هو العسل فيه بحث
لان النسبة بين الطرفين في المثال المذكور هي جزئي يدرك بالقوى الظاهرة عند المنهمك
للقوى الباطنة والطرفان محسوسان تدركهما بالحس المشترك واحكام عدم الانفكاك
يدرك الطرفين والنسبة حتى يمكن من الحكم وهذا المعنى الحس المشترك لا يجوز ان يكون
في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمنع ارتسام صور المحسوسات
فيه توجيه ان يكون هناك نوع تسليم بها صورها الا بالحس المشترك في المثال المذكور الة
للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم الة لها باعتبار النسبة فلا يستقيم الحكم الا بهما
القوتين مجازا باعتبار كونها الة للحكم قلت الحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجماع
في نوع واحد له بل ربما يكفيه الارتسام في الاية بمجردة كالحواس الاصلية فلا يثبت الحس
المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان
القوى الباطنة عند تنبه الحكم بالقضايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما لا يصح في الاخرى والوهمية
هي سلطان تلك القوى بلا تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة بنيابة عنها
ويحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استحالة بواسطة القوة الوهمية بين المتقابلة
اي ان استحالة النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية حيث تخيلة كالمرجوة
بد فان قلت كيف تستحيل النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصورة
المحسوسة ليست مدركة بالوهم قلت لا ينتهض عليه انما هي ان القوى الباطنة كالمرايا
المتقابلة فلا تغفل قوله وان استحالة بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل
للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض فقد وجد فيه
وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه قوله نقل الاتحاد في الخبر عند الى التنبيل
بالخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه شاملا الى انه في ناعوت الخبر قوله وكذا الحكم

بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الجنس المشترك الا ان يريد با
ان الحاكم هو العقل بواسطة الجنس المشترك كما اشرت اليه فيما سبق ويمكن ان يقال ان يريد
التفاوت الى ان يقال مراد الشارح الحكمة ان الاكثرية يكون بحسب تجرد وعند
تجرد وهما بحسب لا على معنى انهما من المحسوسات بالذات وبمعنى انهما من المحسوسات بالعرض
بل على ان القدر يحكم بتجرد الاحساس بخلاف هذه الامور المحسوسة فقط
الا ان هذين الشيئين في ضمنها وهذا اخلاف كون شيء من الامور المحسوسة بحيث لا يدرك
بتجرد الاحساس قوله او هي بان يكون بين تصورها شبه كما قال الفاضل المحشي شرح
المتاع لان العقل يميز بين الاشياء المتشابهة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان
كل واحد من الاحاد والقائل والقائد سبباً تنضم الاجتماع نسبة الجمع اليه الى العقل ولما كان
التركيب مما يشتبه عليه الامر بها يشبهه وكان شبه القائل والقائد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب
المتشابهة في انفسها فلاجتماع نسبة الجمع بها الى الوهم ولما كان الجمال فيما تقارن صور المحسوسات
التي بينها تناسب غيرها من المحسوسات والمعنى ان نسبة الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او
جزئية محسوسة او موهومة الى الجمال والضابط في الجامع ان الجمع انما بسبب التقارن في غير اتحاد
الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس
الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفة واراد
بكون الوهم يدعي ان الصفة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة
زيد فيه شيء يسير قوله ويتوهم ان هذه الثلاثة نوع واحد سبب اشتراكه في اشراق الدنيا
كانها اضاءتها حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني اضافته انوار العقل والاحسان قوله
او تضاد هو التقابل بين امرين وجودين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج
بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد
التضاد بين امرين امرين الصورة النوعية للعناصر وتم لم يثبت التضاد بينهما اعتبر الموضوع
بدل المحل وبادخال الامران المراد التعاقب على المحل التعاقب باعتبار الطرفين لا باعتبار الصدق
وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فخرج عنه ايكون التقابل بين السواد
والحمرة مثلا لا يشتركان في شيء من الطرفين وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل
التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا ويحصر التقابل في الاربعة فتدبر ههنا
يجب ذكر هذا التعريف للتضاد الحقيقي لدل عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي
اورد الخلاف والحرفة بين جملة اشياء التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما
هو بين الخلاف والحرفة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الخلاف والحرفة ليس اشد من تعاند
الخلاف والحرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا اللهم يشعر بان
مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي اللهم يجعل البياض والصفرة متضادين لو عدهما ابن نبيل شبه
التقابل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا يمكن

من الجواب الاول عن الاعتراض فيما عدا السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد وانتهى كلام
الفاضل المحشي قوله لكنها لا يتصور ان يجامعها بين الاجسام ودون الصور التي عاصرتها
الكلام يدل على ان التزاوج على الصور انما هو بالنظر الى الصور التي عاصرتها فقط لا بالنظر الى الصور
والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل قوله واذا اختلفت الصور اي لا تجد
التقارب وترك تقريبا اي اجتماعا في صورة تحصل من نسبة اختلف اي لا يجد ترك
صور لا انتقال الشارح الى الاختلاف الصورة التي ترتب وقوله وترتب صورة لا تغيب الشارح الى اتحاد
في الوضوح واختلاف الصور تقريبا وان كان يفهم اختلاف صورها لكنه قصد التنبيه على اجمالا
قوله والظاهر انه لا يمكن جعله صورة من نسبة الخيالي في هذا الا باعتبار الجمل تقارب الصور
بمعنى الصور المتقاربة ولا يخفى انه تعسف لا تساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا او الخيالي
هو ان يكون بين تصورها تقارب في الخيال قوله للنفع باستماع العطف في نحو هزم الامير الجند
الا ترى عليه الشريف في شرح المفتاح بقوله فلت لا نسلم ولعله الاستماع تطلق فانه اذا اضيف بيان
الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فاذا ذكر بيانه
ونوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا انما يجوز العطف لانه ليس حينئذ
جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حق متى قلت فيما هذا يكون حالة ثابتة مقتضية
لكان الانقطاع هو ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وعبر اللهم الا ان يقال
ويقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكان الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه
كان هذا التعميم بالنظر الى اصل الجامع اما الالتفات فلا قوله وتحرك الشمس والقدر باذنه
ومراع الاربعة تحدثه هذا نقله بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومراع الاربعة ويكون
الاخلاص والرجل البصري بين الصندوق وبين المرسي والقدر باذنه كلا تحدثه بلفظ
كلا دليل قطعي على ان المثال بين قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده
الشارح والمحشي فليس بتعين قوله بين عطف المفرد لاحتمال كونه بين عطف الجمل بحذف الخبر
في الاولين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله
فعرض الى ما قيل هذا الكلام وما تعلق به يتضح الفاضل المحشي ما قيل الكلام وما يعلق به اورده
بعضا في كلامهما الكريمين الاول ويجب لان التاخير الذي لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار
هو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الخاصة ثم الحكم عليها بالصدق بالظاهر انه يكفي في صحة
العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه قوله
والمص لما اعتقد ان كلامه الخ حيث قال في الايضاح واما ما يشبه به كلام السكاكي فصرح من كتابه
انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما هو مقصود بحكم ملتفت
يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت ونحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة
وخاطر زيد غوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع اخر باشتراط عطف قول القائل حتى صيغة
على قوله خاتمي صيغة مع اتحادهما في الخبر قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي يريد ان المص لما ذكر

[illegible] الشيئين [illegible] قوله اتحاد في التصور [illegible] قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد [illegible]
[illegible] الاتحاد [illegible] وهو العلم [illegible] الفساد في القولين المذكورين
[illegible] عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] قوله [illegible] لانه قد
[illegible] هذا الكلام فيه بحث لان [illegible] الايضاح كلام السكاكي على السهو [illegible]
[illegible] قال الجامع بين الشيئين [illegible] فهو ان يكون بينهما اتحاد في
[illegible] اصلاح كلام السكاكي [illegible] يريد
[illegible] بالشيئين الجملتين [illegible] المعلوم التصوري
[illegible] الى جنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور [illegible] كان مخبرا عنه او
[illegible] قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين الخ
[illegible] جمال الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين
[illegible] ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه [illegible]
[illegible] قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة
صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف [illegible] مع [illegible] توجيه حسن في غاية السقوط
عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان
احتمال التركيب للوجهين [illegible] قوله ولا تحصل المناسبة بان
يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان يقول
اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي
[illegible] الظاهر ان امر الابتناء بالعكس اعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور
قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل
واما الموضع الذي لا يستوي فيه الامران فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة
على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي
هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل عين المشتمل عليه
والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان
يقال مبني على المشاكلة قوله تذنيب الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا
منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة
لفهم منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل
شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع قوله
عن تكلف متعلق اخر بالكسر اي شيء آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت

قف على الفرق بين التذنيب والتنبيه

مجيء الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا قوله يثبت بالحال المعنى لذي الحال
واما الجملة في قولك اتيك والجيش قادم فهو حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها
بيان للفاعل قوله لا حالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع
على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة
لان كون الفعل واقعا او صادرا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صرح
الشر فامسى وهو عريان تمامه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا البيت لسهل بن شيبان
من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي
كانوا صفحت عنه اي عفوت عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم قوله
تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبهما قوله تكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي
لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة والحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه
في سياق النفي يخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال
عليه كذا في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تع سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس
سبعة في حكم الموصوفية حتى يصلح الحمل على الحال فالحق ان قوله تع وثامنهم كلبهم صفة سبعة
كما يشهد به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم
عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق المذكور فتكون هذه الواو فرعا للعاطفة
كالتي بمعنى واو الحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم
الحال على صاحبها عند تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا
ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في حال الرفع والجر وان لم تلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار
فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه
ايضا والا فما الفرق نعم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم يقدم على ذيها في الاية
الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس
فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة
الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ح ارجح واما اذا وصف مرة فقد
حصل تبين الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على الحال ح ارجح بقي ان يقال اذا
كفى ان مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل
جاءني راكبا رجل بل لم يتصور تمحض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا بخلاف
ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم
من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على المخصص وهذا
ظاهر فليتامل والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الاية بلا تقديم ذيها بما اشرت اليه من
كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الباب فح لا يرد قوله تع وثامنهم
كلبهم فتدبر قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو اذ لم يثبت واو بهذا المعنى قوله

ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بتقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا تقدم عليه الحال
نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية
بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند
الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل **قوله** اولي باللزوم لذلك الكلام السابق قوله
لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولي باللزوم الثابت لذلك الكلام السابق لا لغو متعلق باللزوم
حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو
عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولي باللزوم كونه اولي بالانتفاء
واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد وههنا
وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما
ونظيره تفسير التعقيد بما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق من نوع قوله
اولي لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الجنس وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر واعمال
المصدر المعرف كثير **قوله** اكرمه وان يشتمني واطلب الجهل ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في
امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل
كل منهما مستعملة في تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون انها للتاكيد **قوله** فانت طالق
والطلاق البتة اخرج به المراة نحو من ثياب الطوامث الا لبتة البين والثياب الجبايل والطوامث
الحيض من طمثت المراة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما
هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله به المراد كلام مستقل **وقيل** اخرج المصراع
المذكور ثلاثا وتين بخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيمة مكان البتة ولعل فيه
رواية اخرى لم اطلع عليها **قوله** ترى كل تن فيها وجاشان ثانيا المصراع لابي الطيب المتنبي
في مدح كافور الاخشيدي صدره ويحتقر الدنيا احتقار المجرب ويروى في اكثر الكتب ما بدل من
قوله اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا احد اعلى احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه
الاخر فيه ان تحذف ان وتبطل عملها واما اذا قرئ بالجزم على انه بدل من تمنن ولا تستكثر فليس فيه
دفي الاية وجوه اخر مذكورة في التفاسير **قوله** فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة انما
عدل عن عبارة الايضاح حيث قال توجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب
الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة موثرا في وجوب الاقتصار
فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الواو على ما ذكره ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق
المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه في امتناع دخول الواو في
الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال المطلق ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر
والنعت ثم بين مخالفة الاصل في الجملة فليس بقاء المفرد على الاصل وانما ما اورد عليه ايضا
من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل
الحمل على النظير لا قياس فهو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل وغيره ان التعليلات المذكورة

قلت لم يتعلق علم مساس البشر اياها بتكييف عدد من الاحوال المنتقلة **قلت** ليس في
اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك وقد الولد عطوفا وهذا القدر يكفي في عدة من
الاحوال المنتقلة **قوله** شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهر كلامه مشعر بانه عام لكن
مذهب البصريين ان قد انما تجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن تعد الا والا فلا كتفا
بالضمير وحده من دون قد والواقع اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب
في الا ان تدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس نبذ من الكلام
فيه فليتذكر **قوله** او مقدرة كما في قوله تع جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت
وفيه خلاف بين النحاة لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع هاهنا
حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاءوكم قوما حصرت صدورهم **ورد** بان الموصوف
المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد
لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القائمة مقامه **قوله** لان قد تقرب
الماضي من الحال **فيه بحث** لان قد تفيد المقارنة بالباء لا المقارنة بالنون والمطلوب في
الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان
القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح
اللب للسيد ولفظة قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام
بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل
المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه
فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجيء وتفهم المقارنة بينهما
وكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لا لكن قاربه كيف ولو كفى المقاربة في الحال لم يحتج في مثل
قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه فلتفهم المقاربة من جعله قيدا للعامل فلا
فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو اطرد الاستعمال ما يوجد
فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة بان المقاربة في جاء زيد قد ركب فلهم
من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء زيد ركب من الثاني لا غير مرود على نوع الدلالة عليها
لكن وتوعد بدون ذكر قد كثير في الكلام فلا حاجة الى التقدير **قوله** قول ابي العلا اصدقه
في مرثية البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها نبئ من الغربان ليس بذي نزع يخبرنا
ان الشعوب الى الصدع اراد بالنبي المخبر والغربان جمع غراب والشرع الصراط المستقيم
والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق
وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب وفي المثل اشاوم من غراب البين اصدقه
في مرثيته اي اصدق هذا النبي حال كوني في شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق علي مع ان
خبره غير حقيق بالتصديق **ويمكن** ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة والا

يلبسه في الاختيار عند أمن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه في قوله
تع في تسع ايات الى فرعون وملائه وهي اليد والعصى والطوفان والجراد والقمل والضفادع
والدم والطمسة وهي انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على
اموالهم والجدب في بواديهم واما الاثنان الاخيران وهما انفلق والنقصان في مزارعهم
فالاول لم يبعث بهما موسى عليه السلام الى فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا
اندفع اعتراض الكشاف على الاية السابقة بان الايات احد عشر قوله فيحصل به الدلالة
عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل
على الحصول وتحقيقه فيما نحن فيه تنويع قوله اذ استمرار الفعل اصعب بيانا حتى انتفا العكس
اعني قصد الاستمرار في الاثبات والاكتفا في النفي بالانتفا في الجملة قوله وكان نفي النفي اثباتا
مثل زال وما انفك ونحو ذلك لا خفا ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك مثل
بحسب الوضع على التجدد واصل التحقيق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا
كان ما زال ونحوه اثباتا دايما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان يكون زال بمنزلة
الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره الفاضل بانه لا ينافي على ما
واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا لا يرد الا على من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي الموارد
عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات تامل
قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل
ولو كان في الاستقبال لا بزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين
هذا من ذاك قوله فمن دفع عوده وقوع على الابتدا الرفع رواية س وقد نص عليه الشيخ عبد
القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف
لنص الفحول بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يرد في عوده على بدا انه بنصب الاسم
الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيه من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدا
للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بدا انه
اي ذهب في طريقه الذي جا منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجي متعديا كما في قوله
فان رجعت الله الى طايفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي انتصبت
مقام الحال نحو ارسلها العراك ونعلته جهدك وطاقتك قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت
الخ واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان
دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علل في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية بالا
بالمطابقة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها
اما لكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او مجموعهما سبيل الى الاول
اذ كل من التعليلين باطل اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين
لا في مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو

المساواة فتامل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زايدا على
كلام اخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد يجتمعان من قبيل التشا ازيد من العسف والعسل احلا
من الخل قوله ولا عي وثرثرة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه
وعي ايضا فهو عي وعيي على فعيل وفي المثل اعي من باقل والثرثرة العي ورجل ثرثار وامراة ثرثارة
قوله عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا
ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله
من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلمة من والاضافة بيانية قوله والاطناب
اداء باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي بعم المساواة كما سياتي وهذا التفسير لا يلايمه
اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح اخر قوله اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم يقل الى كونه
اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح يعني الاختصار فلا وجه للقول
برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فبين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهذا
الكلام في قوله واخرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكرنا فهم قوله وليس المراد رد على
الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال موجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بابسط
من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤول بعد هذا التكليف
الى ما ذكره الشارح واما ما ذكره في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعنى
الاول بعينه فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام
خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت
اذا كان المقام خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا
قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف
اعداء الشباب والالمام المشيب قوله نعلم ان الايجاز الخ هذا مبني على ما ذكره الترمذي
وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار
اخرى وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخصر الخ بيان لما مال اليه الشارح نفسه قوله
بحذف حرف النداء او بالاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من
عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الثاني محذوفة من عبارة المفتاح فاما ان يكون
المتعارف للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال
قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد اليه القلب في الغارات القلب التشمير والتقلب
والخميس الجيش الذي له خمسة اركان تقدم وخلف ويمين وشمال وقلب والمعنى لا يبعد
اليه التشمير للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغيروها قوله
والنسبة بين الاطنابين عموم من وجه قد بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي
الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما مما ليس بضروري في
ادا المقصود وانما اعتبره ليبين الفرق في صورة بلاغة المتكلم قوله وجوابه ان المراد

السادس عشر

قوله وفي المثل اعي من باقل قال في الصحاح
وفي المثل هو اعي من باقل هو اسم
رجل من العرب وكان اشترى ظبيا
باحد عشر درهما فقيل له بم اشتريته
فعي كيف يفرق اصابعه واخرج لسانه
فقال حميرا لا يرفع بالمثل في العي
بيانا وما داناه شيء يضاف اليه
فانا وعلما بالذي هو قايل
ازال عنه اللغو حتى كانه
من سحبان وايل ٥ وسيذكر المحشي
ذلك اخر هذا الفن لكنه لم يبين
للصحاح ٥

بعدم تيسر تحقيقه نوقش فيه بان قول السكاكي فكونها نسبتين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على
انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر **قوله**
اي الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاي المعجمة
المفتوحة **قوله** فيه نظر لانه قد اشتهر الخ قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية
ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر
بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق
ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن هذا المعنى فتامل **قوله**
ويثبته على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجأ الى ظلاله
ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر **قوله** نحو قول عدي بن الابرش البرش في الاصل
نكت صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه
قوله يذكر غدر الزبا بجذيمة الابرش الزبا اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل
اباها وقيل زوجها واستولى على ملكه وبعد رجوعه استولت الزبا على ملكه المقتول
فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فسر بذلك
وشاور اهل الرأي من ندمائه وهو يومئذ ببقعة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة
ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفوه وسار
اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الرأي قال كيف خالفت الرأي
ثم ادخل بعد الثياب والتي على الزبا فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطست من ذهب وشد
عضداه بالاديم كما يفعله الفصاد ودون وقطعت راحتاه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم
قطر بعض الدم خارج الطست فقالت لا تفتضحوا دم ملك فقال جذيمة دعوا دمي ضيعه
اهله فهذا خلاصة القصة نبالها قصة في شرحها طول **قوله** كذبا ومينا زعم بعضهم ان
الرواية كذبا مبينا فلا تطويل **قوله** ولا فائدة في الجمع بينهما **فيه نظر** لان هذا من عطف
المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب
للمقام فلا تسلم اخلاله بالبلاغة **قوله** اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية
شعوب لانها تفرق وهي معرفة لانه خلها الالف واللام **قوله** من شانها الاهلاك
فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانها الاهلاك
قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك **قوله**
وهذا ابعد معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه
في دينه بحبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من يثبت جبنه بالدلائل القطعية قد يختار هلاكه
جبنا ووهنا ولو سلم الاتحاد فهو انما يرد اذا كان عز من القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية
واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما يلزم من كلام الشارح

انظر فائدة عطف المترادفين

كونه من التطويل **قوله** واعلم علم البرم البيت من قصيدة مطلعها اين ام اوفى ودعت ام تكلم
الدراج فالمتثلم وبعده وداع دعا اذ نحن في سلم وشاق بنا شيء مخيم قد مر شرح المطلع
في شرح الديباجة والرثة بالثاء المثلثة والراء المهملة الضعيف من كل شيء والبرم جمع ابرم وهو الذي لا يدخل
مع القداح في الميسر والعظم الواحد اشارة الى ان الجمع مضاف الى المفرد كما في امورها
متعلقا بهذين البيتين او بجعل مصرعه بان يقال اعم بها الخ وقوله عم صفة مشبهة يقال رجل
عم القلب اي جاهل **قوله** فمعناه ان لم لا يخفى ان يريد ان قوله انواعهم تاكيد اصل المعنى
لا للتاكيد وهو ظاهر **قوله** قدم لانها الاصل والمقيس عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمه
الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال الخ فانه المقتضي لبيان نكتة العدول عن الاسلوب
قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه فمفرع التقديم في الضبط الاجمالي
قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشيء اي احاط به يريد ان المكر السيء اي بعض
المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان مكر الله خيرا الشيء وخيرا الشيء ليس بسيء **قوله**
عنك واسع المشهور ان اسم الزمان لا يعمل لا في الظرف ولا في غيرهما الا الظرف متعلق بالخبر اعني
واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان
يتعلق بالمتناي **قوله** اعتبار ذلك امر لفظي الخ **فان قلت** لم لم يذكر ذلك في الاية فلا تسلم في البيت
اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فحذف حتى تقديره اذ لولاه لاختل اصل
المعنى فتقديره ليس لامر تخرجي لفظي بل لتاديته اصل المراد **قلت** يعني الجزاء يفهم من المعنى
الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تاديته اصل المراد **قوله** ثانيا عن اصل المراد هذا الخ
مبني على جعل السوال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا
وسندا فلا وجه له **قوله** حتى لو ذكر لكان نظرا الاحسن ان يقول حتى لان الزائد منعين
قوله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي رجحان في القصاص حيوة
كما لا يخفى **قوله** والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والباقي يجمع انها
موجودان في الكتابة **قوله** والنص على المطلوب بعارضة كون سلوك طريق البرهان نشانا من الالغاء
قوله الوعيد حينئذ الوعيد غير حقيقة العظيم وان كانت الحية العظيمة نوعا ولذا ذكرها
قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز
على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون الكلام الذي يكون مافي الوسط اكثر من العجز
والصدر كما يشهد به التتبع وهاهنا ليس في البيت الا كلمة واحدة **قوله** قلنا حشو ليس
من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر **فيه بحث** لان الرجوع بسبب التكرار
اذا كانت معارضة الحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا **و** اعتبر من عليه
ايضا بان الضمير في حشوه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز
على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته **و** اجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي

الانق و اُبتر به فعل مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا مسرورا و الذراعان كوكبان يتران
يتر لهما التر و جهة الاسد اربعة انجم يتر لها الترايضا و المنادي محذوف اي يا قوم و من استفهامية
ويحتمل ان تكون موصولة و هي المنادي فلا حذف قوله واما الجملة اراد بها الكلام التام الذي لا يكون
جزاء من كلام آخر و لهذا لم يعد كلا من الشرط و الجزا جملة قوله فان ضربت فقد انفجرت قال ابن
هشام في مغني اللبيب جوز الزمخشري و تبعه ان يكون فاء انفجرت فا الجواب اي فان ضربت
فقد انفجرت و يرده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه **وفيه بحث**
لان ما ذكره في الاستشهاد لا يفيد في دفع الاعتراض شيا من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بقد
محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل **و يمكن** ان يجاب عن اصل السوال بان حرف
الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال و نايبة قد فيه هو
تحقيق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله ان يسرق فقد سرق اخ له من
قبل لا لمجرد وقوع الجزا ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت مقدمة في نفس الامر
على السرقة المنسوبة الى يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا
قبل قد و المعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت و كذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزا فعلا ماضيا
بقد فتدبر **قوله** و ظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الخ عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا
الفا بمعنى في انفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت أي إن ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله
تع فتاب عليكم و هي على هذا الفا فصيحة فبهم من ظاهره على هذا انه اشارة الى التقدير الثاني الا
وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف **و ذكر** صاحب المفتاح ان الفا في انفجرت
الفا فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت و لم يتعرض للتقدير الاخر فيفهم من ظاهره ان كون الفا فصيحة
انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف و الصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة
البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا خراسان الخ و هو بتقدير الشرط و فا **وانما** اقتصر
السكاكي على العطف لقلة التقدير فيه و لان الفا الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع
لفظة قد و اضمارها ضعيف **واعلم** ان المختار في وجه تسمية هذه الفا فصيحة كونها تنبيهية
عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير
عنه **قوله** خراسان انقى ما يراد بنا البيت للعباس بن الاحنف و كان الرشيد بالغ فلما خرج الى
خراسان استصحبه معه و طال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية و معه العباس فعارض الرشيد في طريقه و انشده

قالوا خراسان أنقى ما يراد بنا ... ثم القفول فقد جئنا خراسانا
ما اقدر الله أن يدني على تحط ... سكان دجلة من سكان جيحانا
متى يكن الذي ارجو و أمله ... أما الذي كنت اخشاه فقد كانا
عين الزمان اصابتنا فلا نظرت ... و عذبت بصنوف الهجر أزمانا

و يروى بدله لقينا الهايم المكسور احيانا فقال الرشيد قد اشتفعت بالعباس و اذن له بالعود

الفا الفصيحة

وأمر له بثلاثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله تعجب من كمال قدرته تعالى وبدني
من الادنا لا الدنو وهو القرب واثبت اليا ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط
بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واصله ساكن العين لانه مصدر شحط يشحط
بفتح العين فيهما لكنها حركت للضرورة او لكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك اسما قوله
ومنه بيت السقط طربن لضوالخ الضمير في طربن راجع الى الابل والبا في بغداد بمعنى في متعلقة
به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة
الاسلام وينهى ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان
معناه عطية الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب
وانما فصل البيت بقوله منه ولم يقل ونحو لاحتمال ان يكون المعاني المذكورة معنى ما لهن
وما لي فح لا يكون البيت من ايجاز الحذف في شيء قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية
الخ المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين
من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم
العين كالخمر والخنزير ونحوهما قوله قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو جلدة
دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قوله والعادة دلت على الثاني فان قلت
الموافق لغرض زليخا تقدير الحب لا غير لانهن لما لمن زليخا كانت مقهورة العشق مغلوبة
الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت
فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون ما وقع
فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في
نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرن الحب حيث قلن امراة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد
شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب فح لا جواز لتقدير في حبه بناء على
ما تقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه في نفس الامر قوله اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قاتلون
في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان لا يخرج من المدينة وان الحزم القتال فيها والقصة في غزوة احد مشهورة قوله
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعا الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد
ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك هكذا في بعض النسخ
وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب بالفعل قوله
يقال رفات الثوب ارفوه اذا اصلحت ما وهى منه قد اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان القطب رد في
شرح الكشاف امثال هذا التراكيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفات الثوب بدل يقال ويقال
اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هنالك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرا الفعل بعدها يقال على صيغة
الحكاية واما اذا قرا على صيغة الخطاب فلا يكون هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب
لرفات على صيغة الخطاب ترفاوه لا ارفاوه وهذا ظاهر قوله ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل

ينظرون الا ان ياتيهم الله وجه المواخاة ان في كليهما حصول شيء عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في
النفس فان اللذة عقب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا
اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم الاياس من الرحمة والظلل جمع
ظلة كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك
جا بعده الا ان ياتيهم الله اي ياتيهم امره او باسه كقوله تعالى او ياتي امر ربك فجاءها باسنا او ياتيهم
الله باسه فحذف الماتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز حكيم
وقد وقع في هذا السهو اتباعا لصاحب الكشاف والعجب منه انه اورد الاية الكريمة في المتن
قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنه هاهنا قوله لان الشر اذا جا من حيث لا يحتسب
كان اشر وفي بعض النسخ كان اغم من الغم والاول انسب بقوله في جانب الخير كان اسر لما بين اللفظين
من التجنيس الخطي قوله يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان
يفيد الاغراض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب هو الله تعالى
فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القران نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون
في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما لافاده مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب وقد
مر مثله غير مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هولا مقطوع مصبحين في
الكشاف عدي قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر
ذلك الامر بقوله ان دابر هولا مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تعظيم لذلك وتفخيم له هذا ودابر
القوم اخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله
اي من الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق
اختصارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال
والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المص سوى ما ذكر والاولى ان تقول
المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد
الابهام باعتبار ما فيه من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور
قوله يشيب ابن ادم لم يقل نحو قوله عليه الصلاة والسلام لان متن الحديث على ما ذكر في جامع
الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية
يكبر ابن ادم ويكبر منه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في الايضاح كما جا في الحديث
يشيب ابن ادم الخ بناء على انه نقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة
لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة لف القطن بعد
اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بعمومه بحسب
مفهومه وشيوعه بمنزلة الندف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوسيع
من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى القلب وغيره قوله وهي صلاة العصر على قول الاكثرين
اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشا طائفة منهم ولم ينقل عن احد من

[illegible] الصلوات
[illegible] وقال بعضهم هي احدى الصلوات
[illegible] ليلة القدر وساعة
[illegible] قوله والايقاظ عن
[illegible] زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف
[illegible] وعشيرته وهم
[illegible] ويتلطف بهم ويستدعي
[illegible] كما كرر ابراهيم عليه السلام
في نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن
اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده فصحاء الآفاق
فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون الخ فقال معاوية اخطب
فقال انظروا الي عدا تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع
بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب صلاة العصر فما تنحنح ولا توقف
ولا ابتدا في معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية ولا سال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية
انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيلة
اليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة قوله وبه يتبين بطلان ما قيل
الخ وجه التبيين ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض قيل المراد بالخال الشامة فانها تغير لون الثغر ويكون قوله لم يقبله خال من
باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السرية الخال هو المختال وعني
به هنا الملك المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شتى فاها في العظم والاستدارة بالكاس الا ان
الكاس تكون ابدا منفرجة الفم غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم
لكن الخاتم انما يكون شيئا لا يشابه الثغر فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في
الغالب تكون مبتذلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك
بصفة الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك
كبير الخ فان قلت اذا كان المقصود توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى
لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفائدة
لجواز ان تكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في
آخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما
من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال قوله وهل يجازي ذلك الجزاء
المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر
ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الآخر
الخ في الاية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل يجازي الا الكفور العامل لكنه

عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه تكون الاية من الضرب الثاني قوله
وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل
لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا
لتوهم الخ قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه
الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان
مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على
ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق
الخ عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال لجماعة اي شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت
قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء قوله او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيص الضمير في
لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلمه حالا من الضمير في بمستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد
الذاتي بين الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ يشير الى ان قوله اخا على حذف
المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير ولست بمستبق مودة
اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد
الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا
في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه
وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فكون
البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبادر كونه سبب خراب الديار ههنا ليس بمجرد
السقي بل باعتبار دوام المطر الساقي فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر
الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة تهمي
يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يتعدى باللام يقال ذل
له قوله ويجوز ان تكون التعدية الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين والثاني
باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المتذلل فلا
حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ قال بعض الفضلاء الانصاف
ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة
وفيه نظر لان مهابة الملك انما تتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة
الى اعدائهم وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا
يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة
والاقناع فتامل قوله فنفى ذلك التوهم بقوله مع الحلم الخ قد يناقش فيه بان حالة البشاشة
والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنتا مع ان مع لا يدل مطلقا على الحلم بوجود
حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغيره حليم في وقت مصادفته اياهم
مع ان له حلما وتواضعا مع الاحبة وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي

واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والا نزت في سلطان بنبسط مع من يخاطبه
ويتلطف به ومع هذا لا يرتفع اليه المخاطب راسه من مهابته وهذا انما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة
مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار الوجه بالنسبة
الى الاعداد كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة **قوله** بفضلة لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول
او الحال او نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه الامثلة
التي ذكرها المص في الايضاح **قوله** او لتقليل المدة في قوله تع سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الاية
هذا ما خوذ من كلام الكشاف **واعترض** عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الاجزاء
لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض الليلة اجاب صاحب
الكشف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب والاول
يصح على التقديرين وذلك لانه ح يصير محدودا لدخول حرف التعريف عليه **والليل** اذا كان موضوعا
لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكرة يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف ان الاسراء في الغالب
لا يكون الا في بعضه **وقد** يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر
ليل منكرا توسط الليل والدخول في بعضه يقال جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد
البعضية بهذا الوجه فلا اشكال **واصح** ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في
قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد من القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال
بقي هنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود بيان نوع الاسراء المذكور في بعض الليلة
فانه ادل على كمال قدرته تع ولو اكتفى بذكر الاسراء لنوقع خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم
اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام من التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق
لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل **قوله** ان الثمانين ولبغتها فما اجدت ذراعا في ترجمان
الترجمان على وزن الزعفران **ويقال** ترجمان بضم الجيم **ولك** ان تضم التاء لضمة الجيم فيقال ترجم
كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في الصحاح **ومعنى** البيت ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنه
احدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قرب ولما
احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان اخر
فاطلق عليه الترجمان قيل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ
الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان **واعترض** عليه بانه يوهم الدعاء عليه بالصيرورة الى
ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان **قوله** الا هل اتاها والحوادث جمة تماسه بان امرئ القيس
ابن حجر بشر الضمير في اتاها راجع الى ام امرئ القيس وعلك اسم وتبقر فعل ناقص يعني
انام في الحضر والالف للاشباع والتابي بان زائدة **قوله** والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل ويعتبر الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها
وجواز اقترانها بالواو وان والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف
الاعتراضية في جميع ذلك **ومن** جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران

الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت **وقد** سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي
الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية تفيد تعليل
الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة **قوله**
وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب للامر
بالعلم اي انك سوف ياتيك كل ما تقدر كما جوزه من وجماعة في قوله تع ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
قوله فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة الخ اعترض عليه
الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة
لما في الاخرى والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف
على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين **ولك** ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس
بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون
التعليل راجعا على هذا الوجه المحتمل والاية مثال لا دليل **قوله** وخفوق قلب البيت الخفوق
والخفقان اضطراب القلب وهو نوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق **واللهيب**
ما التهب من النار **والمراد** تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق **قوله** وما مات
بيت سيد البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي **وقيل** للسموءل بن عاديا اليهودي ومطلع
القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه • فكل رداء يرتديه جميل • وبعده واذهوا بجمل على
النفس ضيمها • فليس الى حسن الثناء سبيل • تعيرنا انا قليل عديدنا • فقلت لها ان الكرام قليل
وما ضرنا انا قليل وجارنا • عزيز وجار الاكثرين ذليل • لنا جبل يحتله من يجيره • منيع يرد الطرف وهو
كليل • رسا اصله تحت الثرى وسما به • الى النجم فرع لا ينال طويل • قال ابو زيد يقال طل دمه
واطل دمه وطله الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه
وحاصل معنى البيت لم يمت بثار ولم يلبس الا في الحرب ولا طل دم قتيل في اي موضع كان وعلى يد
من اتفق **والغرض** التفاخر بالشجاعة **ومعنى** يحتله يحله وينزل فيه اي ندخله في جواره وحفظه
منيع اي ممتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر
اليه **وتوقف** الايات يدل على ان المراد من الجبل حبل الغرز والشموءل كما ذكره المرزوقي في شرح
الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحوا المفتاح فليتامل **قوله** فيشمل بعض صور التتميم والتكميل
وكذلك بعض صور التذييل لكن لما جعل التفسير شاملا له ايضا وكان الغرض هنا ذكر ما يخص
تفسير البعض لم يتعرض له **قوله** وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث انتصر على قوله
وهو ما يكون واتفاقي انما الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يرد قوله ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اكثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال **قوله** فهو لان ما هو اقل من الجملة الخ وقد
يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واتفاقي احد الموقعين بعد اشتراط
ما وقع اذا كان جملة بالا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيشمل
من التكميل ما كان واتفاقي احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر **والحاصل** ان

قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف إن جوز حذفه وان لم يجوز جعل هذا خبر كان وبقيد
جملة اخرى حالا بما ذكر والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الخ ولا يخفى
ما فيه من التعسف قوله لان إيمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفادان من
قوله تع يسبحون بحمد ربهم بدلان على ايمانهم به تع قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان
باعتبار ان الله تع لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف
بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا ويحتمل ان يكون قوله تع ويؤمنون
به ايغالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم
الخ اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شانه فعند عظم المنظور يقال
قاله بنفسه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه قوله ولست
بنظار الى جانب الغني الخ وبعده واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله
وقول الحماسي ونكران شيئا الخ هذا البيت من ابيات تمهيدية اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه
وقبله ونحن كماء المزن ما في نحابنا جهام ولا فينا يعد بخيل ويكرع بما قال الكرام نعول الجهام السحاب
لا ما فيه والله تع اعلم

الفن الثاني في علم البيان

قد اشير في الفن الاول
الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ والمضاف محذوف من الاول او الثاني فلنبتدئ قوله
وهو علم يعرف به ايراد المعنى الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف
علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له
لازم بين اولا لازم واحد فقط والجواب ان مثل هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع
انفكاكه على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود ما ليس له لوازم
بالمعنى الاعم ممنوع قوله فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه
الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير ولك ان تلتزم هذا التقدير بناء على
ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم وهو في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
او مجاز مشهور على ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد
والادراك المتعلق بها ظاهر واما على تقدير حمله على الملكة فلا فتدبر قوله واراد بالمعنى الواحد
على ما ذكره القوم الخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا
روعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما باعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ
المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما باعتبار
رعاية المطابقة فلما تقرر ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن افادة
التراكيب لخواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم
الدور على مدعي الكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد من المعنى ما هو اعم
من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات
موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد معنى يدخل في قصد المتكلم فان قلت المعاني التي

نص على ان البيان شعبة من علم المعاني

يقتضيه الحال غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا وكان الايراد بالاستقراء عنها محالا كذلك الحال
بالاستقراء غير ممكن يقتضي علم البيان على احاطتها قلت لا احاطة لاحد بالاستقراء
الا كاني سابا العلم قوله لو كان ما في فرض في بالنسبة الى ما فرض قال قلت
من قدر على ايراد المعنى الواحد بطرق شتى في الوضوح وبطريق آخر في غاية الخفاء
بالبيان مع علم بحيث انكر عليه الوضوح في غاية مراتب الخفاء ولا خفاء في غاية مراتب
الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بعرف القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين
غير ممتنع فلا انكار ولو سلم للتنافي ان لا وضوح في غاية مراتب الخفاء ولا خفاء في غاية مراتب
الوضوح لان اصل الدال لا يخلو عن وضوح في ذاته الا يخلو عن خفاء لاحتياج الى سماع
اللفظ والعلم بالوضع قوله ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة الدلالة ويشبه به
الدلالة تعالى وقيل صفة لفظ الدال بالنظر الى ذاته فتح بحسب تفاوت اسبابه في الوضوح قوله
فلا حاجة الى ذكر الخفاء لا يخفى ان الخفاء يشبه ان الخفاء لا يدخل تحت القصد والارادة
اولا وبالذات قوله يخرج منه الاستعارة التعبير الخ اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها
مشمولة لعلم البيان وهذا يدل على ان الملكة بالنسبة الى الفن الذي هو البيان لا يمكن عليه الحد
بطريق الاستقلال اصلا ان مراد المص جميع المعاني التي تحت القصد والارادة من
جملتها المعاني التركيبية قوله اول من تعريفه بعرفه ايراد المعنى الواحد لان البيان
ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده وهو ظاهر فقد التعريف ان
يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو الملكة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة
المسببة من تلك الاصول وقد يقال المص خالي عن هذا التجوز لانه اطلق عليه بالاولوية قوله
ودلالة الاخر على المعنى الواحد انقسمت في تمثيل الدلالة الغير اللفظية كما ترى من اطلاقه
اشارة الى اختصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية
شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين
وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع الدلالات الطبيعية في الرقص
على وزانها يدل على تاثير تلك النغمات في نفس ذلك الراقص وعلى ان طبقه يقتضي ان يحرك
تلك الحركات اذا تاثر من طيب الاحوال وتلاوة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض
الاوضاع لوجه المتاثر وما جبلت عليه عند شدة الجد قوله اما ان يكون الوضع مدخل فيها
او لا فقد تجمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلولين احدهما
باعتبار من مثل قول القائل من رآه الجداد ايا حي قوله بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللفظ
او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع كدلالة اح على
الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الحاء المهملة المشددة بدل على التحسر واما الذي
يدل على الوجع فهو بالضم لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من
اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح

تعريف الدلالة الوضعية ٥

المطالع مستظهرا بما قاله شارح من عبارة المتمم طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه
الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس **وفيه بحث** من وجوه اما اولا
فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على
واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان جزئيا فمحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه
نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص محسوس فيحل ارتسامه النفس باطلاق القول بان
محل ارتسام اللفظ هو الخيال مشكل على اختصار طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما
ثالثا فلان المعنى الكلي ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال **والحق** ان الشيخ
بنى كلامه على الاكثر **قوله** لعدم تحققها بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من
قوله بالتسمية الى آخره هو على ما لوضع الحصر وان القيود التي ذكرت في التعاريف يجب ان
تحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا
يتجه ما قيل ان التوقف وان كان متفقا عليه الا انه لا يرتبط العلم بالوضع بل كل منهما
متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد الخ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد **قوله**
واعترض بان الدلالة الخ ذكر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازي
في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق نحصله انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه
بحث لانه لازم غير مساو والمشهور عندهم عدم جواز التعريف به فلا بد من تاويل آخر على انه اذا
التجا اخيرا الى انه تفسير باللازم غير المساوي فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو متبادر من كونه تصديقا
من المعنى للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة
اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر من
ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشئ من الدلالة اذا انتسب الى المعنى سمي عند
اطلاق اللفظ **و** الفهم من كلام الفاضل المحشي اولا ان كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق
ظاهر فتامل **قوله** وجوابه انا لا نسلم ان دليل صفة للفظ الخ قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب
بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث القابل من حواشي
شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قابلة به فيش كلامه بيان صريح الا ان يقال
ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل كلام القوم لا انه تحقيقه **قوله** لان دلالته عليه انما هي من جهة
ان العقل يحكم الخ اي من جهة هي منشأ لكون المعنى حاكما فيه التعليل وسقط ما قيل ان
التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا
عن الحكم بالاستلزام لكان ابراز الدلالة بحاله ولو كان في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاستلزام
والاستلزام العقليتين لكان اوضح **قوله** واريد به الكل واعتبر دلالته الخ انما اعتبر الارادة مع
انه يستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل
على الجزء بالتضمن يصدق عليها الخ لتنقيح الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة ايضاح
ولمثله الخ لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته الخ فليفهم **قوله** وح ينتقض تعريف

الدلالات

الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف الدلالات ببعض الدلالات لا بحد وبعضها كما يتبادر من
ظاهر العبارة **واعلم** لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالآخر لعدم الاطلاع
على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا بكل واحد من اللازم والملزوم والمجموع
معا كما نقله في شرح الرسالة **قوله** فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ ولو سلم انه قصد التعريف
لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز
فلا انتقاض اصلا **قوله** الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل **فان قلت** التضمن صفة اللفظ
ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم **قلت** هذا من قبيل قولهم
الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ **وقيل** سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة **قوله**
وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا والتزاما قال الفاضل المحشي هذا باطل وبين وجه البطلان
ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه **الاول** ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل
لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدا بواسطة القرينة الدالة على المراد
تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة **فان قلت** يلزم ح ان تتعدد
الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا **قلت** مراده بقوله صارت الدلالة
مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود وصارت كذلك كما يدل عليه السياق او
اراد بقوله لا تضمنا لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام ح بالجملة لا شك في كون الفهم الثاني
دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة الكلية واذ ليس
تضمنا لما ذكر ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقا **الثاني**
ان ما ذكر من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة بناء على ما اشتهر
منهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي
المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء المعنى المجازي فان
اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة
لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز **الثالث** ان قوله ما ذكره الشارح
من ضرورة الدلالة على الجزء هو اللازم مطابقة لا تضمنا مبني على مقدمتين احداهما ان اللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي
اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان نفي
التضمن لعدم انتهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه
فهما لا في ضمنه بالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشي
تكون المقدمة الثانية مبنية على ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد المحشي ان ما ذكره على
هاتين المقدمتين في نفس الامر وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه **قوله** لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان تكون تضمنا فينتقض
بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم **و** الظاهر انه اعتراض على الشارح ففيه بحث

اما اولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة
الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايضا باستلزامها للمطابقة فمقتضى التصريح الاول
كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها مطابقة
فلا وجه لبيت القول ببني الدلالتين متمسكا فيه بالتصريح الثاني و بالجملة لما جعل المجيب المذكور
الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احد اهاتي الصورة المذكورة وهذا قال الشارح لا يظهر
انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين
مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لانتفاء
التزامها لاستلزامها الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول
الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة
وما يلزمه من امتناع اجتماعها و بالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كابين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام
ابن الحاجب في اصوله مشعر الخ عبارته هكذا ودلالته اللفظية في كل معناها دلالة المطابقة
وفي جزئية الدلالة الضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا قوله يخرج كثير
من معاني المجازات والكنايات الخ جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك
المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن
تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي و اعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي
ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في
المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرح جوابه و اجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل
في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو
الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال
وانما هو لاجل فهم المجازي منه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على
المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي
هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستفاد من القرينة
فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه
يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة
العقلية في حكم لفظ تقديري ان يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ
والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا في المفرد فيصح لزوم ان لا يوجد
مجاز في المفرد قلت قد سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق
بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا
فتدبر قوله بل لم يكن دلالة التزام الخ رده الفاضل المحشي بانه لازم لازم الشيء وان كان
لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لا

يزيد

يزيد عليه لكن فيه ان ما ذكر انما هو في لازم اللازم الذي لا يتعين بدونه ولا يلزم
تساوي اللزوم بينهما بالمعنى الاعم والاخص اذ الاول ظاهر او كناية تصور ا ر تصور ب في
الجزم باللزوم بينهما وكذا تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما وب ج لا يستلزم
كناية تصور ا ر تصور ج في الجزم باللزوم بينهما وما في هذا اللزوم الى اعتبار لزوم
لا لزوم ج لب والثاني فلان تصور التزاما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه
قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا على ان تصور اللازم
الا ان يثبت لازم يستلزم تصوره وليس فيما نحن فيه ملتفت اليه مقصودا تصور لازم له في
بعض المواد ولو لم يكن كليا فتامل قوله اجاب بالرضية فان قلت التفسير دلالة
على المقصود من المفسر بما اشتمل عليه الدلالات الرضية قلت التفسير والمفسر
انما يختلفان بكون احدهما دالا والاخر مدلولا والامر في الامثلة الاجمالية لا اختلاف
فيها رابع الى نفس المدلول لا الى الدلالة قوله فلا يكون كل واحد دالا لا شك ان
الوضوح والخفاء اعتباران بالنسبة الى السامع فكل ان لا يكون المراد خاصا اعني الارشاد
لغيره بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة الالتزامية بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى
السامع فلا يلزم من انتفائها الا انتفاء الدلالة قوله ثم كل كلام من كلامات
الكلام السابق ما يراد منه اي يراد من تلك الكلمات لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يراد من كل كلمة قوله
ويحتمل ان يكون بعضا من الا فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وعليه
يفيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض والاحتمال
التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منهما على احد التقديرين وهو ان لا يكون عاما يوضح
شيء منهما قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه ارجع التقييد
اولا ثم العطف فيكون التقدير ان الجزء المشترك عليه لا حكايته حتى يلزم
اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر
فافهم قوله وقريب منه ما قال الخ الفرق بين الوجهين ان المعتبر في الاول التقابل بحسب
الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الذات قوله وقد يكون اللفظ على المعنى
والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف
بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وهو معنى لا مدخل لتعدد المعنى على العقل
وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما كما يدل على انتفاء الاختلاف
بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وهو معنى كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين
ومعنيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي ادنى من دلالة لفظ آخر على مدلوله
آخر وهو معنى له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقوله يكون المعنى على العقل لا يكون
معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلم كان الكلام في ذات المعنى واحد وهو معنى لكن ذكر
قلة يكون المعنى على العقل ايضا في محله قوله فيكون تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ

الوضعية التي [illegible] وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ولا
دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم لتاخر الملزوم بالمعنى الاول موضوعة لتلك اللوازم المختلفة
المراتب ليس بطريق الدلالات الالتزامية اعم الا ان يراد بالملزوم التبعية وبالملزوم المستتبع
وباللازم التابع [illegible] المناسبة [illegible] في دلالة الالتزام عند اهل هذا
الفن [illegible] قوله [illegible] الفصيل ينتقل من كثرة
الرماد الى كثرة الصيد [illegible] الطباخ وينتقل الى كثرة الاكلة ومنه
الى كثرة الضيفان [illegible] الى المقصود [illegible] الحرة [illegible] الطبيب الى كثرة مرضاه ومنه
الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هذا الفصيل الى
قلة لبن امه ومنه الى المقصود او ينتقل من هذا الفصيل الى تحرك امه لاجل الضيف ومنه الى
المقصود [illegible] فان قيل ينبغي ان يكون الامر [illegible] من الكلام السابق ان دلالة المثنى على جزئيه اوضح
من دلالته على جزء الجزء [illegible] لا بالنسبة الى ما ذكر
في الكلام صريحا من ان دلالة [illegible] على الانسان عليه كاجزائه بعض
الجزئين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء [illegible] الامر ان يتحد في مرتبة
الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزئيه اوضح من دلالة الجزء على جزئيه والى هذا المعنى
يشير كلام [illegible] الحسني في حاشيته قائلا قوله لنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله
فكانهم نبهوا ذلك [illegible] الفاضل المحشي هذا الجواب [illegible] بطائف لقواعد القوم لكن
كلامه يكاد [illegible] قوله لقائل ان يقول هو ان كون مراد الشارح بالقوم اهل البيان [illegible]
وما ذكره الشريف بناء على ما ذهب اليه المتاخرون [illegible] الاصطلاحين
ولا باس به وجوابه ان ما ذكره [illegible] البيان فلا وجه لحمل الكلام
عليه مع ان الاستشهاد بقول الرئيس [illegible] من القوم المنطقيون
الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذي يوجد في التضمن
ليس باعتبار نفس الجزء الخ بالاحاجة اليه اذ قد سبق منه في بيان تفاوت الوضوح والخفاء في دلالة
الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملازمات ولو بالذات يفيد تفاوت الترتب
في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف
المعتبر فيما بين القوم الموجود في التضمن ليس باعتبار نفس الجزء بل ضمن ارادة الكل كما فصله
قوله ومعنى النوع البالغ الخ الواو للحال اي والحال ان معنى النوع بالبالغ معنى بالاجمال
لا بالتفصيل والا فصوله بالبالغ مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار بقوله
ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال اي نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار
التفصيل قوله وهو بعد محل نظر وجه النظر قد اورده الفاضل المحشي على الوجه الذي
نقل عن الشارح الا ان في الالحاقات التي اوردها من عنده انحاء الاول ان قوله في توجيه

مراد الشارح اقول يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف بهذا القيد يدل
على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة
بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقية لان معنى الاختلاف بالنظر
اليها ان يختلف سبب الدلالة فتختلف الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح
ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد تبين التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم
الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف في
العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المؤانسة ونحوه كما سبق
من الشارح الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع ويؤول الى العلم بالوضع قلت
هذا الاعتبار انما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة
الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم و بالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات مراتب العلم وما
دونه بدلالات المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية نفسها الثالث ان معنى قوله
وربما يقال الخ انه يقال ذكر بيان عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية لا في دفع المناقشة
المذكورة بناء نقل عن الشارح بقوله اما اولا الخ كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف
المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فكيف تدفع المناقشة الرابع ان قوله نعم اذا كان
اللفظ مشتركا الخ يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت في نفس الدلالة بل هناك تزاحم
يحتاج في دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به
ومعنى ما ذكره هنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر
الى القرائن الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره دل الخ قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان
التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا
وحدها ولا مع غيرها قوله ثم ظاهر الكلام يدل الخ اقول ظاهر هذا الكلام انه يقصد بيان حال
المجاز مطلقا فيستفاد من سياق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس
عبارته نصا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الخ يقتضي مجازية هذه اللفظ لا اللفظية
المذكورة في كل مجاز قوله وهذا لا يصح الخ اقول ظاهرا لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض
اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله وانت خبير
بانه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه
لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية الخ توجيه للكلام بناء على ما اختاره
الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختار كيف وقد رده في شرح المفتاح
حيث قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك
وجهه كالبدر مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن وبهاء
الطلعة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هاهنا بما نقله هنا
من كلام كمال الدين هيم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلامه في كتابه

ولا يعترض عليه بان الفايدة التي نقلها عن بعض الافاضل تفيد فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي
في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن
ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابه بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مفسرا
للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة
على تلك المشابهة فمن ثم صح ان العلاقة هي المشابهة **قوله** وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا
قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشمول الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام
الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل
مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام
المص كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يراد الخ **ثم** ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك
بناء على انهم عدوا قوله تع اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب • فان تفق
الانام وانت منهم • فان المسك بعض دم الغزال • وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل
قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني **قوله** وينبغي ان يراد
فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة الخ فتامل **قوله**
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوي ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له ههنا على وجه
ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخبري **قوله** صالحا
لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة
الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية **ثم** الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
به حتى كانه من افراده يصلح له لفظا كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة
ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على
تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة **وقد** يجاب بان عدم القرينة
يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز
وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما
تقرر في الاصول **قوله** واطلاق لفظ الاركان على الاربعة الخ يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح
الذي هو نفس الدلالة **قوله** لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الخ
فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم
عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبث في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر
اشم بالفتح وشممت بالفتح واشم بالضم **قوله** لانه عدم الحياة عما من شانه انما لم يقل عدم الحياة عمن اتصف
بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله تع وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة
واما انتقاض التفسيرين بقوله تع لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة **قوله**
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو

ثم بلغ مقابلة بحسب الظاهر وحده الحمد

غير

بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما
نوعين **قوله** والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقية **وقد** يقال لكون
الجسم بحيث لا يحسن طعمه لكثافة اجزائه فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل
في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار **قوله** من شانها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت
في جسم مركب من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها شديدا
في الغاية ينفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم منه
تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات بمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية
علة الضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها **قوله**
والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع
بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتامل **قوله** وكون هذه الاربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدمه
فليسا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات
الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك **قوله** كالبلة والجفاف قال الفاضل
المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها **وفيه نظر** لانه صرح
في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطوح الجسم المبتل جوهر فلا يصح
عدها من الكيفيات **والجواب** ان البلة وكذا الرطوبة قد تطلق على الكيفية المقتضية
لسهولة الالتصاق ايضا **ولا** ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا
هو المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى آخر **قوله** واللطافة والكثافة
المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل
المعنى المذكور **وقال** بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة
قوله على استعمال موضوعات مما اراد بالموضوعات آلات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في
الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال **قوله** وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا
بظاهره لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس
لا نفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ
تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب **وقد**
يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصل فيها
حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى **قوله** كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب
المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على
الاعتبار النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري
نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب

والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف
التفسيري قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية
المطلوب ليست وصفا مقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب
القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصوري محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل
تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين قوله وبهذا يشعر لفظ
المفتاح اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من
عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد
وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا قوله
وفيه نظر ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه النظر على ما ذكره في بيان
قوله والمركب الحسي الخ وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد
دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة
التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة
بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا مجموعها
الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او
عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال لتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي
نعم قد تبنى الامور على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي
فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير
وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان
لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي
تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان
وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الشبه وجه الشبه الحسي ولا على [illegible] لانه وجه شبه
عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب [illegible] يكون الا معقولا
قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان اعني
قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم
منه كائنا بالوجه الحسي قوله تقرير السؤال الخ يريد ان تقرير السؤال بقياس مفصول
النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية
وثانيهما من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية
كبرى تنتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي قوله يأبى ان يكون غير
عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي
حسيين يسقط اثنا عشر قسما فيكون الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة كون الطرفين عقليين
وكون المشبه به عقليا والمشبه عقليا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلاثة اخرى وبكون المتعدد

حسيا سقط ثلاثة اخرى وبكونه مختلفا سقط ثلاثة اخرى قوله وفيه تسامح لان الخفا ليس بمسموع
بل المسموع هو الخفي ومثل هذا التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو
الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفا بمعنى الخفي وان يجعل اضافة
الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة
الطعم بل الحق انه لا احتياج الى التوجيه المذكور في الخفا ولا تسامح اصلا لان المراد بالخفا ههنا
ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله قوله والجرأة على وزن الجرعة وقد تترك همزته فيقال جرة
مثل كرة كما قالوا للمرأة مرة قوله مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة
آخر كلامه والا فللاسد نفس حيوانية قوله واذا قلت للرجل القليل المغاني المغاني بالغين
المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغنا بالفتح وهو النفع قوله فبالعلم يوصل الى الحق
الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان تفسر الهداية
فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه
الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكنه ضروري الايصال الى الحق
والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل قوله وفي وحدة بعض الامثلة تسامح
الخ جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى
المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين
التقييد والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن
الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحياة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك
فليتذكر قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك
كما ان الملكة كذلك قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم الشبه الى الواحد
وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة
قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح
فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا الخ ولا
فساد فيه فليفهم قوله احيحة ابن الجلاح احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة
والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف
في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود
امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة
هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه اقربها انه في موضع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه
قوله وقد جاء بتشديد اللام كما جاء هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم الغة
فيه ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح قوله اي تفتح نوره النور بفتح النون
الزهر قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا لا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر
الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع

مقدار العنقود من طوله وعرضه لا بمجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود **قوله** ويتجي ان المفرد
قد يكون مفيدًا الخ دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود وملاحية حين كان كذا مركب لا
مفرد **قوله** كان مثار النقع الخ المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى
الموصوف اي النقع المثار **قوله** فقد اخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ما سيذكره من
المعاني المختلفة وشرح اخلال الماضي بها ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوي
حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا
جعل ماضيا فالمتبادر حينئذ هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال
اعتبار التشبيه **وبهذا** ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه اي تساقطت
ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى **قوله** بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد
الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى العنقود **قوله** وفي حكم الصلة للمصدر الخ لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر
اشارة الى ان صريح الصلة فرد لاسم المفعول ولكن صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني
المصدر كما **قوله** فهو لم ينصر الخ الحجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو
غلاف السيف **وترب** بين ترب الشيء في التراب مؤنثا اي تمرغ وتجعله من ترب السيف اي يضع
في الضريبة لا يلائم قوله يعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسوا بين ترسوا
اقدامهم في الحرب اي ثبتت والاول اظهر **واحتدام** الحرب اشتدادها يقال احتدم النار
بمعنى استعرت واحتدم حقد فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر **قوله** بل هو ما يتعلق
به معنى الانارة اي تعلق المقارنة والمصاحبة لا انه ينسحب عليه حكم الانارة كما ينسحب
على بكر في المثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما يجيء في الهيات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه
الشبه يجيء في الهيئة لا انه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المص الموصول
في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجيء في
الانسان اي يتحقق فيه **وهذا** التكلف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال
التشبيه وضمير يجيء فيها عائد على التشبيه لا الى وجهه ليفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا
شائبة تعسف **قوله** احدهما ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب احتاج الى التقدير اذ لا عائد
في الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة فيبقى المبتدا
اعني احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه اي بالحركة غيرها او يقال اللام في
الحركة عوض عن المضاف اليه اي بحركته فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه **وهذا**
ايضا انما لزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدا بلا احتياج تكلف نعم
لا بد ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية في قوله ان يقترن بالحركة غيرها
باسم الفاعل ليصح حملها على المبتدا الذي هو عبارة عن وجه الشبه **وهذا** التقدير لازم في عبارة
الشيخ ايضا لكن لزومه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا
منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران

بقوله صح

والتجرد

والتجرد صفة للهيئة فلا حاجة ح ايضا الى اعتبار الرابط في كلام المص لان الخبر عين المبتدا فتامل **قوله**
اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيات الخ لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن
وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اي عن الاحوال التي يزداد بها التشبيه
دقة هذه الحال وهي المجيء المذكور **قوله** والثاني ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظة الهيئة اعني عن
ذكر ضمير عائد الى المبتدا لاتحادها مع المبتدا **قوله** والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج
بل المرتعش في كفه يودي المرآة الهيئة المقصودة **قوله** مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع
المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي كائنة زمان تموجه **قوله**
يقال بدا له اذا بدا له ومصدره بدو وبدال بدا له بدا وقوله والمعنى ظهر له رأي غير الاول
اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الرأي المعلوم بدلالة المقام **قوله** فان الشمس اذا احد النظر
تعليل لمعنى الكلام اي شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر
اليها ليعلم جرمها الخ **قوله** بحذف الهمزة اي نادي فلبث الهمزة بانم فعل به ما فعل بتاء ليس **قوله** فانظر
مرفوع وانقنا خالصا للسببية كانه جواب للسائل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل معنى ان
للتعليل كما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه
البرق ثم ينطبق فتلتئم اجزاؤه **ولعل** انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه
وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية **قوله** ومن لطائف ذلك قول الشاعر
في صفة الرياض جنت بسرو الخ ضمير جنت اي احيطت راجع الى الرياض **والسرو** شجر معروف
واحده سروة **والقيان** جمع قينة وهي الجارية مغنية ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس
كذلك **وقوله** تلتحف اي تغطين حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني
وفي ازار تلتحف حال تلبست ايضا الى احضرار السرو بتمامه فان اللحافة ما يستر المرأة من رأسها
الى قدمها **وخضر** الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل
اي بخضر الحرير **وقوله** على قوام في موضع الحال من ضمير تلتحف **وقوام** الرجل بفتح القاف
قامته وحسن طوله **والفاء** في فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا جعل تشبيه السرو بالقيان
فتشبيه للتشبيه الثاني **والواو** في والريح حالية **وتذكير** حاجة ان الريح مؤنث سماعي
قال الله تعالى فيها عذاب اليم تدمر كل شيء بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكور **والجحل** بفتح الجيم مصدر
اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام **والعتيل** وان كان بكسر الدال الا ان حركة ما قبل
حرف الروي لا تلتزم رعايتها ومن وجوه لطائف ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين
حركة التحجل للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق واذي ما يكون في الثانية من
سرعة زائدة تادية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة
من حركتها حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيزداد اسرع من
حركة من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجا كذا في الايضاح **قوله**
من جدل الله لا من جدل الانسان كانه اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين قوله مجادلة

وقوله لم تجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق الخ البيت للاخطل و الصفحة الجانب
والمراد ههنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب و النعاس هو ما يتقدم النوم
من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى
القلب نام و اللوثة الاسترخا والبطو والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحياة
فيه بالمحب الذي يرتحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه لطافة لايمائه الى ان المحب في
هذه الحالة في حكم الاموات قوله ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيها فذكر العمل بلفظ الحمل على طريق
المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم قوله وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع
فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان
الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه قوله يقال ابرق
القوم الخ ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي اظهر لهم برقا فان
اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال
بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما راوها اقشعت يقال قشعت الريح
السحاب فاقشعت اي صارت ذا قشع كما يقال كبه فاكب و الهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة
اذ لم يجي افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في
سورة الملك قوله زيادة ترح الترح ضد الفرح قوله فالبا في قوله بايصال ليست البا التي تدخل
في المشبه به اي ليست البا صلة لتشبيهه بل للآلة كما في كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يقتضي
حاصل السوال انه يلزم مما ذكرته في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد
تشبيها مركبا وليس كذلك و حاصل الجواب منع اللزوم و ابدا الفرق بين التشبيه المذكور
في البيت وبين التشبيه المتعدد واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد
فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو وبابه طرب وسهل
قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين قيل فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا
يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا انتقل من احدهما الى الاخرى كان
ذلك زايدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى
ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام
الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف
يريد به التمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا
التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق وليت
شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بما اجاب قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر
والسيف لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود
في الثاني والمضا في الثالث لظهوره قوله اي نزو الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل

ليس له الا المطاعمة وفي كلام علي كرم وجهه ان صح ما نقل انه لا سفاد في الطاووس فليس اغرب من
مطاعمة الغراب قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا
في شرحه للمفتاح و بالجملة التمليح الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه
فليتدبر قوله وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد
على من جوز كون مثال ما اشبهه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح
فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة
تمليح او تهكم وهما ما اشبهه بالاسد للجبان وانه حاتم للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال
الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه نفيه كون المثال
الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قوله
اتاني من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي سل على زنة المجهول اي ذاب
و الغيظة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغير الضحاك فسل ح على زنة المعلوم بمعنى اذاب
و الضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية
قتله افريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزوا قوله كان للتشبيه اي لانشا تشبيه
اسمها بخبرها قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد
في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشي بنفسه قوله
والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون والزجاجي كان تجي للتحقيق ايضا وا
عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز ان
يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة و التعليل انما جا باعتبار انها جواب عن السوال عن
العلة مقدر و اجيب بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان
ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث وانه يحتمل ان هشاما قد خلف
من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريقة الكناية
كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لا ان في الكلام مقدرا قوله اي حاله وقصته العجيبة الشان
المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر
الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اي الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيه غرابة وانما
صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا راوه اهلا للنسبة الا قولا فيه غرابة من بعض
الوجوه قوله او كصيب من السما الصيب فيعل من صاب يصوب اي ينزل ويطلق على المطر وعلى
السحاب ايضا قوله ولا بمفرد آخر لتقديره مثل ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات ماء على ان
الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحياة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصاري
الى الله الاية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب
على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من
انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المشاركين

الى الاخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من
ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم
الان بتقدير مضاف اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن
انصار الله من اضافة احد المشاركين الى الاخر ومعناه نحن حزب الله ننصرك معه فاي ترجيح
للترتيب في الاضافة الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم الان بتقدير مضاف قلت
وجه الترجيح والحصر ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه مع انه صرف قبل الضرورة والثاني
قوله نحن انصار الله وبما ذكر ذلك التاويل صرف واحد بعد الضرورة الداعية فتامل قوله
والزمان مقدر اي ايتك خفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان
المصادر تقع في الازمان فتجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة
قوله فان الابتهاج لا يكون نظيرا في المشبه به حتى يكون مذكورا لا محالة قوله ويستلزمه
قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام
العقلي قوله اذ جواري الرجل صفيه وخلصانه الجواري من الجوار وهو البياض الخالص
وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام قصارين يجردون الثياب اي يبيضونها ويقال له
خلصاني وهم خلصاني اي خالصي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدم مثل الخلصان
قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الاية اي بين لهم وصف قوله فلا ينبغي ان يعرج عليه
يقال عرج على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قوله المنتزعة
مال صاحب الكشاف لو لا طلب هذه المنتزعة جعلها فيه بحث وهو ان الصورة
عن الصيب وما يجري مجراه لا تصح مشبها بها بل المشبه به الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب معه
فتقدير ذوي ضرورة ويمكن دفعه فتدبر قوله وما هو بيت في هذا قول لبيد اي
ان ما يبلى الان ليس بمشبه به وانما كان بيتا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار
مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحياة بالماء وانما قدر هناك مضاف اي كمثل ماء بتقدير
ذكر في المشبه به والباء في قوله واهلها حالية واهلها مبتدا وبها خبرها ويوم حلوها
ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي وهو بلاقع والبلاقع جمع بلقعة وهي الارض
القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمن الناجزة تذهب الديار بلاقع وعند اظرف بلاقع لما فيه
من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة
ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وتبخل
البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع وما المرء الا
كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع قوله وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه
نظر اي يمكن ان يقال لما استفيد الحمل من الفعل انباء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون
زيد واسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه ينبئ

عن

عن حال التشبيه من الغريب والبعيد لكان اصوب ان قلت فليجعل كلام المص على حذف المضاف
اي ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب حينئذ بل يكون المناسب حينئذ ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال
التشبيه تامل قوله والغرض منه في الاغلب ترجيح المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس
في ابتنائه على امر آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس والى الاول
عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه
قوله فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف
انهم سببه تقديره قوله او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما
ترك نظيره مما ذكره اولا قوله مرفوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس
امكانه اذ لا معنى له قوله وتقوية شأنه الضمير في شأنه راجع الى المشبه والشأن بمعنى الحال
فقوله شأنه بمعنى تقوية حاله قوله فمن لا يجعل من شبهه على طائل الطائل النافع يقال
هذا امر لا طائل فيه اي لا غنا ولا جدوى على احتمال ان تكون زائدة كما في قوله
ان الكريم وابيك يعمل ان لم يجد قوما على من يتكل مقابل فاعل يجعل ويحتمل ان لا تكون زائدة
فاعل يجعل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظاهر ويضمن يجعل معنى يطلع قوله لتقدم
الحسيات وفرط انس النفس بها لان النفس بتبدأ في الفطرة خالية عن العلوم ثم تحصل احساساتها
للجزئيات بواسطة الالات وتنتبه لما بينها من المشاركات والمتباينات اجمالا ثم يحصل لها علوم
كلية هي المعقولات قوله ما يجري في قوله ويوم كظل الرمح الخ البيت لشبرمة بن الطفيل
او لابن الطبرية وبعده لدن غدوة حتى ادرج وسطها عصاة على الناهين ثم المناخر
كان اباريق النمول عشية اوان على الطف عرج الحناجر الا ذبتم الزق الخمر وعنا
حال منه اي صار دم الزق صادرا عنا لانه مشتق بنفس والمزاهر جمع مزهر وهي
العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية جارتار واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفي
الصحاح اصطفاف بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلاة
الغداة وطلوع الشمس فاذا لم يكن بمعرفة كسر واذا نون يكون نكرة والرماح نقيض
الخدق والصحبة هنا جمع صاحب مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشم وهو ارتفاع
في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف كناية
عن الدفعة والرياسة والنمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو
وتشديد الزاي المعجمة البط وقد جمعوه بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم
موضع بناحية الكوفة والعرج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومثله الحنجور
شبه اواني الخمر وقد فرغت وابيك بطيور ما اجتمعت عشية على الطف عرجة
الحناجر قوله ظللنا عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق
قوله من انشاد قوله اذا هم القوني بن عيينة عن منامه البيت لسعد بن ناشب والمطلع
القصيدة قد سبق وهو قوله سما غيل عني الغارة بالسيف جالبا على قنا الله ما كان

جالبا ويجعله ولا يستقر في رأيه غير نفسه ولم يرض الا اقام السيف صليبا المراد بالعزم
عليه هو نكب بمعنى تنكب اي اعرض وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية اي متجنبا
قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت
بحسب الرسوم والعادات وقد لا يوجد وصف يعم اشتهاره كل الناس قوله نقلا لاشتماع ذكر
المشبه به قوله نقلا مفعول له لا بران وقوله لاشتماع مفعول به لنقلا واللام زائدة وليست
بظرف تعليل لنقل الاشتماع قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستظراف الناشي
من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البخلاء لا نقل فيه لصورة النادر الى كثير
الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله ليستظرف استظراف النوادر
ردّه الفاضل الحسيني في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح تقييد بكونه لنقل الاشتماع
بل هو مطلق لذا فالتعبير عن استظراف الندرة بانه مثل لما ذكر من الاستظراف لا يخلو عن
بشاعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعبر بلفظ المثل مفيدا وتجويل الاشارة الى نفس
ليستظرف واما التعبير الذي ذكره فكما الامر قوله وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول
بالمجهول فيه حذف مضاف اي من اشتماع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه
نفي بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكون الخ يعني لما لم يكن
قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا كليا لانه لا يكون
الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الخ بقي ههنا شيء
وهو ان المفهوم من قوله نقلا فيما يكون للتقرير او التشريف او الاستظراف ان يكون المشبه
به اتم في الاستظراف اما الاستظراف ان يكون المراد جهة التشبيه وهي الغرض منه والا
متلاشي ان الغرض نفس التشبيه مثلا والاستظراف ظاهر قوله وجه تجدد ربيلجة جاء
الخ المجدد ربيلجة اثار الجديدة والسلجة البرد نقرتها اي نقبتها بالمنقار والديكة بكسر
الدال وفتح الياء جمع ديك وفي نسخة اشعار بان اثر النقر باق في السلجة بعد لانه يزول
بالزمان واما الجدة فلانه للتقريب قوله ولا زوردية الواو بمعنى رب ولا زورد بالزاي
المعجمة الخالصة لان الزرب صورة السين لا تستعمل في كلام العرب قوله لمثا هدى عناق
العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غض برف الغض الطري ويرف بالفاء
من رف لونه اي برق وتلألأ قال الشاعر ابرتك هل ضمت اليك رتاء قبيل الصبح او
تتلت ناها وهل رنت عليك قرون رتاء وغنيت الاقحوانة في نداها قوله كتشبيه الجليع
حكي ان تاجي سجستان دخل على الصاحب ابن عباد وجلس الصاحب مستغنيا فاخذ يمدحه
حتى قال وعالي يعرفنا بالسجزي واشار الى ندمائه ان يتنحوا فاستظرف كل منهم حتى انت
النوبة الى شريف في البيت فقال اشجى الى النفس من الخبز فاثر الصاحب بان يقدم له مائدة
قوله هذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالتناقض التناقض في الجملة ولو في الاغلب
او الاهمية لا التناقض في وجه الشبه فقط فتحرير ذلك بقال بيان الاهتمام غرض عائد الى

في قوله ليستظرف

المشبه

المشبه ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر قوله فمن مثل ما
في الكاس عيني كحب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه
نيتناقضان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه كالا يخفى على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز
التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب والثاني اسلوب آخر فلا محذور
قوله من غير قصد الى المبالغة انما لم يذكر عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة
ما يوتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله
وربما كان القصد الخ قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل
الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها
به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فني ابد شيء من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة
ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشارح لانه ان بدني ذلك
فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام الامكان قلت
مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان
ابد المبالغة وايهام الامكان والحاق الناقص بالكامل ادعاء يتعين العكس ولا يستقيم
الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف ههنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف
كلام الشارح على ما ذكره بان مساق كلامه على الاشارة الى حكمي التشابه والتشبيه المقابل له
مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي التشبيه لانه مدار الفرق بين التشابه والتشبيه او
ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى التشابه تعيين المشبه
والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصد المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة
وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار
البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض النسخ قوله فان العكس يستقيم في التشبيه
اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت
المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه
التشبيه فلا تعتبر قيدا في المشبه فتدبر قوله مؤتلفة متفرقة في ادم السماء الخ المؤتلفة
المتلالاة وادم السماء جمها وزرقتها الصافية نصب على المصدر به قوله والمشتري قد اتمه
جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شامخ الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل
جد جده حال من الضمير في قد اتمه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته
في المنظر بان يكونا متلاقيا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في
الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرجت صفة لمشرف قال الفرا تسكين
الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ كالمشرف الخ يعني ان
تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الناشئة من حصول شيء احمر اللون خلف
شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمشرف لا يصح قوله وهو القول

قف على ان الاصل في شمعة الفتح

الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك قوله
وكذا تشبيه الشاة الحبلى لم يقل الحبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير
انما يستفاد من الصيغة قوله زهر الربى الربى جمع ربوة وهو ما ارتفع من الارض والظاهر
من قوله فنقصت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة قوله
ولا يخلو هذا عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر كما صرحوا به ففيه تعدد وثانية تركيب
وجوابه ان الوصف او الاضافة لا يمنع الافراد لما سبق من ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة
من عدة اشيا والمشبه به ههنا ليس كذلك قوله وايضا تقسيم آخر للتشبيه لم يعد تشبيه
المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه
المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا
ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان فاتجه ان الحال يجب
ان تكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة
فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف
الفاعل وبقاء رافعه ولا تجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد تفصيل الحال
لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تانيثها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض
واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال التقدير قسما رطبا وقسما يابسا قوله اي قول
المرقش الاكبر الترقيش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف
ابن سعد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به
لان المتكلم سوى بين شيئين فاكثر في التشبيه قوله فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين
شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بهما على التفاوت قوله اغيد مجدول مكان
الوشاح الغيد النعومة يقال امراة غيدا وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان
المايل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجوهر تشده المراة بين عاتقها وكشحها
يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة
قوله كانما يبسم عن لؤلؤ ضمن يبسم معنى يكشف فعداه بعن قوله يفتر عن لؤلؤ رطب
يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف
والطلع من الكم وهو نور ابيض فيشتق منه الكفرى وحبب الماء النفاخات التي تعلوه قوله
اتتني بالامس ابياته علله بالشي الهاه به كما يعلل الصبي بشي من الطعام والروح بالفتح نسيم
الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم البا من قبيل لجين الما اي الشباب المشبه بالبرد
وهو الثوب في الطراوة والنضارة وقيل هو بفتح البا بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم
الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الافان جمع افنية جمع فنا الدار
وهو ما امتد من جوانبها والاول انسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد الصبي زمانه والدنان
جمع دن وصفوها خالصها والقنان جمع قينة وهي الامة كما سبق قوله غير حقيقي اي غير حقيقي

حسا ولا عقلا ولا يقال فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي
التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فمنه ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر
هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرئ
القيس كان قلوب الطير الخ بان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد
الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا يوجبه التركيب فتدبر
قوله مصمتة الجوانب المصمت الذي لا جوف له قوله وهو ربيع الكامل الخ قيد الشارح الكامل
والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان
للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقهما قوله ثكلتهم ان كنت اعلم ثكلتهم على صيغة الحكاية والثكل
فقدان المراة ولدها قوله اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل
فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد
به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به ويشعر به ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار
الحيثية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر به
وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه للزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء قوله لان
الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله
فان وصف الحلقة لكونها مفرغة الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو
قوله لا يدري اين طرفاها ولا دخل له في ذلك للمفرغة بل هي قيد للمشبه به ولا يصح التشبيه
بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر قوله سيصبح العيس
بي والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في بي للتعدية
معنى اصباح العيس والليل به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح قوله كقوله
فلان كثير اياديه لدي الخ سياق كلامه يشعر بان قوله كثير اياديه صفة لفلان وفيه نظر
لان فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد وغيره فكيف تقع الجملة
صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول
اي فلان الذي كثير اياديه على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في
بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز
ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني كذلك
قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الخ ولعل السر في اختصاص التسامح بذلك
ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة تستتبعه قوله فجعلوا وجه
الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريدوا الحلاوة الكلية
لا الجزئية قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الخ وانما قال يشبه لانهم لم يتنبهوا
للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض
مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث

وهو ان السكاكي جزم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية
ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التسامح في هذا من قبيل التسامح المذكور
لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود
الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التسامح لا يكون الخ فائدة معتدا
بها لان كل وجه الشبه ح اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله هذا التسامح لا يكون الخ ان تسامحهم بطريق
القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما يستحسن
بها القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فلان يمعن النظر ولم ينعمه يقال امعن الفرس اذا تباعد
في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب
ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اي زاد قوله ربما يقضي الرجل دهره اي يمضيه
يقال قضيت الامر اي نفذته قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان قلت فلم لم
يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به
قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل من الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند
اليه لا الى المشبه قوله حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر
وكورة باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني وزعموا انه منسوب الى امراة السمهري
وتسمى ردينة وكانا يقومان القناة بخط هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح
الرديني ابتداء الكلام اي ويقال القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب الى الاردن فقد
وهم يدل على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الخ كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله او يعتبر الجمع
كما مر من تشبيه الثريا الخ فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهره وباطنه لا يطلع عليها احد
حتى يتاتى ان يعتبرها احد في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع
الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف
الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر ثلاثة
اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة
بقوله ان تاخذ بعضا وتدع بعضا قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة قوله
التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبر ان ولا
يجوز ان يكون التفصيل مرفوعا على الابتداء وعبارة خبرا له والجملة هي البيان لقوله لان قوله
معناه ان معك وصفين الخ لا يلائمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل
مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت
القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف
العام اختص بما عداها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح الميزاني كما صرح به الفاضل
المحشي في بحث حدود الخبر من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوجة على العناكب قد ذكرنا
في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة

قوله ونعني بعدم الظهور الخ هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور
اي لخفاء وجهه في بادي الرأي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في
البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله الا بوجه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من
الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء
قوله ان السحاب لتستحيي الخ النداء العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح
فقامت تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحيي لذلك وانما فصل هذا
البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا بامر وجودي
قوله وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيمة قوله لياليه اسحار وفيها هواجر الهواجر جمع
هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل خضلت بمعنى ابتلت وحصل لها
النضارة وقوله والشمس تنعس جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قروبها من الغروب
كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الآصال في الطيب واللطافة قوله
هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين الخ لان ما ذكره معنى لطيف ويشتمل على صنعة مراعاة
النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخيران فلا يخفى برودتهما اما الاول
الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع
فقدان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف
بالشجر الذي له اصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل ح ولا يخفى لطف ايراد النقد
في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد يميز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به
مذكورا قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه
قطعا اذ معناه شبه الاسد زيد فقد جاء حذف المشبه به ولم تنحصر المراتب في الثمانية اجاب
الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان امر في امر بل قصد بيان الفاعل
جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله او كسرحان في الشجاعة
قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويجب صدورها عن
روية فالاصوب ان تبدل الشجاعة بالجراة قوله وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست
في الكاف لايهام كان بظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بان في لفظ كان
افادة الشك الموهن امر التشبيه وهم قوله باعتبار متعلق بالاختلاف الخ لا شك ان قوله
باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما
يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده
بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم فليتامل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة ينبغي
ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو فيما بعد في هذه المراتب الاربع
كما سيتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه
بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه واشهرها قوله

تف على ان الشجاعة مختصة بذوات الانفس

والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان
المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في ضمن دعوى
انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر
وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور
استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر
تحقيقا وتقديرا ونية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يذكر
الاداة جعله تشبيها **قوله** وان لم يكن كذلك نحو رايت زيدا اسدا اي ان لم يكن اسم المشبه به
خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة
بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال
تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها
ان ينتزع منه اسد آخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى هذه ايضا تجريدية
وكذا كلمة من **وانما** قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في
الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في
حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق **قوله** وانما التشبيه مكنون في الضمير **ان قلت** لم
لا يكون استعارة بالكناية عند المص مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده **قلت** لانعدام
شرط عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به **قوله** وهذا
الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد
والاستعارة ومن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيد لا **قوله** فان ابيت الا ان
تطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه
عليه **قوله** فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة
تقتضي تذكر نيتنا فيان وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير
قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة سيحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان
يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلائم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن
دخول اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان
يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبهة بها موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به تامل **قوله**
وذلك بان تكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فيفهم من كلامه ان تقدير الاداة يحسن
في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة
الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا **والتحقيق** انه لا يحسن
فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان المقصود
من الكلام المبالغة في التشبيه والغرض به المستعارة من النكرة اعني اسد في زيد اسد خاصة
في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل

غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما صورة المنكر فالظاهر حمل الاسد عليه وانه فرد من
افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل
في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المص الا
بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير **قوله** والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة
بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست ثابتة في نفس الامر فدخول كان وحسبت
عليها كالقياس على المجهول اذ تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه **قوله**
وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور
وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة في
هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او تغيير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه
بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات
ذلك المعنى والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متناولا لنحو علمت والثاني متناول له غير
ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه **قوله** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه
التركيب بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** انما هو بحث
المجاز اذ به يتاتي اختلاف الطرف دون الحقيقة **قوله** لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما
يكون بينهما حقيقة تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له على ما بين شانه
ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز **قوله** والمطلق الى غيره اي ينصرف المطلق الى غير
العقلي ويتبادر منه ذلك تبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي **وبهذا** يندفع ما
يقال التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما
توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امر ربما يرد على
ايهام دخول امر **قوله** والثانية من الوصفية يعني كون الثانية للنقل من الوصفية الى الاسمية ان
اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته نوعا لوصفيته
لان الوثيق نوع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العلم بناء
على ان كثرة الشيء نوع تحقق اصله **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ
الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بدون موصوفه مع الاستغناء
عنه بالوجه الذي ذكره **قال** رحمه الله في شرح المفتاح ولذا اختار السكاكي هذا التكلف جريا
على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله** اذ لا معنى له عند الناقل بناء على ان المتبادر
من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح
التخاطب وهذا اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله
تع لاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا انه صرف الكلام من المتبادر وايضا يلزم انتقاض
التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع على زعم المص فانه لم يعتبر قيد
الحيثية واعترض على تعريف السكاكي قياسا في بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض

تعريفه بالمجاز المذكور **واعلم** ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في
اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان يكون لفظ الاسد الذي وضع
في اللغة وتقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات
الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا **قوله**
لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه وكونه فردا من افراده بان تجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية
الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراة لكن لا في ذلك الهيكل
قوله ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المص
في المجاز لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس **قوله** فخرج
المجاز عن ان يكون موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد
في المجاز وضع نوعي لثبوت تاعية من الواضع دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه
فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع
استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع
النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع
النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت تاعية دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين
للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على
وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل **و** قد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على
كل من المعنيين **قوله** على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في
الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد
على الفاعلية بواسطة جاءني **قوله** بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة الخ رد الفاضل
المحشي هذا الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى
الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني
الفاظ غيرها حروفا تحقيق بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير
وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم الذي هو الموضوع لها كلمات الاستفهام وعلى تقدير
تسليم تعلقها بالغير لا ورود ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق
بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك
التعلق تامل **قوله** سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الخ لا شك ان مسلمه هو الذي منعه اولا
وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره الاشتراط في الدلالة على المعنى الافرادي ذكر التعلق
ما ذكره ههنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم
بالتعين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون هذا

تصحيحه اخذا بذلك **قوله** وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم الخ لفظ الايضاح هكذا في
ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه **وقوله**
اذا قيل القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر
فان القرينة كما يكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة
و قيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لانتفائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله
علما وضعه المتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير لاختلاف
اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة
الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه
على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح فقال ان اراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في
الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يقال به
اي بكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت الاشارة اليه **والاولى** ان يقال المراد ان
يكون العلم بالتعيين كافيا **قوله** والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد
ابطل او غيره فهو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة **والقائل** بالاول
هو سليمان بن عباد الصيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري ويسمى مذهبه التوقيف وبالثالث
وهو ان الواضع للغات كلها بنوا آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل
بالمذهب الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح
هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني **قوله** او بخلق الاصوات والحروف
في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس **فيه بحث** لان الكلام في ابتداء
تعليم الوضع فمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم
معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا
يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في
كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم على معنى يجوز ان
يكون بالطبع صرح به في فصول البدائع فح لا يلزم ان تكون تلك الاصوات معروضة لكيفية
واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام
طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشائخ من ان الالهام موهبة ربانية
محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه
قوله لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الخ الظاهر ان كلا منهما وجه
مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد ان دلالة اللفظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه
كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع
بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فيه وغير مسلم الجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار
المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان تتعدد اللغات ح بل يجب ان يتحد الدال

على المعنى الواحد فهو ايضا غير مسلم لجواز ان يتعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان
اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره **قوله** كما ان كل واحد منهم من كل لفظ ان له لا لفظا فيه اشارة الى
دفع ما يقال لعل هناك شرطا فقد في حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على
معانيه في حق ذلك البعض **وتوجيه** الجواب انه ح لم تكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ
وجهة كدلالته على اللافظ **قوله** ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي
دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض
لابطاله حيث قال اي لكن يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز او اما بوضعه كما في العلم المنقول
وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند التأمل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم
كونه مرادا للمتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم
بوجه ما الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى
الحقيقي اصلا **فان قلت** مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى الحقيقي لا عدم
دلالته على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا بمعنى عدم
الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا **قلت** هذا ايضا لا يتم لان
مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل **قوله**
لا يستلزم ان يكون المفهوم من قولنا هو نا هل او جوز اتصافه بالمتنافيين **فيه بحث**
لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل من ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما
ليسا مرادين للمتكلم معا **قوله** تحققت ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل
بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين
عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هنا فهو الجواب
هناك فتدبر **قوله** على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم
على حدة وهو الحق لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات
العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها ولهيئاتها وعلم الاشتقاق
يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل
المحشي **وفيه بحث** اما اولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه يشتمل على علم
الاشتقاق قطعا وكذا سائر كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم الكل على جزئه فليس ببديع
وتعبيره قوله لما كان تمام علم النحو بهذا الجدل والاستدلال مع ان الاسم المجموع المركب
من مباحث التصورات والتصديقات هو علم الاستدلال عنده واما ثانيا فلانتقاضه بالكلام
المعبر عن اصلها بالابدال ونحوه كاتقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان
فيه البحث عن انتساب احدهما من الآخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون
كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا اشتمال القول مثلا عاد النقض بالبحث عن الانتساب

بالامالة

مقام فاعل المقصود وهو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه **قوله** ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنع لئلا ينتقل الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصولا بالتعقيد
المعنوي المخل بالفصاحة هذا **وقد** ذكرنا في اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال التعقيد
وان الايادي حقيقة في النعم فيظهر منه ان الاحتياج الى ذكر المنع فليتذكر **قوله** واما البدن في قوله
عليه الصلاة والسلام تفصيل للمجمل في ذهن السامع **ومعنى** تكافأ دماؤهم تماثل في القصاص بين
الكفوء وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع **والذمة** العهد **ومعنى** يسعى بذمتهم ادناهم ان
ادناهم اي احترم قبل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه **ووجه** كون
الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة
فلذكر الطرفين **قوله** يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف
اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح **قوله** في العبارة تسامح **فان**
قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاز كما ان التسمية كذلك فلا تسامح **قلت** الموصوف بالمرسل
هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري
بطريق الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف **قوله** وهي الشخص الرب
والتاء للمبالغة في الصحاح ربأت القوم ربأة وارتبأتهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع
الربايا **قوله** والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤس الاصابع **قوله**
فو لهم فلان اكل الدم **ومنه** قول الشاعر مخاطبا امرأته أكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة
مهوى القرط طيبة النشر دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية
عند العرب عار عظيم **والمراد** ببعيدة مهوى القرط طويلة العنق او طويلة الخد **قوله** فظاهر
انه تصور الى آخره **قد** يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو
من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار
آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية
سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل **قوله** لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل
الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر يتيم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما **واعلم**
ان اليتيم في بني آدم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام **قوله** او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل
ان تكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل
في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل **قوله** قلت يعتبر في جمعها اللزوم بوجه ما خلافا
ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل اتصال في الجملة ينتقل بسببه من
احدهما الى الآخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غيره فيظهر التحقيق في غيره راجع
الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ **قوله** فاما كون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالقوة
الموضوع له الخ **فيه نظر** لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم بالمجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم
الاتصاف كما في عصرت خمرا فانه يقال في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم حصول حقيقة

يقف على انه لا يتم بعد البلوغ الخ

فاذا زال خالويه وفي الطيبة من قبيل الاب والام واسامة

الخمر للمسمى بالفعل اصلا **قوله** في زمان سابق ولاحق اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان
وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة
الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان
صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة **فان قلت** قولك قتلت هذا الحي امس مجاز باعتبار
ما كان مع ان حصول الحيثية للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة
له فيه **قلت** الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحيثية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه
باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى قتيل قتلت هذا
امس لم يكن مجازا فتامل **قوله** فان الانسان لا يوجد بدونها **فان قلت** هذا يدل على اشتراط
الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب **قلت** المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب
لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان وتبعه في
الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر
اذ لو حمل اللزوم في قوله فجميع ذلك يشتمل على لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع
المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاه على تقدير صحته تعسف محض
لا يقول به المحققون ولو حمل على اصطلاح ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى
المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا يشترط الخ فح لا يتم الجواب المذكور فتامل **قوله**
فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اي من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم
الافعال منه في موضع يناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز
الزمخشري في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب ان يراد باليد النفس **قوله** فاللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة ويجوز ان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد
اذا اطلق على شيء واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز
المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة
الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما **قوله** اي قول زهير بن ابي
سلمى سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن رباح من بني
مازن **قوله** عند اصحابنا على التخييل بان يشبه الجوع في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير
سابغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو متحقق **قوله** من انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن او فرح والامتناع مثله وهو اجود والرثاثة
البذاذة يقال فلان رثة اي سيئة **قوله** فعلى هذا لا يتناول قولنا هذا تفريع على التعريف
واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا على حذف
الاداة وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه
لولا ارادة ذلك المراد ذلك القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على
كل حال **قوله** بل هو مستعمل في الشجاع فيكون مجازا **فان قلت** المجاز مشروط بوجود القرينة

المانعة

المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا **قلت** بل الحمل قرينة ها هنا لا يقال لا دلالة في الحمل على
ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ونسخ
الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه **واعلم** انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية
من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه بالاسد قطعا مع انه على تلك
الذات ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي **بقي الكلام** في ان قولك
زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة
بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان
كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد واسد زيد
وبين قولك زيد شيراست وشيراست زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شبه في
الموضعين مرد همچو شيراست فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد
بمنزلة قولنا زيد شيراست وشيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد ويكون اسد
مستعملا في معناه الحقيقي لا يشفي الغليل **ثم** ان قوله فههنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد او زيد الاسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل
بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيدا الاسد تشبيه وهو مسلم كيف وقد مر
ان المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند
البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان
قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه
فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة ونحو زيد الاسد يفيد ان
المعرفة داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي بثبوت الاتفاق على ان زيدا الاسد
على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا
يخفى انه تعسف **قوله** اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد
ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا
في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة
المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة في
الجملة ولو بحسب المقامات والقراين **و** هذا المعنى مما لا يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية
زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** اسد علي وفي الحروب
نعامة المصراع لعمران بن قحطان مفتي الخوارج وزاهدها **وتمامه** فتحاء تنفر من صفير
الصافر **و** الفتحاء المسترخية الجناحين **والمراد** من قوله تنفر من صفير الصافر انه يندعج
من مجرد الصدا **وبعد** البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك
في جناحي طائر قوله غزالة هي امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها
هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت صلاة الصبح وقرات سورة البقرة

ثم هرب الحجاج وتن معه والوغى الحرب **قوله** وكقوله والطير اغربة عليه بعض بن بيت لابي
العلا المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات
كفاف مال المسيف وعنبر المستاف **وتمام** المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه باسرها
نوح الشراة وساكنات لصاف **واودى** اي هلك وفاعله مال المسيف **وكفاف** اسم معدول مثل
قطام لكف الاذى **واستاف** الرجل اذا ذهب ماله **والاستيناف** النم **والنفع** بالنم جمع نفاخ النفع
وهو اللبن يقال عقاب نفاخ لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللبن **والسراة**
بفتح السين المهملة جبال بالبين يكون فيها هذا ابل وغيره وبضم السين الجبل جبال بالشام **ولصاف**
جبل طيء **والمعنى** ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه **قوله** وانه كثيرا
ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصلح كما اذا اقترن به نفي جنس
المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بادمي وفي التذييل ما هذا بشر ان هذا الا ملك كريم
اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كون
الشيء مشبها بالاسد صرح بهذا الشيخ في دلائل الاعجاز قبل وهذا دليل لطيف على ان اسد
استعارة لا تشبيه غفل عنه المتاخرون **وفيه نظر** اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور
ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وهذا
الاعتبار مع نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر
واما ثانيا فلان هذا الدليل لو لم يدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد
اعترف هذا المحشي نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف
المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى
استحالة قولنا رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استحالة قولك هو اسد وليس بادمي تامل
قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بروج البدر هي التي يجتاز بها في سيره وهي اثنا عشر
اولها الحمل واخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز **والمها** جمع مهاة وهي البقرة الوحشية **والبرج**
اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل يعني تبرجها اكتنان الهن بخدرات لا يبرزن من
الخدر وبهذا يفارقن المها لان المها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن استتار فكانه من قبيل
تحية بينهم ضرب وجيع **وفيه نظر** لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال
وجه تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاها لانه يخر صعقا **ويحتمل** ان يكون المعنى
انهن يسرعن في الاكتنان عند التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن **وههنا** معنى آخر
وهو ان يراد بالتبرج الدخول في التبرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا زلن عن
الكون واستترن فكانهن دخلن في برج آخر **قوله** والظاهر ان هذا من باب التشبيه
الى قوله كاني قولنا رايت اسدا في شجاعته فان قوله في شجاعته يقتضي تقدير المشبه
اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعته ولا يصح ان يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ
لا يصح وقوع المشبه موقع اسم المشبه به فانه لو قيل رايت رجلا شجاعا في شجاعته لكان

كاتوهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب **وحاصله** انه ان اراد بالكذب ههنا
تسميته اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه يتبعه الآخر وهو ما لا يطابق
الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **قوله** ولا تكون الاستعارة علما لاختلاف
المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم **قوله** وكذا ما ورد في البحر وسحبان في
الفصاحة وباقل في البلاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معوية واما
ما ورد فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي ما ورا لانه سقى ابلا له من ماء
حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ما قليل تلطخ فيه وسد الحوض به بخلا من ان يسقى
من حوضه **واما** باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما فقيل
له بكم اشتريته ففتح كفيه ونزع اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر ما فلت
الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو ضبينا له • اتانا وما داناه سحبان وابل • بيانا
وعيا بالذي هو قائل • فما زال عند اللقم حتى كانه من العي لما ان تكلم باقل **واعلم** انك ان اعتبرت
تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعا انه عين عمرو لكمال شبهه
فقلت رايت عمرا انا لظاهر انه استعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا
علل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال
المشبه بدعوى انه عين المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف
لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انبائا تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول
بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا لذات
معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول
عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حد المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به
فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا
او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه تامل **قوله**
فان تعافوا بن عوف يعوف كعلم يعلم **واصله** تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل
طعامه وشرابه اي كرهه **قوله** لدلالته على ان جواب هذا الشرط يحاربون ويجاؤن **فان**
قلت الا يجوز ان يراد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق **قلت** القائل يدعي
الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق بكارم العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح للتعاهد
العرف وغلبة الاستعمال في السيوف **قوله** من نصله اي من نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع
الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى الملبس **قوله** على اردس الافران خمس سحائب الافران
جمع فرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحائب فاعل يكفي **ويجد** البيت المذكور يكاد الندا
منها يفيض على العدي مع السيف في ثني قنى وتواجب البني واحد انثا التي اي تضاعيفه
والقنا جمع قناة وهي الرمح **والقواضب** القواطع **قوله** اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل
وهي رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة **قوله** والمراد

قصة باقل

قف على عدم جريان الاستعارة في الاعلام

بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيها من الاشارة الى قلة
اكفائه في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا اولى من قول المص ان الحياة
والهداية الخ يعني قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما
قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية
والاحيا المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتدا قوله
مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه انف
مؤسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهوا قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمير
في عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك اي الى الجماعة ولهذا انث او يكون
تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور قوله
الى مجانس له كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص
بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل
الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء
على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد قوله وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا
القبيل نظر الخ اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري
في الهوا والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما
يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة قوله وهو ضمير حلق الدرع الحلق بفتح الحا جمع حلقة
بالتسكين على غير القياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن
ابي عمرو ابن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيزه
على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اي للشجاع قوله لا الرجل وحده لما عرفت
انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول
بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز
انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل فيه اللفظ وههنا اللزوم انما هو بين المعنى
الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد
المعنى المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل
الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم قوله واذا احتبى قربوسه
الخ القربوس بفتح الرا ولا يخفف الا في الشعر لان فعلولا نادر ولم يات غير صعفوق وهي
اسم اعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخا وهو نبت يداوى به وضعيف
والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الريح قوله ولم ينظر الغادي الذي هو رائح النظر
اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح
هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سيرا حثيثا اي مسرعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا
حريصا قوله والشبه فيها ظاهر عامي وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة

يكون قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت
قوله والمعنى الامر ابانة لا تمحى اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالآخر
كما لا تلتئم الزجاجة المكسورة قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت
كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة محسوسة فلم عده عقليا قلت
المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة
في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما دل
على نفس الذات الخ مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة
الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشبهة واسما الزمان
والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من
غير اعتبار وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف قوله
وكذا ما يكون متناولا باسم الجنس كالعلم لا شبهة في ان اسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول
العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن
مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف خارج
عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف
الاسما المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت
الاعلام ملحقة باسما الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة
للموصوفية مشتهرة بمعنى يصح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة
فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح للموصوفية وكذا المشتقات قوله والا فتبعية
القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية
كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها
في كلام البلغاء قوله او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظ او اشارة الى انه
لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور
المتقررة الثابتة الخ هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق
الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال
فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا
وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله
بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رحمه الله ان كلا من الحركة والزمان مع انه
ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح في شرحه للمفتاح باندفاع
هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية
باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة
كذلك بخلاف القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح

من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توقفه من الامور
المتغيرة الثابتة **فيه بحث** لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد على العلامة
انما لم يفسر الشارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المص على وجه لا ينافي ما ذكره
نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك آب عن هذا التفسير لانه هكذا
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقائق
كما في قولك جسم ابيض او بياض من صفات دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف
انتهى كلامه **ولا** يمكن ان يراد بالحقائق ههنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير
بالصفات ولهذا استظهر المحشي بين البين في السياق ترويجا لكلامه حيث قال وبما قررنا لك ظهر
ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية الى ان قال وانما
يصلح للموصوفية الحقائق دون معاني الحروف والافعال وثانيا فكل من الزمان والحركة حقيقة
لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف **قوله** دون معاني الافعال والصفات كانه اشار
باتمام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة
نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية
لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال
بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظا للموصوفية **ووجه** الاندفاع على ما ذكره في ذلك
الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ اذا قيل لقيت صما عن الخبر كان المستعار منه مفهوم الصم
تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من
الحقائق او من تاليفات العقل **قوله** ايد وضعها **فيه بحث** لان العروض ان منع جريان
التشبيه ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم
الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب
الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل او يقال بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه
بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر
وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكر
فارجع اليه **قوله** ودون الحرف وهو ظاهر لانها روابط والآت الملاحظات فلا تكون موصوفة
اصلا كما حققه الفاضل المحشي **وههنا بحث** وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة
فلا يجري فيه المجاز المرسل ايضا فلم يعتبر واقسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد
المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلم يكثروا الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية
لكثرتها لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها **قوله** واما الموصوف في نحو شجاع
باسل فالباسل الشجاع الكامل والفياض الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني
في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان
الثاني وصف للاول **قوله** ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي يثبت ثبوته لغيره

الحقائق

الزمان

ثم بلغ مقابلة
بحسب الظاهر

اثير النفوسا واقري المسامع البيت صرف الدهر حدثانه والنعي بضم النون والقصر النعة واذا فتحت
النون مددت وبوسا بضم الباء مصدر قولك بيئس الرجل بيئس بوسا اي اشتدت حاجته فهو
بايس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان شرطية ونار ايدة وجواب الشرط
محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق على اختلاف البصرية والكوفية والجرون الفرس
الذي يقف في اثناء الجري والشموس الذي يستصعب الركوب عليه والجامع بين القري والعطش
ايصال الشيء الى الباطن قوله او الى الجميع الى ها هنا بمعنى على كما يقتضيه السوق ونظيره
مجيء الى بمعنى على قوله قوله عليه الصلاة والسلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا وعيالا
فالي قوله تقري الرياح رياض المزن مزهرة الخ المزن بلاد القرب وهي في الاصل ما غلظ من
الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سري ظرف لتقري
قوله غير صحيح لان المجرور الخ وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحهما
للمفتاح ولا يخفى بعده واقرب منه توجيه الاستاذ بان المراد هن نسبة الفعل الى المجرور ارتباط
بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به بذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الاية او باعتبار
حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به لتقري بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها
اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن
المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام
اطراف النور بعضها الى بعض وقري الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها
واعطا النظارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقري والرياض مفعولا اول
له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان
الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تقري استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا
واضح الا ان المفهوم من البيت ترى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا ينافي
هذا على ما ذكر قوله مطلقة وهي ما لم تقترن بوصف ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح
المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه
من نشبت الشيء بالكسر نشوبا اي علق فيه فهو ملائم للمستعار منه والاولى ان يقال اهلكت بدل
نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي ويصرف الاظفار الى
المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها لما
كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف يا ارض ابلعي الاية ان الخطاب
في ماء ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف
لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله
يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السايلين ياخذون مال
الممدوح من غير عمله ويجيئون الى حضرته فيتبسم ولا ياخذ منهم فيملكون قوله والاخرى
انه مكنية وهو انه شبه الخ فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر فيها

المشبه ويثبت له شي من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصريحية والجواب
انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه الحقيقي وفي الاية وجه آخر ذكره المؤرخ في شرح المفتاح حيث
قال لو قيل ان المضاف مقحم كما في قوله تع واما من خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله من
طعم الخ الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهي منه يقال ليس له طعم وما
فلان بذي طعم اذا كان غثاء والطعم بالضم الطعام فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون
تجريدا لان مساق الكلام على انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما
التوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعارة فهو طعم المر فدفع هذا
التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا تسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر
بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج حاورت
بالحاء المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت
تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج
ضرب بعضها بعضا قوله هذا تجريد لانه وصف الخ على ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت
السابق والافشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد قوله حتى لظن الجهول اللام في لظن لام الابتداء
دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايما الى ان الجهول
هو الذي يخفى حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فيعلم ان الله تع اغناه عما سواه وجعله
متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة له الى شي اصلا قوله وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث قال واذا
جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله
الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف
بالتشبيه ولا يخفى ركاكته قوله كقوله هي الشمس مسكنها فان قلت الاستشهاد بهذا
البيت على ما ذكره لا يصح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت
قوله فعز الفؤاد عزا جميلا يدل على ان الضمير راجع الى المشبه وايضا شرط ضمير القصة ان
يكون ما بعده من النسب المشكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء
جلي لكل احد قوله اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح
ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل تلك
الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان
المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان
هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز
لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر اخرى واما
ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على ذي انصاف وعلى
ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شي واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة المعنى
تقدم رجلا وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله فحصر المجاز المركب

في

بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة
ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغائط اذا استعمل اهل
العرف في المنهج المذكور **والجواب** ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي
موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال **قوله** لان تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء
الخ حاصله ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له بدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها
بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء
في انها لرفع مزاحمة المعنى الآخر لتحصيل اصل الدلالة **وههنا بحث** وهو ان الوضع كما يستلزم
الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا فمتى الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا تخرج الاستعارة
عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة
واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف تامل **قوله** ولا يخفى عليك
ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي
والقرينة المذكورة قرينة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا
وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى
الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور
وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع
معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل **قوله** لزم الدور اراد به توقف
الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا **قوله** بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف الخ ارادة قيد
الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري
في القواعد المنطقية ايضا كما ذكر وافي تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال
الدين في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه
واما قوله على تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له
متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب
لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلاة في الدعاء
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع تام من حيث انه موضوع له
فلا اعتداد به ايضا لان المخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعاية او ضلع ذلك العرف في استعمال
الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلاة في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف
الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارته الخ فيه
بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة وهذا قول اذ لا ينصب
في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب اشارته
قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد
فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده فتامل

قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للتأييد القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع
الى حكم الكلمة كما في قوله تع وجاء ربك والاصل وجاء أمر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر
واما الرفع فمجاز ومداره ان يكتسي اللفظ حركة لأجل حذف كلمة لا بد من معناها ولأجل اثبات كلمة
مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء والقيد الثاني اعني المتضمن للتأييد احتراز
عن استعمال المقيد في المطلق كالمؤمن في انف الانسان قوله في انه كذلك ينبغي اي السبع كذلك ينبغي
وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي قوله وكلامه في مناسبة التسمية
الخ كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله
والمنية قد برزت مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه اشعار بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء من
كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت انه يذكر المشبه ويريد
المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة بنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجيء
توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تع قوله ومن الأسئلة استعارة وصف احدي صورتين منتزعتين
من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه
بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تأول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ
كوصف يكتسبه المعنى فلا ينافي هذا التأويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس
المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان
الصورة الاخرى فتكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على العرضية في امثلة الاستعارة قوله
ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الخ حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا الكلام ظاهر
والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما حيوان
ابيض او حيوان اسود وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في
التقسيم الذي يراد به الحصر في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في مشروع ابواب الكتب ونحوها
يراد به استيفاء جملة الاقسام فلا يكون من ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من
المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي
بل هو دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه
في مشروع ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل
عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد حصر
القسم في المقسم على معنى انه لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك المشروع
كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما
بديهي او كسبي وكلاهما اعم من التصديق قوله الثاني لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الخ للفاضل
المحشي هنا كلام طويل الذيل لكن تحقيقه في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهو قوله فان قلت
مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى
بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة فان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها

قف على ان قسم الشيء اخص منه

ظاهر

ظاهر الاندراج لانه اذا جاء ربك في حكم الصورة المركبة الحاصلة من الامور المتعددة وليس كذلك بل
والمراد بالوصف الاول المعنى المنتزع والمراد بالصورة المركبة الهيئة المركبة التي هي المشبه بلا الا
الذي ذكره اصلا فتأمل قوله وفيه نظر لانه يجوز ان يكون هذا التشبيه اي يكون عند
على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا يخفى صحة التقسيم المذكور اذ تشبيه التمثيل المركب لا يخفى
حصره فيه غاية ما في الباب انه اذا دخل الوزير اراد في التقسيم وهو التمثيل والتشبيه اما بالمفرد
في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد وما اخرجه من التمثيل والتشبيه يجيء هنا للاستعارة بان
ينزل التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل المركب على عادته المباينة في كل باب من تعميم ما خص المراد
من غير ذلك الباب وتشابه قرائنها بالتمثيل المفرد قوله تنطوي بان لفظ تقدم في قولنا تقدم
الخ قد يناقض فيه بانه لا يستقيم في الاية وحينئذ لا يصح الاعلام لا يصح في معنى الرجل
وناجح حضيضة ناجح ان الضرورة امر واصل في نفس الامر لا يكون بمعنى الرجل
ارجاع الخاطر نحو الفعل بالتقدم ونشر الخاطر بالرجل فالشاعر الخاطر عنه تارة اخرى بالتأخير
وهذا الملائمة طلقته بمعنى ضربته ضربة حتى بدا الشاك تأويلا لان المتعلقات اي اعتبار التشبيه
في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واتانا ابو تمام لا يخفى ان تمام بانه الابيات تحت
قد استعدت تباكي القيامة رقة الشوق وهو انه بعد ان قد قضت اي عاشق واحتقاب
الشيء عنده عنا يعني البيت لا يكون اي اللام بل يكون بكاء في تمام يستعدت عندي لا يوثر فيه
توثك او لا تسقني اي اللام بانه في تمام البيت لا التفت الى تلك قوله اعلا ان قد نعلم
واخفض لها جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور لانه في الاية كلمة حيث تكون بعض
اصحابه بعث اليه فاذورة وتأول ابعث لنا بين اللام فتأول جملة احد الاب يطلب جناح الذل
حتى نبعث لك بين تمام اللام وبين لان التأويل بالتمام لا يخفى ان الاية تخفض جناحه بلطفه
على الارض وكذا اسعد تعبد وكذا صفة الانسان يعني انه يخفض بكاين انه يخفض من بدنه فشبه
ذلك بتواضعه احدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية وبيان الجناح اليه قرينة لها
فانه من الامور الملائمة للمشبه به على انه يمكن ان يحمل الاية على الاستعارة التخييلية قوله
او قد يكون شبه اللام بالمكروه وقد [illegible] اللام كانت الناس
غليل الاقدام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للاسم لان الناس يفهم ان تشبيه
ههنا ان حرارة غرامه لا تسكن صلا باللام ولا يبني شيء مما ذكره في حل ما ذكره في التشبيه وقد انه الى
المعنى الذي ذكرته تن قال ودركتن ازلا ثم اي بازنكاه كاين دوره فاشق علامت قوت سود
وقريب منه اجد الملامة في هواك لذيذة [illegible] قوله وان تمكن غليل الاقدام
لا يلائم وصف المشبه به بالمكروه قوله وخالف تفسير التشبيه تفسير غيره لها احسن
السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارة ليس بجيد والتقليد لغيره حتى يعترض عليه
وفيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها
مما لا يعتد به قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي اذا جمع بين المشبه

هذا مع

تصحيح مع

فيه بحث

قد يعني الجدانية

الأنور

اللفظ الواحد استعارة ومجاز آخر مرسلا عنها ترتب فلم لا يجوز أن يكون مع

من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا **قال** الفاضل المحشي في شرح
المفتاح وانما خص بهذا التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو
المشبه فاذا كان وجه التشبيه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك
ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه
واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه
الشبه هناك هذا كلامه **وفيه بحث** لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة
لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا جاوزت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما
والا فاظهار المنية كذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويجعلها مؤولة
واما المكنية فقرينتها لازم له مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليها تامل **قوله** حتى اتخذ اي
حتى كانها اتخذ انا الكلام محمول على المبالغة **قوله** وتعينت الاستعارة اي تعينت الاستعارة اذا
قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه
كيف وقد صرح سابقا ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا منافاة بين كلاميه **قوله**
وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على
قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كما يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره **قوله** ولقائل ان يقول قد
يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبني حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة
الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي
بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية
مبنية على التشبيه **قوله** وظاهر عبارة المفتاح الخ حيث قال في قوله تع وجاء ربك فالحكم الاصلي في
الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله تع واسئل
القرية والجر في كمثله مجاز **وانما** قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع
وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان
الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر
لمن ينظر فيه وفي شروحه **ثم** ان قول الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز
ظاهر في الحذف مطلق ولا شك ان وصفه به في مثل سوال القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال
هذا الجر هو الذي كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف **قوله** للقطع بان
المقصود سوال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا
على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا
اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك **قوله**
فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس **فان قلت** اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان
اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق
كما سلف في الفن الاول **قلت** كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور **قوله** والاحسن

[redacted]

والجواب

[redacted]

وقد انهم انتقوا بجان
الحسن لنداء الغريب
والفقرا بجان نداء الغريب
ليس مبتذلا بل كذا
قال الشريف في حاشيته
على المفتاح

انظر كلام
الشاطبي الذي
تجلبناه
في طرق
در قراءة
الباب
السادس
اعني باب
الأنشاء
فهو ينفعك
في هذا
المحل

ان لا تجعل الكاف زائدة **فيه بحث** إذ لو لم يجعل الكاف زائدة لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا
وذلك لانه تع مثل لمثله والمقدر ح انتفاء مثل المثل لا يقال لا نسلم ان الله تع مثل لمثله وانما يصدق لو كان
مثله موجودًا لانا نقول صدق القضية ليس يتوقف إلا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول
عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه
كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله يقال لم يصدق
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة
الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواء بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد
فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلًا لمثله لان وجود المثل محال
والمحال جاز ان يستلزم محالًا آخر فتامل **قوله** ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين
في المآل وكون كل منهما كناية في النسبة لا ينافي عدمها وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا
يرد اعتراض الفاضل المحشي **وههنا** وجه آخر هو ان يراد نفي شبيه المثل القاصر عن المثلية
في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلًا عن المثل وقيل المراد من الاية نفي من يشبه ذاته وصفاته
ومعناه ليس كذاته شيء فوفان امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل **قوله** ابنعت لذاته وبلغت
اترابه الابناع ما ارتفع من الارض وابنع الغلام ارتفع فهو يانع ولا يقال نوّع وهو من النوادر والترب
الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما
لدان **وقد** جمع على لدون **والاتراب** جمع ترب بكسر المثناة من فوق وقد اشير الى معناه **قوله**
ولذا يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له **فان قلت** كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء
فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل **قلت** يعني كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على
ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة **قوله** اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب بيان
كلام المصنف بقوله اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي **قوله** وارادة
المعنى جائز لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا
تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على
العرش استوى **وقد** ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فليستطرفه **قوله** لان
الكناية كثيرا ما تخلو عن المعنى الحقيقي الخ واما ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد
تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكني عنه فيكون الموضوع مقصودا في الكناية
من حيث التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي
ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية
دون المجاز تحكم **قوله** ولا يقال جا الامير معه وحاصله ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار
الغالب كما حققناه في الفن الاول **قوله** ان معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر اذ
حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة
من ارادة المعنى **قوله** وفيه ما فيه يعني ان هذه عناية بعيدة لا تفهم من اللفظ **قوله** اختصاص موصوف

تف الخ

٢

ارادة مع

مجموع

تعيين عارض المراد بالاختصاص ما يتم الحقيقي الا اذا اشتهر قيده بالمختصية مثلا فصار كاملا فيها
بحيث لا يتبادر غيره **وانما** وصف الاختصاص بالعارض لان الصفة من حيث هي مثلا انما
يحسب امتها على موصوف معين بل قد يكون اختصاصها بموصوف لاسباب خارجة عن
مفهومها فتكون عارضة **قوله** كالابيض بخدم الابيض السيف والابيض **قوله** لجعل الانتقال
من العام الى الخاص يعني ان الكناية بعد المذكورين عامان بحسب المفهوم من الكلي عند تلك الجهة
الاختصاص بحسب النحو يعني جعل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسب ظاهره
ان لا عموم ولا خصوص بعد او اختصاص كما يفهم من العبارة **قوله** الى غير السبب مع انه المسبب
عبارة عن السبب اطلاق السبب على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من
المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا اسيد من ذاك اي متعلق به **قوله**
نحو زيد حشن الرماد اصله حشن وفيه تقديم الضمير الذي اضيف اليه الرماد الى العمدة ايهاما
الى ان الحشن شائع في جميع اجزائه فلا يرفع المسند الضمير اذا راجع الى زيد اصبح ارتفاع الوجه به
لانه لا يرتفع بفعل ولا بشبهه وما في معناه اسمان تركبا تركيبا ناقصين او مختلفين ثم لقبا
ايضا بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه **وقس** على
هذا زيد طويل النجاد اي حامل السيف وخلافه **قوله** قلت اشتهر بالمعنى الاول اذا تحققت
فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تغفل **قوله** مالك حقيقة
بل شابهة به **قوله** وعظم الرماد بالانزال تما يستدل به على جود هذا الرجل الخاتمة بالاضافة
لان عظم الرماد واستوائه مما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الهمة وهذا وصف بحث
حالة النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الخاتمة **فان قلت** الاسود لا يدل على عرض القفا
الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به بالاسود على البلاهة بواسطة الدلالة على كثرة الرطوبة
المستلزمة لها ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة توجب كثرة البرودة والغباوة فلا وجه
لعد هذا المثال من الانتقال فيه بلا واسطة **قلت** ما ذكرته تدقيق لا يلائم عند اهل الذوق
بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا يحتاجون **قوله** والجواب انه لا احتياج الى تلك في جواب
الدين في شرح الايضاح بان الطريقة والبعد بالنسبة الى المطلوب والوسائط ليست مطلوبة
بل الاكثار كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا تاويل به **والجواب** ان
كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالقصد الى قصد المتكلم وتجويز ان يكون قصده الى جعل
تعريض الوسادة كناية عن عريض القفا وهذا يحتاج الى السماع **قوله** لان التصريح بثبات
الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فرض فيه بنفي او سلب لكن لما لم
كثير الرماد مخبرا عن مفاد قولك زيد عند تراب بل عنها بقوله ان زيدا كثير الرماد اي هو
كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند الشارح بانبات الصفة له **وجوابه** ان المراد
بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا قوله صريح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى
ان الموصوف ربما يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال ان لم يكن مذكورا لفظا

كالواجب والقديم
وخبر المبتدأ

قف على ان عظم الرأس
بالانزال يستدل به
على بلاهة صاحبه

للبلاهة
صح

كثرة البلغم تورث
غلبة البرودة الخ

[illegible]

قوله وفيه نظر [illegible] في الانتقام لحواد
ان يكون بين الضم والفتح غرم بين وجه [illegible] المشهور قال في المختصر والاقرب [illegible]
لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات [illegible] والمقام [illegible]
قوله اذا كانت عرضية [illegible] الاجل موصوف غير مذكور في موضع
التعبير [illegible] ولهذا [illegible] الاجل موصوف
غير مذكور لكن لا [illegible] الاجل موصوف غير مذكور [illegible]
[illegible] من غير قصد [illegible] قوله [illegible] المعارض [illegible]
اي سعد عن الكدم قوله وهي التوبة [illegible] اي سنته واظهرت
عنه كانه [illegible] قوله [illegible] بالنقط للاكب لان
الدلالة على المعنى [illegible] والجاري [illegible] بكرت بالسنان
[illegible] الاختصاص قوله [illegible] الاستطاعة [illegible]
قلت [illegible] على وجه [illegible] الاتك [illegible]
[illegible] قلت [illegible]
اذا [illegible] الواسطة [illegible] الدم [illegible] الاباء والاشارة [illegible]
[illegible] عدم الكثرة [illegible] الراجحة [illegible] وقد صرح ابو علي الفسوي
بان قل قد تستعمل في النفي [illegible] لكن ينبغي ان يحمل [illegible] المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله
او يقتضي [illegible] المخاطب في او يقتضي [illegible] المخاطب وغيره
[illegible] كناية اذ ليس [illegible] المخاطب [illegible] اراد ان الكلام
المذكور [illegible] المخاطب [illegible] الايذاء [illegible]
فان اريد تهديد المخاطب [illegible] كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا
مركبا قوله او لا يتصور فيه [illegible] الملازم [illegible] المخاطب
وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة [illegible] التشبيه اي اكثر مبالغة فالمبالغة
من المبالغة لان البلاغة [illegible] على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز [illegible] الفعل التفضيل
من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل وغيرهما [illegible] في امثال هذه المقامات
[illegible] قوله وامتنع [illegible] الاستعارة اصل التشبيه الخ
فان قلت لا خلل في الاعتراض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه
في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في الاستعارة
التشبيه الخ قلت قوله اصلها التشبيه [illegible] التشبيه في الاصل كاني زيد الاسد والمراد
انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها [illegible] قوله وليكن هذا آخر ما اردناه في تحقيق [illegible]

لا جل موصوف غير مذكور

حاشية سيي التوبة

قف

علم البيان والله المستعان

الفن الثالث في علم البديع

وعليه التكلان ٥

قوله المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله مكان يده وكونها بين وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله بين متضادين هذا الخد بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان الاية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده يشبههم على الخير كيف ما وقع ولا يحذرهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف قوله تردي ثياب الموت البيت تردي اي جعلها ردا لنفسه السندس ما رق من الديباج والخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لان الترافي على الضم فان ما قبله غدا غدوة والحمد نسج ردائه فلم ينصرف الا واكفانه الاجر وما بعده كان بني نبهان بعد وفاته نجوم سماء جر من بينها البدر قوله فكقول الحريري فقد اعتز العيش الاخضر وقع في المقامات هذا بعد قوله ازورت المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة وازورت اذا انحرف والقود جانب الرأس رق له اي رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديد ما قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي اللازم منافي للملزوم فبين المذكورين تنافي في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الا [illegible] وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما ولازم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المص واما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة فيه بحث فانه فات في الاية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره تكررت في الايتين ولم تختلف فاتت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل ان يكون فسنيسره في معنى فسنعسره لانه اذا تيسر تعسيره كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقدح فيه ما سنتلوه من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابلة خمسة بخمسة قول المتنبي أزورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري فهما من تمامها بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فنحو قول غيره على رأس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى المرية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام

قف على ما افاد من حكم وصف العدو بالزرقة

النوع ٥

او التوبة الحسنى **قوله** نسنيمه اي سهمته من يتر الفرس للركوب اذا سرجها والجمها ومنه
قولهم كل ميسر لما خلق له **قوله** والشمس والقمر بحسبان اي بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما
قوله قول البحتري في صفة الابل وقيل يصف الرياح حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا
انحناء اصلا وفي حالهما معا لان الرمح ينعطف ثم يستقيم **قوله** كالقسي المعطفات القسي جمع قوس
واصله قووس بدليل قولهم قوسل الشيخ واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي به قوس قدم
اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فتسوو فقلبت الواو المتطرفة بالضمة
قسوي اجتمعت الواو والياء والاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب
الياء فصار قسي ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي
فوزنه فلعي قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول فيردها اليه
وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما
في الجمع فجمع قسو على قسي كما مر **قوله** اسمعيل الوعد الخ في بعض النسخ يوسفي العفو بدل التهد
روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان اسمعيل عليه السلام وعد صاحبا ان ينتظره في مكان فانتظره
سنة ووعد عليه السلام اباه ابراهيم عليه السلام بالصبر على الذبح ووفا وفي بذلك العهد معه
وخص شعيبا عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله **واما** حديث
خلق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم **وفي شرح**
العلامة زيادة وهي ابراهيم الحمود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة **قوله** كقول ابن
رشيق الخ الندي العطا المأثور المروي من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك **والحبا** بالقصر المطر
والعنعنة الرواية اخذا من قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **وقوله**
على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين **قوله** بما يناسب ابتداء المعنى لو قال يناسب
ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسب اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه رأس الاية
لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام **قوله** فان اللطيف يناسب كونه
غير مدرك للابصار **فيه تامل** اذ المناسب له هو اللطيف هنا مستعار من مقابل الكثيف بما لا تدركه
الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** فنفي ذكر الحرف والنون ايهام بل في ذكر الرسم
ايضا حيث يوهم الكناية **قوله** اي افسد حال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح
ولهذا يقال اعطا القوس باريها **واجيب** بان الحق قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه
الى المقام وتقابله هنا بقوله رشي وهو بمعنى اصلح يدل على انه هنا بمعنى افسد **قوله** فلان
يطبع الاسجاع يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت طبعه من الطين خبزة **قوله** فانه لو لم
يعرف ان القافية مثل سلام الخ يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور
بل لا بد معها من معرفة القافية فانه بمجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية
حرام لجواز ان يتوهم انه محرم **قوله** ومنه المشاكلة ان كان بين ذلك الشيء والعلاقة تجوز
للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها

فصل مع

تف

عن فلان مع

التستر بالغطاء ويعم ليس يراد بها
ولما اللطيف المستتر من اللطف
بمعنى الرقة فلا يظهر هنا مناسبة
له الا ان يقال
اللطيف مع

ان الدهر يعتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف ينتظر كربك عليهم فيشفيك منهم
وارضهم لك موضع انانة بالصيف والربيع **قوله** اي سموات الاخرة وارضها ويدل عليه قوله تع
يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الاخرة لا بد لهم من ظل وتمثيل **وفيه نظر** لانه
تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يحصل
له التشبيه **قوله** ما اقام ثبير ثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير **قوله** وكذا الاستثنا الثاني
معناه الخ فيه ان جعل الشقاء داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبار خلاف الظاهر سياق الاية
اذ قد تردد فيهم بين اهل الشقاوة والسعادة **قوله** ما طلب جني بالقنا ومشايخ القناجع قناة وهي
الرمح وفي بعض بالفتي وهو المناسب لمشايخ **قال** الواحدي اراد بالفتي نفسه وبالمشايخ قومه
و الالتام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب **قوله** وهو ان ينتزع
من امير هذا الانتزاع امر دار في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف ويقال في
الكتاب عشر ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء
لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة **قوله** لسعة اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم **قوله** اقول
لها اذا جشأت الخ جشأت اي اضطربت وهاجت اي خافت **وفي** القاموس جاشت نفسي اي غثت
فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جاشت مكانك اي الزمي مكانك تحدي او تستريحي
من آلام الدنيا بالقتل **قوله** دفع هريرة هريرة اسم امراة **قوله** فلهذا استدرك الخ اي يكون
خير الكلام ما بلغ عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدراك
انه قال يلعن واللعنة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحو النجدة الشجاعة **فان قلت**
قد صرح الشقي في قول الشاعر على ارؤس الاقران خس سحائب ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع
الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين **قلت**
يكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر جمع القلة من القصور في المبالغة **قوله** غير مشاه فيه اي غير
بالغ فيه الى النهاية **قوله** في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين
اي شوطا او شوطين **قوله** فاغراق من قولهم اغرق النازع في القوس اي استوفى مدها **قوله**
وتتبعه الكرامة حيث تاتي قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد ويمكن
ان يرد ان الرجل حال كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخيا واصحاب المروة وما قيل ان
الكرامة هي النزل ليس بشيء اذ النزل انما هو للقادم لا للذاهب **وانت** خبير بان لفظة
تتبعه هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح **قوله** ومثله بيت السيفط سجاركا الخ
سجا اي احزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سري برق المعرة بعد وهن
براقة يصف الرجالا والوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلد بالشام وبراقة
موضع معين والرحال بالحا المهملة جمع رحل **قوله** عقدت سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر
والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا تفتح فيه العين **قوله** ومنها ما اخرج مخرج الهزل
والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض

قف

صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق
والصواب ماخوذ من قول الولي عند التبري من الجنون خلعت عذاره ان جنى لم اطلب ان جني عليه
لم اطلب قوله فتنكر النعمان من ذلك اي تغير يقال نكره فتنكر اي غيره فتغير قوله ومنتجع المنتجع
المنزل في طلب الكلا والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد ها هنا طلب المعروف قوله
اي الاعادة اسهل عليه من البدء لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به
ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت
مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك
تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه
قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين قوله
وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه
قوله كر بيودي عزم جوز اخذ فقش كسن بديدي برميان اوكمر قوله وفيه نظر لان
المفهوم من الكلام الخ اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة
الوقوع اذ الجوز اليست مما ينتطق بها بل وضعها بالنسبة الى الكواكب التي حولها يشبه الانتطاق
لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا نسلم ذلك بل
مراده الانتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتامل قوله وهو قوله ربي شفعت
الخ الربي جمع ربوة وهي التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول
فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظ انه من الشفاعة بمعناها
المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ها هنا
والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في دجاها للربي والسحاب يطلق على الواحد
والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله طللان طال عليهما الامد الطلل
رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة
يوضع بعضها فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع قوله الا ان صدر البيت العزا
الصبر والبلقع الارض القفر التي لا شيء بها قوله ومنه التفريع بالعين المهملة وهو في اللغة
جعل الشيء فرعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم
بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صب من المتعلق الاول على الثاني قوله
وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الظ ان هو راجع الى قوله على وجه
يشعر الخ فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في اكثر
نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت
لاحد المتعلقين الركوب وللآخر الرجولية قوله احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح السين
المرض وما في قوله كما دماؤكم زائد لا يمنع الجار من العمل كما في قوله تع فبما رحمة من الله لنت لهم

معنى الخلاعة

والنضد ايضا متاع البيت المسور بعضه فوق بعض

بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فيصدق انه ضاعت ولكن منك يعني
لو قيل اذ قال قد وقعت فيصدق انه وقعت ولكن منه احسن موقع **وما اليق بحال هذا**
القاضي قول من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الجور بين كفيك فيضا ذبحت بغير سكين
واني لارجو الذبح بالسكين ايضا **وما قيل** في القضاة قضاة زماننا صار والصوصا عموما في القضايا
لا خصوصا يرون الغنم في مال اليتامى كانهم تلوفيه نصوصا وخفنا منهم الوصا لتسلموا من خوانهم
الغصوصا من غير تكلف في السبك الخ المراد بين التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ
غير دال على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر والتحدر النزول والانسجام من السجم
المطر والدمع اي سال **قوله** وتضعضعت حالها اي انضعت **قوله** ادنى مجرد الوزن نحو ضرب
وقتل **فان قلت** التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا **قلت** الحصر المستفاد
من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور **قوله** ويوم تقوم الساعة الاية
الالف واللام زائدة لا تعتبر ولا كذلك اللام في مساق تامل **قوله** وذي ذمام الخ الواو بمعنى رب
واسناد الوفا الى الذمة مجاز **قوله** قول ابي العلا مطايا مطايا الخ من قصيدة تطلع تحية
كسرى في سباء وتبع الربعك لا ارضي تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب جسر
وتبع وكان تبع الاول ملك اليمن وكان ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في لربعك
للحبيبة **وحاصل** المعنى ان منزلك عندي يفضي الى ان احيي ربعك بتحية الملوك ولا ارضى ما
يعتاده المحبوب من تحية اربع والمطو المد والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها
للمطايا على الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى الوقوف يقال
اجدني بعض ضعفه اي توانى واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن **وحاصل** المعنى ظاهر
من كلام الفاضل المحشي ولا تلهه عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها لعمرك ما يغني
الثراء عن الفتى ولا الغنى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر تحمله الاشقى
يقول ونابه **وبعد** البيت المذكور في الشرح وان نصاري تسكن الخ حضرت تسنين لها مشرقا
عن نبابه الوى اها لعبد سآه سوء فعله وايدي التلاني قبل اغلاق بابه **قوله** لعمرك كلمة قسم
والمغاني المنازل والمثري صاحب المال الكثير والثراء التراب وثوى به اي اقام والمخلب للاسد بمنزلة
الظفر للانسان ويقول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان واها كلمة تعجب وتلافي الامر تداركه
يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافي بعد القدرة عليه **قوله** البدعة شرك الشرك بفتح الراء
المهملة حبالة الصائد **قوله** او زايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات
خلافا للجمهور **قوله** من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اي عاصية لاعدايهم عاصية
لاصدقايهم **قوله** كلفظي نصر ونكل الخ اورد ثلاثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتعلق بها اما في الاول
او في الوسط او في الآخر **قوله** وهو ثلاثة لان الحرف الاجنبي الخ لا شك ان لفظ هو في كلام المص
راجع الى الحرف الذي في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ **وظاهر** كلام الشارح يدل على انه
راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى ح اللهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف

معنى الدامس

مرجع الضمير في البيات والمبين فليتامل **قوله** بيني وبين كني الخ الكنّ البيت **و** الدامس الشديد
الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر **و** الطامس الدائر لا يتبين فيه اثر يهتدى به
افل خبا اي خدا عا **قوله** لان في عدم تقارب القاف والميم الشفويتين نظرا **قد** يجاب عنه بان
المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي القاف
والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والقاف من باطن الشفة السفلى والحرف الاسنان
وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل **قوله**
وكقولهم الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه علي كرم الله وجهه الى معاوية رضي الله عنه فصار ذلك
لنهايته وعلى لغة في لعل **قوله** كقولهم في مسعود متى يعود الخ في كل من الامثلة تصحيف فان
في مسعود ثلاث سينات بعد الميم وكذا في متى يعود وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصرية خمس
سينات بعد حرف التعريف والميم وكذا في المسمى نصريه **و** المستنصرية مدرسة ببغداد بناها
المستنصر بالله بين الخلفاء العباسيين **و** في استنصح ثقة خمس سنات بعد الالف كما في ايش تصحيفه
واتيت بتصحيفه لكل من الثلاثة الاخيرة تصحيف الاخر **قوله** وهارون اذا ما قلبا الالف في قلبا
للاتباع **وقلب** هارون النون **قيل** وتمامه ان هارون اذا ما قلبا يجعل اللحية شي عجبا **قوله**
اذ لا صدارة لحشو المصراع الاول قد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة
اليه لكان لحشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل **قوله** كقوله سريع الى ابن العم
الخ **و** بعده حريص على الدنيا مضيع لدينه ٭ وليس الى داع الندى بسريع **قوله** اقول الصاحبي
والعيس الخ العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شي من الشقرة واحدها
اعيس والانثى عيسا وهي بالفتح تهوي هويا اي تمضي منحدرا **و** المنسفة والضمار موضعان **و** المحاة
الماشاة **قوله** هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون
نصبا على التمييز **وقد** يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر اي ملامة
مشافهة او على الحال **قوله** اسلمتهم ثم تاملتهم الخ ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال تمادي بكم
من غير نفع الرواح الرواح **قوله** نوى في الدرب الخ نوى اي اقام والغرب الاول بمعنى اليسير
والثاني بمعنى الكثير **و** النايل العطا **قوله** وقول الحريري فلاح يلحي الى جري العنان الخ اي ظهر
المشيب يلوم على جري العنان الى موضع فيه اللهو تبعدا له **قوله** ومصطلح بتلخيص المعاني المصطلح
بالشي القوي فيه الناهض به **و** تلخيص المعاني اختصار الفاظها وتحسين عباراتها **و** تخليص المعاني
فكاك الاسير **وبعد** البيت المذكور وكم من تاري بها وقارا ٭ ضراه بالجفون وبالجفان لكثرة مراته
بالليل واضراه الثاني بالجفان لانه اطعم مانيها وجعلها خالية **قوله** نحو قوله تع ما لكم لا ترجون لله
وقارا الاية اي لا تخافون لله عظمة **قوله** وذلك بان يكون ما في احد القرينتين او اكثر فيه نظر
لانه بقي قسم اخر يشمل قول المصنف الا تجوز وهو ان يكون نصف ما في احدى القرينتين وما يقابله من
القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية من هذا القبيل لاختلاف سر والكواكب
في الوزن والتقفية **و** اما لفظ فيها فلا يقابلها شي من الفقرة الاخرى **و** لك ان تقول ما ذكره اعني

قوله

قوله وذلك بان يكون الخ على سبيل التمثيل واما لم يورد القسم الذي ذكره لدلالة الاية عليه ؟
الاكواب جمع اكوب وهو كوز لا عروة له **قوله** كقول الصابي لا تدركه الاعين الخ قدر احد
الله الذي لا تدركه الاعين الخ **قوله** كقوله تع وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الخ والاية الثانية
والامر القطيع **قوله** في سيد محصود وطلع منضود السيد شجر الشوك يقال له بالفارسية
كنار والمحصود الذي لا شوك له كانه حصد اي قطع شوكه **و** الطلع ثمر النخل وله نور كثير
طيب الرائحة وعن الشدي نحو نفسه طلع الدنيا ولكن له ثمرا احلى من العسل **و** المنضود
الذي نض بالحمل من استقله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحراء تشبه ما عند بنعيه
بالكسر وضع بعضه فوق بعض وطلع منضود اي متدلا تنسخ الشمس **قوله** كقوله تع واذا
الانسان الاية نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليوس كفور
ولين اذقناه نعما بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور **قوله** واثرت به
يدي اي صارت ذا شر وغنى **قوله** لا تعدت الخ حكى المبرد عن بعض اهل العلم
اتقى الراعي تعوده اذا كبد في كل حاجة وابتذله **و** الكرد البكر الذي يكن كرده
ما بين السام والعنق **و** الامراس من الحربة **و** الماني الشدة **و** الشرة الشر **و**
و النطوع الرمي **و** طوالع الزمن حوادثه المتقدمة جمع نطيحة على خلاف القياس **و** صنعا نصبة
البين مدينة كبيرة **قوله** افاطم مهلا الخ حرف الندا وفاطم مرخم ناطق **و** مهلا منصوب على
المصدرية اي امهلي والتدلل بالدال المهملة الغنج **و** الارباع التمشد **قوله** ولم يعهد الى
بلد من عهد بنهد اي نهض **قوله** نفاني الشعب الخ النفاني جمع المنفى وهو المنزل من عنيت
بالمكان اتيت به **و** الشعب موضع كثير الشجر والمياه **قوله** فتى كان يجري الخ الجري بالكسر الخط
من الماء **و** الغفاة جمع عاف وهو طالب المعروف **و** المرتع اسم موضع من رتعت الماشية اي اكلت
ما شاءت قيل بصف الممدوح الجود والشجاعة والظاهر تعلقه بالجود السابق والشرارة الاخ
قوله خارجة لا نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الرابطة بل لا تصرح فيه بالمعنى الذي ذكره
سابقا وهو جعل العرض نفاة تنفية الضرب **قوله** نارق مصنوعة ونارق مسنونة النارق
جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة **و** النابي المسط الناجح جمع نديبة مسنونة
اي مبسوطة **قوله** والكرام جدا اول جمع جدول وهو النهر الصغير **قوله** قول الحريري ناجح
للام بجدا الخ يمدح نجح بن خاقان ويذكر سارق الاسد **و** الضمير في ناجح وانعم للاسد
والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك لان القافية لا تكون الا في البيت فيستلزم تحتها
الوزن **قوله** فهذه الابيات كلها من الطويل هكذا ارتضى بعض الشيخ وهو سهو لان اصل الطويل
فعولن مفاعيلن اربع مرات **و** من البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب **و** الصواب
الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل مفاعلتن ست مرات وانه يستعمل على الاصل تارة
مجزوءا اخرى وضربه الثاني هو مشطور الذي حذف منه ثلاثة وضربه مقطوع **و** الابيات
المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثالث فهو موقعه الذي اجراه الا

سالة والاثبات في القافية الاولى كالا يعني **قوله** جرى في المشتهر الخ فلان مشتهر بالشراب
اي مولع به لا يبالي ما فيه والقتب العاشق والجري في نفسه من الجري وهو الجرية وشدة الوجد
من عشق او حزن يقول به جرى الرجل بالكسر فهو جري مثل دري **قوله** والسبي في وزن تفعيل ايضا من
السبي وهو الحزن **قوله** هذه الابيات على ان تعديد الاولى زائدة في السهر والمنظر والثانية
بائية في الصب والقلب والثالثة تائية في الحزن والشجي وعلى هذا التعليل **قوله** والاعنات من
العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل بامر شق **قوله** ما شكر عمرا الخ قيل الابيات
لحي بن سعد الطائي يمدح الاشعث بن قيس بن معدي كرب وقد عليه وابي كم تحته منزلا من تحته
نعت اليه عشرة الاف درهم فقال هذه الابيات وان في قوله ان هي حلت للوصل اي لم تمن وان
جاءت تلك النعم خليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان تكون ثانية مطرودة على تمن اي ولم تكن خليلة
عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر **قوله** وعمل ابادي بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان تقدر
الرابطة اي ابادي له او جزء بدل البعض والاشتمال وان لم يكن بدل الكل كعدم وجوب
الجزء الذي هو نفس المبدل او تجوز الفاضل الحفني في شرح المفتاح كون ابادي مفعولا ثانيا لاعلم
وقوله مطل لانه كان الشيخ ابن الحاجب صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد
اللهم الا ان يبنى على التنازع **قوله** يقال في الكناية عن نزول الى الكلام مبني على تشبيه السقوط
الرمي الذي هو السقوط بالسقوط المعنوي جامع بينهما الغلب والكثار المال وقد يجوز ان من قبيل
اطلاق المسبب على سبب الانسان **قوله** وارغد يقال عيشه رغد ورغد اي واسعة طيبة
قوله وما الثار العسل من اجتار العسل يقال شربت العسل واشتربتها اي اجتنيتها والمشتري
مرة يكون مع مثال العسل **قوله** قلت يحتمل ان يكون بدلا في قيل انا يستقيم هذا الوجه مع قوله
ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع **وانت خبير** بان الشارح
حمل قوله سابقا ما لا يلزم في السجع على ما يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم **قوله**
او لعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيه تكلف وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة
عدم دخوله في فن البلاغة لا تنبيه ولهذا جعل في الايضاح فلا يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر
له في التحسين اصلا فيهن فلا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في التحسين الا عدم الرجوع الى تحسين
الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الخ **ويمكن** ان يوجه بان لفظ او اشارة الى
التحسين في التعبير من علة وجوب ترك التعرض ومثله سائغ في عبارة المفتاح **قوله** فتلقيني
خمسي تجي اي خمسين تجيا وتجي اسم المرأة والتجي الاعراض يقال اي يتوقع غب تجي
اي بعد اعراض **قوله** من بلى برما على علاته اي على حاله **وهرم** بكسر الراء اسم رجل وهو
هرم ابن سنان ابن ابي حارثة المزني صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان
ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبر السن **قوله** مستقر الامل الا جزاء ساقط
الخ الظاهر انه يعيد دينارا لكن في بعض نسخ ديوانه مهما وفي بعضه حرا ايدل عليه البيت
الثاني وهو قوله في كف ذات حرة في زي ذي ذكر لها نجتان لو بني دريا **قوله** ومثل التعديل

الخ قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية
في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي
والبسط والقبض والالزام والهدم والبناء والمنع والعطاء **ومن ذلك** قول المتنبي الخيل والليل
والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم **قوله** ومثل ما يسمى تنسيق الصفات الخ مثاله
في القرآن المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
المتكبر **ومن** الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس
يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الموطؤن اكنافا الذين يألفون ويؤلفون الا اخبركم ببغضكم الي وابعدكم مني
مجالس يوم القيمة اسواكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون **ومن** النظم قول عباس بن عبد المطلب في
مدح النبي صلى الله عليه وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل **قوله** وعلم
بذلك ان الخاتمة الخ قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه فلينظر فيه **قوله** مزحل اي مبعد بالزاي
المعجمة والحاء المهملة **قوله** عار واهتضام هضمت الشيء اي كسرته ويقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه
وكسر عليه حقه **قوله** فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري الخ انشد يتعدى الى مفعولين
يقال انشدني شعرا فمفعول الاول هنا محذوف اي انشده **واوجل** من الوجل وهو الخوف و
على انها نصب لانه مفعول لا ادري **وقوله** واني لاوجل اعتراض **وتغدوا** بالغين المعجمة اي يصبح
الموت **واول** مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منويا كما في قبل وبعد اي اول كل شيء **وحاصل** المعنى
ويقال بالعلم انها يكون اقدم من الآجل غدا والموت عليه واني خائف مترقب **قوله** دع المكارم الخ
المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة **قوله** وقوف بها صحبي وقوف جمع واقف بمعنى الحابس
لا من الوقوف بمعنى اللبس لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله تطيهم وانتصابه على الحالية
من فاعل نيك اي تقاتلك في حال وقف اصحابي مراكبهم علي قائلين لا تهلك اسى اي من فرط الحزن
وشدة الجزع وتحمل اي اصبر صبرا جميلا **قوله** ثم الانوف الخ جمع الانف من الشم وهو ارتفاع في
قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب في الطراز الكلم **والمراد** ههنا المجد والشرف
اي من النمط الاول في المجد والشرف **قوله** ويسمى اعارة ومنحا الاعارة في اللغة نهب المال والمنح
تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر **قوله** بشر الرماح اي بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة
وهي لون الاسمر **قوله** اتاني ابا نصر الخ احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى افترى على الله
كذبا والاستفهام انكاري **وقيل** من الانالة وهي الاعطاء **قوله** قال الشيخ في المسائل المشكلة الخ
قد يجاب بان المراد ببخل الزمان عدم تجويز وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود
مثله له فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتي بمثله لانه لا يجوز فضلا
عن ان يأتي **وانت خبير** بانه لا بد ان يعتبر شيء يتعلق به البخل فان قدر مضاف اي لتجويز
مثله لبخيل يفهم منه جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل التصور
بحاله **قوله** اعدى الزمان سخاؤه الخ الاعداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره والاسم العدوى
وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا **قوله** لان المعنى على المعنى والمراد لقد كان

فان قيل المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال
الماضية كما تقرر في امثاله قلنا لما لم يبق نجل الزمان بعد اعدا سخايه اياه لم يحسن حمل المضارع على
الاستمرار ولا على حكاية الحال فتامل قوله قال ابن جني اي تعلم الزمان الخ فالبيت على ما ذكره ابن
جني من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه ليخافك النطف التي لم تخلق قوله وقيل انها
جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات مثل عطيات قوله وكذا
قول القاضي الارجاني ان كانت الرواية بكسر الدال غير فاعلة وان روي على صيغة المجهول على انه
مسند الى الجار والمجرور فمودعي بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اي وقت توديعي والمسمع
بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين قوله وقايلة الخ اي رب
جماعة قايلة وسمطين سمطين حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك
حشاتها اي ملاتها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صيغة المراجعة وهي السوال والجواب
كقوله قال لي يوما سليمان وبعض القول اشنع قال صفني وعليا اينا اتقى واورع قلت اذان
اقل ما فيكما بالحق يجزع قال كلا قلت مهلا قال قل لي قلت فاسمع قال صفه قلت يعطي قال
صفني قلت تمنع واجيب بان كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها
المص ولو سلم فهي انما تعتبر في السوال المكرر والجواب المعاد قوله مقيم الظن اي انا مقيم الظن
واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية والقلق الاضطراب والجدي العطا قوله
قول ابي الطيب واني عنك الخ لغاد ولرايح وفنا الدار ما امتد من جوانبها محبك اي انا
محبك قوله في المجلس الغاص اي الممتلي قوله رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر مد
اليدين قوله مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام بعده الخ
فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية
حيث شبه الصبر باللباس واثبت له شيا من لوازم المشبه به اعني الملبوسية وبين تسمية الجازع
جازما وتلك تستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت
الاول لا يشتمل على تلك هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله
ان يكون احد البيتين نسيبا يقال نسب الشاعر بالمراة ينسب بالكسر نسيبا اي نسب بها قوله
الى المعنى المختلس يقال خلست الشي واختلسته اي استلبته قوله سلبوا على صيغة المجهول
قوله وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده بعضه في بعض النسخ روي انه لما بلغ هارون كثرة
افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت الى التنكر له والامر
بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون امام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست منك الفضل بالواحد ليس من الله
البيت فامر هارون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع واذا جعلتها
للعطف رجحت الحالية لما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبته الملامة فيه قوله
ونعم معنف نعمة مبتدا خبره وجداه اي اعطاه مفعول معنف بمعنى سايل قوله وقد طللت

عقبان

عقبان اعلامه ضحى الخ العقبان الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقبان من الطير لضخمه كذا في
الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس
الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطاير المعروف الذي يضرب الارنب قوله
توقع الفريسة الفريسة ما افترسه السباع والميرة الطعام قوله فلم يلم يمكن ان يقال ان قوله
حتى كانها من الجيش المام بمعنى راي العين فانها انما يظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة
بهم قوله كما يحكى عن ابن ميادة ميادة اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كما مر والاهتزاز التحرك
والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والحطيئة اسم شاعر سمي به لقصره وقيل لدمامته
قوله فاستعفى فما اعفى يقال اعفني من الخروج معك اي دعني منه واستعفاه من الخروج معه
اي ساله الاعفا قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الى اخر القصة وذلك
ان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به نباله وزيادة ايلام له فكان
الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضريبة والرعب الخوف والدهش
الحيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اي غلافه
وان في ما ان يعاب زايدة صبا اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى نزل
ومراغة ام جرير لقبها به الاخطل تعريضا بانها يتمرغ عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس
او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع محسن وهما ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه
زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان لهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك
بها في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك مجانا وطيه السيف طرفه ومناط التميمة وهي
العوذة التي تعلق على الانسان في العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل واغرب اي اتى
بشي غريب بديع قوله ان كانت ازمعت الخ قيل ازمعت يتعدى بنفسه يقال ازمعت
الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه
وبعلى كما في جمعته وجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفرا وما في غير
ما جرى زايدة قوله وهي المخايلة المخايلة المخادعة قوله اذا ضاق صدري الخ المنية
في البيت لكونه من شعر الغير قوله تمثلت بيتا قوله كانت بلهنية الخ في الصحاح بلهنية من
العيش اي سعة صارت الالف يا لكسرة ما قبلها والنون زايدة والشبيبة الشباب والصحو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الاتي بشي جميل قوله كانه كان مطويا الخ الاحن
جمع احنة وهي العقد اذا ما اسهلوا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية
عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كان لم اكن
فيهم وسيطا ولم تك لسنتي في ال عمرو قوله قد قلت لما اطلعت الخ الوجنات جمع وجنة
وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمتين الطري والمراد به خد
الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والآس ورد اخضر كذا في شرح الايضاح لجلال الدين
الشاشي والمراد به الشعر النابت على وجهه والهمزة في اعذاره للندا وعذار الرجل شعره

النابت في موضع العذار واراد الساري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه للضرورة
وترفقا امر من ترفق يترفق اصله يترفقن قلبت النون الخفيفة الفا قوله كنا معا امس في بوس نكابده
الخ اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبوس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى العين الخبث
الذي يقع فيها حالة الوجع قوله مجي عوالينا العوالي جمع عالية الرمح وهو ما دخل منه في السنان
الى ثلثه والسوابق الخيل قوله اقول لمعشر الى قول هو ابن جلا اي ابن رجل وضح امره واشتهر
وطلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا كله تهكم والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة
قوله ايلني بالذي استقرضت ايلني اعطني والبا في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته والمعشر
الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت او الى الذي في بالذي
وقوله عنت اي خضعت ودلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله واتق المشبهات
اراد بالمشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر البا الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها ومعرفتها قوله
قول بعض المغاربة جمع مغربي والتا في الجمع عوض عن يا النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم
والضمير المجرور عايد الى الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد باصاغره هم الذين
يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال من ما يخطر على معنى صدق
ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كاينا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله لحقنا باخراهم وقد حوم
الهوى الخ حوم الهوى قلوبا اي جعلها دايرة حول الحبيب وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع
بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاول
الشمس الحقيقي ادعا والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل
بمجي الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطوا الثوب المجزع خفا الكواكب والاحلام
جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم في نومه قوله والنار عطف على الرمضا او معطوف على عمرو كما ذكره في
المختصر فيكون ارق خبرا لهما معا وعمرو هو جساس ابن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث
وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب
فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم دفف عليه
فقال يا جساس اغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وهي
ان البسوس الخ البسوس اسم امراة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم شخص والعالية
ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ماوري مكة هي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي
على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اي فلم يعرفها
يشخب اي يسيل قوله فصاحت البوس واذلاه واغربتاه وانشات تقول لعمرك لو
اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ولكنني اصبحت في دار غربة متى يعد فيها
الذيب يعدو على شاة والعقر قتل الابل والفحل ذكر الابل اهداي اي اسكني من هدى
يهدي والغرة الغفلة فاجهزت عليه يعني على القتيل اي اسرعت قتله ونشب الشر اي علق
وتغلب وبكر قبيلتان قوله كاني شاورتني الخ المشاورة المواثبة والضيلة الحية الرقيقة والرقش

جمع رقشا وهي الحية التي فيها سواد وبياض باقع اي بالغ قوله ان الباز المطل الخ المطل المشرف
من اطل عليه اي اشرف ونمير قبيلة ولهذا انث الضمير العايد اليها وانيح له الشي اي قدر وانصبابا نصب
على التمييز قوله تكش الخ تكش اي تصوت وهو صوت الافعى من جلده لا من فمه قوله يريش
يصلح ويبري من بري القلم نحته قوله برقع وجلال البرقع للدواب ونسا الاعراب وكذلك
البرقوع وجلال جمع جل قوله كليني لهم الخ كلبني اي دعيني واتركيني والهم الحزن ناصب
اي ذي نصب والنصب التعب ووصف الهم بالتعب مجاز اذ التعب لصاحب الهم وليل
اقاسيه اي اكابد اهواله وبطوء الكواكب في السير كناية عن طول الليل قوله فراق ومن
فارقت غير مذمم مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدي الوالي بمصر حيث فارق سيف الدولة
وقصده فالمراد من المفارق سيف الدولة ومن الميمم اي المقصد كافور قوله فؤاد ما يسليه
المدام الخ اي لنا فؤاد وما نافيه والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن قصر
العمر قوله وفي الغزل الخ مغازلة النسا مخادعتهن ومراودتهن وفي المثل اغزل من امرئ
القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضا الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة
قوله وجب ان يجتنب في المديح ما يتطير به روي انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان
بغداد وجلس فيه انشده ابو اسحق الموصلي يا دار غيرك البلى وتحاك يا ليت شعري ما الذي
ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله وكقول ابي الفرج الساوي الخ وما بعد البيت المذكور
فلا يغرركم حسن ابتسامي فقولي مضحك والقول يبكي مفخر الدولة اعتبروا فاني اخذت
الملك منه بسيف هلك وقد كان استطال على البرايا ونظم جميعهم في سلك ملك فلو
شمس الضحى جاءته يوما يقال لها عتوا ان منك ولو زهر النجوم انت رضاه يابى ان يقول
رضيت عنك فانسى بعد ما فرغ السرايا اسير القبر في ضيق وضنك اقدر انه لو عاد يوما
الى الدنيا تسربل ثوب نسكي يقال فرعت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجمال والضنك الضيق
قوله السيف اصدق انباء من الكتب المراد من الكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه
الذي يباشر الضريبة والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله بيض الصفاح مبتدا خبره جملة
من متونهن جلا الخ والصفايح جمع صفيحة وهي السيف العريض والمراد بسود الصحايف
كتب التنجيم وباللعب والزيب والشك قول المنجمين ان عمورية لا تفتح قوله فيمن عرضت شكاة
عظيمة لعمري الخ الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفايظ والندى
فهم لملمات الزمان خصوم فان بات منها فيهم وعك علة ففيها جراح منهم وكلوم الحفايظ جمع
الحفيظة وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصايبه النازلة والوعك مغب الحمى
تودعهم والبين الخ البين الفراق والقيلق الجيش والجمع قيالق قوله وهم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام الشعرا على اربع طبقات الجاهليون كامرئ القيس وزهير وطرفة
والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل
الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهولا كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون

من اهل الاسلام الذين نشأوا بعد العصر الاول من المسلمين كالبخاري وابي الطيب ولا
استقبحها في كلامهم الا ان يجعل ما يقولونه بمنزلة ما يقرؤونه **قوله** لو راى الله ذات في الشيب خيرا
جاوزته الابرار في الخلد شيبا **قد** يقال لا يتعين كون هذا ابن الانتصاب لان اول كلامه
يذم الشيب **و** يحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا لاول الكلام **واعترض** على المص
بان كلامه يدل على ان الامام من المحضرين مع انه ادرك الجاهلية **واجيب** بان مراده
ان الانتصاب مذهب العرب والمحضرين **و** هذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم
في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام كقول بيت تا الدهر الخ ومثله في الفارسي طول عمري
حواسيم بن ما مدنا معلمي نامد سكسم خاص را **واعلم** ان المص يتعرض لذكر حسن المطلب
وهو ايضا مستحسن رعايته في الكلام البديع ويشترط بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع
في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله في اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة
التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اشرع الى المطلوب كما يفعل ذلك عند الحضور
الى الملوك والكبار **قوله** فانك اذا نظرت الخ فواتح السور الخ بيانه انك اذا نظرت الى فواتح
السور جملا ومفردا لا يلتبس من البلاغة والتفنن وانواع الاستعارة ما يقصر عن كنه وصفه
العبارة كالتحميدات المقتضية في اوائل السور وكالابتدا بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين فان
مثل هذا الابتدا ابوط السامع للاصغا اليه وكذا الابتدا بحروف التهجي نحو الم وحم فانه
مما يبعث ويحرض على الاستماع اليه لانه يقرع السمع عن قريب **واما** خواتم السور فهي غاية
الحسن الا ترى الى الدعا الذي ختم به سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة آل
عمران والفرائض في خاتمة سورة النساء والتجليل والتعظيم الذي في خاتمة سورة المائدة والوعد
والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك **قوله** وقد اعجز مصاقع الخطباء اخرس
شقاشق الفصحاء يقال خطيب مصقع اي بليغ يجهر بخطبته اتا بين صقع الديك اذا صاح وانا
من الصقع بمعنى الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام وانا من صقعه اذا ضرب صوقعته
اي وسط راسه **و** الشقاشق جمع شقشقة **قوله** والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني
والبيان انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله سبحانه ورسوله اعلم **هذا آخر ما**
عني بجمعه الشيخ الفاضل العالم العلامة المحقق المدقق البدر حسن الشهير بابن الغازي
تغمده الله بغفرانه **واسكنه** بحبوحة جنانه **على** شرح تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة
محمد بن عبد الرحمن القزويني عفا الله عنه للشيخ الامام العالم العلامة فريد دهره ووحيد
عصره عمدة الاسلام وقدوة الانام افضل المتاخرين واكمل المتبحرين الجامع بين المعقول
والمنقول والحايز لقصبات السبق في ميدان الفحول سعد الدين التفتازاني الشافعي
افاض الله عليه شآبيب الغفران **واسكنه** فراديس الجنان انه على ذلك قدير وبالاجابة
جدير وقد نقلت هذه النسخة المباركة من نسخة تصحيحه بخطه قبل ان يوجد في مصر منها
وهي بخط بعض الفضلاء وقرئت عليه مع التنبيه والتامل حسب الطاقة ثم قابلتها

ايضا

ايضا على عدة نسخ من جملتها نسخة الشيخ العلامة محمد الجبرتي نفعنا الله ببركته التي قابلها وصحح الكثير من
في هذه زيادات يختل المعنى بدونها عارية عنها النسخة المذكورة بل وقولات ساقطة منها ايضا وهو الحمد والمنة
حيث اني اسال فضل الواقف على هذه النسخة ان رأى فيها شيأ مخالفا للنسخ ان لا يبادر لاصلاحه فاني ما وضعت
القلم الا بعد ان ظهر لي وجه الصواب لا فلح والله يعلم المفسد من المصلح هذا والنقل المذكور والمقابلة
ايضا على يد مالكها احوج الخلق الى عفو الحق الفقير الى ربه عبد المنعم بن علي بن محمد الزرقاني المالكي
تلقه الله تعالى في الدارين امله وسدد قوله وعمله وكفاه سائر مهماته ووقاه المحذور في حركاته
وسكناته وختم عاقبته بالحسنى بجاه صاحب المقام الاسنى آمين هذا **واقول** كما قال بعض المحققين من
شراح هذا الكتاب الهي نعوذ بك عن الملاهي ونلوذ باقوامرك في الاجتناب عن المناهي ونسالك
التمتع باسرار المثاني وفهم معانيه الاول والثواني وانجاز ما وعدته بقراءة كل حرف من حروف المباني
ونبتهل اليك في التخصيص بفهم مزايا اودعتها فيها الخواص وبالعمل لما يعرب عنه
الاجتهاد مقرونا بكمال الاخلاص ونطلب منك التوفيق لتحقيق جميع
الكائنات اليك في كل حال ولضبط كل مسند الى خير مسند اليه من الرحمة
في الافعال والاقوال ومغازيا بمراتب علية هي متعلقات الافعال
والاعمال ونرجو انك تقصر انظارنا على انشاء ما يوجب الوصل
الى موجبات معرفتك والنقل عما يوجب خفة موازيننا
بل مساوياتها والانقطاع عن مغفرتك الهي اغننا
باجاز جوامع الكلم في المسئلة عن الاطناب
والهمنا رشدنا واهدنا الصراط المستقيم
في جميع الابواب ونعوذ بك من كل
ما يكلم الدين ويثلم اليقين او يعود
في العاقبة بالندم او يقدح
في الايمان المنوط باللحم والدم
واسالك بخضوع العنق
وخشوع البصر
ووضع الخد

لجلالك الاعظم الاكبر ان توجرني على ما لقيت من كدح اليمين وعرق الجبين في تصحيح هذا الكتاب المشتمل
على فرايد هذا الفن وحقايقه المخلص من مزالقه ومضايقه المطلع على غوامضه المثبت في مداحضه
المبين لكنه ولطايف نظمه المنفرد عن فقره وجواهر علمه المكثر بالفوائد المتنوعة التي لا توجد الا في
المحيط بالمعجمي من بديع الفاظه ومعانيه شكر الله فضل مصنفه فيما افاد واعطاه في الاخرة ما تمنى
واراد والحمد لله وكفى وصلى الله على عباده الذين اصطفى وعلى آله وسلم آمين والله اعلم

فائدة قال في القاموس ما نصه الياسمون معروف
الواحد ياسم كصاحب او معرب فلا يجري مجرى
الجمع وهو ابيض واصفر كان للمشايخ والصداع
البلغمي والزكام وقد يحيق بالسنة على الشعر الاسود
ابيضه وشراب او قيد من ماء سحيق زهره ثلاثة
ايام مجرب لقطع نزف الارحام ثم بحروفه من فصل
الياء من باب الميم

ومنه ايضا في باب اللام ما نصه الحرمل حب نبات معروف
يخرج السوداء والبلغم اسهالا وهو غاية ويصفي الدم
وينوم واستفان مثقال ونصف منه غير مسحوق اثنى
عن ليلة يبرئ من عرق النسا مجرب ثم كلامه بحروفه

ومنه ايضا ما نصه الدهقان بالكسر والضم القوي
على التصرف مع حدة والتاجر وزعيم فلاحي العجم
ورئيس الاقليم معرب جمعه دهاقنة ودهاقين
والاسم الدهقنة وهي بها وقد تدهقن انتهى بحروفه